مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
المجلد التاسع عشر - العدد الأول/الثاني - ربيع/صيف 1991

■ نازلي معوض — تركيا وايران وكارثة الخليج الثانية: مقارنة تحليلية

■ ودودة بدران — أزمة الخليج والنظام الدولي

■ نيفين مسعد — موقف التيارات الاسلامية من أزمة الخليج

■ أحمد الرشيدي — الجامعة العربية وأزمة الخليج

■ عبد المنعم سعيد — حرب الخليج والنظام العالمي الجديد

■ وحيد عبد المجيد — المنظمات الفلسطينية وأزمة الخليج

ثمن العدد

الكويت (500) فلس، السعودية (10) ريالات، قطر (10) ريالات، الامارات (10) دراهم، البحرين (-,1) دينار، عُمان (-,1) ريال، لبنان (2000) ليرة، الاردن (750) فلساً، تونس (1,5) دينار، الجزائر (15) دينار، اليمن الجنوبي (600) فلس، ليبيا (2) دينار، مصر (3) جنيه، السودان (1,5) جنيه، سوريا (50) ليرة، اليمن الشمالي (15) ريالاً، المغرب (20) درهماً، المملكة المتحده (1) جنيه.

الاشتراكات

للافراد	سنة	سنتان	ثلاث سنوات	اربع سنوات
الكويت	2 د.ك	4 د.ك	5,5 د.ك	7 د.ك
الدول العربية	2,5 د.ك	4,5 د.ك	6,5 د.ك	8 د.ك
البلاد الاخرى	15 دولاراً	30 دولاراً	40 دولاراً	50 دولاراً
للمؤسسات				
الكويت والبلاد العربية	15 د.ك	25 د.ك	40 د.ك	50 د.ك
في الخارج	60 دولاراً	110 دولاراً	150 دولاراً	180 دولاراً

* تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً

(1) إما بشيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية.

(2) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (07101685) لدى بنك الخليج فرع العديلية.

* اشتراكك لأكثر من سنة يمنحك فرصة الحصول على أحد أعداد المجلة الخاصة بأزمة الخليج أو أحد أعداد المجلة القديمة.

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث في تخصصات السياسة، الاقتصاد،
الاجتماع، علم النفس الاجتماعي، الانثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا الثقافية

المجلد التاسع عشر - العدد الأول / الثاني - ربيع/صيف 1991

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - ص. ب 27780 صفاة - الكويت 13055
هاتف: 2549387 - 2549421 فاكس: 2549421

عد النشر بالمجلة

1 ـ تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأكاديمية الأصيلة المكتوبة باللغتين العربية أو الانجليزية، ولا تنشر بحوثا منشورة سابقا، أو أنها مقدمة للنشر لدى جهات أخرى. وذلك في تخصصات: السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، علم النفس الاجتماعي، الانثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا الثقافية.

2 ـ ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية حول ما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحافل الاكاديمية.

3 ـ تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب، التي لا يتجاوز تاريخ اصدارها ثلاثة أعوام، وبحيث لا يزيد حجم المراجعة عن عشرة صفحات (كوارتر) بمسافة ونصف بين السطر والسطر، ويشترط في المراجعة أن تتناول ايجابيات وسلبيات الكتاب، وفي العرض أن يقدم تلخيصاً لأهم محتويات الكتاب. وتستهل المراجعة بالمعلومات التالية: الاسم الكامل للمؤلف، العنوان الكامل للكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة تلك المعلومات بتلك اللغة.

4 ـ ترحب المجلة بنشر التقارير عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والنشاطات الأكاديمية الأخرى، في حقول العلوم الاجتماعية.

5 ـ ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها واجازتها) في حقول العلوم الاجتماعية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

6 ـ يجب أن يرسل مع البحث ملخص باللغة الانجليزية في حدود (150 - 200) كلمة، ملخصا مهمة البحث والنتائج.

7 ـ يتم تنظيم البحث على أساس كتابة العناوين الرئيسية مستقلة في وسط السطر، على أن تكتب العناوين الفرعية مستقلة في الجانب الأيمن، أما العناوين الثانوية فتكتب في بداية الفقرة.

الأبحاث:

1 ـ يجب ألا تزيد عدد صفحات البحث عن 40 صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على ورق كوارتر، وبمسافة ونصف بين السطر والسطر، يرجى مراجعة أحد الأعداد الصادرة حديثاً من أجل الاطلاع على الشكل المطلوب.

2 ـ تطبع الجداول على أوراق مستقلة، ويشار في أسفل الجدول إلى مصدره أو مصادره كاملة، على أن يشار إلى المكان المحدد للجدول ضمن البحث مثلا (جدول رقم (1) هنا تقريبا).

3 ـ يكتب المؤلف اسمه وجهة عمله عل ورقة مستقلة، ويجب أن يرفق نسخة عن سيرته العلمية إذا كان يتعاون مع المجلة للمرة الأولى، وعليه أن يذكر ما إذا كان البحث قد قدم إلى، أو قرىء في مؤتمر ما، إلا أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما.

4 ـ تقدم المجلة لكاتب البحث عشرة مستلات من بحثه، مع نسخة من العدد الذي يظهر فيه البحث.

5 ـ تقدم المجلة نسخة من العدد هدية لكاتب المناقشة أو المراجعة أو التقرير أو ملخص الرسالة الجامعية.

المصادر والهوامش:

1 ـ يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالإشارة إلى المؤلف الأخير وسنة النشر ووضعها بين

قوسين مثلا (ابن خلدون، 1960) و (القوصي، ومذكور، 1970) و (Smith, 1970) و (Smith & Jones, 1975). أما إذا كان هناك أكثر من المؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهما هكذا (مذكور وآخرون، 1980) و (Jones et al, 1965). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيشار إليهما هكذا (القوصي، 1973؛ مذكور، 1987) و (Roger, 1981; Smith, 1974) وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا (الفارابي 1964 أ ، 1964 ب) و (Smith, 1961a, 1961b). وفي حالة الاقتباس يشار إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها في متن البحث هكذا (ابن خلدون 1972:164) و (Jones, 1977: 58-59)).

2 ـ توضع المصادر في نهاية البحث، ويفضل أن تكون حديثة جداً وأن لا يزيد عمر أقدمها عن عشرين عاما. كما يجب وضع جميع المصادر التي أشير اليها ضمن البحث في نهايته، على أن تكتب المصادر بطريقة أبجدية من حيث اسم المؤلف وسنة النشر مثلا:

مايكل هدسون

1986 «الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات» ص ص 17-36 في هـ. شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عمر الخطيب

1985 «الانماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي» مجلة العلوم الاجتماعية 13 (شتاء): 223-169.

محمد ابو زهرة

1974 الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي: العقوبة. القاهرة: دار الفكر العربي.

Hirshi, T,
1983 "Crime & the Family", pp 53-69 in .. Wilsone (ed) Crime & Public Policy. San Francisco Institute for Contemporary Stdies.

Kalmuss, D.
1984 "The Intergenerational Transmission of Marital Aggresion" Journal of Marriage & the Family 46 (February): 11-19.

Quinnety. R.
1979 Criminology. Boston: Little Brown & Company.

3 ـ يجب اختصار الهوامش إلى أقصى حد، والإشارة إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً باحصائيات معينة، وتوضع كلمة المصدر أمام المصدر الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتابا، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالا.

4 ـ تطبع الهوامش والمصادر العربية والمصادر الأجنبية على أوراق مستقلة، بمسافة واحدة بين سطور المصدر الواحد ومسافتين بين مصدر وآخر.

إجازة النشر:

تقوم المجلة باخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين، تختارهم المجلة عل نحو سري، وللمجلة أن تطلب اجراء تعديلات على البحث شكلية أو موضوعية، سواء كانت جزئية أو شاملة قبل اجازته للنشر.

كلمة العدد رئيس التحرير 7

الأبحــاث

1 ـ نازلي معوض أحمد

تركيا وايران وكارثة الخليج الثانية: مقارنة تحليلية 9

2 ـ ودودة بدران

أزمة الخليج والنظام الدولي 45

3 ـ نيفين مسعد

موقف التيارات الاسلامية من أزمة الخليج 73

4 ـ أحمد الرشيدي

الجامعة العربية وأزمة الخليج: دراسة حالة لدور الجامعة في مجال التسوية السلمية للمنازعات والتصدي للعدوان 111

5 ـ عبد المنعم سعيد

حرب الخليج والنظام العالمي الجديد 153

6 ـ وحيد عبد المجيد

المنظمات الفلسطينية وأزمة الخليج 175

المناقشات

سمعان بطرس فرج الله

محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر 197

المراجعات

1 ـ مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج 247

تأليف: محمد السيد سعيد

مراجعة: سيف عباس عبدالله

2 ـ الحصاد: حرب أمريكا الطويلة في الشرق الأوسط 258

تأليف: جون كوولي

ترجمة: عاشور الشامس

مراجعة: عبد الله الشايجي

3 ـ العراق دولة المنظمة السرية 277

تأليف: حسن علوي

مراجعة: حامد حافظ العبد الله

4 ـ القادة: أسرار ما قبل وبعد أزمة الخليج 282
تأليف: بوب ودوورد
ترجمة: عمار جولان ومحمود العابد
مراجعة: عبد الرضا أسيري
كتب وصلت للمكتبة 287
اعداد: أحمد الدعي، عامر الصالح
الملخصـــات 307

كلمة العدد

بصدور هذا العدد من مجلة العلوم الاجتماعية تعود المجلة إلى مواصلة مسيرتها بعد عامين من التوقف بسبب العدوان العراقي الغاشم وقد تعرضت مختلف المؤسسات في دولة الكويت خلال فترة الاحتلال للنهب والسرقة، والدمار والتخريب، ولم تسلم الدوريات العلمية، ومنها مجلة العلوم الاجتماعية، من آثار هذا العدوان؛ فقد كانت هدفا للسرقة والتخريب؛ ونتيجة لذلك فقدت المجلة كل أجهزتها، ومعظم الوثائق والمستندات. وهكذا فقد شرعنا عشية التحرير في جهود متصلة لإعادة البناء، واستكمال الأجهزة، واستئناف علاقة المجلة بالباحثين والمحكمين والمشتركين، ولم يكن ذلك بالأمر الهين.

وفي الوقت نفسه تدارست هيئة التحرير الخطة المستقبلية للمجلة، بدءا بالعدد الأول بعد التحرير، وكان القرار في هذا الصدد أن يكون عدد العودة عددا خاصا عن «العدوان العراقي الغاشم أبعاده وتداعياته». وحرصاً على صدور هذا العدد في وقت مناسب أصبح من غير الممكن انتظار إجازة البحوث المرسلة للنشر والمتعلقة بالاحتلال، وتقرر الأخذ بمبدأ التكليف استثناء، ولما كان آخر عدد صدر للمجلة هو عدد صيف 1990، والذي تم توزيعه قبل العدوان الغادر بأسابيع قليلة، فقد تقرر أن يكون «عدد العودة» هو ربيع ـ صيف 1991، والذي يتزامن مع تحرير البلاد من المعتدين.

لقد قضينا الشهور التالية للتحرير في التأمل والتفكير، تأملاً فيما حدث، وتفكيراً فيما سوف يحدث، في محاولة لفهم ما دار ويدور، واعتقدنا مخطئين أن المثقفين العرب الذين وقفوا يناصرون الاحتلال ويساندون الطغيان، سوف يراجعون أنفسهم، ويغيرون من مواقفهم، ولكن فوجئنا بدورياتهم، «ودراساتهم» تبارك الاحتلال باسم الوحدة، بل وتسوغ الهزيمة التي مني بها الغزاة، وتسميها انتصاراً. الأمر الذي يعني أن الجو السياسي والنفسي الذي ساد أثناء فترة الاحتلال مازال مخيما، وأن

أولئك الذين وقفوا ضد الكويت وشعبها من الأكاديميين العرب مازالوا عند مواقفهم، ولا يبدو عليهم الاستعداد لمراجعة أطروحاتهم.

لقد شهدت تلك الشهور التي مضت صدور عشرات الكتب والدراسات حول أزمة الخليج، ومعظمها يدور حول الحرب، وهي في مجملها أقرب إلى التحليل أو التحقيق الصحفي منها إلى البحث العلمي. إن أزمة الخليج في اعتقادنا قد أثارت قضايا غاية في الأهمية والخطورة، ومازالت هذه القضايا في حاجة ماسة إلى دراسات علمية، جادة ومتأنية، للكشف عن أسبابها، وتحديد أبعادها، وما ترتب عليها من نتائج، وبناءً عليه فقد قامت هيئة التحرير بتكليف نخبة من المفكرين العرب بتقديم دراسات حددتها الهيئة حول الأبعاد المختلفة لأزمة الخليج، ونأمل أن تساهم هذه الدراسات في سد حاجة المكتبة العربية لأبحاث حول أزمة الخليج، تتصف بالأصالة، وتلتزم بالموضوعية، كما نأمل أن تشكل هذه الدراسات مرجعا علمياً للباحثين في هذا الموضوع ونود الإشارة في هذا الصدد إلى أن تلك الأبحاث، على الرغم من أنها تمت بتكليف من المجلة، فهي لا تعكس بالضرورة موقف هيئة التحرير، أو مجلس النشر العلمي.

هذا العدد يتضمن بعض تلك البحوث، وأما بقية البحوث الخاصة بأزمة الخليج فسوف تنشر، إن شاء الله، تباعا في عدد خريف ـ شتاء 1991، وفي عدد ربيع صيف 1992، إلى جانب أبحاث أخرى سوف تنشر في أعداد لاحقة بإذن الله، وبالإضافة للأبحاث يضم هذا العدد والأعداد القادمة المناقشات، ومراجعات بعض الكتب، والدراسات التي صدرت حول أزمة الخليج.

إن مجلة العلوم الاجتماعية، وهي تعود إلى قرائها، لَتتوجه إلى الله العلي القدير بالحمد والشكر على نعمة التحرير والنصر، كما تشكر المجلة كل من أيَّد الحق وسانده، ووقف في صف الكويت وشعبها، مع تحية شكر وتقدير لكل من ساهم، من داخل الكويت وخارجها في عودة المجلة. ويحدونا الأمل في أن يستمر دعمهم ومساندتهم حتى تبقى المجلة منبراً للأكاديميين العرب. وفي الختام، تهنئةٌ خالصة لشعب الكويت على نعمة النصر والتحرير. والحمد لله من قبلُ ومن بعدُ.

رئيس التحرير

تركيا وإيران وكارثة الخليج الثانية (مقارنة تحليلية)

نازلي معوض أحمد
قسم العلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

مقدمـــة

من بين دول الجوار الجغرافي المحيطة ببلادنا العربية تبرز الأهمية الخاصة والمكانة المتميزة لدولتي تركيا وإيران، في نطاق السياسات العربية، والإقليمية والدولية لتلك المنطقة الشرق أوسطية التي احتلت وما زالت تحتل موقع القلب الاستراتيجي للعالم بأسره.

وترتكز تلك الخصوصية ويرتكن ذلك التميّز، لدولتي تركيا وإيران، في شتى ميادين علاقات الدولتين بالعالم العربي، على دعائم موضوعية قوية، على رأسها رسوخ الانتماء الإقليمي الأصيل للكيان الدولي السيادي، (بل الامبراطوري خلال فترات زمنية ممتدة) لكل من الدولتين، إلى المنطقة الملاصقة للأراضي العربية، بشقيها: الآسيوي والأفريقي، على مر العصور القديمة، والوسطى، والحديثة، حيث تشابكت وتداخلت التعبيرات والخيوط «السلطوية» والسيادية، ما بين كل من الدولتين والكيانات العربية القائمة في المنطقة، ومن ثَمَّ امتزج الوجود الإقليمي المشترك، والمتاخمة الحدودية الشاسعة، والتجاور الأرضي العريض للدولتين محل التحليل مع بلادنا العربية امتزاجا جوهريا باتصالات، وتفاعلات كثيفة إنسانية معنوية، تجلت في مواريث تاريخية عميقة ووشائج حضارية وثقافية ودينية «متجذرة» منذ القدم. تلك التفاعلات التي أنتجت الامتدادات «الديمجرافية» المطردة الواسعة لشعوب الدولتين في المجتمعات العربية، والتي ظهرت مؤثراتها الاجتماعية والاقتصادية، سلباً وإيجابا، في الآونة المعاصرة في دول الخليج العربية، وتأتي صور الخبرات الصراعية الحادة

العنيفة، ومختلف الإشكاليات المزمنة الطويلة الكامنة التي اكتنفت وما زالت تكتنف مسار العلاقات العربية للدولتين لتكمل أركان «حقيقة» الخصوصية والتميّز لمكانة وأهمية تركيا وإيران في شتى مجالات السياسة العربية، الإقليمية والدولية. هذا وقد تضاعفت قوة «الحقيقة» المذكورة، وتعمقت آثارها إبان كارثة الخليج الثانية، أزمة ثم حرباً، نظراً للاعتبار «الجيوستراتيجي» الطاغي في ذلك المضمار، مما يتضح في تلاصق مباشر ما بين أراضي كل من تركيا وإيران، ومسرح الصراع الدموي الشامل بمنطقة الخليج.

ولذا يتركز النظر في هذه الدراسة في تحليل السياستين التركية والإيرانية إزاء كارثة الخليج الثانية وفقاً لثلاثة مباحث متميزة، يجمع كل منها ما بين تركيا وإيران في منظور تحليلي معين، فالمبحث الأول: يستجلي بالتحليل محددات أو منطلقات الموقفين التركي والإيراني من الكارثة بتداعياتها، والمبحث الثاني: يستوضح وقائع ومجريات السلوك التركي والسلوك الإيراني إزاء الكارثة وتطوراتها، أما المبحث الثالث: فيسعى إلى تبيان أهم المكاسب السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التي تحققت للدولتين، ولو جزئياً، وذلك بالاستثمار البارع والتوظيف الماهر من جانب كل من أنقرة وطهران لكارثة الخليج الثانية بمختلف جوانبها وآثارها.

منطلقات الموقف التركي ـ الإيراني

في يوم انفجار مأساة الغزو العراقي لأراضي دولة الكويت كان قد انقضى عقد ونيف من الزمان على بدء تطورين متناقضين في المضمون، ومستمرين في المسار الواقعي لعلاقات كل من أنقرة وطهران بالعالم العربي، وتمثل التطور الأول في التحولات الإيجابية النشطة، وفي الانتعاشة التعاونية المصلحية، وفي سمات التهاونية الدبلوماسية التي ميزت طيلة السبعينات والثمانينات المعاملات التركية العربية، أما التطور الآخر والمتزامن مع التطور الأول المذكور فقد جسدته تصاعدات تصاعدات العداء الشديد، والتوترات العنيفة في العلاقات الإيرانية العربية (عدا العلاقات الإيرانية السورية استثناء)، وحرب ضروس دامت 8 سنوات بين العراق وإيران، وانتهت بحالة لا هزيمة ولا نصر قبل عامين بالضبط من كارثة الخليج الثانية، ومن ثَمّ انطلقت كلٌّ من أنقرة وطهران تجاه الكارثة الخليجية والعربية العامة من أرضيتين مختلفتين، ومن رؤيتين متباينتين على الصعيد الإقليمي بالذات.

لقد عاشت تركيا منذ فجر تاريخها السياسي الحديث صراعاً فكرياً مجتمعياً أو

جدلية ضميرية حادة وعامة أساسها الازدواجية الثقافية، والثنائية الحضارية المعنوية التي تتميز بها الشخصية القومية التركية المنتمية في آن واحد لعالمين مختلفين: الغرب أو القارة والحضارة الأووربيتين، والشرق أو القارة الآسيوية والتراث الحضاري الشرقي، وتحت مؤثرات العهد الأتاتوركي التغريبي وامتداداته حتى أواسط الستينات كان الخيار التركي العام هو ترجيح كفة الغرب في تلك المعادلة الحضارية الصعبة، وحسم الصراع لصالح انتماء تركيا لأوروبا على حساب الشرق، إلا أنه منذ بداية السبعينات وحتى الآن نشطت وانتعشت علاقات تركيا بالعالم العربي على أساسٍ من التراث الحضاري المشترك، وعلى ضوء المصالح الحياتية والضرورات الأمنية ما بين الجانبين، وكانت أقوى المسببات الموضوعية التي أدت إلى هذا التحوّل الإيجابي في العلاقات التركية العربية المعاصرة هي محددات راجعة إلى متغيرات علاقات تركيا بالعالم الغربي خلال العقدين الماضيين، أي إشكاليات التعامل ما بين تركيا والولايات المتحدة، وحلف الأطلسي، والجماعة الأوروبية، ثم محددات من نفس طبيعة المشكلات الداخلية والمحلية، والإقليمية المحيطة بتركيا. (معوض، 1992 :3-4).

ففي مجال إشكاليات تركيا في العالم الغربي تبرز إلى الذهن تطورات أزمة الصراعات الإقليمية العتيدة ما بين تركيا واليونان حول جزيرة قبرص وجزر بحر إيجه منذ الستينات وحتى الآن، ومناصرة الولايات المتحدة والدول الغربية عامة لليونان ضد تركيا على طول الخط في ذلك الصراع المزمن، لدرجة صدور قرار من الكونجرس الأميركي في فبراير 1975 (بحظر مبيعات السلاح الأمريكي الى تركيا، والذي طبق حتى سبتمبر 1978)، وظل الكونغرس الأميركي تحت تأثير ضغط اللوبي اليوناني داخله يقوم سنوياً بتخفيض حجم المساعدات العسكرية التي تقررها الإدارة الأميركية لتركيا، فيشترط تارة على تركيا أن تتبع مسلكاً معنياً في المسألة القبرصية، وتارة يشترط على تركيا ألا تستخدم المساعدات العسكرية الأميركية في تحديث القوات التركية في شمال قبرص، وكمبدأ شبه ثابت حَدّد حجم المساعدات العسكرية الأميركية لتركيا على أساس نسبة 7 إلى 10 قياساً بحجم المساعدات العسكرية الأميركية لليونان في العام نفسه، وتولد عن ذلك عملية مراجعة فكرية عميقة وشاملة داخل تركيا لجوهر ومدى الالتزام التركي بالروابط الأمنية الأطلسية، ترجمها العقل السياسي التركي في صياغة جديدة لمبادىء الأمن القومي، والمصالح العليا التركية، وفقاً للمتوالية الفكرية التالية: 1 ـ اعتماد الأمن القومي التركي على علاقات حسن الجوار مع الدول المحيطة 2 ـ اعتبار تركيا في المقام الأول دولة شرق أوسطية بلقانية متوسطية قبل أن

تكون دولة أوروبية 3 ـ تعديل السياسة الدفاعية التركية بما يتوافق مع مقتضيات الاقتصاد الوطني التركي، ومع أولويات ومصالح الدولة التركية ذاتها 4 ـ توافق السياسة الدفاعية التركية مع التزامات تركيا في حلف الأطلسي بحيث يكون حجم ونوع المساهمة التركية في التحالف عاكساً لحجم ونوع مساهمة التحالف في أمن تركيا. (معوض، 1974، 1991، الشقاقي، 1988 شاكمال، 1982، سعيد 77:1987).

واتساقاً مع هذه الرؤية التركية الأمنية الخاصة لطبيعة التزاماتها الأطلسية رفضت أنقرة المطلب الأميركي المتكرر إبان الثمانينيات لاستخدام المنشآت العسكرية التركية كقواعد ارتكاز لقوات الانتشار السريع بالمنطقة، وكان ذلك تعبيراً واضحاً علنياً من جانب تركيا لفكرة رفض امتداد التزاماتها الأطلسية الأمنية، تلقائياً، أو مباشرة، إلى محيطها الإقليمي الشرق أوسطي ذاته إلا ببحث كل حالة على حدة، وباتفاق خاص ظرفي قائم على طبيعة الرؤية المصلحية التركية لتلك الحالة المعنية.

ومن جهة أخرى، برزت بوضوح عنصرية المواقف السياسية والاقتصادية والتنظيمية التي اتخذتها دول الجماعة الأوروبية تجاه تركيا منذ السبعينات، سواء في تأييد أوروبا لليونان ضد تركيا على طول الخط، أو في التدخلات الأوروبية الغربية في صميم الشؤون الداخلية للسياسة التركية، من زاوية الديمقراطية، أو من منظور قضية حقوق الانسان لدرجة فرض العقوبات العسكرية والسياسية والأدبية على تركيا طيلة العقدين الماضيين من جانب أجهزة حلف الأطلسي، والجماعة الأوروبية وتفاقمت أزمات العلاقات الأوروبية التركية في أواخر الثمانينات بالقيود العددية، والفنية، والإجرائية المفروضة في العواصم الأوروبية على تيارات العمالة التركية إليها، ثم كان الطلب الرسمي الذي تقدمت به تركيا عام 1987 للانضمام إلى العضوية الكاملة للجماعة الأوروبية، والذي رفض في ديسمبر 1991 (سعيد 174-173;122:1987؛ عبد الغني، 184:1982؛ الشقاقي، 41:1988) هذه المواقف الغربية العدائية إزاء تركيا أثبتت واقعياً لأنقرة عقم محاولة الإلحاق القسري لذاتها في العالم الغربي، مما كان له أبلغ الأثر في أن تلجأ تركيا إلى استدعاء جذور عمقها التاريخي الحضاري الشرقي، وأن تتجه إلى توثيق علاقاتها ثانية مع دول الجوار العربية، إلا أن التحوّل الإيجابي في علاقات تركيا بالعالم العربي له محدد آخر كبير يتمثل في إشكاليات الدولة والمجتمع في تركيا المعاصرة، وفي مقدمتها ظاهرة الإسلام السياسي المنظم في أحزاب، والمتصاعد في قوته الجماهيرية، والمتفاعل مع الطفرة الليبرالية السائدة في النظام الحاكم التركي منذ الثمانينات وإلى الآن، مما استتبع ضرورة تطوير العلاقات مع البلاد

الإسلامية والشرقية عموماً. كذلك واجه المجتمع التركي طيلة العقدين الماضيين معضلة اقتصادية جسيمة تمثلت في واردات البترول الباهظة، وارتفاع التضخم والبطالة، والديون الخارجية، ونقص السلع الضرورية وتخفيض قيمة العملة التركية، وإنفاق عسكري هائل، والقيود «الحمائية» الشديدة التي فرضتها الجماعة الأوروبية في أسواقها في مواجهة الصادرات الزراعية التركية لاعتبارات تجارية تفضيلية لصالح الأعضاء الجنوبيين الثلاثة في الجماعة: اليونان واسبانيا والبرتغال. ومن ثَمَّ كان من الطبيعي أن تسعى الحكومات التركية خاصة تحت قيادة تورجوت أوزال إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع جيرانها العرب، وإنعاش معاملاتها التجارية والاستثمارية والائتمانية مع بلاد الخليج العربي النفطية، والمحدد الثالث الكبير للتحوّل الإيجابي في علاقات تركيا بالعالم العربي هو ما يتعلق بالتحديات الإقليمية الشرق أوسطية الجسيمة التي واجهتها تركيا من شقين طيلة الثمانينات: أحدهما: الغزو السوفيتي لأراضي أفغانستان، والذي فشل القطب الغربي في ردعه، أو منع استمرار تداعياته الاحتلالية لقلب آسيا، والثاني: هو الانقلاب الجذري الثوري العنيف لأسس نظام الحكم والعلاقات الاجتماعية في دولة إيران، حيث لم يفلح القطب الغربي في إنقاذ حكم الشاه من السقوط، وهكذا اهتزت أركان النظرة التركية للتحالف الغربي بوصفه صيغة تنظيمية تعاهدية مُثْلَى لضمان الأمن القومي التركي في مواجهة الخصوم التاريخيين المحيطين بحدود تركيا شرقاً وغرباً وشمالاً.

هذا المأزق التاريخي الذي واجهته تركيا في علاقاتها الوثيقة بالعالم الغربي أنتج رَدّ فعل عكسياً ومضاداً في الاتجاه، ألا وهو الانفتاح التركي العريض على الشرق العربي، والخليجي على وجه الخصوص. تلك كانت محددات المنطلق التركي العام العريض تجاه كارثة الخليج الثانية، وأعني به منطلق التحوّل الإيجابي والروابط التعاونية المصلحية الوثيقة ما بين أنقرة ومعظم العواصم العربية، وخاصة الخليجية، عشية حدوث الكارثة، إلا أن الموقف التركي من تلك الكارثة كانت له منطلقات أخرى خاصة وظرفية، ومرتبطة بوقائع وأطراف وآثار وتداعيات مأساة 2 اغسطس 1990 (سعودي، 1990 :1-25؛ عبد المجيد 1990:20-23؛ جاد 1991:76-80؛ عبد العاطي 1991:65-67؛ معوض 1991:3-22).

لقد تمثلت في واقعة غزو العراق لأراضي الكويت مشكلة حقيقية بالنسبة لتركيا هددت بهز دعائم سياسة الانفتاح الحديث التركية تجاه العالم العربي؛ ذلك أن العراق طيلة العقدين الماضيين كان حجر الزاوية الأساسي في تلك السياسة التركية، كما

كانت علاقات تركيا بالعراق بمثابة القاطرة التي تشد مجمل العلاقات العربية التركية قدماً نحو تحقيق المصالح التركية الشاملة منذ إبرام البروتوكول الاقتصادي التركي العراقي عام 1972 في مجالات النفط والتجارة والترانزيت، والذي تلاه مشروع خط أنابيب البترول العراقي الذي يمر عبر تركيا إلى البحر المتوسط من كركوك إلى يومورتاليك، مقابل 700 مليون دولار سنوياً تحصل عليها تركيا من العراق. هذا بالإضافة إلى انتعاشة ضخمة تحققت في معاملات تركيا مع عموم الدول العربية، وخاصة الخليجية النفطية منها، في مجال التجارة والاستثمار، ولا أدلّ على مدى توثق العلاقات المصلحية المادية ما بين تركيا والعالم العربي من أن 90٪ من واردات البترول إلى تركيا تأتي لها طيلة العقدين من دول الخليج العربي وليبيا، وأن 20٪ من العمالة التركية في الخارج توجد في ليبيا والسعودية والعراق. (هيل 1982:77-84) و(مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام، 1989:159-161؛ سعيد 113-111:1987).

وهكذا نتجت السياسة التركية إزاء كارثة الخليج الثانية من مجموعة منطلقات مباشرة، فبالإضافة إلى التسويغات القانونية الدولية، وجوهرها الالتزام بمبادىء الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة الهادفة إلى إقرار السلام في المنطقة، تداخلت في صنع السياسة التركية تجاه الكارثة مجموعة اعتبارات اقتصادية حالّة، وضرورات أمنية استراتيجية مباشرة لصيقة بالأمن القومي التركي ذاته وحتميات التحالف التركي الأطلسي وروابط تركيا بالجماعة الأوروبية. كذلك تحكمت في تشكيل أركان تلك السياسة الرؤية الاقتصادية التركية واسعة المدى لتعاملات أنقرة، المادية مع العالم العربي، وهذا كله دون إغفال أثر الاعتبار السياسي الداخلي لمختلف القوى التركية الوطنية ذاتها. إن المقصود بالاعتبارات الاقتصادية الحالّة الخسائر التي لحقت بالاقتصاديات التركية من جراء الأزمة، فلقد قدرت وزارة الخزانة والتجارة التركية خسائر جملة الاقتصاد الوطني لديها منذ نشوب الأزمة وحتى أواسط عام 1991 بحوالي 6,2 مليارات دولار، بالنظر إلى شتى قطاعات التجارة الخارجية، والإنشاءات، والنقل، والسياحة، وذلك نتيجة لالتزام تركيا بتطبيق التدابير العقابية الدولية المفروضة على العراق، وقوامها الحظر التجاري والاقتصادي، ومما يُذْكَرُ في هذا الصدد أن متوسط قيمة الصادرات التركية إلى العراق كانت تزيد عن 800 مليون دولار سنوياً. أما الضرورات الأمنية الاستراتيجية المباشرة اللصيقة بالأمن القومي التركي ذاته، والتي تحكمت إلى حد بعيد في المسلكية التركية إزاء كارثة الخليج

الثانية، فإن قوامها هو القضاء على التهديد العراقي للأمن القومي التركي، والحفاظ على الاستقرار الإقليمي، وعدم المساس بتوازنه القوي القائم في المنطقة، وهو ما يقتضي منع العراق من تحقيق أي مكاسب من غزو الكويت يمكن أن تؤدي إلى تعاظم دوره الإقليمي، وذلك بأن يسيطر العراق على نسبة كبيرة من الإنتاج البترولي والاحتياطي العالمي من البترول، هذا عدا احتمالات قوية مرجحة لتوسع العراق على حساب دول المنطقة بما يهدد الكيان التركي القومي، ويفرض على أنقرة سباقاً باهظاً في التسلح.

هذا المحدد الأمني الاستراتيجي المذكور للسياسة التركية ليس وليد أزمة غزو العراق للكويت، بل إنه يشكل اعتباراً أساسياً تاماً لموقف أنقرة الإقليمي برمته تجاه جيرانها ككل، إلا أن أهميته قد تصاعدت بشدة منذ أعلن العراق في آخر عام 1982 نجاحه في إطلاق صاروخ من ثلاث مراحل إلى الفضاء الخارجي وتطوير صواريخ أرض ـ أرض يبلغ مداها 2000 كم، وفي ذلك الحين أكد وزير خارجية العراق أنه سيتم استخدام هذه الصواريخ في الدفاع عن العراق ضد أي هجوم من أية دولة في المنطقة أو خارجها، مما اعتبرته الدوائر العسكرية التركية تهديداً مباشراً لجميع أجزاء الأراضي التركية. ومن هنا كان الغزو العراقي للكويت تمهيداً، من وجهة نظر أنقرة، للتوسع العراقي شمالاً، أو للضغط العراقي على تركيا في قضايا المياه، أو على الأقل لتحجيم الأثر أو الوزن التركي في نطاق التفاعلات السياسية والاقتصادية بمنطقة الخليج والشرق الأوسط.

وهناك محدد آخر ظرفي الطابع حكم موقف تركيا من الكارثة، وتمثل في أن أزمة الخليج الثانية قدمت فرصة سانحة لتركيا من أجل تعزيز دورها الاستراتيجي بالمنطقة، ولإثبات أهميتها في إطار التحالف الغربي الأطلسي الذي ترتبط به تركيا منذ 1952، ولدعم علاقاتها بالولايات المتحدة أمنياً وعسكرياً، بل ولبعث وإحياء أمل تركيا في اكتساب عضوية كاملة في الجماعة الأوروبية، ذلك أنه منذ الأزمة الكورية، قبل 40 عاماً لم تجد تركيا أزمة دولية كبرى تثبت فيها إيجابية تحالفها مع الغرب، وقدراتها الذاتية الإقليمية على الحفاظ على المصالح الغربية في الشرق الأوسط وفي آسيا، ومن ثَمّ أتاحت لها أزمة الخليج الثانية فرصة إعادة تأكيد فعالياتها التحالفية مع المعسكر الغربي بما يشمل تزايد فرص دعم القدرات العسكرية لها، وتطوير اقتصادها.

أما المحدد السياسي الداخلي الوطني الذي شكل الموقف التركي من الأزمة فهو عامل المعارضة الداخلية، ورفض عموم شرائح وفئات الرأي العام التركي لفكرة مشاركة تركيا في أي أعمال عسكرية ضد العراق، فقد حذر أردال اينونو زعيم الحزب

الاشتراكي الديمقراطي الحزب الرئيسي للمعارضة في تركيا من مغبة التحريض على الحرب، وتصعيد الروح العسكرية في المجتمع، كما أظهرت استطلاعات الرأي العام التركي معارضة معظم شرائحه لنشر قوات تركية خارج الحدود، وتأييد مساندة تركيا لقرارات مجلس الأمن بشأن فرض المقاطعة الاقتصادية على العراق، كذلك حدث انقسام شديد في دوائر الحكم بأنقرة إزاء أزمة الخليج الثانية، فقد استقال كل من وزير الخارجية التركي علي بوزو، ووزير الدفاع صفا جيراي، والجنرال تورامتاي رئيس أركان الجيش التركي، احتجاجاً ورفضاً لسياسة أوزال في الأزمة، وكادت جلسة صاخبة للمجلس الوطني للأمن يوم 3 ديسمبر 1990، تؤدي إلى استقالة جماعية للقيادة العليا للجيش التركي، ولقد كان هذا الانقسام في دوائر الحكم انعكاساً لالتزام قطاع كبير من المؤسسة العسكرية التركية، المستمر بالتقاليد السياسية الخاصة الأتاتوركية، ومنها الحياد الإقليمي، وعدم الانغماس في شؤون الشرق الأوسط، والعالم العربي، فضلاً عن الأيديولوجية العلمانية التي تتباعد عن اهتمامات وشواغل العالم الإسلامي.

وإجمالاً فقد دارت عملية التعارض المذكور في إطار الآلية الديمقراطية ذاتها بمعطياتها القائمة على تفاعل القوى السياسية فيما بينها، وبالتالي فقد دعمت هذه الاتجاهات المعارضة من موقف النظام الحاكم التركي إزاء الأطراف الخارجية المعنية بالأزمة، وأتاحت له حرية وقدرة على الحركة، والتصرف في مواجهة تصاعدات الأزمة بما يكفل تحقيق أقصى المصالح التركية. تلك كانت أهم محددات المنطلقات الخاصة والظرفية للسياسة التركية إزاء كارثة الخليج الثانية، أزمة ثم حرباً.

أما المنطلقات الأساسية أو المرتكزات الرئيسية لموقف إيران من كارثة الخليج الثانية، فيمكن تقسيمها، رغم وحدتها الموضوعية الحقيقية، وتبعاً لأغراض التحليل السياسي العلمي، إلى ثلاثة مستويات من المحددات: داخلية، وإقليمية، ودولية. هذا وإن كان واقع الحال يوضح أن أهم تلك المحددات إنما تبرز على الصعيد الاستراتيجي الإقليمي، وفي المحيط الأمني الخليجي المباشر للدولة الإيرانية ذاتها، كما تتداخل وتتفاعل المحددات الداخلية مع المحددات الدولية كما سيأتي لاحقاً. ذلك أنه قبل مأساة الغزو العراقي للكويت بعامين بالضبط كانت قد توقفت حرب الحدود والنفوذ ما بين العراق وإيران، التي دامت ثماني سنوات كاملة، توقف الصراع العسكري بين القوتين الخليجيتين بموجب قرار دولي من مجلس الأمن (رقم 598) في يوليو 1988 بإيقاف إطلاق النار بين المتحاربين، ولكن لم يتم التوصل حتى يوم 2

اغسطس 1990 ما بين الطرفين: العراقي والإيراني إلى أي اتفاق سلام حقيقي كفيل بإنهاء مقومات العداء المصيري التاريخي بينهما حول شط العرب، أو بالأحرى حول السيطرة على «القيمة الاستراتيجية» لمنطقة الخليج برمتها، وعلى استثمار التعبيرات المادية لتلك «القيمة»، عملياً واقعياً. وبالتالي كان من الطبيعي ومن المفهوم مع اندلاع أزمة التوسع الإقليمي العراقي في أراضي الكويت أن تتمحور الرؤية الإيرانية، أو التكييف الإيراني العقلي السياسي لطبيعة الأزمة حول اعتبار استراتيجي أمني غالب، وتهديدي الطابع لكيان الدولة الإيرانية ذاتها، ولوحدة أراضيها، ولسلامتها الإقليمية.

فلقد رأت إيران في مأساة الغزو العراقي للكويت تمهيداً جديداً قوياً لاندفاع عراقي إلى إعادة الكرّة، ومعاودة الهجوم على الأراضي الإيرانية، وتهديد أمنها الذاتي مرة ثانية، كما اعتبرت إيران أن التسليم بمطالب العراق التوسعية في أراضي الكويت مسوغ ضمني للاعتراف اللاحق الوشيك حتمياً بمطالب العراق الإقليمية في المناطق الحدودية الإيرانية، وفي شط العرب، وبالإضافة إلى هذه المخاطر الاحتمالية المذكورة سلفاً رأت إيران في آثار استمرارية الاحتلال العراقي لأراضي الكويت خطورة حالَّة، وواقعة فعلياً. ذلك أن ضم العراق للكويت إنما يعطي للعراق ميزة استراتيجية هائلة، وتفوقاً ساحقاً على ما عداه من الكيانات الخليجية القائمة والمحيطة به، ويتمثل ذلك في الامتداد الساحلي للقوة العراقية بطول سواحل الكويت على الخليج، مما يعني وفقاً للتعبير السياسي الإيراني تحويل «الخليج الفارسي» إلى خليج عربي، وبما يؤدي إلى القضاء على السيطرة الإيرانية على مياه الخليج. (ثابت، 68:1991).

وجدير بالذكر في هذا الموضوع من التحليل أن إيران قد استولت على ثلاث جزر عربية عام 1971 (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، مما زاد من إحكام قبضتها على الخليج، لا سيما بعد أن اعتبرت إيران أن مياهها الإقليمية تمتد إلى مسافة 12 ميلاً بحرياً، واقتربت بذلك إلى حد كبير من سواحل الدول العربية المطلة على الخليج، وهكذا تغلب وتتفوق «القيمة الخليجية» على ما عداها من قيم الفكر الاستراتيجي والرؤى الأمنية للدولة الإيرانية بصفة مطلقة. (مهابة 97:1991). هذا ويرتبط بهذا الاعتبار الاستراتيجي الحاسم في تشكيله لمنطلقات الموقف الإيراني من كارثة الخليج الثانية إشكالية التصوّر الإيراني ذي الخصوصية الشديدة لمقتضيات ولزوميات الحفاظ على الأمن الخليجي الصميم.

ذلك أن إيران تنطلق في جميع أوجه حركتها السياسية والدبلوماسية، الإقليمية والدولية، بشأن موضوع الأمن الخليجي، من فكرة مثالية من وجهة نظرها بطبيعة

الحال، ومن «دوجما عقيدية» من وجهة نظر البلاد العربية، وقوامها الادعاء الدائم بالأحقية الإيرانية المطلقة، دون منازع أو منافس في الهيمنة الدفاعية، أو في تقرير المصير الأمني لمياه ولمنطقة الخليج، وتستند إيران في هذا الادعاء إلى معطيات التاريخ والجغرافيا والديمغرافيا، ومؤشرات القدرة العسكرية النسبية، ودلالات الطاقة الاقتصادية والنفطية، وموروثات الحضارة والثقافة الإسلامية، والتي تميّز جميعها الكيان الإيراني من وجهة نظر طهران بالطبع عما عداها من الوحدات السياسية الخليجية القائمة (مسعد، 1992:3-4) و(Yahanpour, 1991:76) و(Richard,1991:105-106).

ولكن هذه النظرة «العلوية» التي ترى بها إيران مسألة الأمن الخليجي لا تعني انفراد القوة الإيرانية وحدها بالحفاظ على الخليج والدفاع عنه، بل إن فحواها هو هيمنة إيران على النظام الدفاعي والترتيبات الأمنية المستقبلية في المنطقة والتي ينبغي ألا تشارك فيها سوى وحدات سياسية خليجية صرفة، وخالصة من أية مشاركة أمنية خارجية في هويتها عن منطقة الخليج، وفقاً للمنظور الإيراني سابق الذكر.

إلا أن أهم ما يميز منطلقات الموقف الإيراني من كارثة الخليج الثانية هي ظاهرة التشابك التفاعلي الوثيق في المقدمات والدوافع والنتائج، ما بين المحددات الداخلية الوطنية، والمحددات الدولية الخارجية، والتي شكلت معاً، وفي تفاعلاتها الواقعية فيما بينها، المرتكز الرئيسي الثاني، بعد الاعتبار الاستراتيجي الأول سالف الذكر، الذي انطلقت منه طهران في تحركها ازاء الكارثة، مما يقتضي بعض التفصيل التوضيحي.

إن المحدد الداخلي الوطني لموقف إيران محل التحليل هنا إنما نشأ وتطور وتصاعد في أثره وفي خطورته إبان العامين الحاسمين الفاصلين ما بين صدور قرار مجلس الأمن رقم 598 بضغط أميركي شديد على إيران، في يوليو 1988، ووقوع مأساة الغزو العراقي للكويت في أغسطس 1990 وبعبارة أخرى إن الدولة الإيرانية بعد الخبرة العسكرية الطاحنة لحربها الطويلة ضد العراق قد اكتسبت رؤية مختلفة تماماً «للذات» و«للغير». فقد تغيرت إلى حد ملموس نظرة قيادات النظام الإيراني الحاكم بعد زوال شخصية الخوميني من مسرح الحياة السياسية الإيرانية بوفاته في يونيو 1989، إلى مقومات الهدفية العامة للحكم الإسلامي في الواقع الاجتماعي للبلاد بعد انتهاء الحرب، وتراجع النظام الحاكم الإيراني بزعامة هاشمي رافسنجاني عن العداء العقيدي المطلق للعالم الغربي، والذي رفع لواءه النظام الإيراني تحت زعامة

الخوميني ضد «الاستكبار» و«المستكبرين» (Parsons, 1988:42) وهكذا أصبحت توجهات النظام الإيراني الحاكم منذ يوليو 1989، تتميز بسمات الاعتدالية والواقعية، والعقلانية المصلحية؛ إذ قام العقل السياسي الإيراني العام (رغم بقاء واستمرار عناصر متشددة إسلامياً، ومعارضة للتوجه الجديد) بعملية إحلال فكرية جذرية لقيمة إعادة بناء المجتمع الوطني الإيراني من الداخل، محل قيمة عقيدية محضة هي قيمة تصدير أو نشر الثورة الإسلامية الشيعية بالقوة المادية في المحيط الإقليمي لإيران، وأرسيت مبادىء إصلاح ما دمرته «المثالية الثورية» من خلال آليات «الواقعية الإنمائية». (مسعد، 1992) و(عبد الناصر 1991 :136-139).

وتكمن التفسيرات الواقعية المادية لهذه التحولات الفكرية المذكورة لدى قيادات النظام الحاكم الحالي في إيران في خصائص «الحقيقة الاقتصادية الإيرانية العامة» والقائمة في البلاد، فلقد خرجت إيران من حرب الثماني سنوات وهي ترزح تحت وطأة أزمة اقتصادية حادة تركزت ملامحها في ارتفاع معدلات التضخم ما بين 40% إلى 50%، كما زادت أسعار السلع الأساسية زيادة تعجيزية، واجمالاً قُدِّرت خسائر إيران من حربها ضد العراق بنحو 379 مليار جنيه استرليني. (مسعد 3:1992) و(مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام، 150:1990). ومن ثَمَّ أصبح التوجه الأول والهدف الأعلى للنظام الإيراني الحاكم ما بعد الخوميني هو بعث الانتعاش الاقتصادي في البلاد، وإحياء جميع مجالات الإنتاج بها، وخاصة الصناعات الوطنية، والقطاعات الزراعية التي أصابها الإهمال طيلة سنوات الحرب المدمرة، مما يستلزم بالضرورة تعاملاً تعاونياً إنمائياً مع قوى اقتصادية خارجية تملك التقدم التكنولوجي لوسائل الإنتاج، وفي مقدورها توفير تيارات استثمارية رأسمالية، وتقديم القروض فضلاً عن المنح والمساعدات بشتى نوعياتها المالية والمادية والفنية.

وهكذا تتضح مظاهر التشابك التفاعلي الوثيق ما بين المحدد الداخلي الوطني لمنطلق الموقف الإيراني من أزمة الخليج الثانية، وجوهرة المعضلة الاقتصادية العامة في إيران ما بعد الحرب والمراجعة الفكرية الشاملة ما بعد الخوميني، وما بين المحدد الدولي الخارجي لذلك الموقف، ألا وهو السياسة الإيرانية الانفتاحية الجديدة على القوى الغربية، وبصفة أخص على الولايات المتحدة الأميركية، فالمحدد الدولي الخارجي للموقف الإيراني من كارثة الخليج الثانية يعبر عن ذاته في تحرك طهران نحو تحسين الصورة القومية الإيرانية لدى القوى الغربية، وفي نظر الرأي العام الغربي، والسعي الإيراني الرسمي المعلن إلى استعادة العلاقات الاقتصادية والتجارية، والمعاملات

الائتمانية والاستثمارية ما بين طهران والقوى الغربية العملاقة. (الشافعي 1991 :45). وفي هذا السياق شرعت الحكومة الإيرانية الجديدة آنذاك، عام 1989، في تنفيذ إجراءات إصلاحية لمسار الاقتصاد الإيراني، وتعبر عن التوجهات الجديدة الانفتاحية على الغرب الرأسمالي، في السياسة الخارجية الإيرانية، وتعكس سعي النظام الإيراني إلى الالتحاق بالنظام الاقتصادي الدولي. (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام 152:1989) وقد أعلن وزير المالية الإيراني قبول بلاده لسياسات صندوق النقد الدولي، واعتزامها المشاركة فيه، واتضح بالفعل توجه إيران للاقتراض من الخارج، إذ أقرت ميزانية عام 1989 باقتراض مبلغ 25 مليار دولار في إطار تمويل بعض مشروعات البنية الأساسية، وصدر عن مجلس الشورى قانون جديد يعطي مزايا كبيرة للاستثمارات الأجنبية، وذلك لتشجيع المشاركة في تمويل البرنامج الضخم لإعادة بناء الاقتصاد الإيراني بعد الحرب، والذي رصدت له الخطة الخمسية (1990-1994) مبلغ 120 مليار دولار، (مسعد، 8:1992). وبدأت السياسة الإيرانية الجديدة للاقتراض رسمياً من سوق المال الدولية لتمويل مشاريع صناعية عديدة، وذلك بتوقيع الشركة الوطنية الإيرانية للبتروكيماويات التابعة لوزارة البترول الإيرانية، في 5 ديسمبر 1990 مع بنك سوسيتيه جنرال الفرنسي الخاص لتمويل ثلاثة مشروعات بتروكيماوية، يتم بناؤها في بندر خوميني في أرك وفي الإقليم الشمالي الشرقي لخوراسان تبلغ قيمتها حوالي 2 مليار دولار، مع الاستعانة بالمساعدات التكنولوجية الغربية وبصفة خاصة الفرنسية والألمانية واليابانية. (سعودي، 1991 :293-292) وكان هذا هو أول اتفاق يتم ما بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وطرف خارجي في صياغة تعامل مباشر مع سوق المال الدولي بكل الترتيبات والمعاملات غير الإسلامية المرتبطة به، أو بالأحرى وفقاً لقواعد النظام الاقتصادي الدولي. (Haeri, 1990).

وإذا كان ما سبق تحليله يمثل الشق الاقتصادي للنهج الانفتاحي الجديد الذي تتبعه الجمهورية الإسلامية الثانية بزعامة رافسنجاني تجاه القوى الغربية (وهو المحدد الدولي الخارجي للموقف الإيراني من كارثة الخليج الثانية) فإن هناك شقاً سياسياً دولياً لذلك النهج المذكور، وهو المسعى المبذول من جانب الحكومة الإيرانية للانضمام إلى النظام السياسي الدولي القائم حالياً في ظل ارهاصات الأحادية القطبية. وذلك بعد موجة العداء الرافض من جانب نظام الخوميني السابق، لمنظمة الأمم المتحدة واعتبارها «أداة في أيدي القوى العظمى» ضد الدول الضعيفة، كذلك كان الخوميني رافضاً للشرعية الدولية والقواعد المنظمة للعلاقات الدولية. (عبد الناصر، 1991 ,137).

وفي سبيل إنجاح هذا المسعى الإيراني الجديد في ظل الجمهورية الإسلامية الثانية ركزت طهران على تأكيدها المتكرر بالالتزام بالشرعية الدولية أي بتطبيق القرارات الصادرة عن أجهزة الأمم المتحدة والمعبرة عن عموم الرأي العام العالمي، بل إن إيران ـ رافسنجاني قد استثمرت مفهوم الشرعية الدولية في طرحها الخاص لفكرة إنشاء قوة أمنية خليجية لحماية المنطقة في إطار مفاوضات السلام العراقية الإيرانية عام 1989، إذ إن الجانب الإيراني في المفاوضات استند في طرحه المذكور إلى نص القرار رقم 598 الصادر عن مجلس الأمن الدولي والخاص بوقف إطلاق النار بين العراق وإيران، والذي جاء ضمن بنوده النص التالي: «يطلب مجلس الأمن من الأمين العام للأمم المتحدة أن يدرس بالتشاور مع إيران والعراق ومع الدول الأخرى في المنطقة إجراءات تعزيز الأمن والاستقرار في هذه المنطقة». (إبراهيم، 1990:37).

وهكذا تتضح منطلقات الموقف الإيراني من الكارثة: 1ـ هاجس استراتيجي أمني، أوّلي، وخاص بمنطقة ومياه الخليج 2 ـ ثم معضلة اقتصادية شديدة في مجتمع إيران ما بعد الحرب 3 ـ ثم نهج انفتاحي سياسي جديد لإيران تجاه القوى الغربية، مؤسس على مسعى حثيث من طهران للالتحاق أو للانضمام إلى النظام القائم الاقتصادي الدولي، القادر بآلياته التنظيمية على إنهاض الاقتصاد الإيراني.

ومن استقراء التحليل السياسي الوارد في الدراسة، يتضح التناقض الأساسي ما بين المنطلقات الإقليمية السياسية والاقتصادية لكل من تركيا (تفاعلات تعاونية مصلحية ايجابية بين أنقرة وجميع الأطراف الخليجية العربية طيلة العقدين السابقين على الكارثة). وإيران (خصومات تاريخية وعداوات معاصرة وصراعات عسكرية طويلة ضد العراق وتوترات شديدة مع سائر الأطراف الخليجية العربية طيلة العقد السابق على الكارثة).

إلا أن هذا التناقض المذكور، على الصعيد الإقليمي، ما بين المنطلق التركي والمنطلق الإيراني، يوازنه أو يواجهه التقارب أو التشابه الكبير في طبيعة المحددات الدولية الخارجية لكل من المنطلقين، ففي الجانب التركي تبرز لزوميات التحالف التركي ـ الأطلسي، وعلى الجانب الإيراني، تتصاعد أهمية بل ضرورات التعاون الغربي الاقتصادي الشامل من أجل إعادة بناء البنية المجتمعية الانتاجية المنهارة في إيران ما بعد الحرب. هذا مع ملاحظة خاصية التماثل في الهاجس الأمني الاستراتيجي الخليجي إزاء التوسع الإقليمي العراقي في المنطقة لدى كلٍّ من أنقرة وطهران.

سلوكيات الموقف التركي - الإيراني

نسعى هنا عن الإجابة على سؤال محدد: ما هو الأثر النهائي في سلوكيات الموقف التركي والموقف الإيراني من كارثة الخليج الثانية، أزمةً ثم حرباً، لهذا التناقض على المستوى الإقليمي ما بين المنطلقين التركي والإيراني، ولهذا التقارب على المستوى الدولي ما بين نفس المنطلقين المذكورين؟ لقد واجهت الحكومة التركية مأزقاً جدلياً خطيراً، في إدارتها لسلوكياتها الواقعية إزاء كارثة الخليج الثانية، وتمثلت تلك الجدلية الشائكة في التعارض ما بين رغبة تركيا في الحد من القوة الإقليمية العراقية والوفاء بالتزاماتها في التحالف الغربي من ناحية، وما بين مخاوف اندلاع مواجهة عسكرية مع العراق نظراً للحدود المشتركة الطويلة بين الدولتين ولوجود أهم وأوسع شبكة لمصادر المياه والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية في مناطق تركية قريبة من الحدود مع العراق مما قد يكون هدفاً لضربات عراقية انتقامية، كما أن انهيار وحدة العراق المركزية وتقسيم العراق قد يهدد بتفجير مشكلة الأقليات في تركيا، خاصة الكردية منها، ما لم تخاطر تركيا مخاطرة عنيفة بالاستيلاء على شمال العراق (الموصل وكركوك أساساً) الغني بالبترول وضمه بسكانه الأكراد إلى مناطق الأكراد في جنوب شرق تركيا مما يشكل عملية هائلة التكاليف عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، بالنسبة لتركيا. إلا أن السياسة التركية أحرزت نجاحاً باهراً في إدارة سلوكياتها إزاء كارثة الخليج الثانية، بما يضيف إلى رصيدها الحافل بالاستثمار البارع للأزمات الدولية والإقليمية، وبما يذكرنا بقضية لواء الاسكندرونة قبيل الحرب العالمية الثانية.

ومنذ اللحظة الأولى لاندلاع الأزمة أدانت تركيا الغزو العراقي للكويت رغم علاقاتها المصلحية الوثيقة مع العراق خاصة خلال حربه ضد إيران، ولم تتردد تركيا في اتخاذ موقف مشترك مع سوريا التي توترت علاقاتها معها إلى درجة ملحوظة بسبب المسألة المائية لنهر الفرات بين البلدين قبيل الأزمة، بل إن الرئيس التركي أوزال بادر بالاتصال بالقيادة السورية في اليوم الثاني للأزمة، إلا أن الحكومة التركية تعمدت عدم المبادرة باتخاذ إجراء مضاد للعراق انتظاراً للحصول على المقابل من الولايات المتحدة والدول الغربية من خلال المطالبة بتعويض تركيا عن الخسائر الاقتصادية، والآثار السياسية السلبية الناجمة عن أزمة الخليج الثانية؛ ولذلك لم تبادر الحكومة التركية من تلقاء نفسها باتخاذ قرار بإغلاق خط أنابيب البترول العراقي الذي يمر عبر أراضيها، كما استقبلت أنقرة النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي في اليوم الثالث

للأزمة، حيث أُجريت مباحثات رسمية حول الموقف التركي من الأحداث الخطيرة، وذلك في محاولة عراقية لتحييد الجار الشمالي القوي تجاه التوسع العدواني العراقي في أراضي الكويت.

ولكن مع صدور قرارات مجلس الأمن بشأن الأزمة ومع بدء تدفق القوات الأميركية إلى المنطقة، تكثفت المفاوضات التركية الأميركية حول الثمن العسكري والسياسي والاقتصادي الذي يحق لتركيا الحصول عليه في مقابل اتخاذها للموقف الفعال الذي يحقق المصالح الغربية في المنطقة، وعلى أثر نجاح تلك المفاوضات، مما سيوضحه القسم الثالث من هذه الدراسة عن المكاسب المتحققة لأنقرة بناء على سلوكيات موقفها من الكارثة، أصبحت تركياً طرفاً أصيلاً في الجبهة الدولية المضادة للعراق، واتخذت مجموعة إجراءات رسمية حاسمة لإحكام الحصار على العراق أولها يوم 7 أغسطس 1990 بقرارها إغلاق خط أنابيب البترول العراقي، وفرض حظر كامل على التجارة المتبادلة مع العراق استجابة لقرار مجلس الامن رقم 661 الصادر في 5 أغسطس بشأن فرض الحظر على العراق، كما أصدر البرلمان التركي يوم 5 سبتمبر 1990 قراراً بتخويّل الحكومة التركية سلطات خاصة لإرسال قوات الى الخارج، وللسماح بنشر قوات أجنبية في الأراضي التركية، فأعلنت أنقرة بناء على هذا التخويّل التشريعي المذكور استعدادها لإرسال قوات تركية الى دول الخليج التي تطلب ذلك (وإن لم يحدث ذلك في الواقع)، كما قامت الحكومة التركية بحشد 100 ألف جندي، و15 ألف احتياطي قرب الحدود العراقية التركية تحسباً لامتداد القتال إلى إلى تلك المناطق، تدعمها طائرات تركية وأوروبية تم تخصيصها لمهام دفاعية في المنطقة بعد وقوع الغزو العراقي للكويت.

كذلك سمحت الحكومة التركية للولايات المتحدة بتمركز مقاتلات اف 16، والقاذفات المقاتلة اف 111في قاعدة انسيرليك الجوية في جنوب تركيا، ثم كان إعلان تركيا الخطير في أثره، يوم 18 سبتمبر 1990 عن مد أجل اتفاق التعاون العسكري مع الولايات المتحدة عاماً آخر في ضوء أزمة الخليج، والذي يقضي بتقديم مرافق وخدمات وتسهيلات عسكرية إلى القوات الأميركية في الأراضي التركية، وينظم استخدام وحدات القوات الجوية الأميركية لأكثر من 12 قاعدة في تركيا، تابعة لحلف الأطلسي، أهمها قاعدتا باطمان وانسيرليك سابقة الذكر، على الحدود التركية العراقية السورية الطويلة والخطيرة. كذلك شاركت تركيا في تطبيق قرار مجلس الأمن (رقم665) الخاص بفرض الحصار بالقوة على العراق، وعلى منافذ التجارة الدولية إليه

حيث اعترضت البحرية التركية السفن المحملة بالسلع في طريقها إلى العراق، ورفضت السماح لها بالتوقف في الموانىء التركية، وهنا تكررت تصريحات القيادة السياسية التركية التي حذرت العراق من احتمال حدوث مواجهة عسكرية تركية عراقية في خضم أحداث كارثة الخليج الثانية.

هذا وإن كان الموقف التركي، رغم جميع السلوكيات المذكورة التي ناهضت مناهضة جوهرية الغزو العراقي للكويت، قد حافظ على حرصه الدقيق في عدم التورط بالمشاركة المباشرة بالقوات المسلحة التركية ضد العراق، وفي هذا السياق لم ترسل تركيا قوات مقاتلة إلى السعودية، بل أرسلت مجموعات فنية في مجالات خدمات النقل والاتصالات والصحة فقط، وذلك من أجل تفادي حدوث مواجهة مع القوات العراقية في حالة حدوث قتال فعلي؛ ولذا أوضحت تصريحات جميع المسؤولين الأتراك أثناء الشهور السابقة لنشوب الحرب في الخليج التزام بلادهم بعدم شن حرب ضد العراق، أو توجيه ضربة وقائية ضده، واستبعاد قيام تركيا بفتح جبهة ثانية ضد العراق على طول حدودهما المشتركة، وتأكد الحرص التركي المذكور، في إصرار أنقرة على ضرورة حصول جبهة التحالف الدولي المضادة للعراق على موافقة من مجلس الأمن قبل القيام بأي عمل عسكري لإخراج العراق من الكويت.

إلا أن الحرص التركي المذكور على عدم التورط المباشر في الأزمة يمثل الوجه الأول لحقيقة الموقف التركي، بينما تجسد الوجه الثاني لحقيقة الموقف التركي من تداعيات أزمة الخليج الثانية في تفضيل وترجيح أنقرة للخيار العسكري ضمن بدائل المواجهة الدولية لتلك الأزمة، بعبارة أخرى إن السياسة التركية كانت مؤيدة واقعياً لدفع المواجهة المضادة للعراق إلى درجة الصدام العسكري المباشر ما بين قوات التحالف الدولي والعراق، وذلك بما يكفل تحقيق هدف رئيسي من أهداف المصلحة القومية التركية، ألا وهو التخلص من القوة العسكرية العراقية التي تهدد التوازن الاستراتيجي الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، ومما يهز ويتعارض مع مكانة ووزن تركيا بطبيعة الحال سواء في وسط منطقة الشرق الأوسط أو في داخل توازنات التحالف الغربي. إذن دارت السلوكيات التركية إزاء كارثة الخليج الثانية حول محور أمني مباشر لصيق بها وبمصالحها القومية، ألا وهو «تحجيم» العراق الذي خرج من حربه ضد إيران قوة عسكرية هائلة تفرض على تركيا، في حالة استمرار بقاء تلك القوة، الاحتفاظ الدائم بقوة ردع عسكرية مطردة، وباهظة التكلفة، ومرهقة للامكانات الاقتصادية التركية، الأمر الذي يَحُول بشدة دون خفض الإنفاق العسكري الذي تتطلع إليه الحكومة

التركية من أجل مواجهة مشكلات التضخم والبطالة والمديونية الخارجية.

وخلال حرب «عاصفة الصحراء» التزمت تركيا بعدم الدخول كطرف مباشر في المعارك العسكرية، وإن كانت الطائرات المقاتلة والقاذفات الأميركية والانجليزية والفرنسية قد انطلقت من قاعدتي انسيرليك وباطمان في أراضي جنوب شرقي تركيا، وفي هذا الصدد أكد الرئيس التركي أوزال مراراً أن استخدام القوات الأميركية للقواعد التركية يأتي تطبيقاً لقرار مجلس الأمن رقم 678، وهو القرار الذي يُخَوِّل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقديم المساعدة لقوات التحالف الدولي التي تعمل على تحرير الكويت من الاحتلال العسكري العراقي. وعلى الرغم من أن العراق قام بحشد ثماني فرق عسكرية كاملة على الحدود المشتركة مع تركيا، إلا أن الأتراك نجحوا طيلة 43 يوما التي استغرقتها حرب عاصفة الصحراء في عدم إطلاق رصاصة واحدة على أراضي العراق، ولم يجرح عسكري تركي واحد في حرب عاصفة الصحراء ضد العراق.

نستخلص مما سبق أن سلوكيات الموقف التركي إزاء كارثة الخليج الثانية (أزمة ثم حرباً) إنما جاءت متسقة تمام الاتساق مع المفارقة الواضحة ما بين المنطلق الإقليمي والمنطلق الدولي لذلك الموقف، وبعباراة أخرى ظل الموقف التركي دقيقاً في التزامه بالخيط المصلحي الوثيق الذي يربط ما بينه وبين الأطراف الإقليمية الخليجية للأزمة، بمعنى أنه لم يحارب العراق دفاعاً عن الكويت أو تحريراً لها، ولم يساند أو يؤيد العراق في عدوانه على الكويت، ومن ناحية أو على الصعيد الدولي جاءت سلوكيات الموقف التركي مستجيبة غاية الاستجابة مع لزوميات تحالفات أنقرة الأطلسية، كما أتت تلك السلوكيات انعكاساً صريحاً لمتطلبات المصالح القومية التركية، الاقتصادية والسياسية مع القوى الغربية، ومن ثَمَّ قَدَّمت تركيا التسهيلات الفنية والعسكرية لقوات التحالف الدولي المضادة للعراق بقيادة الولايات المتحدة والقوى الغربية الأوروبية الرئيسية (معوض 1992 :35-23) بما يحمل في طياته انحيازاً تركياً صريحاً إلى السعودية والكويت ضد العراق.

أما السلوكيات الإيرانية تجاه كارثة الخليج الثانية (أزمة ثم حربا) فقد اتسمت بالتمييز الواضح والدقيق ما بين قضايا محددة أثارتها تلك الكارثة، بحيث نجحت إيران في عدم الخلط في الأوراق ما بين مقتضيات السلام مع العراق، وإدانة الاحتلال العراقي للكويت، وفرض العقوبات على العراق، ومسألة الوجود الأمني الأجنبي في الخليج بعد انتهاء الأزمة، ودور إيران في الترتيبات الأمنية المستقبلية، واستطاعت إيران أن تفصل في سلوكياتها ما بين جميع تلك الأبعاد الشائكة لأزمة الخليج الثانية.

وفيما يتعلق بقضية السلام بين إيران والعراق، ولو المؤقت، فقد أحرزت نجاحاً ساحقاً باتفاق 15 أغسطس 1990، مما سَيَرِدُ تحليله في نطاق أهم مكاسب إيران الناجمة عن تداعيات أزمة الخليج الثانية.

أما بصدد واقعة الغزو العراقي للكويت وتداعياته الاحتلالية المباشرة فقد اتخذت الحكومة الإيرانية موقفاً صارماً وثابتاً في المعارضة الكاملة، بل في المطالبة بضرورة معاقبة المعتدي العراقي وإجباره على الانسحاب الكامل، بل وعارضت أية تسوية احتمالية للنزاع من شأنها تمكين العراق من الاحتفاظ بجزيرتي بوبيان ووربة الكويتيتين، أو حصول العراق على أية مكاسب إقليمية أخرى من شأنها تغيير الوضع الجيوستراتيجي في منطقة الخليج، ووصل الأمر بالقيادة الإيرانية إلى حد التهديد بأنها سوف تقدم على احتلال أية أراض يحصل عليها العراق كفدية للخروج من الكويت ذاتها. (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام، 1990 :147) ففي 24 أغسطس 1990 طالب الرئيس الإيراني رافسنجاني بانسحاب قوات العراق من الكويت محذراً في الوقت نفسه أنه «حتى لو قبل العرب ضم الكويت إلى العراق، فإن إيران لن تقبل ذلك تحت أي ظروف» (Haeri, 1990: 17) وقد كرر وزير الخارجية الإيرانية علي أكبر ولايتي الموقف نفسه من ضرورة الانسحاب والالتزام بقرارات مجلس الأمن، وذلك في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 24 سبتمبر 1990، وجدد رافسنجاني تصميمه المعلن على الانسحاب العراقي غير المشروط من الكويت وذلك في خطبة الجمعة التي ألقاها في جامعة طهران يوم 9 نوفمبر 1990 حين قال: «عندما دار حديث عن إمكاني تسليم جزيرة بوبيان إلى العراق أبلغنا الكويت أنها إذا فعلت ذلك فإن إيران ستحتل الجزيرة، وأنهم لن يتمكنوا من استعادتها منا» (سعودي، 303: 1991) هذا وقد أكدت القيادة الإيرانية رسمياً وعلناً الامتثال لقرارات مجلس الأمن بشأن فرض المقاطعة الشاملة على العراق، والتزام بلادها بالعقوبات الاقتصادية المقررة ضد العراق من قبل الأمم المتحدة، وقد نَفَّذَتْ طهران هذا الالتزام بالفعل باستثناء بعض الإعانات الغذائية والإنسانية المحدودة التي قدمتها إلى الشعب العراقي أثناء معارك حرب عاصفة الصحراء، بدعوى الإخاء الإسلامي بين الشعبين. وفي هذا السياق نفسه، ظلت القيادة الإيرانية، ومع رفضها البات لأدنى استجابة إلى المساعي العراقية الكثيفة لجذب عدو الأمس القريب إلى جانب العراق في الصراع الخليجي الثاني، ظلت تدعو إلى حل الأزمة بالطرق السلمية ومحاولة انهائها دون اندلاع الحرب، ودون تسويات إقليمية، أو ضم إقليمي لصالح العراق بطبيعة الحال، وجاءت

هذه الدعوة السلمية الإيرانية لتجنب حل الأزمة بحرب عسكرية انعكاساً لموقف إيران من مسألة وجود القوات الأجنبية في منطقة ومياه الخليج، مما شكل ركناً أساسياً من أركان سلوكيات إيران تجاه كارثة الخليج الثانية.

وفيما يختص بسلوكيات الموقف الإيراني من مسألة الوجود الأجنبي العسكري في منطقة ومياه الخليج اتسمت ردود أفعال قطاعات عريضة من القوى السياسية الإيرانية بالرفض العقيدي المتشدد لهذا الوجود الأجنبي في الخليج، والذي نتج مباشرة من تداعيات أزمة الخليج الثانية، فقد وجد الخطاب السياسي العراقي، خلال الأزمة، والذي اتسم بشعارات ورموز إسلامية بل وخومينية الرنين مثل: المنازلة الكبرى، والجهاد المقدس، والدفاع عن المقدسات، استجابة واسعة داخل دوائر الحكم الإيرانية، وبصفة خاصة لدى العناصر المتطرفة منها التي بدأت تدعو إلى مواجهة التواجد الأجنبي في الخليج، وكانت قمة هذا الاتجاه الإيراني هي دعوة علي خامنئي المرشد العام في 90/9/12 إلى الجهاد المقدس ضد الوجود الأجنبي في الخليج، ومهاجمته العنيفة لما قاله وزير الخارجية الأميركية من أن القوات الأميركية قد تبقى في المنطقة بعد حل الأزمة في إطار ترتيبات أمنية جديدة أو كجزء من «هيكل الأمن الإقليمي» لحماية إمدادات البترول بعد انتهاء الأزمة، وانسحاب العراق من الكويت. (سعودي، 1991: 304) وأصدر المرشد العام الإيراني في ذلك الصدد فتوى بأن: «الكفاح ضد العدوان والأطماع والمآرب والسياسة الأميركية في الخليج الفارسي سيدخل في عداد الجهاد في سبيل الله، وما من أحد يلقى الموت على هذا الدرب إلا وكان شهيداً...». (مسعد، 1992: 18)، وكان هذا بمثابة دعوة إسلامية إلى الجهاد، وتضمنت دعوة الدول الخليجية إلى التعاون مع إيران فيما أسماه «استعادة الأمن وقطع أيدي من يعتدون على حقوق الآخرين» وكان في العبارة الأخيرة تعبير رافض في آن واحد لتواجد القوات الأجنبية في الخليج، ورفض الاحتلال العراقي لأراضي الكويت، هذا وقد قام 168 نائباً في البرلمان الإيراني بتوقيع رسالة يعلنون فيها الوقوف إلى جانب خامنئي في دعوته المذكورة. (سعودي، 1991: 304).

إلا أن الموقف الرسمي للحكومة الإيرانية قد أعلنه الرئيس رافسنجاني إبان اشتداد الأزمة فيما قبل الحرب، وجوهر هذا الموقف أن إيران لا تمانع في وجود قوات أجنبية لإخراج العراق من الكويت ما دام وجودها مؤقتاً بإنهاء الأزمة وما دامت ستغادر المنطقة بعد ذلك، أي إن القبول الإيراني للوجود الأجنبي بالخليج ظل مرهوناً بإطار إنهاء الاحتلال العراقي للكويت وعلى أساس رحيل القوات الأجنبية بعد قضائها

لهذه المهمة المحددة. وكان هذا الاعلان هو أول إشارة واضحة على أن طهران ستظل خارج أي حرب قد تقع بين الولايات المتحدة والعراق بسبب الأزمة الخليجية الثانية، وفي سياق سلوكيات الموقف الإيراني نفسه من هذا البُعْد الخاص من أبعاد كارثة الخليج الثانية وهو بُعْدُ الوجود الأجنبي واستمراره في منطقة ومياه الخليج، أعلن رافسنجاني بعد انتهاء الحرب، وبعد صدور إعلان دمشق في مارس 1991 أن وجهة نظر بلاده إزاء الترتيبات الأمنية تقوم على ركائز لا تتزحزح في ثباتها، وهي أن ترتيبات الأمن الإقليمي في منطقة الخليج ينبغي أن تستند على العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية بين دول المنطقة، وأن التدخل الأجنبي في ترتيبات أمن المنطقة مرفوض من جانب إيران، جملة وتفصيلا، (مسعد، 1992 :10-11).

وبالتركيز على سلوكيات طهران إزاء حرب الخليج الثانية نجد أن طهران قد أكدت علناً ورسمياً يوم 31 ديسمبر 1990 أي قبل أسبوعين فقط من انتهاء المهلة الزمنية المحددة في قرار 678 بشأن الانسحاب العراقي من أراضي الكويت، أكدت أنها ستبقى على الحياد إذا ما اندلعت الحرب بين قوات التحالف الدولي والعراق، وأنها لن تتدخل لمساندة أي من طرفي القتال، ولن تسمح لأحد طرفي القتال باستخدام أراضيها، أو مجالها الجوي لأي غرض من الأغراض العسكرية أو حتى المدنية طوال زمن الحرب، هذا وإن كان الشهر السابق مباشرة على حرب عاصفة الصحراء قد شهد تحركات نشيطة للقوات المسلحة الإيرانية داخل الحدود الوطنية للبلاد استعداداً وتحسباً لأية احتمالات مفاجئة في المنطقة، وتمثل ذلك في مناورات واسعة مشتركة ما بين جميع أفرع هذه القوات بما فيها قوات الحرس الثوري، وكانت أكبر هذه المناورات ما أطلق عليه «الانتصار واحد» منذ 12ديسمبر 1990 وحتى أواخر الشهر، وشاركت في هذه المناورة الكبرى أفرع الجيش الإيراني كافة، وغطت مساحة 30 ألف كيلومتر مربع في مياه الخليج وخليج عمان. وكانت القيادة العسكرية الإيرانية، في سياق هذا السلوك العسكري «التعبوي» والوقائي نفسه إزاء تفاقمات أزمة الخليج الثانية قد اعتزمت إجراء سلسلة أخرى من المناورات والتدريبات المشتركة بين أفرع القوات المسلحة كافة، على أن تبدأ مع منتصف شهر يناير 1990، أي مع توقيت انتهاء فترة المهلة المحددة في قرار 678 المذكور، وكان مخططاً أن تستمر هذه التدريبات شهراً كاملاً على طول الحدود مع العراق، وساحل الخليج، إلا أن القيادة الإيرانية عادت وأعلنت في فجر يوم 16 يناير 1991 (بدء حرب عاصفة الصحراء) إرجاء المناورات العسكرية المزمعة إلى أجل غير مسمى، وذلك في إشارة واضحة إلى

تمسك طهران بالموقف الحيادي العسكري الدقيق بين أطراف الحرب الخليجية الثانية، لما في ذلك الحياد الإيراني من تحقيق لمصالح إيرانية عليا في المنطقة.

وبالفعل عند اندلاع حرب عاصفة الصحراء أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة الإيرانية في بيانات متتالية للإعلام المحلي والإقليمي والدولي أن إيران ملتزمة بصورة صارمة بسياسة الحياد الكامل بين الفرقاء المتحاربين، كما حذّرت القيادة الإيرانية الأطراف كافة من استخدام أراضيها، كما أكدت أنها سوف ترعى من جانبها سيادة أراضي الدول المحيطة بها، هذا وقد هددت إيران بأنها لن تستمر في التزامها بهذا الحياد المعلن في حالة قيام طائرات التحالف الدولي بمهاجمة «العتبات الشيعية المقدسة» في مدينتي النجف وكربلاء، أو في حالة دخول إسرائيل أو تركيا الحرب ضد العراق، مما يوضح تصاعد أثر الهاجس الأمني التركي في العقل العام الإيراني، واستثماراً لهذه المخاوف الاستراتيجية الإيرانية من آثار حرب الخليج الثانية على احتمالات قلب توازن القوى الإقليمية في المنطقة الخليجية الشرق أوسطية لصالح تركيا ضد إيران، سعت القيادة العراقية إلى توريط إيران إلى جانبها في الحرب، وذلك بمحاولات عديدة كان أخطرها هو قيام العراق بإرسال أعداد كبيرة من طائراته المقاتلة، وطائرات النقل العسكري إلى إيران، ابتداء من يوم 26 يناير 1991 أي بعد 9 أيام من بدء الحرب، ووصل إجمالي هذه الطائرات إلى أكثر من 100 طائرة حسب تقدير مصادر التحالف الدولي المحارب ضد العراق، وسمحت القيادة الإيرانية لهذه الطائرات العراقية العديدة بالهبوط في مطاراتها، إلا أنها بقيت على موقفها الحيادي العسكري الدقيق وقدمت احتجاجاً إلى العراق لإقدامه على إرسال طائراته دون سابق اتفاق بين السلطات المختصة، كما أعلنت الحكومة الإيرانية أنها سوف تحتجز جميع ما لديها من الطائرات العراقية حتى نهاية القتال، وقد أدت هذه الواقعة الغريبة، سابقة الذكر، إلى إثارة الشكوك لدى معسكر التحالف الدولي بأن الطائرات العراقية لجأت إلى مطارات شمال إيران طبقاً لاتفاق سري بين الجانبين، بما يُعَد عملاً عدائياً متعمداً من جانب إيران ضد معسكر التحالف الدولي، وبما يتضمن مساندة فعالة للجانب العراقي في الحرب، ومن ثَمَّ اعتبرت جبهة التحالف الدولي هذه الواقعة خروجاً واقعياً من القيادة الإيرانية عن قواعد الحياد المعلنة رسمياً من جانبها في مواجهة المجتمع الدولي والإقليمي، وهنا اجتهدت القيادة الإيرانية في إزالة تلك الشكوك المذكورة في طبيعة سلوكيات موقفها من حرب الخليج الثانية، وذلك بالنفي القاطع المتكرر لوجود أدنى اتفاق سري بين بغداد وطهران بشأن لجوء الطائرات العراقية إلى مطارات شمال

إيران، كما أكدت على أنها تعامل الطيارين العراقيين معاملة أسرى الحرب، وأنها سوف تحتجز هذه الطائرات حتى انتهاء الحرب، وقد ظلت إيران على هذا الموقف نفسه المعلن رسمياً من جانبها حتى انتهاء أعمال القتال بين الأطراف المتحاربة.

نستخلص مما سبق عرضه عن وقائع السلوك الإيراني إزاء أزمة وحرب الخليج الثانية أن القيادة الإيرانية في الأيام الأولى التالية لحدوث الغزو العراقي لأراضي الكويت، وقبل وصول قوات الحشد العسكري الدولي إلى المنطقة استعداداً لردع العراق عن عدوانه التوسعي، أدركت فداحة الخطر الأمني المتمثل في واقعة الغزو، وآثارها على إيران؛ ولذا كان رد الفعل الإيراني يعبر عن استعداد حقيقي للتحرك العسكري ضد العراق منعاً لأي تغيرات جيوستراتيجية في المنطقة؛ إلا أن السلوك الإيراني عاد إلى الاعتدال الهادىء بعد أن اتضحت الرؤية بوصول قوات التحالف الدولي إلى المنطقة في أواسط شهر أغسطس 1990، فعمدت طهران إلى تطبيق العقوبات الدولية المقررة ضد العراق، وإن كانت حرصت حرصاً شديداً على عدم التورط العسكري إطلاقاً، ومع اندلاع حرب عاصفة الصحراء انتهجت إيران ما يمكن تسميته بالدبلوماسية الإنسانية النشطة، والتي تمثلت في المساعدات الغذائية والطبية المقدمة إلى شعب العراق، والمطالبة الإيرانية الرسمية المتكررة بعدم تقسيم الوحدة الإقليمية للعراق، وعدم تدمير منشآته المدنية، مما اعتبرته إيران خروجاً على مضمون قرار 678 الذي يؤسس الشرعية الدولية لحرب الخليج الثانية، هذا بالإضافة إلى حادثة الطائرات العراقية.

ويصل التحليل إلى محاولة الإجابة عن السؤال المحوري في هذا المبحث، وهو عن الأثر النهائي في سلوكيات الموقف التركي والموقف الإيراني من كارثة الخليج الثانية، للتناقض ما بين منطلقات كل من البلدين على المستوى الإقليمي، وللتقارب ما بين منطلقات كل من البلدين على المستوى الدولي. يتضح من التفاصيل الواردة سلفاً أن التناقض المذكور قد انعكس على الصعيد الإقليمي نفسه لكل من السلوك التركي والسلوك الإيراني إزاء الأزمة؛ ذلك أن تركيا على المستوى الإقليمي لسلوكياتها إزاء الأزمة قد قامت بموازنة منفعية ما بين كفة مصالحها مع دولة خليجية واحدة وهي العراق، ومصالحها مع سائر الدول الخليجية الست الأخرى (العربية)، فكانت النتيجة القاطعة لصالح الكفة الثانية، ومن ثَمَّ التزمت تركيا بالمساندة الكاملة ـ دون العسكرية المباشرة ـ لدول الخليج الست ضد العراق، أي أنها انحازت إلى طرف محدد من طرفي الصراع الإقليميين، انحيازاً سياسياً ودعائياً واقتصادياً وفنياً خدمياً.

أما إيران، ونظراً للعداوة العامة التي سادت مسار علاقاتها مع عموم الدول الخليجية إبان أعوام الثمانينيات، فإنها التزمت حياداً كاملاً ما بين العراق وسائر الدول الخليجية العربية الأخرى في الأزمة على المستوى الإقليمي، ذلك أن إيران في رفضها للتوسع الإقليمي العراقي في أراضي الكويت كانت تستهدف منع أي تغير جيوستراتيجي في الخليج لغير صالحها، مما لا صلة له، واقعياً وبالنظر إلى سلوكيات المنطلق الإقليمي لإيران في الأزمة بالانحياز إلى الكويت والسعودية، أو مساندة إيران لتلك الدولتين مساندة ذاتية فعالة ضد العراق، أو حتى مجرد تأييد الدولتين دعائياً ومعنوياً ضد العراق.

ومن جهة أخرى فإن التشابه الكبير، سابق التحليل، ما بين الأبعاد الدولية الخارجية لمنطلقات كل من إيران وتركيا إزاء أزمة الخليج الثانية قد عكس ذاته أيضاً على سلوكياتهما، على الوجه الدولي إزاء تداعيات الأزمة؛ ذلك أن تركيا وإيران، سواء بسواء، قد احترمتا احتراماً كاملاً تطبيق مبادىء ومقررات «الشرعية الدولية» في الأزمة، وبينما ساعدت تركيا قوات التحالف الدولي مساعدة أساسية بالتسهيلات المعروفة في أراضيها ساعدت إيران قوات التحالف الدولي نفسها مساعدة حاسمة على سرعة الإجهاز على القوة العسكرية المتضخمة للعراق، وذلك بمجرد رفض إيران التورط في مساندة العراق مساندة حقيقية فعالة ولو في أدنى درجة.

وهكذا تباينت واختلفت السلوكيات التركية عن السلوكيات الإيرانية، على الصعيد الإقليمي للأزمة، على حين تقاربت إلى حد بعيد في المضامين والجوهر والسلوكيات التركية والسلوكيات الإيرانية على المستوى الدولي للأزمة الخليجية الثانية نفسها.

مكاسب الموقف للدولتين

ويصل التحليل في هذه الدراسة إلى السؤال الاستخلاصي الجوهري التالي: ما الذي تحقق للدولتين محل البحث من مكاسب سياسية واقتصادية ومعنوية نتيجة للموقف الذي اتخذته والتزمت به كُلٌّ منهما تجاه كارثة الخليج الثانية؟ منذ الأيام الأولى، بل الساعات الأولى، لحدوث أزمة الغزو العراقي لأراضي الكويت شرعت الحكومة التركية في إجراء مفاوضات مكثفة مع الإدارة الاميركية حول الثمن العسكري والسياسي والاقتصادي الذي يحق لتركيا الحصول عليه مقابل اتخاذها الموقف الفعال الذي يحقق المصالح الغربية في المنطقة، وكانت نتائج تلك المفاوضات مثمرة

بالنسبة للجانب التركي؛ فلقد تعهدت الإدارة الأميركية علناً ورسمياً بتعويض تركيا مالياً عن عوائد مرور البترول العراقي عبر أراضيها، وبما يزيد عن العوائد التي كانت تحصل عليها تركيا قبل الأزمة من العراق، كذلك تعهدت واشنطن لأنقرة بتعويضها في إطار التحالف الغربي عامة عن توقف المبادلات التجارية التركية الضخمة مع العراق، وارتفعت تقديرات هذه التعويضات الغربية الموعودة لتركيا إلى نحو 4 مليارات من الدولارات. ومن جهة أخرى رفعت الولايات المتحدة يوم 15 أغسطس 1990 أي بعد واقعة الغزو بأيام قليلة آخر أنواع القيود العسكرية المفروضة على تسليح تركيا منذ قيامها بغزو قبرص عام 1974، ووافقت واشنطن على منح أنقرة مساعدات عسكرية إضافية زيادة على المعونة السنوية المخصصة لها وشملت هذه المساعدات 40 طائرة من طراز «اف ـ 4 فانتوم» ومعدات عسكرية اخرى كانت محظورة على تركيا منذ منتصف السبعينات، كما وافقت المانيا الغربية على تزويد تركيا بـ 120 دبابة طراز «ليوبارد»، كذلك تعهدت الولايات المتحدة بتدعيم طلب تركيا الانضمام إلى الجماعة الأوروبية لا سيما وأن الجماعة الأوروبية رفضت في 1989/12/18 طلب تركيا كما وعدت الولايات المتحدة بالضغط على البنك الدولي لتحرير قروض بحوالى 1,46 مليار دولار كان قد تم تأجيلها بسبب فشل تركيا في الوفاء بشروط المديونية للبنك الدولي. وبذلك تمكنت تركيا من استعادة بعض ثقلها الاستراتيجي في نطاق التحالف الغربي وذلك على أثر سلوكيات موقفها من أزمة الخليج الثانية، على النحو الذي تم تحليله سلفاً. وبعد انتهاء الحرب ومع استمرار الحظر الاقتصادي الدولي ضد العراق نجحت الحكومة التركية نجاحاً ملحوظاً في تنويع مصادر تزويدها بالنفط، سواء بزيادة الاستيراد من دول خليجية أخرى (السعودية والإمارات العربية وإيران)، أو من دول عربية أخرى غير خليجية مثل (ليبيا والجزائر) أو من دول غير عربية مثل الصين، وأصبحت السعودية تحتل المرتبة الأولى بدلاً من العراق في قائمة الدول المصدرة للنفط إلى تركيا. وفي النصف الأول من عام 1991 بلغ إجمالي واردات تركيا من النفط الخام 9 مليون طن، منها 5,4 مليون طن من السعودية، ومن دلائل النجاح التركي في هذا الصدد أن معظم الواردات النفطية التركية من السعودية يأخذ صورة المنحة أو المعاملة التفضيلية الواضحة أي أن تركيا تحصل عليه بأسعار تقل كثيرا عن أسعار السوق العالمية للنفط، والأهم مما سبق ذكره أن قسطاً كبيراً من تلك «المعونة النفطية السعودية» في الفترة الحالية أي ما بعد انتهاء حرب الخليج الثانية إنما يوجه إلى تمويل مشروعات وبرامج الصناعات الدفاعية التركية حيث تعهدت السعودية في صيف عام 1991، أي بعد مرور عام على كارثة الخليج الثانية بتدعيم تلك البرامج التركية

المذكورة بملياري دولار في شكل نفط خام مجاني (خاصة مشروع طائرات اف ـ 16).

ومن ناحية اخرى، نجحت أنقرة في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية، في أن تطرح نفسها كوسيط إقليمي مهم ما بين أوروبا والخليج في مجال الغاز الطبيعي، وذلك عن طريق إنعاش وتنشيط مشروعات مطروحة منذ سنوات لنقل الغاز الطبيعي بالأنابيب عبر تركيا من بلدان خليجية كإيران وقطر، وهذا النجاح التركي ظهر بوضوح في بروتوكول اللجنة الاقتصادية التركية القطرية المشتركة في مايو 1990. ولا أدلّ على الحصافة وبعد النظر في التقدير السياسي للمواقف، فيما يتعلق بمجالات التحرك التركي ما بعد الحرب، من موقف أنقرة من العراق ذاته، وذلك حرصاً على المصالح التركية القومية فقد نجح أوزال في إقناع الرئيس الأميركي بوش باستبعاد خط الأنابيب المزدوج لنقل النفط العراقي عبر الأراضي التركية إلى البحر المتوسط، من نطاق عمليات القصف الجوي للحلفاء والتي شملت أهدافاً عراقية عديدة اخرى، وبعد توقف الحرب أصبح هذا الخط المذكور هو المنفذ الوحيد أمام العراق لتصدير نفطه. وفي السياق نفسه تمت لقاءات على مستويات عديدة في صيف 1991 ما بين مسؤولين أتراك وعراقيين بغرض تدارس موضوعات إعادة تطبيع العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وعندما صدر قرار مجلس الأمن الدولي في 15 أغسطس 1991 بالسماح للعراق لأول مرة منذ نشوب أزمة الخليج الثانية بتصدير ما قيمته 1,6 مليار دولار من النفط خلال ستة أشهر تحت إشراف الأمم المتحدة، أعلنت الحكومة التركية أن استخدام خط الأنابيب المزدوج المار بتركيا في تصدير المسموح به من نفط العراق، سوف يسمح بفرض الرقابة الدولية المطلوبة، كذلك عبرت أنقرة عن استعدادها لشراء هذه الكمية كلها من نفط العراق مقابل تصدير أدوية وأغذية تركية إلى العراق، وتحركت تركيا في مرحلة ما بعد الحرب في المجالات التعميرية الإنشائية بالمنطقة وذلك للحصول علىٰ نصيب يعتد به من مشروعات إعادة البناء والتعمير في البلدان الخليجية العربية عامة بل وفي العراق ذاته في الأمرالمنظور وطرحت أنقرة مزاياها النسبية في ذلك الميدان من حيث رصيد الخبرة السابقة للشركات التركية الإنشائية في المنطقة، فضلاً عن اعتبارات القرب الجغرافي وتوافر موادالبناء والعمالة التركية المدربة الفنية والرخيصة نسبياً، وعندما أسفر الواقع عن فوز الشركات الغربية لا سيما الأميركية منها بنصيب الأسد من عقود مشروعات المرحلة الأولى لتعمير الكويت، اعتمدت أنقرة في تحركها إزاء تلك القضية على مسلكين: أولهما، القيام بالاتصال المباشر

لممارسة الضغط الأدبي والسياسي على العواصم الخليجية المعنية استناداً إلى موقف تركيا المناصر للكويت والسعودية ضد العراق. والمسلك الثاني: هو القيام بالأنشطة التعميرية والإنشائية في بلاد الخليج في إطار الشركات الأميركية ذاتها أو من داخلها.

هذا ويمكن رصد تحرك تركيا بعد حرب الخليج الثانية في ميدان فني إنمائي آخر يتعلق بالأنشطة المصرفية الإقليمية في المنطقة، فقد طرح الرئيس التركي خلال حرب الخليج وما بعدها فكرة إنشاء مصرف ـ صندوق للتنمية الاقتصادية الشرق أوسطية العامة تشارك فيه تركيا، ويتم تمويله عن طريق نسب محددة من العائدات النفطية للدول الخليجية العربية، بالإضافة إلى مساهمات اليابان وألمانيا وغيرهما من الدول الصناعية الغنية، وذلك بغرض المساعدة في تمويل المشروعات الحيوية في المنطقة في قطاعات التعمير والمرافق الأساسية والطاقة والمياه مثل المشروع التركي الشهير لأنابيب مياه السلام في المنطقة، هذا وإن كانت هذه الفكرة التركية الطموحة قد تعرقلت بإحجام الدول الصناعية عن المشاركة في مثل هذا الصندوق، وبتفضيل الدول الخليجية الست اللجوء إلى مسالك أخرى لمنح المعونات إلى دول المنطقة. وفي السياق نفسه، تحركت تركيا في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية، بنشاط لإقناع بلاد الخليج بقدرات وإمكانات ومزايا مدينة استانبول، والتي تؤهلها إلى أن تكون العاصمة المالية والمركز المصرفي الأول في الشرق الأوسط ومصدر جذب وتوظيف الاستثمارات المالية العربية الخليجية واستندت هذه المحاولة التركية إلى رصيد تطور العلاقات الاقتصادية التركية العربية خاصة في ميادين التجارة والاستثمارات والإنشاءات، فضلاً عن السياسات التركية الاقتصادية الليبرالية المتبعة منذ أوائل الثمانينات (تحرير التجارة الخارجية، إطلاق حرية المصارف، تشجيع المصارف الأجنبية، تطوير السوق المالية، إقامة مناطق التجارة الحرة في أزمير ومرسين واستانبول).

خلاصة ما سبق أن السلوك العقلاني الرشيد لأنقرة تجاه تداعيات أزمة الخليج الثانية قد أثبت حصافة الطرح التركي الذي قدمه أوزال في مؤتمر صحفي عقد بأنقرة في أكتوبر 1985 حين أعرب عن اعتقاده بأن الأتراك من الناحية السياسية الدولية الإقليمية، في مقدورهم القيام بدور «حلقة سلام» في الشرق الأوسط بما يحفظ للغرب مصالحه في المنطقة، وبما يمثل ركيزة استقرار وأمن في المنطقة أقوى أثراً وأشد أهمية من «مجرد استخدام قواعدنا من جانب قوة الانتشار السريع».

إن أهم مكاسب تركيا من أزمة الخليج الثانية أنها أعادت تأكيد مصداقية

دورها كحلقة وصل جوهرية ما بين الغرب والشرق بالمعايير الحضارية والسياسية والاقتصادية، فالناتج الرئيسي والحقيقي الملموس للموقف التركي من أزمة الخليج الثانية هو أن الدور الإقليمي الجديد لتركيا أصبح مؤسساً على دعائم قوية ثلاث: أولاها، أن تركيا في الشرق الأوسط تقدم بذاتها نموذجاً للقوة العسكرية الحديثة المتطورة الرادعة، وثانيتها أن تركيا تطرح أمام العالم العربي خبرة تنظيمية مثالية للبنيان الاقتصادي التجاري الإنشائي الفني الإنمائي القادر، وثالثتها أن تركيا تمثل بالنسبة للعالم الإسلامي رصيداً حضارياً تاريخياً مقبولاً ومعترفاً به من الغرب.

وإذا كانت مكاسب تركيا قد تركزت في مجالات التأكيد والاستعادة والتعويض لقيم سياسية ولمراكز قوة سياسية واستراتيجية واقتصادية ومعنوية توافرت جميعها لها في السابق ولكنها قد اهتزت أو تضاءلت أو فقدت من الرصيد العام للدولة التركية، إقليمياً ودولياً، نتيجة لظروف وملابسات ماضية معنية، ثم جاءت سلوكيات تركيا في أزمة الخليج الثانية لتحقق مظاهر التأكيد والاستعادة والتعويض، إذا كان هذا هو واقع مكاسب تركيا، فإن إيران قد تفوقت على تركيا من حيث طبيعة ومدى وجدة وعمق مكاسبها من الأزمة نفسها، فلقد تحققت لإيران مكاسب عريضة، وجذرية ومستحدثة، بل وغير متوقعة، نتيجة لادارة إيران البارعة لموقفها من الأزمة الخليجية الثانية فكان القول العربي المأثور «مصائب قوم عند قوم فوائد» ينطبق أشد الانطباق على الظاهرة الإيرانية محل البحث، حيث يمكن اعتبار إيران هي القوة الإقليمية الفائزة الأولى في الشرق الأوسط، في تطورات الصراع العربي ـ العربي المأساوي الذي دار ما بين أغسطس 1990 وفبراير 1991. كان المكسب الإيراني الأول، بعد واقعة الغزو بأقل من أسبوعين، هائلاً بكل المقاييس؛ فقد حصلت إيران دون عناء، على «انتصار سياسي ساحق» في مواجهة العراق، وقدمته لإيران القيادة العراقية نفسها بمبادرة صدام حسين يوم 15 أغسطس 1990، الذي بعث برسالة إلى الرئيس الإيراني رافسنجاني اختتمها بالعبارة التالية: «لقد أصبح كل شيء واضحاً، وبذلك تحقق كل ما أرداته إيران وما كانت تركز عليه». وتضمنت الرسالة الموافقة على مقترحات إيران باعتماد اتفاقية الجزائر في 1975 كأساس لحل المشاكل بين البلدين حول الحدود عند شط العرب، واستعداد العراق لإرسال وفد إلى إيران لإعداد الاتفاقيات والاستعداد لتوقيعها على الجانبين، والإعلان عن بدء سحب القوات العراقية من الحدود الإيرانية اعتبارا من يوم الجمعة 17 أغسطس 1990، وأن يتم تبادل فوري وشامل لكل أسرى الحرب المحتجزين في كل من العراق وإيران. وكان مضمون هذه المبادرة العراقية وأخطر ما

فيها التزام العراق بالانسحاب من مساحة ألفي كيلومتر مربع كان يحتلها بالفعل في أراضي ايران، فضلاً عن ان الاعتراف العراقي الرسمي بوجوب سريان أحكام اتفاقية الجزائر 1975 على تسوية مشكلات الحدود، بمثابة تسليم عراقي كامل للمطالب الإيرانية التي تصارعت بغداد وطهران حولها في حرب ضروس دامت ثماني سنوات. (المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 1990 :74). وبطبيعة الحال لاقت مبادرة الرئيس العراقي قبولاً عارماً من القيادة الإيرانية التي وجدت في المبادرة إذعاناً عراقياً كاملاً، وقد سارعت بغداد بتنفيذ بنود المبادرة، بل إن انسحاب القوات العراقية جرى في بعض المناطق بدون إشراف المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة، والموجودين على طول الحدود بين البلدين.. كما أن تبادل الأسرى بين بغداد وطهران تَمَّ بشكل جماعي وسريع وصل إلى تبادل عشرة آلاف أسير حرب يومياً بين البلدين، ثم استأنفت بغداد وطهران العلاقات الدبلوماسية بينهما في منتصف أكتوبر 1990 (مركز الدراسات الاستراتيجية للأهرام 1990 :142).

إن واقع المبادرة العراقية المذكورة التي سجلت علناً ورسمياً انتصار إيران في حرب الثماني سنوات، جاءت نتاجاً مباشراً لتداعيات أزمة الخليج الثانية، ووصول الحشود العسكرية الدولية، وتجمعها في منطقة الخليج بعد أيام معدودة من الغزو العراقي لأراضي الكويت، ومن ثَمَّ استهدفت القيادة العراقية تحييد جبهتها الشرقية وذلك بتحييد إيران، ودفعها إلى عدم التجاوب مع الجهود الأميركية الرامية إلى إحكام الحظر الاقتصادي الدولي على العراق. كذلك سعت هذه المبادرة إلى تمكين العراق من سحب قواته الموجودة على الحدود مع إيران، وإرسالها إلى منطقة الكويت، والحدود الجنوبية للعراق. هذا وقد كانت الغاية النهائية أو المرمى البعيد لهذه المبادرة، أن تقبل إيران بأن تتورط عسكرياً إلى جانب العراق ضد قوات التحالف الدولي، ولم يتحقق للعراق أي من تلك الأهداف، بل إن إيران استثمرت هذه المبادرة إلى أقصى مداها دون أن تتنازل للعراق عن أي جزئية ولو بسيطة من جزئيات موقفها العام من أزمة الخليج الثانية، باستثناء مساعدات غذائية وطبية محدودة قدمتها لجنة الهلال الأحمر الإيرانية للشعب العراقي إبان اشتداد حرب عاصفة الصحراء، على النحو المذكور سالفا. وكان هذا هو المكسب الأول والأضخم الذي تحقق لإيران في مواجهة العراق نتيجة للأزمة، وهو مكسب سياسي عسكري وطني صميم بالنسبة للدولة الإيرانية وللأمن القومي والسلامة الإقليمية الإيرانية.

وعلى صعيد المكاسب الوطنية المحققة لإيران، فى سياق الأزمة، ما شرعت

فيه القيادة الإيرانية من إعادة قواها العسكرية وبصفة خاصة تنفيذ برنامج شامل لإعادة قواتها الجوية، تمهيداً لأن تشغل إيران فراغ القوة في الخليج بعد انهيار العراق، ويقوم هذا البرنامج على إعادة تأهيل لا يزال في حوزة سلاح الجو الإيراني من طائرات مقاتلة أميركية الصنع كانت إيران قد حصلت عليها في عهد الشاه، بالإضافة إلى استيعاب الطائرات العراقية التي لجأت إلى إيران خلال الحرب، والتي تشير المصادر العسكرية إلى أن عددها يبلغ 148 طائرة بينها 114 مقاتلة تعتبر من أحدث وأقوى ما كان في ترسانة سلاح الجو العراقي (الشافعي، 1991 :45). هذا وإن كانت القيادة الإيرانية ما بعد الخوميني تضع نصب عينها إعادة بناء قواتها العسكرية كفاية استراتيجية وطنية عليا، ولا أدل على ذلك من زيارة رافسنجاني للاتحادالسوفيتي بعد أيام من وفاة الخوميني في يونيو 1989 حيث توصل إلى اتفاق تتراوح قيمته ما بين 9 إلى 10 مليار دولارات يقضي ببيع الغاز والمواد الخام من إيران للاتحاد السوفيتي في مقابل الحصول على الأسلحة المتطورة كأنظمة الرادار المستخدمة في الطائرة «ميج 29» وصواريخ «سكود» و«سام» ودبابات من طراز «ت 72». وتشير بعض المصادر إلى أنه في الوقت الذي تسعى فيه إيران لاستكمال مفاعلها النووي الذي بدأ العمل فيه منذ أيام الشاه بالتعاون مع الصين، فإنها تتفاوض على شراء «قنابل نووية جاهزة» من الجمهوريات الإسلامية في وسط آسيا. (مسعد: 1992 :10).

وعلى المستوى الاقتصادي الوطني تكاد إيران تكون الدولة الخليجية الوحيدة التي استفادت من الأزمة بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام، خلال الشهور الخمسة الأولى للأزمة إلى معدلات زادت أحياناً عن 40 دولاراً للبرميل الواحد، ويقدر الدخل الإضافي الذي حققته إيران من عائداتها النفطية خلال الأزمة، بما يزيد عن سبعة بلايين دولار، وحيث تقدر بعض المصادر هذه العائدات بـ 35 مليون دولار في اليوم (مسعد 1991 :294). وبعد انتهاء حرب عاصفة الصحراء، حرصت القيادة الإيرانية على إنعاش أداة القوة النفطية للبلاد فأعلن وزير البترول الإيراني عزم بلاده على إعادة بناء صناعتها النفطية وتطوير عمليات الاستكشاف والإنتاج مؤكداً أن إيران سترفع إنتاجها النفطي من 3,5 ملايين برميل إلى خمسة ملايين برميل يومياً بحلول عام 1993 ثم كان «مؤتمر النفط والغاز» الذي عقد أواخر مايو 1991 في مدينة أصفهان الإيرانية، حيث وجهت إيران الدعوة إلى أكثر من 350 شخصية رسمية من المهتمين بقطاع النفط على المستوى الوزاري وعلى مستوى رؤساء الشركات النفطية العالمية لحضور هذا المؤتمر، الذي أشرفت على تنظيمه وزارة الخارجية الإيرانية. وكان هذا المؤتمر بمثابة تظاهرة

خاصة بالدبلوماسية الإيرانية النفطية، والتي أبرزت الانفتاح الإيراني على الدول العربية الخليجية وخاصة المملكة العربية السعودية التي كانت قد أعادت علاقتها الدبلوماسية بإيران قبل ذلك المؤتمر بأسابيع معدودة 26/3/1991 (الشافعي 1991 :46). وقد تمثل في عودة العلاقات السعودية الإيرانية، فضلاً عن القيمة أو الأهمية الجوهرية السياسية لها، مكسب ديني خاص بالنسبة لإيران، أو لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية الثانية بزعامة رافسنجاني، ذلك أن العلاقات السعودية الإيرانية كانت قد قطعت في صيف 1988 بعد أعمال الشغب التي قام بها الحجاج الإيرانيون في موسم الحج عام 1987 والتي أسفرت عن مقتل 400 منهم، وبعدها قاطعت إيران الحج بسبب خفض عدد الحجاج الإيرانيين المسموح بهم سنوياً في مكة من 150 ألفاً إلى 50 ألفاً، وذلك بموجب قرار لمنظمة المؤتمر الإسلامي حدد عدد الحجاج من الدول الإسلامية بألف حاج لكل مليون نسمة. وتمثل المكسب الديني في أن اتفاق إعادة العلاقات الدبلوماسية بين إيران والسعودية قد نص على تحديد الحجاج الإيرانيين بـ 55 ألف حاج سنوياً، إلا أن السلطات السعودية وافقت على أن يحج في عام 1991 ـ 110 آلاف إيراني تعويضاً عن مقاطعة إيران للحج في السنتين السابقتين، ومن ثَمَّ فإن استئناف العلاقات السعودية الإيرانية، والذي تَمَّ بناء على تقارب دول الخليج العربية مع إيران نتيجة للموقف الإيراني من الأزمة، إنما حقق مكسباً روحياً دينياً في أثره بالنسبة لشعبية وشرعية النظام الحاكم الإيراني.

وهنا ينتقل التحليل إلى المكاسب الإيرانية على المستوى الإقليمي الخليجي، والتي تولدت عن الموقف الإيراني من الأزمة. إن غزو العراق لأراضي الكويت قد استخدمته الدبلوماسية والأجهزة الدعائية الإيرانية ببراعة شديدة، حيث ركزت على أن العراق وليس إيران هو المصدر الرئيسي لتهديد دول المنطقة، وإن تأييد دول الخليج العربية للعراق في حربه ضد إيران قد أغرى العراق بتكرار التجربة التوسعية الإقليمية بالقوة العسكرية في اتجاه الجنوب، وأراضي الكويت. وبناء على الموقف الإيراني من تداعيات الأزمة الخليجية الثانية تطورت إيجابياً العلاقات ما بين إيران ودول الخليج العربية، مما انعكس بوضوح مقررات القمة الحادية عشرة لقادة مجلس التعاون الخليجي بالدوحة في الفترة ما بين 22 و 25 ديسمبر 1990، والتي سبقتها زيارة وزير خارجية إيران لعدد من دول الخليج العربية، وعرض ولايتي خلالها أن تساهم إيران في أمن إمارات الخليج، واحترام حدودها الإقليمية، وتصفية الخلافات مع أية دولة خليجية؛ ولذا جاء بيان قمة الدوحة الخليجية المذكورة مسجلاً لهذا التقارب الجديد

والقوى ما بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وينص على الترحيب برغبة إيران في تحسين وتطوير علاقاتها مع كل دول مجلس التعاون، والعمل بجدية وواقعية على حل الخلافات المعلقة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وإقامة علاقات متميزة مع إيران على أساس حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام السيادة والاستقلال، والتعايش السلمي المستمد من روابط الدين والتراث التي تربط ما بين دول المنطقة، كذلك أكد المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في دورته التاسعة والثلاثين والذي انعقد في المملكة العربية السعودية في يونيو 1991، مواصلة المشاورات المتعلقة بالعلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، من أجل إيجاد قاعدة مشتركة للتعاون البناء بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، وذلك لبدء مرحلة من التعاون تحترم المصالح المشتركة لشعبيهما، وسبل تعزيز الرخاء والاستقرار في المنطقة. (مهابة، 1991 :98).

وإذا كانت العلاقات السياسية والدبلوماسية، واحتمالات وإمكانات انتعاش التعامل الاقتصادي والتجاري قد تطورت إيجابياً بشكل ملحوظ ما بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن إشكالية الترتيبات الأمنية المستقبلية في منطقة الخليج ظلت وتظل قائمة في العلاقات الإيرانية الخليجية العربية. ذلك أن من أساسيات الغايات القومية التاريخية الثابتة للدولة الإيرانية قديماً وحديثاً هو استقرار هيمنتها الاستراتيجية (بالمعايير العسكرية المباشرة) على مياه الخليج وسواحله، مما يضمن فرض الهوية «الفارسية» على منطقة الخليج، مما أوجد ترسبات مخاوف شديدة الأثر لدى الشعوب العربية على الشاطىء الغربي للخليج؛ ولذا تباينت الرؤى ووجهات النظر لدى مختلف دول مجلس التعاون الخليجي الست بأن دور إيران في الترتيبات الأمنية اللازمة في المنطقة بعد كارثة الخليج الثانية درءً لخطر هائل مماثل لها في المستقبل. فعلى حين أيدت كل من عمان والبحرين فكرة الوجود العسكري البري الإيراني تمسكت السعودية وبقية دول الخليج بقصر الدور الإيراني على حدود التأمين البحري للمياه، مما أكده عبد الله بشارة أمين عام مجلس التعاون الخليجي حين قال: «إن العلاقات مع إيران تتعلق بمسائل البحر، ومياه الخليج، والممرات الدولية، وحرية الملاحة» وواقع الحال في هذا الشأن أن الحسابات الوطنية والداخلية لكل من دول مجلس التعاون الخليجي، تحكم سياستها وعلاقاتها بالدولة الإيرانية، وبعبارة أخرى، إنه لا يمكن القول: إن هناك سياسة خليجية عربية مشتركة، أو موحدة تجاه إيران، مما وضح تماماً إبان حرب الخليج الأولى حيث غاب تماماً التنسيق في

مواقف دول مجلس التعاون الخليجي تجاه إيران، (أبو طالب، 1992).

وعلى الصعيد الدولي، أو في مجال علاقات إيران بالعالم الغربي، قدمت أزمة الخليج الثانية، وموقف إيران بملامحه سابقة الذكر، فرصة ذهبية لطهران حتى تحقق مكسباً كبيراً وغير متوقع، فقد أخرجت هذه الأزمة إيران من حلقات العزلة الدولية المحكمة التي فرضها عليها اعتباران رئيسيان: أولهما: المعاداة العقيدية الشديدة للقيادة الإسلامية الإيرانية في عهد الخوميني لكل ما هو غربي، وثانيهما: مساندة القوى الغربية للعراق عسكرياً واقتصادياً ودعائياً في حرب الثماني سنوات ضد إيران. وكانت الولايات المتحدة هي الركيزة الأساسية لإنهاء القتال بين الجانبين في تلك الحرب، بما فسر مضمونه، وبقدر يعتد به من الموضوعية، أنه لصالح العراق ضد إيران، وكذا جاء الغزو العراقي لأراضي الكويت، بمثابة «هدية تاريخية» لإيران حتى تعلن عن نفسها أنها كانت معتدى عليها من قبل العراق، وأنها لم تكن قوة عدوانية تنشر «الإرهاب الدولي»، كما زعمت أجهزة الإعلام الغربية طوال حرب الخليج الأولى، بل هي ضحية للعدوان العراقي، ولظلم غربي تاريخي هائل تمثل في الحصار الغربي، المالي والاقتصادي والتجاري ضد إيران، إبان سنوات تلك الحرب العراقية الإيرانية. ونتيجة للموقف الإيراني من أزمة الخليج الثانية تسارعت الاستجابات الإيجابية من جانب القوى الغربية فقامت دول الجماعة الأوروبية بإجراء حاسم يصب في صميم المصالح الإيرانية، ألا وهو إلغاء جميع العقوبات الاقتصادية التي فرضت على إيران من جانب دول الجماعة ما بين عامي 1980 و1988، وتمَّ هذا الإلغاء بعد شهرين فحسب من وقوع الغزو العراقي، وأعادت بريطانيا في نفس السياق علاقاتها الدبلوماسية مع إيران وأعادت فرنسا استثماراتها في إيران فأعادت الشركات الفرنسية بناء مخطة التكرير الرئيسية، وإصلاح ميناء البترول في جزيرة خرج الإيرانية. (ثابت 1991 :74-75).

أما فيما يتعلق بالقطب الغربي، الولايات المتحدة، فإن إرهاصات واضحة للتقارب ما بين واشنطن وطهران تلوح في أفق علاقات البلدين، إلا أن هذه المسألة أعقد من العلاقات الإيرانية الأوروبية الغربية نظراً للبعد العقيدي الإسلامي، ذلك أن الولايات المتحدة هي إحدى الدول القليلة التي جرى قطع العلاقات الدبلوماسية معها بموجب فتوى من الإمام الخوميني نفسه مما يفسر ضرورة حصول القيادة الإسلامية الإيرانية الحالية على موافقة أعلى سلطة دينية في البلاد (المرشد العام) لإجراء مفاوضات مباشرة مع واشنطن (مسعد 1992 :23). ووضحت أكثر ظاهرة خروج إيران من حالة العزلة الدولية التي استمرت أكثر من عقد من الزمان (الثمانينيات)، بوقوع حرب الخليج الثانية، فقد نشطت الحركة

الإيرانية الدبلوماسية إلى درجة بعيدة إبان تلك الحرب، وأصبحت طهران مركزاً عالمياً للاتصالات والمباحثات الدولية ما بين مختلف الأطراف المعنية بالبحث عن تسوية سلمية للأزمة، حتى قبيل نشوب الحرب مباشرة، فاستقبلت طهران وفوداً رفيعة المستوى من باكستان وتركيا والجزائر والاتحاد السوفيتي وفرنسا وسوريا والأردن ودول الخليج واليمن بل ومن العراق ذاته، جاءت جميعها لمناقشة الحرب ومقترحات السلام ومستقبل ترتيبات الأمن في المنطقة. (Ehteshami, 1991:23). بل إن إيران تقدمت بخطة إيرانية للسلام، لها صبغة إسلامية خاصة وقوامها الذي ذكرته بعض أجهزة الإعلام الخليجية، وإن كانت إيران لم تفصح عنها رسمياً وعلنياً، هي وقف إطلاق النار، الانسحاب المتزامن للقوات العراقية والأجنبية، تأليف قوة إسلامية للإشراف على الانسحاب العراقي وللفصل بين الكويت والعراق بعد ذلك، على أن تتكون من دول إسلامية لم تشارك في التحالف المعادي للعراق، وكذلك تكوين لجنة إسلامية للنظر في النزاع الكويتي العراقي، وإنشاء صندوق إسلامي للمساعدة في إعادة تعمير المناطق التي دمرتها الحرب. (ثابت 1991: 77). وهكذا انتقلت إيران، في زمن قياسي، من «الركن القصي» للدولة المنبوذة دعائياً والمعزولة دولياً، إلى الساحة الواسعة للقوى المعنية والمشاركة النشطة في أحداث الخليج، بما تضمن اعترافاً دولياً عريضاً بالدور الإقليمي العريض العميق لإيران في المنطقة المحيطة بها.

إن خلاصة ما سبق بشأن تحليل المكاسب الإيرانية من كارثة الخليج الثانية أنه يمكن القول بدون أدنى مبالغة: إن الإدارة الإيرانية البارعة لردود أفعالها في مواجهة الكارثة قد حققت لإيران ربحاً هائلاً شبه صافٍ، أي دون تكلفة أو نفقات تُذْكَر، وذلك على جميع أصعدة وجود الدولة الإيرانية، قومياً فداخلياً، إقليمياً خليجياً، ودولياً اقتصادياً وسياسياً، وعسكرياً، وأخيراً، سعت هذه الدراسة إلى إجراء مقاربة تحليلية ما بين موقفي أهم قوتين دوليتين إقليميتين على مسرح الأحداث الجسام في كارثة الخليج الثانية تجاه تداعيات تلك الكارثة: وهما: إيران وتركيا، وذلك توصلاً إلى استخلاصٍ نهائي بشأن تطور «مركز» كل من الدولتين في منطقتي الشرق الأوسط والخليج ما بعد الكارثة، ونتيجة لآثارها الممتدة. وهنا يصح القول بأن تركيا قد عادت لتحتل بقوة حقيقية مركز الفاعل الإقليمي الشرق أوسطي الآسيوي القادر على مشاركة القوى الغربية الدفاع عن مصالحها في المنطقة، والوحيد في الآونة الحالية، في مواجهة الوحدات أو الكيانات الداخلة في المنطقة نفسها. كذلك يصح القول بأن «إيران الإسلامية» قد اكتسبت لأول مرة منذ أواخر السبعينيات صفة وحيثية الفاعل الإقليمي الخليجي المعترف دولياً بأثره وبنفوذه وبقدراته الذاتية في الحفاظ على أمن الخليج ضد أي تهديد مستقبلي مشابه لكارثة الخليج الثانية، وذلك ضمن تصورات عديدة للترتيبات الأمنية المستقبلية للمنطقة.

المصادر العربية

أحمد ثابت

1991 «إيران ما بعد الحرب.. مكاسب الواقع وأزمة الاختيار» مجلة مستقبل العالم الإسلامي ـ 2 (ربيع): 69-74.

أحمد مهابة

1991 «إيران وأمن الخليج» مجلة السياسة الدولية، العدد 105 (يوليو): 96-98.

بدر أحمد عبد العاطي

1991 «إيران وتركيا وترتيبات ما بعد الحرب» العدد 104 (ابريل) 69-71.

حسن أبو طالب

1991 «تصور دول مجلس التعاون الخليجي لقضايا الأمن في الخليج» ندوة مصر وأمن الخليج بعد الحرب: 10-12.

حسين عبد الغني

1982 «أبعاد الأزمة في العلاقات التركية ـ الأوروبية» مجلة السياسة الدولية، العدد 69 :184.

خليل الشقافي

1988 «أبعاد ومشكلات السياسة الأمنية التركية» مجلة السياسة الدولية، العدد 39:94.

سحيم شاكماك

1982 «موقع تركيا في حلف الأطلسي وأثره على علاقاتها بالوطن العربي» المستقبل العربي، العدد 45:105-106.

عبد المنعم سعيد

1987 العرب ودول الجوار الجغرافي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

علي إبراهيم

1990 «مفاوضات السلام العراقية الإيرانية ومستقبل السلام في منطقة الخليج»، مجلة السياسة الدولية، العدد 99:37.

عمر الشافعي

1991 «آفاق الدور الإيراني» مجلة أوراق الشرق الأوسط (يوليو): 45-46.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للآهرام

1989 «التفاعلات الإيرانية العربية»، في التقرير الاستراتيجي العربي: 141-152.

———
1990 «التفاعلات الإيرانية العربية» في التقرير الاستراتيجي العربي: 40-148.

المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط
1990 «خريطة التفاعلات العربية الاقليمية» مجلة أوراق الشرق الأوسط: (نوفمبر) 45-46.

عماد جاد
1990 «الغزو في الإطار الإقليمي: تركيا وإسرائيل» مجلة السياسة الدولية العدد 78-102:75

نازلي معوض أحمد
1991 «التقارب التركي الغربي في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة» في العلاقات العربية التركية من منظور عربي. القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: 309-358.

———
1992 «أزمة الخليج الثانية والعلاقات التركية العربية» الندوة الفرنسية المصرية الرابعة: 3-34.

نيفين عبد المنعم مسعد
1992 «التوجه الجديد للجمهورية الإيرانية الثانية: الأولويات ـ الأدوات ـ الكوابح». الندوة الفرنسية المصرية الرابعة: 3-23.

هالة سعودي
1991 «أزمة الخليج ودولتا الجوار: تركيا وإيران» ص 292-304. في أ.الرشيدي (محرر) الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.

وحيد عبد المجيد
1991 «العلاقات الإيرانية العراقية». مجلة أوراق الشرق الأوسط (مارس): 41-44.

المصادر الأجنبية

Ehteshami, A.
1991 «Iran Rides Out Storm in the Gulf» Middle East International, (March): 23.

Haeri, S.
1990 «Happy Days for Refsanjani» Middle East International (August): 17.



توجه جميع المراسلات الى رئيس التحرير على العنوان التالي، مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت
ص. ب/ 27780 الصفاة - الكويت 13055هاتف 2459387 - فاكس 2549421

أزمة الخليج والنظام الدولي

ودودة بدران
قسم العلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

مقدمـــــة

لقد كانت العلاقة بين النظام الدولي والصراع موضع اهتمام عدد كبير من الباحثين في أدبيات العلاقات الدولية، ولقد اتجه البعض منهم إلى تحليل العلاقة بين هيكل النظام الدولي والصراع. حيث أثار (Rose Crana, 1969 Deutsch and Singer, 1969) جدلاً كبيراً في أدبيات العلاقات الدولية حول العلاقة بين نظام الاستقطاب الدولي وتعدد القوى من جانب، والاستقرار الدولي من جانب آخر. أما البعض الآخر من الباحثين ومن بينهم العلاقة بين النظام الدولي والأزمات الدولية. حيث اهتما بتوضيح العلاقة بين اثنين من المتغيرات التي تميز النظام الدولي والأزمات الدولية، وفي هذا الصدد ركزا على العلاقة بين هيكل النظام الدولي والأزمات الدولية، كما ركزا أيضاً على العلاقة بين طبيعة التكنولوجيا العسكرية السائدة في النظام الدولي من جانب والأزمات الدولية من جانب آخر.

وتهدف هذه الدراسة إلى استخدام حالة أزمة الخليج التي اندلعت في 2 أغسطس 1990 والحرب التي ترتبت عليها في 16 يناير 1991 لبيان العلاقة بين الأزمات الدولية والنظام الدولي، وتعتمد في هذا الصدد على بعض أبعاد الإطار العام الذي قدمته دراسة Snyder & Diesing إلا أن دراستنا تختلف في ثلاث نقاط، فأولا، رَكّز Snyder & Diesing على تحليل العلاقة بين نظام الاستقطاب الدولي ونظام تعدد القوى من جانب آخر (حيث تمت دراسة 16 أزمة في الفترة من 1898 - 1962). أي أن دراستهما لم تتطرق لتحليل العلاقة بين هيكل نظام القطب الواحد والأزمات الدولية، أما هذه الدراسة فتعمل على تحليل العلاقة بين أزمة الخليج وتوجُّه النظام الدولي نحو القطب الواحد، وثانيا، فإنه في إطار تناول الباحثين للعلاقة بين طبيعة التكنولوجيا العسكرية

السائدة في النظام الدولي والأزمات الدولية ركزا أساسا على مقارنة إدارة الأزمات الدولية في الفترة السابقة للعصر النووي بالفترة التالية له، أما في هذه الدراسة فلا يتم التركيز فقط على العلاقة بين المتغير النووي والأزمات الدولية، وإنما سيتم التركيز على العلاقة بين أزمة الخليج واستخدام القوة العسكرية في النظام الدولي بصفة عامة، وثالثا فإنه بالرغم من اعتراف Snyder and Diesing بأن العلاقة بين الأزمات الدولية والنظام الدولي هي علاقة ذات اتجاهين إلا أنهما ركزا أساسا على تحليل انعكاسات النظام الدولي على الأزمات الدولية. أما في هذه الدراسة فأن التركيز يكون أساسا على الاتجاه الثاني للعلاقة أي انعكاسات أزمة الخليج على النظام الدولي.

وتنقسم هذه الدراسة إلى قسمين: يتناول القسم الأول انعكاسات أزمة الخليج على توجه النظام الدولي نحو نظام القطب الواحد، حيث يتم التعرض لانعكاسات الأزمة على حدود دور الاتحاد السوفيتي (الكومنولث الروسي) في النظام الدولي بالمقارنة بالدور الأمريكي في هذا النظام، وحدود تحرك الجماعة الأوروبية كقطب مستقل في النظام الدولي، مع توضيح القيود التي طرحتها أزمة الخليج على الاحتمالات المستقبلية لقيام الولايات المتحدة بدور القطب المسيطر في النظام الدولي. أما القسم الثاني من الدراسة فيركز على انعكاسات أزمة الخليج على استخدام القوة العسكرية في النظام الدولي، حيث يتم التطرق لانعكاسات أزمة الخليج على وظائف القوة العسكرية في النظام الدولي ودور القوة التقليدية والنووية في هذا النظام بالإضافة إلى انعكاسات الأزمة على الحد من انتشار الأسلحة النووية في دول العالم الثالث.

انعكاسات أزمة الخليج على توجه النظام الدولي نحو نظام القطب الواحد

لقد وقعت أزمة الخليج في 2 أغسطس 1990 في فترة شهد فيها النظام الدولي عددًا من التغيرات، وهي التغيرات التي بدأت منذ النصف الثاني من الثمانينات؛ حيث شهدت هذه الفترة اتباع الاتحاد السوفيتي عددًا من الخطوات التي عكست انسحابه كقوة عظمى في مواجهة الولايات المتحدة في النظام الدولي، الأمر الذي ترتب عليها تزايد الدور الامريكي في هذا النظام، وبالتالي الحديث عن توجه النظام الدولي نحو نظام القطب الواحد. كذلك شهدت هذه الفترة توجه الجماعة الأوروبية نحو درجة أعلى من الاندماج مما أثار احتمال ظهور قطب جديد في التفاعلات الدولية.

ولقد بدا انسحاب الاتحاد السوفيتي كقوة في النظام الدولي في اعترافه بعدم

القدرة على الاستمرار في سباق التسليح، وتقديم تنازلات في بعض الصراعات الاقليمية، والإعلان عن بعض التغيرات الايديولوجية، فبدا اعتراف الاتحاد السوفيتي بعدم القدرة على الاستمرار في سباق التسليح في يناير 1985 حين وافق على استئناف محادثات الحد من التسليح، وفي قمة ريكافيك في 1986 حينما وافق على المطالب الأمريكية التي كان يرفضها قبل ذلك، والمتعلقة بتخفيض الصواريخ الاستراتيجية طويلة المدى، وقبوله مبدأ التفتيش، وفي مارس 1987 وافق الاتحاد السوفيتي على عدم الربط بين عقد المعاهدة الخاصة بإزالة الصواريخ متوسطة المدى في اوروبا ووقف برنامج حرب الكواكب الأمريكي. فضلا عن ذلك فقد وافق في ديسمبر 1987 على تقديم بعض التنازلات في حرب النجوم. كذلك بدا انسحاب الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى في تنازلاته في الصراعات الإقليمية أدى إقناعه لحلفائه لتقديم مثل هذه التنازلات، وهو ما بدأ في أفغانستان ونيكاراجوا وأنجولا وفيتنام أو في عدد من القضايا المرتبطة بالصراع العربي الاسرائيلي، فضلا عن ذلك فقد شهد النصف الثاني من الثمانينيات في ظل قيادة جورباتشوف تغيراً في الموقف الايديولوجي السوفيتي ليتبنى بعض المقولات الغربية التي كان يرفضها، ومنها الإشارة إلى الستالينية على انها سبب الأزمات التي يعاني منها النظام الاشتراكي، وأن البيروقراطية عقبة أمام مثل هذا النظام (سعيد، 1988).

كذلك شهد النصف الثاني من الثمانينات تطورا دعا بعض الباحثين للحديث عن احتمالات ظهور قطب جديد في النظام الدولي، فقد أعلنت الجماعة الأوروبية في 1985 وضع خطة متكاملة من التعليمات هدفها إنشاء سوق أوروبية موحدة خلال فترة تنتهي في 31 ديسمبر 1992، وهو المشروع الذي عُرف باسم أوروبا 1992، والذي كان محاولة لتحقيق أهداف معاهدة روما التي جاء في ديباجيتها إصرار الدول الأوروبية على إرساء أسس اتحاد بين الشعوب الأوروبية، وعزم هذه الدول على توفير التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول الأعضاء عن طريق العمل المشترك لإزالة الحواجز التي تقسم القارة الأوروبية، وبالرغم من الخطوات التي اتخذتها الجماعة الأوروبية نحو إنجاز مشروع أوروبا 1992 منذ منتصف الثمانينيات، إلا أن هذه الجهود واجهتها عدد من المشاكل النابعة من اتجاه الدول الأعضاء لتبني مواقف تعتمد أساسا على مصلحتها القومية، وهو ما انعكس مثلا في الخلافات حول الوحدة النقدية الأوروبية، كذلك واجهت خطوات تنفيذ أوروبا 1992 عدد من المشاكل الخارجية المرتبطة بالمكانة والتعاون مع الولايات المتحدة واليابان في الأسواق. يتعرض عملية ازالة الحواجز في

أوروبا لتوسيع السوق أمام تكنولوجياتها وصناعاتها واستثماراتها (سعيد، 1991). إن متابعة تطورات توجه الجماعة الأوروبية نحو درجة أعلى من الاندماج أثارت جدلاً حول مدلول هذه التطورات بالنسبة لهيكل النظام الدولي، فبينما وجد البعض أن مثل هذه الخطوات تعبر عن خطوات ذات طبيعة اقتصادية لن يترتب عليها تغير جوهري في هيكل النظام الدولي، فإن البعض الآخر وجد أن مثل هذه الخطوات يمكن أن تؤدي إلى نشأة الولايات المتحدة الأوروبية التي تتبنى سياسة خارجية، وأمنية واحدة في المستقبل، الأمر الذي يترتب عليه ظهور قطب جديد يؤثر على هيكل النظام الدولي. تطرح الدراسة في هذا القسم مجموعة تساؤلات يمكن تلخيصها على النحو التالي:

إلى أي حد عكست أزمة الخليج حدود الدور السوفيتي بالمقارنة بالدور الأمريكي في توجيه السياسة الدولية؟. وإلى أي حد عكست هذه الأزمة حدود تحرك الجماعة الأوروبية كقطب مستقل في النظام الدولي؟ وإلى أي حد أوضحت هذه الأزمة بعض القيود التي قد تواجه الولايات المتحدة في إطار ممارستها لدور قيادي في ظل نظام يتجه نحو نظام القطب الواحد؟.

1 ـ أزمة الخليج وحدود الدور السوفيتي بالمقارنة بالدور الأمريكي في أزمة الخليج:

ان حدود الدور السوفيتي بالمقارنة بالدور الأمريكي في أزمة الخليج والحرب التي تلتها يعكس استمرار انسحاب الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى من النظام الدولي، ويمكن بيان محدودية هذا الدور من خلال مراجعة مستوى تحرك كُلّ من الدولتين خلال الأزمة، وفعالية مثل هذا التحرك في توجيه مسارها. وفي إطار الحديث عن مستوى سلوك القوى الدولية خلال الأزمات التي يتعرض لها النظام الدولي يمكن أن نفرق بين أربعة مستويات: عدم التحرك، تحرك سياسي يتضمن تنسيقاً مع وحدات دولية أخرى، ومبادرات لتسوية الأزمة [تحرك يضمن عقوبات موجهة لأطراف الأزمة]، وإن كانت لا تصل إلى حد تحرك عسكري مباشر ضدهما، وتحرك عسكري يتضمن انتشار القوات، أو الاشتراك الفعلي في القتال.

وإذا ما راجعنا[1] تحرك الدولتين خلال الأزمة، والحرب، فسنجد أن التحركات الأمريكية تضمنت تحركات نشطة على المستويات: الثاني والثالث والرابع من التحرك، أما الاتحاد السوفيتي فقام بتحركات محدودة (بالمقارنة بالولايات المتحدة) على المستويين: الثاني والثالث فحسب.

ففي إطار التحرك السياسي شهدت أزمة الخليج بعض النماذج لتنسيق الجهود

الأمريكية السوفيتية. كما اهتمت كلتا الدولتين بتنسيق جهودهما مع الدول الأوروبية والعربية، كما اتجهتا للعمل من خلال الأمم المتحدة وتقديم مبادرات من أجل تسوية الأزمة، إلا أن التحرك السوفيتي كان محدودا بالمقارنة بالتحركات الأمريكية في هذا الصدد؛ فإن حجم ودائرة اتصالات الولايات المتحدة كانت أوسع من تلك التي قام بها الاتحاد السوفيتي، ومن نماذج تنسيق الجهود الامريكية السوفيتية اجتماع وزير الخارجية الامريكي مع نظيره السوفيتي في أغسطس 1990 حيث صدر بيان أمريكي سوفيتي يدعو الجماعة الدولية إلى إدانة العدوان العراقي على الكويت، واتخاذ الخطوات العملية للرد عليه، وايقاف إمداد العراق بالسلاح، وفي إطار التنسيق الأمريكي السوفيتي على مستوى القمة في مؤتمر هلسنكي تم التوصل إلى حل وسط بين الدولتين حول أسلوب معالجة الأزمة، حيث وافق بوش على إرجاء اللجوء للحل العسكري لحين استنفاذ الطرق السلمية في إجبار صدام حسين على تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن الأزمة، وفي المقابل وافق جورباتشوف على عدم رفض الحل العسكري من حيث المبدأ على أن يتم تنفيذه في إطار الأمم المتحدة، وبعد استنفاذ الطرق السلمية. كما سعت كلتا الدولتين إلى تنسيق مواقفهما مع دول أوروبا القريبة، وتضمن التنسيق الأمريكي مع الدول الأوروبية عدداً من الأنشطة، فعلى سبيل المثال دعا جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي دول حلف الاطلنطي في أغسطس 1990 إلى الالتزام بواجباتها الدفاعية، كما سعى وزير الخارجية الأمريكي إلى الحصول على تعاون الدول الأوروبية في مواجهة أزمة الخليج في اجتماعه مع وزراء خارجية الدول الأوروبية بعد قمة هلسنكي واستمر اتجاه الولايات المتحدة للتنسيق مع دول أوروبا القريبة خلال الأزمة حول مساعدة الدول المتضررة من الأزمة، ونفقات تحرك قوات الحلفاء، وسير العمليات العسكرية خلال حرب الخليج، وإذا كان تكثيف التنسيق الامريكي الاوروبي في الأزمات الدولية أحد المظاهر التي اتسم بها النظام الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية فإن التنسيق السوفيتي الأوروبي يُعَدُّ ظاهرة جديدة نسبيا في إطار سعي الاتحاد السوفيتي إلى تحسين علاقاته مع العالم الغربي، وسعي الدول الاوروبية لتأكيد نوع من الاستقلالية لسلوكها عن الولايات المتحدة. ومن أمثلة هذا التنسيق البيان المشترك للاتحاد السوفيتي والجماعة الاوروبية في سبتمبر 1990، حيث طالب الطرفان بمضاعفة الاهتمام بالمشكلات الأخرى في المنطقة إلى جانب الاهتمام بأزمة الخليج.

وفي إطار سعي الدولتين لتنسيق جهودهما مع الدول العربية يوضح مراجعة

سلوكهما أن كلتيهما اهتمت بالتشاور مع الدول العربية، وإن كان الاتحاد السوفيتي أكثر اهتماما بالتشاور مع العراق بالمقارنة بالولايات المتحدة، وإن الولايات المتحدة سعت في إطار تشاورها مع الدول العربية إلى التأكيد على التعاون العربي في إطار الائتلاف الدولي، وهو ما تبلور مثلا في موافقة مصر على مرور السفن الحربية الأمريكية في قناة السويس عقب قرار الولايات المتحدة بإرسال قواتها إلى الخليج استناداً إلى اتفاقية القسطنطينية، وذلك رغم محاولة العراق ثني مصر عن هذا الموقف، كما اتضح أيضا في التنسيق العسكري بين الولايات المتحدة والدول العربية خلال الحرب، أمّا الاتحاد السوفيتي فعمد في إطار اتصالاته بالدول العربية إلى التأكيد على أهمية العامل العربي في تسوية الأزمة، فعلى سبيل المثال أوضح جورباتشوف في رسالته إلى الرئيس مبارك بمناسبة عقد مؤتمر القمة العربي الطارىء في أغسطس 1990 أن دوراً مهماً جداً في هذا الأمر المشترك يرجع لجهود الدول العربية، وربما يكون هذا هو الطريق الأنسب للعمل في الظروف الحالية، كما أوضح جورباتشوف في إطار استقباله للدكتور عصمت عبد المجيد في أواخر أغسطس 1990 أن العرب يجب أن يُظهِروا قدرتهم على التكاتف السريع في اتخاذ قرارات مشتركة لمصلحتهم، ومصلحة العالم بأسره. وأخيراً فإنه في إطار التنسيق مع الدول العربية تضمن السلوك الأمريكي مساعدة الدول العربية التي أضيرت من الأزمة، فعلى سبيل المثال أقر الكونجرس في أكتوبر 1990 إعفاء مصر من ديونها العسكرية، أمّا الاتحاد السوفيتي فلم يفضل القيام بمساهمة مباشرة لمساعدة هذه الدول، ويتضح هذا في دعوته لإنشاء آلية دولية تابعة مثلا لصندوق النقد الدولي، أو البنك الدولي لتخفيف الآثار السلبية لهذه الأزمة على بعض الدول.

كذلك سعت الدولتان خلال أزمة الخليج إلى العمل من خلال الأمم المتحدة، فلقد اهتمت الولايات المتحدة منذ بداية الأزمة باللجوء إلى مجلس الأمن في إطار سعيها لإصدار قرارات تدين العراق، وتطالب بانسحابه دون قيد أو شرط من الكويت، وإعادة الحكومة الشرعية للكويت، وفرض العقوبات على العراق؛ نظرا لعدم تلبيته لقرارات مجلس الأمن، ويوضح سعي الولايات المتحدة لفرض العقوبات على العراق وتصعيدها من خلال الامم المتحدة رغبتها في ألا تكون المواجهة بين الولايات المتحدة والعراق، وإنما تكون بين المجتمع الدولي والعراق، كذلك عمد الاتحاد السوفيتي إلى تأييد العمل من خلال الامم المتحدة، وهو ما يتضح على سبيل المثال في بيان وزارة الخارجية السوفيتية في أغسطس والذي أكد أن النمط الأصوب والأرشد

للتصرفات في الحالات النزاعية هو الجهود الجماعية، والإفادة من آليات الأمم المتحدة بالقدر الكامل، وغالبا ما ارتبط اهتمام الاتحاد السوفيتي بالعمل من خلال الأمم المتحدة بسعيه للحد نسبيا من انفراد الولايات المتحدة بالتحرك في هذه الأزمة.

وأخيراً فإنه في إطار التحرك السياسي سعت الدولتان إلى القيام بمبادرات في سبيل تسوية الأزمة والحرب التي ترتبت عليها، إلا أن الملاحظ على هذه المبادرات أن المبادرات الأمريكية كانت أكثر تشددا ضد العراق من المبادرات السوفيتية، وهو ما يتضح مثلا في مبادراتهما خلال الحرب في فبراير 1991. فصياغة المبادرة الأمريكية تضمنت نوعاً من الإنذار للعراق بينما لا يتضح هذا في صياغة المبادرة السوفيتية، كما أن الفترة الزمنية التي أتاحتها المبادرة الامريكية لإذعان العراق كانت أقصر من تلك التي أتاحتها المبادرة السوفيتية، فضلا عن هذا فإن المبادرة الأمريكية لم تتضمن إشارة إلى دور مجلس الأمن في عملية الانسحاب، أو إلى إلغاء قرارات مجلس الأمن الخاصة بفرض عقوبات على العراق وهي نقاط أشارت اليها المبادرة السوفيتية.

كذلك اتخذت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال أزمة الخليج عددًا من التحركات لفرض عقوبات اقتصادية على العراق، وإن لم تصل إلى حَدّ التحرك العسكري، والملاحظ في هذا الصدد أن الولايات المتحدة تبنت الدور الرائد في تعبئة الجهود الدولية لفرض هذه العقوبات التي وافق عليها الاتحاد السوفيتي في إطار قرارات مجلس الأمن، فلقد اتبعت الولايات المتحدة سياسة نشطة لإصدار عدة قرارات من مجلس الأمن تدين الغزو العراقي للكويت، وركز البعض على فرض الحظر والحصار الاقتصادي على العراق، وهي القرارات رقم 661, 665, 666, 670. ولقد اتبعت كلتا الدولتين بعض التحركات لتطبيق العقوبات الاقتصادية على العراق، وإن كانت الولايات المتحدة أكثر تشددا من الاتحاد السوفيتي في هذا الصدد، فتوضح مراجعة التصريحات الأمريكية استعداد الولايات المتحدة لإنزال أقصى العقوبات على العراق في أعقاب الغزو العراقي للكويت، فعلى سبيل المثال أعلن جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكي أن بلاده ستبذل كل ما في وسعها لتدمير الاقتصاد العراقي، وبالرغم من تأكيد الاتحادالسوفيتي على أهمية العقوبات الاقتصادية، ومن ذلك ما أشار إليه وزير الخارجية السوفيتي في سبتمبر 1990 في كلمته أمام مؤتمر العلاقات الآسيوية في فلادفوستك، إلا أن الاتحاد السوفيتي كان ينظر لمثل هذه العقوبات أساسا من منظور الضغط على العراق من أجل التوصل إلى تسوية، ومن ذلك ما أشار إليه وزير

الخارجية السوفيتي في أكتوبر 1990 عقب اجتماعه مع وزير الخارجية الفرنسي حيث أشار إلى ضرورة إعطاء مزيد من الوقت للعقوبات الاقتصادية ضد العراق لكي تؤتي ثمارها، إلا أن التصريحات السوفيتية لا تشير إلى تدمير الاقتصاد العراقي كأحد أهداف الاتحاد السوفيتي.

ولقد قامت الولايات المتحدة بتحرك عسكري واسع النطاق بدأ بنشر القوات العسكرية في منطقة الخليج في أعقاب الغزو العراقي للكويت وانتهى بشن هجوم عسكري في اطار قيادتها لقوات الائتلاف الدولي. ولقد أبدى الاتحاد السوفيتي بعد اندلاع الأزمة تحفظه على الخيار العسكري لتسويتها، فعلى سبيل المثال أوضح جورباتشوف في أكتوبر 1990 أن الخيار العسكري لمعالجة هذه الأزمة غير مقبول، ولكن على الرئيس صدام ألا يدخل في رهانات خاطئة، فإن تحرك الدول الكبرى جبهة واحدة مشتركة إنما يسعى إلى مخرج سياسي، كما أوضح جورباتشوف في خلال مرحلة انتشار القوات الامريكية في الخليج أنه يعتقد أن إرسال قوات عسكرية سوفيتية للانضمام إلى القوات الامريكية في الخليج يعد أمرا غير مناسب لأن الأزمة يمكن حلها سياسيا، فضلا عن ذلك فقد أبدت القيادات السوفيتية تخوفها من انتشار القوات الامريكية في الخليج، وعلى سبيل المثال أوضح نائب وزير الخارجية السوفيتية في هذا الصدد في أغسطس 1990 أن الاتحاد السوفيتي لم يحصل على أية ضمانات بأن الولايات المتحدة سوف تسحب قواتها من الخليج عند انتهاء الأزمة، وأن الاتحاد السوفيتي لم يوافق على ما تعتزمه الولايات المتحدة في هذا الصدد بالرغم من إبلاغه بذلك، كما أوضح المسؤولون السوفيت أن الرئيس جورباتشوف تعرض لضغوط من جانب المؤسسة العسكرية السوفيتية لمعارضة الخيار العسكري، إلا أنه بالرغم من هذا فقد وافق على قرار مجلس الأمن الذي يجيز استخدام القوة ضد العراق، والذي أضفى شرعية على قيام قوات الائتلاف الدولي بقيادة الولايات المتحدة بتطبيق الخيار العسكري.

كذلك تبدو حدود التحرك السوفيتي بالمقارنة بالتحرك الأمريكي في أزمة الخليج في فعالية تحرك كلتا الدولتين خلالها، وتشير أدبيات العلاقات الدولية إلى أن أحد العوامل التي يمكن أن تؤثر على نجاح إحدى القوتين العظميين في الأزمات الدولية هو السلوك الذي تتبناه القوة العظمى الأخرى (Boyer & Wilkenfeld, 1989)، إن مراجعة سلوك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال أزمة الخليج، والحرب المترتبة عليها توضح أن الولايات المتحدة كان لها دور في الحد من فعالية التحركات

السوفيتية لتهدئة الأزمة، بينما لم يمثل السلوك السوفيتي سوى قيد محدود على التحرك الامريكي، ومن النماذج التي توضح قيام الولايات المتحدة بالحد من فعالية التحرك السوفيتي عدم مساهمة المبادرات التي قدمها الاتحاد السوفيتي في فبراير 1991 في التخفيف من حدة هذا الصراع. ففي 18 فبراير 1991 قدم الاتحاد السوفيتي مبادرة عُرفت باسم خطة جورباتشوف، إلا أن الرئيس بوش أوضح أن خطة السلام السوفيتية (التي قدمت للعراق وقبلها) تقل كثيرا عن الشروط الأمريكية لإنهاء الحرب، ولقد باتت مبادرة جورباتشوف موضع خلاف علني بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خاصة وأن جورباتشوف (كما توضح المعلومات المتاحة) لم يستشر الولايات المتحدة قبل طرح المبادرة وإنما أبلغها بها، كما طرح الاتحاد السوفيتي في إطار سعيه لتجنب الحرب البرية مبادرة في 22 فبراير إلا أن هذه المبادرة لم يُكْتَب لها النجاح أيضا إزاء معارضة الولايات المتحدة لها[2].

ولقد عملت الولايات المتحدة منذ بداية الأزمة على الإعلان عن رغبتها في التوصل إلى تسوية سلمية لها، إلا أنها اتبعت سلوكا من شأنه التوصل إلى تسوية تتفق مع الرؤية الامريكية، وفي هذا الصدد لم ينجح الاتحاد السوفيتي في الحد من الجهود الامريكية، فعلى سبيل المثال عارض الاتحاد السوفيتي الصياغة الأمريكية الأولى لمشروع قرار مجلس الأمن 665، والذي يعطي الحق في استخدام القوة ضد السفن التي تخرق الحظر الاقتصادي، ومن ثم اتجهت الولايات المتحدة إلى إسقاط جملة «استخدام قوة عسكرية محدودة». وَتَبَنَّت صياغة تقضي باللجوء إلى الإجراءات المناسبة لكل ظرف من الظروف، ويعتبر صدور قرار الحصار 665 نجاحا للولايات المتحدة في تخطي التحفظات السوفيتية.

ويمكن تفسير التحرك السوفيتي المحدود بالمقارنة بالتحرك الامريكي في هذه الأزمة والحرب التي ترتبت عليها في ضوء المشاكل الداخلية التي واجهت الاتحاد السوفيتي، وفي هذا الصدد يتسق السلوك السوفيتي مع التحليل الذي طرحه Boyer & Wilkenfeld (1989) حول العلاقة السلبية بين التوجه السوفيتي النشط في الشؤون الدولية والمشاكل التي يواجهها، فلقد وقعت الأزمة في فترة واجه فيها الاتحاد السوفيتي مشاكل داخلية كبيرة غالباً ما انعكست على سياسته الخارجية تجاه دول العالم الثالث؛ فإن مراجعة البرسترويكا توضح اعتراف جورباتشوف بوجود رابطة قوية بين السياسة الداخلية والخارجية فالسياسة الخارجية طبقا لذلك هي وسيلة لتحقيق هدف عام يتعلق بدفع التقدم العلمي والتكنولوجي لإحياء الاقتصاد السوفيتي، والتغلب على

الأزمات، وفي ظل هذا الإدراك من جانب القيادات السوفيتية من المنطقي أن يكون للسياسة الداخلية أولوية على السياسة الخارجية خاصة في ظل الانتقادات التي وجهت للأعباء الاقتصادية التي يفرضها تبني سياسة نشطة تجاه العالم الثالث؛ فإن التحرك السوفيتي في نهاية السبعينات ترتب عليه تحمله لأعباء هائلة تجاه دول مثل افغانستان وانجولا وأثيوبيا وفيتنام. وبالتالي ارتفع الإنفاق على المساعدات العسكرية الخارجية من تقدير يتراوح ما بين 1306 - 2108 مليار دولار عام 1971 إلى مابين 3509 - 4605 مليار دولار عام 1980، في الوقت الذي اتجه فيه معدل نمو الناتج القومي الإجمالي للاتحاد السوفيتي إلى الانخفاض تحت تأثير مشاكله الاقتصادية (مصطفى، 1991ب). كذلك فإن حدود التحرك السوفيتي بالمقارنة بالتحرك الأمريكي في هذه الأزمة والحرب المترتبة عليها يمكن تفسيره في إطار التحليل الذي قَدَّمه George (1983) حول التكافؤ في المصالح Interset Symmetry وأثرها على سلوك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في المناطق الجغرافية المختلفة، إن مراجعة مصالح الدولتين في منطقة الخليج يوضح أنها تنتمي للفئة الرابعة من تقسيم George[(3)] (عدم التكافؤ في المصالح لصالح الولايات المتحدة)، وبالتالي فإن سلوكهما جاء متسقا مع هذا النمط من المصالح، ويتضح هذا بمراجعة مصالحهما في منطقة الخليج، وبالتحديد مصالحهما المتعلقة بالبترول.

إن مراجعة تقارير هيئة الطاقة الدولية في باريس توضح أن إحدى المصالح الحيوية للولايات المتحدة هي الحصول على البترول من منطقة الخليج، فبالرغم من زيادة إنتاج ألاسكا للبترول فإن انتاجها اتجه للانخفاض في الثمانينات، كما انخفض الانتاج المحلي للولايات المتحدة في عام 1989 حوالي 7%، وهو ما يمثل أقصى انخفاض للانتاج المحلي منذ 1984. وفي عام 1984 كانت واردات الولايات المتحدة من البترول تمثل حوالي 44% من استهلاكها، وساهمت هذه الواردات بحوالي 40% من العجز التجاري للولايات المتحدة، ولقد تضاعفت الواردات الأمريكية من البترول السعودي خلال الفترة 1985 إلى 1989 (1,245 برميل يوميا، أي 25% من صادرات البترول السعودي)، وارتفعت وارداتها من العراق ارتفاعا ملحوظا حتى أصبحت السعودية والعراق مصدرا لحوالي 25% من الواردات الأمريكية من البترول، وإذا ما راجعنا التقديرات الخاصة باحتياجات الولايات المتحدة من البترول خلال التسعينيات واعتماد الدول الأوروبية على بترول الخليج اتضح لنا مدى أهمية هذا الأخير كأحد الأهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية الامريكية، فبعض التقديرات توضح أن

الولايات المتحدة ستستورد ثلثي استهلاكها من البترول بنهاية هذا القرن، وكذلك توضح مراجعة واردات السوق الأوروبية من البترول أهمية منطقة الخليج؛ ففي عام 1988 على سبيل المثال حصلت السوق الأوروبية على حوالي 44% من احتياطياتها من البترول من منطقة الخليج (Sigler, 1990)، وبالرغم من اهتمام الاتحاد السوفيتي ببترول الخليج فإن مثل هذا الاهتمام لا يقارن بالمصالح الأمريكية نظرا لأن الاتحاد السوفيتي يتمتع باحتياطي من البترول، وزيادة إنتاجه عن استهلاكه منه؛ فعلى سبيل المثال توضح بعض الإحصاءات المنشورة أنه في عام 1988 بلغ إنتاج الاتحاد السوفيتي 11,940 مليون برميل يوميا بينما بلغ استهلاكه 9,200 مليون برميل يوميا. (Sigler, 1990) وإن ظل اهتمام الاتحاد السوفيتي ببترول الخليج في أواخر الثمانينيات يرتبط باحتمال تزايد الطلب، وسد احتياجات المناطق السوفيتية القريبة من مصادره في الشرق الأوسط.(Primakov, 1988) .

إن السلوك السوفيتي المحدود بالمقارنة بالسلوك الأمريكي غالبا ما ارتبط برغبته في عدم تدهور علاقته مع العالم الغربي في ظل المشاكل الاقتصادية، ومشاكل الصراعات القومية التي كان يواجهها في هذه الفترة، وبالتالي لم يكن على استعداد لإثارة مشاكل مع الولايات المتحدة بخصوص منطقة لا تتعرض فيها مصالحه الحيوية للخطر، إن هذا السلوك السوفيتي المحدود أوضح ضعف الدور السوفيتي في النظام الدولي (وهو الطرف الذي واجه مشاكل متزايدة في أعقاب الأزمة انتهت بانهيار الاتحاد السوفيتي، وإنشاء الكومنولث الروسي)، وبالتالي فإنه ساهم في تأكيد توجه هذا النظام نحو نظام القطب الواحد تحت قيادة الولايات المتحدة.

2 ـ أزمة الخليج وحدود تحرك الجماعة الأوروبية كقطب مستقل في النظام الدولي

إن حدود تحرك الجماعة الأوروبية كقطب مستقل في النظام الدولي يفترض التعرض لنقطتين أساسيتين:ـ أولاً: مدى اتفاق واختلاف الدول الاوروبية في مواقفها أثناء الأزمة والحرب وثانيا: مظاهر قيام الولايات المتحدة بالحد من استقلالية الدور الأوروبي. لقد شهدت الفترة التالية مباشرة لاندلاع أزمة الخليج اختلافات بين الدول الأوروبية حول استعدادها لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق، فلقد اتجهت بريطانيا إلى الانحياز لوجهة النظر الأمريكية التي لم تستبعد استخدام القوة العسكرية، أما فرنسا وباقي دول الجماعة فاتجهت لرفض استخدام مثل هذه القوة إلا في حالة قيام العراق بعدوان جديد على الدول العربية المجاورة حيث أعلنت بريطانيا عن مساندتها

ودعمها للتحرك العسكري الأمريكي، أما فرنسا، وبالرغم من أنه كان لها حتى منتصف اغسطس ثاني قوة بحرية في الخليج، فلم تتجه إلى التسرع في إرسال قواتها إلى المنطقة، وإنما اتجهت إلى إبراز مخاطر استخدام مثل هذه القوة وعمدت إلى التركيز على الإدانة السياسية والعمل على التوصل إلى حَلٍ سياسي عربي (مصطفى، 1991ج).

وبالرغم من اختلافات وجهة نظر الدول الاوروبية حول هذه القضية إلا أنَّ مراجعة سلوك الجماعة يوضح أنها اتفقت حول بعض القضايا الأقرب المتعلقة بهذه الأزمة، ومن ذلك وصفها للعدوان العراقي على الكويت، وتحديدها للعلاقة بين أزمة الخليج والصراع العربي الإسرائيلي، فتوضح مراجعة بيانات الجماعة الأوروبية الصادرة في أعقاب الغزو العراقي للكويت أنها اعتبرت أن العدوان العراقي يمثل تهديداً للسلام، والاستقرار في المنطقة، وفي هذا الصدد أوضحت البيانات الصادرة قبل اندلاع الحرب في يناير 1991 مدى قلق الدول الأوروبية من استمرار جمود الموقف في أزمة الخليج بسبب الانتهاك المتواصل للعراق للشرعية الدولية، ولاسيما احتلاله المستمر والمدمر للكويت وقمع وتهجير سكانه، واحتجاز الرهائن الأجانب، والانتهاكات المتكررة للأعراف التي تحكم العلاقات الدبلوماسية، (اعلان المجلس الأوروبي، اكتوبر 1990)[4] . واعتقدت الجماعة أنه يجب حل هذه الأزمة على أساس قبول قرارات مجلس الأمن واكدت عدم إمكانية التوصل إلى حل دون تنفيذ هذه القرارات. ومن القضايا التي اتفقت عليها الجماعة الأوروبية أيضا الاهتمام بالتوصل لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، حيث عملت الجماعة على الربط بين الصراعين، وإن لم يتضمن مفهوم الجماعة للربط بمفهوم الربط الذي نادى به صدام حسين في 12 أغسطس 1990، والذي دعا في إطاره إلى الانسحاب المتزامن للعراق من الكويت مع انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة، وانسحاب سوريا من لبنان، إن الربط بين الصراعين في مفهوم دول الجماعة اتخذ مظهر التذكرة بالصراعين معا، ولقد انعكس هذا المفهوم للربط في البيانات الصادرة عن الجماعة، وفي هذا الصدد أصدر اجتماع وزراء الخارجية الأوروبية في سبتمبر 1990، واجتماع القمة الأوروبية في ديسمبر 1990 اعلانات منفصلة، ولكن متزامنة عن أزمة الخليج والشرق الأوسط (مصطفى، 1991 جـ).

وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاق بين دول الجماعة اقتصر على القضايا غير الخلافية؛ فباندلاع الحرب وظهور عدد من القضايا الخلافية اتضح غياب التحرك

الجماعي الأوروبي في إطار الجماعة، نظرا لاختلاف سلوك الدول الأعضاء تجاه الحرب، ولقد ارتبطت هذه الخلافات بمدى تحمل دول الجماعة لأعباء العمليات العسكرية، وموقفها من استمرارها، فالتحفظ الألماني على المساهمة في النفقات العسكرية أثار انتقادات من جانب بريطانيا، كما ظهرت هناك خلافات بين دول الجماعة الأوروبية حول استمرار العمليات العسكرية، فبريطانيا على سبيل المثال استمرت منذ الأيام التالية مباشرة لاندلاع الحرب وهي ترفض أي محاولة لوقف النار إلا بانسحاب العراق من الكويت، أما التصريحات الفرنسية فلم تتسم بهذه الدرجة من الحسم فتضمنت هذه التصريحات عبارات مثل: إن فرنسا لا يمكن أن تغير من موقفها من قضية وقف النار إلا بالتعبير الواضح للقيادة العراقية عن عزمها على الجلاء عن الكويت، وإنه يجب أن يقدم العراق علامات ملموسة عن انسحابه من الكويت، أو أنه إذا أعلن صدام حسين قبوله الانسحاب وبدأ بالفعل في سحب بعض وحداته فسيكون من الصعب على القوات المتحالفة الاستمرار في الحرب، وسيكون هناك ضغط دولي لوقف القتال (مصطفى، 1991 أ).

وبالرغم من أن الخلافات الأوروبية تجاه أزمة الخليج والحرب كانت أساسا خلافات في درجة إيجابية التحرك، وتصور حدود الدور الأوروبي في هذه الأزمة، إلا أن مثل هذه الخلافات أبرزت حدود قدرة الجماعة الأوروبية على انتهاج سياسة خارجية وأمنية موحدة. الأمر الذي يثير تساؤلات حول قدرة الجماعة الأوروبية على تطبيق رؤيتها حتى في المجالات التي تتفق عليها في بياناتها المعلنة، الواقع أنه يجب عدم المبالغة في التأكيد على البعد السياسي للوحدة الأوروبية، فإن الجماعة الأوروبية هدفها اقتصادي، والدليل على ذلك أن الأسم الرسمي للجماعة الأوروبية هو «المجموعة الاقتصادية الأوروبية»، أي إن قدرة الجماعة الأوروبية على تبني سياسة خارجية وأمنية موحدة هي قدرة محدودة بطبيعتها في إطار الهدف الذي من أجله نشأت هذه الجماعة أصلا، إن مشروع أوروبا 1992 لم يعكس تبلور بعض الأبعاد التي تحدث عنها (Nye, (1971 في تحليله لمؤشرات الإندماج السياسي، وبصفة خاصة ما أطلق عليه الإندماج المؤسس Institutional Integration وإندماج السياسات Policy Integration. وبالتالي فإن ضعف البعد السياسي في التحرك الجماعي الأوروبي، والذي بدا واضحا خلال أزمة الخليج يفرض قيودا على إمكان تحركها كقطب مستقل في النظام الدولي الجديد.

وفضلا عن ذلك فإن قدرة الجماعة الأوروبية على التحرك كقطب مستقل في

النظام الدولي يحد منه دور الولايات في الحد من مثل هذه الاستقلالية، ولقد أوضحت أزمة الخليج والحرب المترتبة عليها نجاح الولايات المتحدة في هذا الصدد، ويمكن بيان الدور الأمريكي من خلال الإشارة إلى بعض المظاهر التي يمكن من خلالها التوصل لمثل هذا الاستنتاج، وهناك ثلاثة أنواع لهذه المظاهر: يتعلق أولها بحدود التحرك الأوروبي المستقل خلال الأزمة، والحرب وتجاه ترتيبات الأمن في المنطقة العربية أما الثاني فيبدو في تقويم المسؤولين الأوروبيين للدور الأوروبي في مواجهة الدور الأمريكي، أما الثالث فيتعلق بدور الولايات المتحدة في وضع حدود أمام الجهود الأوروبية لتحقيق الاندماج في المجالات الأمنية.

وفيما يتعلق بالمجموعة الأولى من مظاهر نجاح الولايات المتحدة في الحد من استقلالية التحرك الأوروبي يمكن الإشارة إلى ثلاثة أمثلة في هذا الصدد، وهي تتعلق بقبول أوروبا للبديل العسكري، وإمكانية التفاوض المباشر مع صدام حسين، ومصير الاقتراح الأوروبي حول مؤتمر الأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط، فلم تكن أغلبية الدول الاوروبية متحمسة لاحتمالات استخدام القوة العسكرية ضد صدام حسين؛ فلقد كانت هذه الدول متخوفة من الانعكاسات السلبية لمثل هذا الخيار على الاستقرار في المنطقة، فقد أثار احتمال استخدام هذا الخيار قلق دول مثل فرنسا وإيطاليا وأسبانيا بالنظر إلى الأقليات المسلمة في هذه الدول، وروابطها مع شمال افريقيا، ولقد أوضح وزير خارجية أسبانيا على سبيل المثال أن استخدام القوة العسكرية قد يترتب عليه صدام بين الغرب والإسلام، كما اعتقدت فرنسا أن الحرب يمكن أن يترتب عليها موجة جديدة من الإرهاب وزعزعة استقرار النظم المعتدلة في شمال أفريقيا (Hadar, 1991)، وبالرغم من هذه المخاوف الأوروبية فإن الدول الأوروبية أيّدت استخدام البديل العسكري الذي كانت تفضله الولايات المتحدة.

وكذلك يبدو الدور الأمريكي في الحد من استقلالية الدور الأوروبي واضحا في اتجاه أوروبا للدخول في محادثات مباشرة مع العراق قبل اندلاع الحرب، فبالرغم من أن فكرة إرسال مبعوث من الجماعة للدخول في مباحثات مع صدام حسين ظهرت منذ نوفمبر 1990 إلا أن تنفيذها ظل يتوقف على مقتضيات الحفاظ على تماسك الجبهة الأوروبية الأمريكية ، وكانت الولايات المتحدة في هذه الفترة ترفض الحوار مع العراق، وبالتالي فإنه بالرغم من بحث وزراء خارجية الجماعة الأوروبية في نوفمبر 1990 فكرة الاتصال بالعراق إلا أن الجماعة قررت أن تتفق مع القرارات الدولية، ولا تقدم مثل هذه المبادرة بمفردها، وحتى بعد أن أعلنت الولايات المتحدة قبول الدخول

في حوار مع العراق فإن الجماعة الاوروبية التي أعلنت تأييدها لهذا القرار جعلت تنفيذه متوقفاً على موافقة صدام حسين على اقتراح بوش، وعلى تنفيذه، وبالتالي فإن تعثر اجتماع بوش وصدام حسين ترتب عليه تأجيل اجتماع مندوب الجماعة مع طارق عزيز (مصطفى، 1991جـ).

وتبدو حدود استقلالية الدور الأوروبي أيضا في مصير الفكرة الأوروبية حول عقد مؤتمر للأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط في أعقاب الغزو العراقي للكويت وهو الاقتراح الذي تبلور في شكل مشروع لإيطاليا وفرنسا والبرتغال وأسبانيا، والذي قدمه وزير خارجية إيطاليا دي ميليكس إلى السكرتير العام للامم المتحدة مارس 1991. ففي إطار سعي الحكومة الإيطالية إلى وضع ترتيبات لتحاشي الأزمات المحتملة في المنطقة العربية تقدم وزير خارجيتها باقتراح مؤتمر الأمن والتعاون في البحر المتوسط على غرار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا يتم في إطار اتفاق الدول المشاركة على طرح القواعد العامة التي يجب أن تحكم العلاقات بينها، ويتناول مناقشة القضايا التي يمكن تقسيمها أسوة بمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي إلى ثلاثة ميادين هي: الأمن، والتعاون الاقتصادي، والاتصالات الإنسانية، على أن تشارك في هذا المؤتمر دول المنطقة من البرتغال غربا إلى إيران شرقا، ولقد أوضح دي ميليكس في هذا الصدد أنه مقتنع بأن انعقاد المؤتمر سيكون خطوة كبيرة ومهمة في نزع فتيل التوترات التي تهدد المنطقة بعد أزمة الخليج، وفي خلق جو من التفاهم والتعاون بين جميع دول المنطقة[5]. إلا أن التحفظ الأمريكي على هذه الفكرة وضع حداً لإمكانات تنفيذها. وفي هذا الصدد أشار وزير خارجية إيطاليا إلى ان الاتحاد السوفيتي أدرك أن هذا الاقتراح لديه فرصة للنجاح، ولكن رد الفعل المبدئي للولايات المتحدة كان فاترا[6]. أما المجموعة الثانية من مظاهر سعي الولايات المتحدة للحد من استقلالية التحرك الأوروبي فتبدو من مراجعة بعض التصريحات غير الرسمية والرسمية في الدول الاوروبية، فلقد أشارت بعض الدوائر الأوروبية في فرنسا وألمانيا إلى أن حرب الخليج كانت بمثابة فرصة للولايات المتحدة لتوضح للعالم أجمع أن لها دور القيادة في النظام الدولي، وأن الولايات المتحدة سعت من خلال الاعتماد على الخيار العسكري إلى فرض قيود على الدور الأوروبي الذي بدا أن هناك احتمالاً في أن يتحدى القيادة الأمريكية؛ ولقد أوضحت بعض الصحف الفرنسية على سبيل المثال أن هدف الولايات المتحدة من الاعتماد على البديل العسكري هو خلق خلافات بين العرب وأوروبا، والحد من سرعة الاندماج الاقتصادي الأوروبي، ووضع

النظام الدولي تحت سيطرة الولايات المتحدة، وربما كان مثل هذا التوجه في المجتمع الفرنسي هو الذي دعا الرئيس ميتران إلى الاعلان عن مبادرة أوروبية قبل اندلاع الحرب مباشرة تتضمن الانسحاب العراقي من الكويت، والانسحاب الاسرائيلي من الضفة الغربية، إلا أن مثل هذا التحرك الأوروبي المستقل في ظل القيادة الفرنسية لم يستمر؛ ففي مارس 1991 بدا أن ميتران يمثل دور الشريك الأصغر في المحادثات الأمريكية الفرنسية في جزر المارتنيك، ولقد أكّد متحدث فرنسي في أعقاب هذا الاجتماع التقارب الكبير في وجهات النظر بين الولايات المتحدة وفرنسا، كما أوضح وزير خارجية فرنسا أنها يمكن أن تتخلى عن سياستها المستقلة تجاه العالم العربي، وهي السياسة التي تبنتها منذ أواخر الستينيات، وأوضح أحد مسؤولي الجماعة الاوروبية أن الجماعة الأوروبية يمكن أن تلعب في التحليل الأخير دوراً هامشاً ومكملاً للدور الامريكي في منطقة الشرق الأوسط (Hardar, 1991)).

أما المجموعة الثالثة من المظاهر التي توضح القيود التي فرضتها الولايات المتحدة على استقلالية الدور الأوروبي فتتعلق باحتمالات تحقيق الجماعة للاندماج في مجالات أخرى خارج المجال الاقتصادي، الأمر الذي قد يزيد من احتمال قيامها بدور القطب المستقل في النظام الدولي، فلقد أوضحت حرب الخليج أهمية مضاعفة الجهود الأوروبية من أجل تحقيق درجة أعلى من الاندماج في المجالات السياسية والأمنية، وشهد أوائل عام 1991 مباحثات أوروبية حول الدور الأمني المحتمل للجماعة، فعقد كول وميتران اجتماعا في فبراير لوضع خطة لزيادة تنسيق سياسات الجماعة الأوروبية في مجال السياسة الخارجية والأمن. وفي مارس 1991 وافقت دول الجماعة الأوروبية على بحث احتمال اضافة بُعْدٍ أمني للجماعة حيث يتم الاعتماد على اتحاد غرب أوروبا لتدعيم وحدة الجماعة في المجالات السياسية والعسكرية، ولقد اقترح رئيس الجماعة الأوروبية في المؤتمر الدولي للوحدة الأوروبية أن الخطوة الأولى في طريق الوحدة هي دفع دور اتحاد غرب أوروبا ليصبح ممثلاً للمواقف الغربية داخل حلف الأطلسي، وأن تقوم الجماعة الأوروبية بوضع الخطوط العامة التي تحكم توجهاته؛ ليصبح في النهاية جزءاً من الجماعة الأوروبية، كذلك اقترحت فرنسا في مايو 1991 إنشاء قوات للانتشار السريع تحت قيادة الجماعة الأوروبية، وهو الاقتراح الذي أثار نقداً من جانب الولايات المتحدة التي حاولت من جانبها وضع حد لهذا التوجه الأوروبي الذي لم يسفر حتى الآن عن تقدم ملموس، وفي هذا الإطار قامت الولايات المتحدة بإيفاد بعض كبار المسؤولين في وزارء الخارجية الأمريكية إلى

ألمانيا وفرنسا وبريطانيا في 1991 لتوجيه نظرهم لخطورة هذا! التوجه الأوروبي، ويبدو التوتر في العلاقات الامريكية الاوروبية حول هذه الابعاد واضحاً في طلب الولايات المتحدة تأجيل اجتماع حلف الاطلسي الذي كان من المقرر عقده في صيف 1991، حيث اعتقد بوش ومستشاروه أن مثل هذا الاجتماع قد يكون مناسبة للإعلان عن رفض الدول الاوروبية للسيطرة الأمريكية التي اتجهت للزيادة منذ اندلاع أزمة الخليج (Hadar, 1991). إن حدود الانجازات الأوروبية في هذا الصدد غالبا ما يعكس التحليل الذي قدمه Nye (1971) حول الانعكاسات السلبية للعوامل الخارجية على تجارب الاندماج[7].

لقد كان لأزمة الخليج انعكاسات على استمرار توجه النظام الدولي نحو نظام القطب الواحد حيث إنها اكدت محدودية الدور السوفيتي (الكومنولث الروسي) بالمقارنة بالدور الأمريكي في إطار المشاكل الداخلية التي تواجهه، وسعيه لتحسين علاقاته مع الولايات المتحدة. كما أنها أوضحت أيضا حدود قيام أوروبا بدور القطب المستقل في النظام الدولي في ظل الخلافات بين أعضاء الجماعة الأوروبية، وقيام الولايات المتحدة بالحد من التحرك المستقل من جانب الدول الأعضاء في الجماعة، والتساؤل الآن هو: ألم يترتب على أزمة الخليج والحرب التالية لها بعض الآثار التي قد تشير إلى حدود قيام الولايات المتحدة بالدور القيادي في النظام الدولي؟

لقد أوضحت هذه الأزمة بعض القيود التي قد تواجه الولايات المتحدة وهي قيود تتعلق أساسا بالأعباء الاقتصادية التي يتطلبها قيام الولايات المتحدة بمثل هذا الدور؛ فلقد أوضحت أزمة الخليج حدود التحرك الأمريكي المنفرد نظرا لحاجتها للحصول على دعم اقتصادي من جانب حلفائها؛ ففي حرب الخليج تم توجيه 75% من السلاح الجوي التكتيكي للولايات المتحدة و40% من الدبابات الامريكية لهزيمة دولة لايزيد حجم الناتج القومي الإجمالي فيها عن البرتغال، كما حصلت الولايات المتحدة في إطار مواجهتها لأزمة الخليج والحرب المترتبة عليها على 54 بليون دولار من المساعدات من الدول الحليفة لها، وقد يتعذر الحصول على هذا القدر من الدعم في المستقبل، ولقد أوضح هنري كيسنجر في هذا الصدد أن حرب الخليج كانت حدثا من غير المحتمل تكراره في المستقبل (Hadar, 1991). إلا أن مثل هذا الاعتبار لم يكن له حتى الآن تأثير على استمرار قيام الولايات المتحدة بالدور القيادي في

النظام الدولي، أو بعبارة أخرى فإن المحصلة النهائية لانعكاسات أزمة الخليج على هيكل النظام الدولي تشير إلى أن هذه الأزمة ساهمت في تأكيد استمرار توجه هيكل هذا النظام نحو نظام القطب الواحد.

انعكاسات أزمة الخليج على استخدام القوة العسكرية في النظام الدولي

لقد كانت فعالية استخدام القوة العسكرية كأداة للتأثير في العلاقات الدولية موضع جدل في أدبيات العلاقات الدولية، فبينما اتجه بعض الباحثين للحديث عن حدود فعالية القوة العسكرية في ظل زيادة ظاهرة الاعتماد المتبادل (Rosenau, 1989) عمد البعض الآخر إلى التأكيد على أهمية وفعالية القوة العسكرية في النظام الدولي (Art, 1989)، وإذا كانت الحرب في فيتنام قد أوضحت حدود فعالية استخدام القوى الكبرى للقوة العسكرية كأداة من أدوات التأثير على سلوك دول العالم الثالث فإن أزمة الخليج والحرب التي ترتبت عليها أوضحت فعالية استخدام القوى الكبرى للقوة العسكرية في توجه سلوك هؤلاء الفاعلين. وفي إطار مناقشة انعكاسات أزمة الخليج والحرب المترتبة عليها على استخدام القوة العسكرية في النظام الدولي يمكن الحديث عن ثلاثة أنواع من الانعكاسات: النوع الأول: يتعلق بانعكاساتها على وظائف القوة العسكرية في النظام الدولي، أما النوع الثاني فيتعلق بانعكاساتها على دور الأسلحة التقليدية والنووية في هذا النظام، وأخيرا يتعلق النوع الثالث بانعكاسات هذه الأزمة والحرب التي تلتها على وضع حد لانتشار الاسلحة النووية في العالم الثالث.

1 ـ انعكاسات أزمة الخليج على وظائف القوة العسكرية في النظام الدولي

يعد الردع deterrence والإجبار Compellence من الوظائف الرئيسة للقوة العسكرية في النظام الدولي (Art, 1989) وفي ظل الردع تُستَخْدَم القوة العسكرية بهدف منع العدو من القيام بتحرك لا يرغبه الطرف الأول، وذلك من خلال قيام هذا الطرف بتهديد عدوه بأن الأعباء التي يتحملها نتيجة استمراره في الصراع (أو تصعيده) تفوق الفوائد التي قد يحصل عليها نتيجة لهذا السلوك، ولقد كانت فعالية استراتيجية الردع في إدارة الصراع موضع شك عدد من الباحثين (Matthews et al., 1989)، حيث أوضحوا أن هذه الاستراتيجية ذات دلالة محدودة في إدارة الصراع في كثير من الأحيان، حيث إن التهديد الذي تكتنفه هذه الاستراتيجية قد يترتب عليه تصعيد الصراع بدلا من تخفيفه، ولقد أوضحت أزمة الخليج حدود استراتيجية الردع في

إدارة هذه الأزمة، إلا أن هذه الأزمة والحرب المترتبة عليها أوضحت أيضا أن استخدام القوة العسكرية في وظيفة الإجبار (أي اجبار العدو على عدم الاستمرار في تحرك معين أو دفعه لتغيير تحرك معين) يمكن أن يكون له انعكاسات على فعالية استراتيجية الردع في المستقبل.

لقد عمل الائتلاف الدولي المعارض للغزو العراقي للكويت على ردع العراق من خلال التهديد باستخدام القوة[8]، وهو ما تبلور في قرار مجلس الأمن رقم 687 الذي صدر في نوفمبر 1990، والذي جاء فيه تحذير للعراق بأنه إذا لم ينسحب من الكويت قبل 15 يناير فإن كل الوسائل اللازمة لتنفيذ كل القرارات ستستخدم لإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة، ولقد جاء التصويت على هذا القرار في الجلسة التي انعقدت على مستوى وزراء خارجية الدول الخمس عشرة الأعضاء في المجلس حيث وافقت 12 من الدول الأعضاء على هذا القرار بينما عارضته كل من اليمن وكوبا، وامتنعت الصين عن التصويت. وأوضح جيمس بيكر في كلمته في هذه الجلسة أن هدفها هو إقناع صدام حسين بأن ما يطالبه به مجلس الأمن والمجموعة الدولية لايمكن تجاهله، فإذا لم يغير العراق سلوكه سلمياً فلابد من اتخاذ الإجراءات الضرورية بما فيها استخدام القوة، ووصف وزير الخارجية البريطاني دوجلاس هيرد اجتماع مجلس الأمن بأنه اجتماع الرهان على السلام، وأوضح أن الخيار الأخير يبقى في يد العراق، محذرا من الاستخفاف بالخيار العسكري، حيث قال: إن هذا الخيار ليس وهما، وإنه إذا استخدم فسيكون بتأييد كامل من مجلس الأمن، وأوضح وزير الخارجية الفرنسي رولان دوما أنه نظرا لتجاهل صدام حسين للجهود التي بُذِلَت لتسوية الأزمة فإن المجتمع الدولي لم يكن أمامه سوى اللجوء إلى مستويات أعلى من الضغط لمواجهة هذا التحدي للمجتمع الدولي.

إلا أن استراتيجية الردع فشلت في إقناع العراق بالانسحاب من الكويت، وغالبا ما يمكن تفسير هذا الفشل في إطار بعض العوامل المتعلقة بالعلاقة بين الردع والإدراك والتي طرحها (Jervis, 1989)، فإن ادراك الفاعلين الدوليين يختلف عن الدافع الحقيقي Objective reality وعن إدراك الفاعلين الآخرين، ومثل هذه الاختلافات تؤثر على الردع؛ فإذا لم تتمكن القيادات من فهم رؤية الخصم للعالم فإنه غالبا ما سيترتب على ذلك فشل استراتيجية الردع فالردع كما سبقت الإشارة يتضمن تهديد الطرف الأخير لمحاولة إقناعه، فإن العقاب المترتب على تحرك معين يفوق القيمة المتوقعة من جراء هذا التحرك. أي إن هناك متغيرين: الأعباء المترتبة على العقاب، واحتمال

قيام الخصم بمثل هذا التحرك، وبالتالي يفشل الردع إذا تبنى طرفا الصراع تصورات مختلفة لهذين المتغيرين. ولقد أوضح Jervis (1989) أن الخطأ في إدراك المتغير الأول قد يرجع إلى عدم فهم أحد الأطراف للقيمة التي يتبناها الطرف الآخر، كما قد يفشل الردع أيضاً إذا لم يفهم المعتدي نوع الحرب التي تهدد بها الدولة المراهنة عن الوضع الراهن، وبالتالي فإن فشل الردع في أزمة الخليج قد يكون مرتبطا بعدم فهم صدام حسين للقيمة التي أعطاها المجتمع الدولي لضرورة المحافظة على سلامة واستقلال الكويت، فضلا عن ذلك فقد يكون صدام حسين قد أخطأ في إدراكه لطبيعة الحرب التي يمكن أن يشنها الائتلاف الدولي؛ فهناك احتمال أن يكون صدام حسين قد اعتقد أن مثل هذه الحرب ستبدأ بضرب القوات العراقية في الكويت لإجبارها على الانسحاب، وهو مجال أعتقد أنه يتمتع فيه بميزة في مواجهة قوات الائتلاف الدولي، وكذلك قد يمكن تفسير الخطأ في إدراك صدام حسين وبالتالي فشل سياسة الردع بالخطأ في إدراك المتغيرالثاني الذي طرحه (Jervis, 1989)، وهو الخطأ في إدراك احتمال قيام الخصم بمثل هذا التحرك، أي الخطأ في إدراك مصداقية التهديد، فمن المحتمل أن يكون صدام حسين قد شكك في مصداقية قيام الائتلاف الدولي بشن حرب ضد العراق لإجبارها على الانسحاب من الكويت، إلا أن الائتلاف الدولي قام بالفعل باستخدام القوة العسكرية لإجبار العراق على الإذعان لقرارات المجتمع الدولي، وتبدو فعالية القوة العسكرية في اجبار العراق في قبوله للشروط التي أعلنها الرئيس الأمريكي لوقف العمليات العسكرية في 28 فبراير 1991 بعد مائة ساعة من بدء الهجوم البري، وستة أسابيع من بدء عملية عاصفة الصحراء، ولقد أكد الرئيس الامريكي أن قوات الائتلاف قد حققت أهدافها بتحرير الكويت وهزيمة العراق، وأن الشروط الخاصة بتحويل وقف القتال إلى إيقاف دائم لاطلاق النار تتضمن: توقف العراق عن عملياته العدائية بوقف إطلاق صواريخ سكود على الدول المجاورة، وإعلان العراق امتثاله لجميع قرارات الأمم المتحدة، وإلغاء وبطلان القرار العراقي بضم الكويت، وقبول مبدأ دفع التعويضات عن خسائر غزو الكويت، وإطلاق سراح جميع الأسرى من دول الائتلاف.

إن هذا النجاح في استخدام القوة العسكرية في وظيفة الإجبار قد يكون له نوعان من الانعكاسات على النظام الدولي، فمن ناحية يوضح استعداد الدول الكبرى لاستخدام القوة العسكرية في توجيه التفاعلات الدولية، أما من ناحية أخرى فقد يساهم استخدام القوة العسكرية في حرب الخليج في زيادة احتمالات نجاح

استراتيجية الردع في النظام الدولي حيث أوضحت هذه الحرب القيمة التي تضفيها الدول الكبرى على المحافظة على الوضع الراهن والقواعد التي يجب أن تحكم مسار العلاقات الدولية، كما وأن هذه الحرب أوضحت أيضاً مصداقية التهديدات التي قد تفرضها الدول الكبرى إذا تعلق الأمر بمصالحها الحيوية.

2 ـ انعكاسات أزمة الخليج على دور القوة التقليدية والقوة النووية في النظام الدولي:

لقد كان للقوة النووية دور محدود في توجيه مسار أزمة الخليج، والحرب التي تلتها، إلا أن القوة التقليدية كان لها الدور الأساسي في حرب الخليج الأمر الذي أوضح أهمية هذا النوع من القوة في توجيه مسار التفاعلات الدولية، فلقد عكست حرب الخليج استمرارية عدم استخدام القوة النووية كأحد خصائص النظام الدولي في أعقاب عام 1945، بل يمكن القول إن حرب الخليج دعمت من هذا التوجه في النظام الدولي، وبالرغم من عدم الاستخدام الفعلي لهذه الأسلحة في حرب الخليج، إلا أنه تم التلويح باحتمال استخدامها خلال الأزمة في حالة واحدة فقط، وهي تحذير صدام حسين من استخدام الأسلحة الكيماوية. ويتضح هذا التحذير في الرسالة التي كتبها الرئيس الامريكي لصدام حسين في 5 يناير 1991 والتي سلمها وزير الخارجية الأمريكي لطارق عزيز خلال اجتماعهما قبل اندلاع الحرب في يناير 1991. وبالرغم من أن القيادة العراقية رفضت الرسالة الامريكية، وسلمتها مرة أخرى إلى الولايات المتحدة، إلا أنه من الصعوبة بمكان القول بأن صدام حسين لم يكن على دراية بمحتويات هذه الرسالة، وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس الأمريكي لم يعلن صراحة في هذه الرسالة أن استخدام الأسلحة الكيماوية من جانب صدام حسين سيترتب عليه هجوم نووي من جانب الولايات المتحدة، إلا أن صياغة هذه الرسالة لم تستبعد مثل هذا الاحتمال؛ حيث جاء في الرسالة إن الشعب الأمريكي سيطالب بأقوى رد فعل ممكن وإن صدام حسين وشعبه سيتحملون بالتالي أعباء هائلة .(Bundy, 1991)

ولقد أوضح الرئيس الأمريكي موقفه في مؤتمر صحفي في 5 فبراير 1991. فأثناء هذا المؤتمر سئل عما إذا كان استخدام صدام حسين للأسلحة الكيماوية سيترتب عليه استخدام الولايات المتحدة لأسلحة الدمار الشامل، إلا ان الرئيس الأمريكي تفادى الإجابة المباشرة على هذا التساؤل، بل إن رده اتسم بنوع من الغموض؛ حيث أوضح أن هدفه هو أن يتريث صدام حسين قبل استخدام الأسلحة الكيماوية، وان تتوفر أمامه جميع الفرص الممكنة لتجنب مثل هذا الاستخدام

(Bundy, 1991) ويمكن تفسير عدم استخدام الولايات المتحدة للأسلحة النووية في حرب الخليج في إطار ثلاثة عوامل: القوة التدميرية الهائلة لهذه الأسلحة، والتخوف من انعكاسات مثل هذا الاستخدام على انتشار الأسلحة النووية، وفعالية القوة التقليدية في تحقيق الأهداف العسكرية. فإن استخدام الولايات المتحدة للأسلحة النووية مع ما تتسم به من قوة تدميرية هائلة كان يمكن أن يترتب عليه معارضة كبيرة من جانب الدول المشاركة في الائتلاف الدولي، وبصفة خاصة من جانب تلك الدول القريبة من مسرح العمليات العسكرية؛ نظرا لاحتمالات تعرضها لمخاطر نتيجة لمثل هذا الاستخدام، وفضلا عن هذا فإن استخدام الأسلحة النووية كان يمكن أن يواجه معارضة داخلية في الولايات المتحدة، وهو ما اتضح في مناقشات الكونغرس في يناير 1991 بعد اندلاع حرب الخليج. فضلا عن ذلك فإن استخدام الولايات المتحدة للأسلحة النووية في حرب الخليج غالبا ما كان سيترتب عليه انتشار الأسلحة النووية في النظام الدولي، ولقد أوضح أحد أعضاء الكونغرس في اطار مناقشته لاحتمال استخدام الأسلحة النووية بعد اندلاع الحرب أن الاستخدام الأمريكي لهذه الأسلحة سيترتب عليه سعي جميع الدول في العالم للحصول على أسلحة نووية مع ما يترتب على ذلك من دمار وعدم استقرار في النظام الدولي.

وأخيرا فإن عدم استخدام الولايات المتحدة للأسلحة النووية غالبا ما ارتبط أيضا بكفاءة القوة التقليدية في حرب الخليج؛ فلقد اتجهت القيادات العسكرية الأمريكية لوضع خطط تحركها العسكري على نحو يتفق مع الحدود التي تفرضها القيادة العسكرية العليا على استخدام الأسلحة النووية، ولا يوجد في إطار المعلومات المتوفرة ما يشير إلى أن مثل هذه الخطط تضمنت الاعتماد على الأسلحة النووية، ان المدافعين عن احتمال استخدام الأسلحة النووية نظروا إليها كبديل للخسائر في الأرواح التي قد تترتب على الحرب البرية، إلا أن مسار حرب الخليج أوضح بما لايدعو مجالا للشك كفاءة القوة التقليدية في تحقيق الأهداف السياسية والعسكرية للدول، حيث أوضحت هذه الحرب أن القوة التقليدية التي تستخدمها قوات عسكرية تتسم بدرجة عالية من الخبرة والكفاءة والتدريب يمكن أن يكون لها دور مهم في توجيه مسار التفاعلات الدولية. ومن ثَمَّ فإن أحد الدروس المستفادة من حرب الخليج هو ضرورة اهتمام الدول النووية بتنمية قدراتها التقليدية أو بعبارة أخرى ألا يكون تنمية القدرات النووية على أساس تنمية القدرات التقليدية(Bundy, 1991).

3 ـ انعكاسات أزمة الخليج على الحد من انتشار الأسلحة النووية:

اتجهت عدد من دول العالم الثالث نحو تنمية قدراتها النووية وذلك اعتقادا منها أن مثل هذه القدرة ستحقق لها درجة أعلى من الأمن بالإضافة إلى تحسين مركزها النسبي في النظام الدولي. ولقد أثارت هذه الظاهرة قلق الدول النووية التي اعتقدت ان انتشار هذه الأسلحة سيترتب عليه عدم استقرار النظام الدولي، ومن ثَمَّ اتجهت هذه الدول إلى اتباع عدد من الاستراتيجيات السياسية والتجارية بهدف الحد من انتشار الأسلحة النووية، إلا أن مثل هذه الاستراتيجيات لم تحقق النتائج المتوقعة، وفي هذا الإطار فإن استخدام القوة العسكرية في حرب الخليج أوضح إمكانية لجوء الدول الكبرى إلى البديل العسكري للحد من انتشار الأسلحة النووية في دول العالم الثالث، وذلك بالنظر إلى دور هذه الحرب في إضعاف القدرات النووية العراقية. واتجهت الولايات المتحدة في أعقاب أزمة الخليج إلى التركيز على التهديد الذي يمثله امتلاك العراق للأسلحة النووية، وباندلاع الحرب أصبح تحطيم القدرات النووية العراقية أحد الأهداف العسكرية الرئيسية للولايات المتحدة حيث قامت قوات الائتلاف الدولي بقذف متكرر للأهداف العسكرية العراقية المرتبطة بانتاج الأسلحة النووية، إلا أن هذه الحرب وإن أضعفت القدرة النووية العراقية إلا أنه لم يترتب عليها تحطيمها تماما، ومن ثم اتجهت الولايات المتحدة إلى التعاون مع الأمم المتحدة للقضاء على مثل هذه القدرة، ولقد انعكس هذا مثلا في القرار 687 الذي صدر في ابريل 1991، والذي تضمن شروط وقف إطلاق النار بشكل دائم ونهائي في الخليج، حيث جاء فيه أنه يجب على العراق أن يدمر جميع محتويات ترسانته من أسلحة الدمار الشامل، وأن يتعهد بعدم حيازة أو إنتاج أسلحة نووية، وأن يُخْضِعَ جميع ما لديه من مواد يمكن استخدامها في إنتاج الأسلحة النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وبالرغم من الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة والأمم المتحدة للقضاء على القدرة النووية العراقية إلا أنه يلاحظ أن هذه العملية كانت أبطأ وأصعب مما كان متوقعاً؛ فزيارات فرق التفتيش التابعة للامم المتحدة إلى العراق لم تحقق سوى نجاح جزئي؛ حيث اتجه صدام حسين إلى التظاهر بالتعاون مع الأمم المتحدة في نفس الوقت الذي سعى فيه إلى تنمية قدراته النووية، وهو ما أثار أهمية ممارسة درجة أعلى من الضبط للحد من السلوك العراقي، وفي هذا الصدد أوضح Bundy في تحليله للدروس المستفادة من حرب الخليج في مجال القدرات النووية أنه:

«إذا كان المطلوب فرض درجة أكبر من الضبط لوضع نهاية للمغامرات النووية لصدام فإنني أعتقد أنه يمكن فرض ذلك بتأييد دولي، وإذا تم هذا فإنها ستكون إحدى النتائج الهامة لحرب الخليج»(Bundy, 1991: 89).

إن الغزو العراقي للكويت هو الذي وفر للولايات المتحدة وللأمم المتحدة القناة التي يمكن من خلالها العمل على تحطيم القدرة النووية العراقية، وكذلك فإن استخدام القوة العسكرية للحد من هذه القدرة غالبا ما سيكون له انعكاسات على استخدام القوة العسكرية للحد من القدرات النووية لدول العالم الثالث، ولقد انعكس مثل هذا التوجه في تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن الذي أوضح أن الدول الكبرى قد تضطر لبحث استخدام القوة العسكرية لوقف محاولات دول العالم الثالث لتطوير أسلحة نووية وذلك في حالة فشلها في إقناعها بالتخلي عن برامجها النووية[9].

الخلاصة

لقد كان لأزمة الخليج والحرب التي ترتبت عليها انعكاسات على هيكل النظام الدولي ودور القوة العسكرية في هذا النظام، فلقد ترتب على هذه الازمة دعم توجه النظام الدولي نحو نظام القطب الواحد؛ حيث أوضحت حدود الدور السوفيتي (الكومنولث الروسي) في النظام الدولي بالمقارنة بالدور الامريكي في توجه التفاعلات الدولية، وفضلا عن ذلك فلقد أوضحت هذه الأزمة حدود الدور الذي يمكن أن تقوم به اوروبا كقطب مستقبل في النظام الدولي بالنظر إلى الخلاف بين الدول الأوروبية الأعضاء في الجماعة الأوروبية، والدور الأمريكي في الحد من فعالية التحرك الأوروبي، ومن ناحية أخرى فقد ترتب على أزمة الخليج والحرب التالية لها انعكاسات على استخدام القوة العسكرية في النظام الدولي؛ فبالرغم من أن هذه الأزمة أوضحت حدود وظيفة الردع كأحد وظائف القوة العسكرية في النظام الدولي، إلا أن نجاح القوة العسكرية في وظيفة الإجبار غالبا ما سيكون له انعكاسات على احتمالات فعالية الردع من جانب، وزيادة استعداد الدول الكبرى لاستخدام القوة العسكرية من جانب آخر. كما كان لأزمة الخليج انعكاسات على توضيح أهمية القوة التقليدية في توجيه مسار التفاعلات الدولية، وبالتالي أهمية تنمية الدول الكبرى لقدراتها التقليدية إلى جانب قدراتها النووية، وأخيراً أوضحت حرب الخليج إمكانية استخدام القوة العسكرية للحد من انتشار الأسلحة النووية في دول العالم الثالث.

الهوامش

(1) يعتمد هذا القسم من الدراسة في مراجعته للوقائع الخاصة بتحرك الدولتين وتصريحات المسؤولين الأمريكيين والسوفييت أساساً على الملفات التي أصدرتها الهيئة العامة للاستعلامات المصرية بعنوان «الولايات المتحدة وأزمة الخليج، 1990، والولايات المتحدة وحرب الخليج 1991، والاتحاد السوفيتي وأزمة الخليج 1990».

(2) الوقائع الخاصة بهذه المبادرات تعتمد على:

حركة الأحداث، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط مارس، 1991.

(3) ميز (George, 1983) بين، فئات لمصالح القوتين العظميين في المناطق الجغرافية المختلفة

أ) High Interest Symmetry وهي مناطق يوجد فيها مصالح حيوية لكلا الدولتين.

ب) Low Interest Symmetry وهي مناطق تبتسم فيها مصالح الدولتين بالتواضع.

جـ) Interest Asymmetry Favoring USSR وهي مناطق عدم تكافؤ في المصالح لصالح الاتحاد السوفيتي.

د) Interest Asymmetry Favoring USA وهي مناطق عدم تكافؤ في المصالح لصالح الولايات المتحدة.

هـ) Disputed Interest Symmetry وهي مناطق لا تتفق فيها الدولتين حول الوزن النسبي لمصالحهما.

و) Uncertain Interest Symmetry وهي مناطق تتسم فيها مصالحهما بالغموض.

(4) المجلس الأوروبي 1990: اعلان. نشرة المجموعة الاوروبية بالقاهرة. (سبتمبر - أكتوبر) .1990.

(5) دي ميليكس (1990) تصريح صحفي، الأهرام (5 ديسمبر).

(6) دي ميليكس (1991) تصريح صحفي، الأهرام (19 أبريل).

(7) التحليل الذي قدمه (Nye, 1971) كان يتعلق بالانعكاسات السلبية للعوامل الخارجية على تجارب الاندماج الاقتصادي. الا انه يمكن استخدام نفس المنطق في التحليل في تفسير العقبات التي يمكن أن تواجه احتمالات انتشار الاندماج من المجال الاقتصادي إلى مجالات اخرى سواء ان كانت امنية أو سياسية.

(8) الوقائع والتصريحات المتعلقة باستخدام القوة العسكرية في الردع والإجبار مستمدة من القسم الخاص بتطور الاحداث، وفي الكتاب الذي اصدرته الهيئة العامة للاستعلامات المصرية حول موقف مصر. من ازمة الخليج، ابريل 1991.

(9) الاشارة الى هذا التقرير واردة في جريدة الأهرام، (22 مايو 1991).

المصادر العربية

عبد المنعم سعيد
1988 مصر والنظام الدولي في التسعينيات. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.

———
1991 «الحقيقة والخيال: مصر والجماعة الأوروبية 1992» ص ص 161-193 في هـ. خير الدين وأ. يوسف (محرران) مصر والجماعة الاقتصادية الأوروبية 1992. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.

نادية محمود مصطفى
1991 أ «حرب الخليج الثانية: بين السياسة الجماعية والسياسات القومية الاوروبية» بحث مقدم إلى ندوة مصر والجماعة الاوروبية التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية (21-25 فبراير).

———
1991 ب «القوتان الأعظم والعالم الثالث». الفكر الاستراتيجي العدد 36 (ابريل) .15-66

———
1991 جـ «أزمة الخليج والنظام الدولي» «ص ص 55-155» في أحمد الرشيدي (محرر) الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.

المراجع الأجنبية

Art, R
1989 "To what Ends Military Power." P.P. 187-206 in R. Matthews. A. Rubinoff and J. Stein (eds), International Conflict and Conflict Management. Ontario: Prentice Hall.

Boyer, M and Wilken feld, J
1989 "Third Party Intervention: The Super powers as crisis Managers." p.p: 75-89. in M. Brecher and J. Wilkenfeld (eds). Crisis, Conflict and Stability. New York: Pergomon Press.

Bundy, M.
1991 "Nuclear Weapons and the Gulf." Foreign Aflfairs (Fall): 83-94

Deutsh, K and singer, D
1969 "Multipolar Power Systems and International Stability." P.P: 315-324 in J. Rosendu (ed). International Politics and Foreign Policy. New York: the Free Press.

George, A.

1983 Managing Us - Soviet Rivalry: Problems of Crisis Prevention. Boulder, Co: Westview Press.

Hadar, L.

1991 "The United States, Europe and the Middle East." World Policy Journal, 8 (Summer) 421 - 449.

Jervis, R.

1989 "Deterrence and Perception." P.P: 17 - 29 in Matthews et al. (ed). International conflict and conflict Management. Ontario Prentice - Hall.

Matthews, R. Rubinoll, A and Stein, J.

1989 "Introduction. P.P: 2 - 7 in Matthews et al. (eds) International conflict and conflict Management." Ontario: Prentice - Hall.

Nye, J.

1971 Peace in Parts. Boston: Little Brown and Company.

Primakov, E.

1988 "Soviet Policy Toward the Arab - Israeli Conflict." in W. Quandt (ed). The Middle East Ten Years after camp David. Washington: The Brookings Institution.

Rosecrance, R.

1969 "Bipolarity, Multi Polarity and the Future" P.P: 325 - 335 in J. Rosenan (ed) International Politics and Foreign Policy. New York: The Free Press.

Rosenau, J.

1989 "Capabilitis and Control in an Interdependent World." P.P: 143 - 154 in Matthews et al (eds). International Conflict and conflict Management. Ontanio: Prentice - Hall.

Sigler, J. 1990 "The Changing strategic significance of the Middle East." Un Published paper, Carleton University, Canada.

Snyder, G. and Diesing, P.

1977 Conflict Among Nations. Princeton: Princeton University Press.

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توفر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة، يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة الى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص. ب: 27780 صفاة ـ الكويت 13055

فاكس 2549421

أو الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين:

2549421 - 2549387

ثمن المجلد للمؤسسات: خمسة عشر ديناراً كويتياً أو ما يعادلها
ثمن المجلد للافراد: خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها
ثمن المجلد للطلاب: ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها

موقف التيارات الاسلامية من أزمة الخليج

نيفين عبد المنعم مسعد
قسم العلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

مقدمـــة

تنوعت التفسيرات التي قدمت لمواقف التيارات الإسلامية من غزو الكويت، وذهب أصحابها بخصوصها مذهبين مختلفين، الأول: ركز على الأسانيد الشرعية، ولبها حرمة كل مسلم على أخيه، ووعيٌ بتصرف بعض الجماعات فيما تطالع من نصوص، تصرفا انحاز بها لهذا الطرف أو ذاك تبعا لتعريفها من هو المسلم، وتقديرها لحدود حرمته. والثاني: ركز على المسوّغات البراجماتية وجوهرها توازنات القوة السياسية. وخلص إلى أن موقف كل جماعة خضع لحسابات دقيقة أملاها شكل تفاعلاتها مع بيئتها الداخلية والخارجية، والتفسيران يعالجان معاً بشيء من التبسيط ظاهرة تتصف بحكم طبيعتها بالتعقيد[1]. وذلك أنه مع اندلاع أزمة الخليج، وقعت الجماعات الإسلامية نهبا لتناقض نفسي ـ فكري داخلي؛ لأنه بينما شاقها الانحياز إلى العراق على ما بينهما من قطيعة أيديولوجية حادة، فلقد امتنع عليها في الوقت ذاته تفهم دوافع الكويت للاستقواء بالأجنبي على سابق دعمها المادي لها، وهنا كان للمتغيرات البيئية ومنها السياسية دورها في حسم هذا التناقض، وترجيحها لأحد الخيارين دون الآخر، وتلك هي المقولة الأساسية للدراسة.

ومن هذا المنطلق تجرى مناقشة موقف اثنتين من الجماعات الإسلامية من غزو الكويت: هما الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالجزائر، وحركة النهضة بتونس، يجمع بينهما أنهما عارضتا التدخل الأجنبي معارضة أنستهما حينا علة التدخل ودواعيه، ويميز بينهما الانتساب إلى اتجاهين فكريين مختلفين: (الإنقاذ كتعبير عن عدة اتجاهات يغلب عليها الراديكالية، والنهضة كتعبير عن الإتجاه الإصلاحي). ويسبق ذلك ويتقدمه

استعراض لمواقف بعض الجماعات الإسلامية الأخرى التي تستمد أصولها الفكرية بدرجات متفاوتة من ذات المصدر (إخوان الأردن ومصر واليمن كتعبير عن الاتجاه الإصلاحي).

وسند هذا المنطق في التحليل أنه يكشف عن مفارقة مهمة قوامها أن التجانس الفكري العقائدي لم يكن هو العامل الأهم في تحديد مواقف الجماعات المعنية، فاللافت للنظر أن عناصر التشابه بين موقف النهضة والإنقاذ غلبت نظيرتها بين فصائل الإخوان المسلمين، الأمر الذي يفتح الباب لإدخال بُعْدٍ آخر في التحليل. ففي بعض الأحيان كان التفسير الديني للواقعة أداة لمزايدة الجماعة الإسلامية على الموقف الرسمي للنظام في إطار صراعهما السياسي (نموذج الإنقاذ والنهضة). وفي البعض الآخر كان التفسير الديني تعبيراً عن توحد الجماعة الإسلامية المعنية مع نظامها الحاكم (إخوان اليمن)، أو في القليل غياب الصراع كنمط لتفاعلها وإياه (إخوان الأردن ومصر).

موقف الإخوان المسلمين من غزو الكويت

يقف المطالع لبيانات الإخوان المسلمين وتصريحاتهم في غضون الأزمة، ثم الحرب على التزامهم بأربع من القواعد الشرعية الأساسية الأولى: هي الأمر بالبعد عن التنازع والفرقة «ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا إن الله مع الصابرين». والثانية: تنبثق من سابقتها، وتتمثل في الالتزام بتسوية خلافات المسلمين عن طريق جهود الوساطة السلمية «وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما»، والثالثة: هي التحذير من مظاهرة غير المسلمين واصطفائهم «يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم». والرابعة: والأخيرة، هي استنفار القوى لمجاهدة البغاة المعتدين «قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين». ولكن في نفس الوقت فإن اختلاف الظروف السياسية كان مسؤولاً عن تفاوت درجات الالتزام بكلّ من القواعد الأربع السابقة بين جماعة إسلامية وأخرى.

فيما يتعلق بإخوان الأردن، فقد ولد موقفهم متمايزاً عن موقف أقرانهم في الدول المجاورة من زاويتين اثنتين، الزاوية الأولى: هي عدم إدانة الغزو العراقي عبر أية مرحلة من مراحل تطور الأزمة، ومن هنا فإنه بينما حملت كثير من الجماعات الإسلامية (ومنها الفصائل الأخرى للإخوان) بعنف على واقعة الغزو لاسيما قبيل قمة

القاهرة، وعزاها بعضها لتآمر الطرفين الأمريكي والعراقي على المسلمين، خلا موقف إخوان الأردن من أية إدانة صريحة مماثلة للغزو؛ فلقد ترفق أول بياناتهم في التعامل مع الغزو؛ إذ نعته بأنه «دخول» والتمس تفهما ضمنيا ـ اتضح فيما بعد ـ لدوافع القيادة العراقية بإشارته لفكرة العدالة التوزيعية «سداً لحاجة المعوزين من أبناء هذه الأمة»، واستنكر الإجراءات الدولية المبدئية الخاصة بتجميد الأرصدة العراقية، واقترح مقابلها مجموعة من التمنيات الطيبة منها ما يتعلق ببذل الجهود العربية والإسلامية «لتطويق المشكلة وحلها»، ومنها ما يتعلق بتمسك شعوب المنطقة «بحقها في الحرية وممارسة الشورى الفاعلة»، وبأخذها بالإسلام «كمنهاج شامل لبناء الحياة»؛[2] ولم تخرج بيانات الإخوان التالية عن هذا التطور وإن زادت الحرب حدة انفعالها، وحيثما نَوّه القليل منها بمحنة الشعب الكويتي وليس بحقوقه فإنه فعل بمعزل عن الاستدلال بأسانيد المشروعية القانونية، وأتى في سياق لا يكاد يخلو من الغمز[3].

الزاوية الثانية هي الربط العضوي المبكر والمستمر بين قضيتي الكويت وفلسطين؛ فعلى الرغم من أن كثيراً من الجماعات الإسلامية (ومنها الفصائل الأخرى للإخوان) قد عبرت في مراحل مختلفة عن قناعتها بالعلاقة الارتباطية بين القضيتين، إلا أن خصوصية إخوان الأردن تبدَّت في محورية وضع تلك العلاقة في كل بياناتهم بغير استثناء؛ ومن هنا فإن الإخوان يقرنون بين «الدم الكويتي والدم الفلسطيني واللبناني»، ولا يفهمون هوان الأخير على المنظمة العالمية إلا لكونه «لا يرتبط بالمصالح الأمريكية»[4]، ويحشرون «شهداء ملجأ العامرية وإخوانهم من شهداء فلسطين ولبنان» بين الرواد «لتحرير الجزيرة وفلسطين وكل أرض اعتدى عليها الظالمون»[5]، ويعتبرون حرب الخليج بمثابة جولة جديدة من جولات الصراع العربي الإسرائيلي فهي «حرب يهودية عربية سادسة»[6]، ولا يفتأون يتخذون واقعة الغزو مناسبة لإعلان تمسكهم بأرض فلسطين التي تمتد «من البحر إلى النهر»[7]. (عبد العزيز، 1991؛ شرف، 1991).

في تلك الحدود يمكن القول: إن إخوان الأردن قد ارتبطوا ارتباطا بالغا بالقاعدة الشرعية الثالثة التي تنهى عن موالاة غير المسلمين، وغلب عليهم في إطارها الاقتناع بالتآمر من طرف واحد على العراق والمسلمين «يغزوكم بنو الأصفر (الروم) على ثمانين راية، تحت كل راية اثنا عشر ألفا»[8]. وهذا الموقف يمكن تفسيره جزئيا بتأثير مجمل السياق المجتمعي الأردني على تفكير الإخوان، حيث تعاونت مجموعة متشابكة من العوامل على جعل القضية الفلسطينية شأنا أردنيا داخليا، كما تعاونت

أيضا على ربط الأردن باقتصاد العراق؛ ولذلك فإن أكثر ما كان يخشاه الإخوان أن تتحول بلادهم إلى ساحة من ساحات تصفية حساب النظام الدولي الجديد مع القوة الإقليمية البازغة للعراق باستخدام إسرائيل.

وعلى صعيد آخر فإن موقف إخوان الأردن يمكن تفسيره جزئياً بالتفاهم الضمني بينهم وبين نظامهم؛ فمن المتعذر علينا أن نفهم ضيق الفجوة بين الإخوان وبين القصر بخصوص الأزمة دون أن نُلِمَّ بالعلاقة الصحية القائمة على المصلحة المتبادلة بين الطرفين، ففي أزمة الخليج كما في سواها من الأزمات، احتاج الملك إلى شعبية الإخوان تسند شرعيته المهتزة، كما احتاج الإخوان بدورهم لعناية الملك تشملهم أكثر ممن عداهم، فمن الأمور ذات الدلالة أن الإخوان كانوا هم الجماعة السياسية الوحيدة التي مُثِّلَت إبان الأزمة بـ 5 وزراء من إجمالي 22 وزيراً في الحكومة، فضلاً عن سابق تمثيلهم بـ 22 نائبا من إجمالي 80 نائبا في مجلس النواب، عدا من كان لرأيه تأثير على اختيارهم من أعضاء السلطتين: التشريعية والتنفيذية.

وحتى عندما تغيرت حسابات القصر بعد انتهاء الحرب، وتفجرت من جرائها خلافات حادة مع الإخوان (حول أسلوب حل القضية الفلسطينية، والميثاق الوطني، والموقف من الحركة الإسلامية غير الإخوانية) ـ استمر الحد الأدنى من التفاهم الضمني حاكما لعلاقة الطرفين، فإذا الإخوان يخرجون من الحكومة، ويفشلون بسبب تدخل الملك في سحب الثقة منها، لكنهم في الوقت نفسه ينجحون في الاحتفاظ برئاسة البرلمان للمرة الثانية عبر ممثلهم في مجلس النواب عبد اللطيف عربيات[9].

وعلى عكس موقف إخوان الأردن أتى موقف التنظيم الأم أكثر منه توازنا، وأقل منه انفعالا، ربما لكون عوامل البعد الجغرافي، واختلاف الظروف السياسية، والظروف الاجتماعية ـ الاقتصادية المصرية أسهمت في تهدئة مشاعرهم، وربما لكون علاقتهم المتوازنة بالنظام الحاكم حفظت لهم حيدتهم في قراءة النصوص الدينية، كما في استخلاص عبرها؛ فلقد أتى أول بيانات الإخوان في يوم الغزو نفسه معبرا عن مبلغ صدمتهم إزاء هذا العمل الذي جاء «مروعا، ومثيرا للدهشة ومخيبا للآمال»، معلقا بذل جهود الوساطة لتسوية ما بين العراق والكويت «من خلاف قديم» على شرط «الانسحاب من الكويت» وليس العكس[10]، وهو الموقف الرسمي نفسه للنظام الحاكم، ولكن عندما أخذ البعد الدولي للقضية يتأكد يوما بعد الآخر مضى الموقفان: موقف الإخوان وموقف النظام في طريقين مختلفين؛ وذلك أن إخوان مصر مع

تمسكهم بإدانة الغزو العسكري العراقي للكويت، ومع استنكارهم، بخلاف إخوان الأردن لمسوغاته، فإن تقاطر الجيوش الأجنبية قد حدا بهم إلى التركيز بصورة أوضح على خطورة التدخل العسكري في شؤون المنطقة حرصا على قوة العراق كرصيد للمسلمين.

بقول آخر: لقد فصل إخوان مصر بين العراق ككيان مادي، وبين العراق كنظام للحكم «نحن نتفق إلى حدٍ كبير مع سياسة الحكومة المصرية فيما يختص بإدانة الغزو العراقي، ومطالبة العراق بالانسحاب الفوري، ولكننا نختلف معها في مسألة التدخل الأجنبي في المنطقة..»[11] ولقد ارتبط هذا الموقف بتحول الإخوان من مساندة الدور العسكري المصري ـ العربي ـ المسلم في الخليج[12] إلى معارضته بشدة لهذا الوجود[13].

بيد أن الملاحظة المهمة في هذا الخصوص هي أنه مع تكاثر المواجهات بين الإخوان وبين نظامهم في أكثر من مناسبة، مثل دعوة مبارك لإلغاء الأسلحة التدميرية للعراق، ومنع الإخوان من المشاركة في وفد الوساطة الإسلامية[14]، إلا أن الإخوان درجوا على نقد الموقف الرسمي المصري كجزء من نقدهم الأشمل لمواقف النظم العربية دون التعامل معه بذاته (غانم، 1991) وكان من بين الاستثناءات المحدودة لتلك القاعدة هجومهم على الموقف الرسمي غداة اندلاع الحرب بوصفه بالانحياز للولايات المتحدة «حليفة الصهيونية»[15]. ولعل تلك النقطة تحديدا كانت من محاور الخلاف بين إخوان الأردن وإخوان مصر الذين أخذ عليهم موقفهم المتوازن رغم ما كان لهم «من عوائد ومواقف، الجميع ينتظرها»[16].

فإذا انتقلنا إلى التجمع اليمني للإصلاح الذي ينضوي تحت جناحه الإخوان المسلمون، وجدنا أنه اتخذ موقفا طبعه تذبذب وتردد واضحان، هما بعض أثر التركيبة السياسية القبلية للنخبة الحاكمة التي ينتمي إليها قطباه. فالشيخ عبد الله الأحمر زعيم التجمع هو شيخ مشايخ قبائل حاشد التي ينتمي علي عبدالله صالح رئيس اليمن لإحداها (قبيلة سنحان)، وهو من واقع تلك الصفة يتمتع بعضوية مجلس الرئاسة، ويشرف على اللجنة المكلفة بإعادة تنظيم البلاد إداريا، كما أن الشيخ عبد المجيد الزنداني زعيم الإخوان يتغلغل بأنصاره في مواقع الأمن الوطني المسؤول عن التأمين السياسي للنظام، وهو إلى ذلك يهيمن على سائر المعاهد الدينية في الدولة[17].

ومن ناحية ثانية، يرتبط التجمع بعلاقات تاريخية وطيدة مع السعودية،

ويجمعهما اتفاق ضمني على الاحتفاظ بحكم اليمن بين أبناء قبيلة الأحمر؛ ومن هنا فإنه في الوقت الذي يغيب فيه أيّ ذكر لواقعة الغزو عن بعض بيانات التجمع[18]، عمد بعضها الآخر إلى إبراز أن كل تهجم على الكويت، أو إنكار لسيادتها هو موقف شخصي يحسب على صاحبه، ولا يُؤْخَذُ على التجمع[19]. وعلى ضوء ما سبق، تبدو الحاجة إلى تسجيل ملاحظتين أساسيتين بخصوص موقف التجمع: الملاحظة الأولى، هي أنه كانت هناك مجموعة من الاعتبارات الداخلية التي يسرت على التجمع الاحتفاظ بدرجة عالية من المرونة، وذلك أنه في اللحظة التي وقع فيها اجتياح الكويت لم تعرف البلاد كيانا سياسيا ماديا باسم التجمع اليمني للإصلاح، فمثل هذا الكيان لم يتبلور إلا بعد انقضاء عدة شهور على الغزو عندما تمكن الإخوان من التغلب على رفضهم المبدئي لمفهوم التحزب، وإلى تلك الصعوبة الخاصة بالتجمع، كان هناك غموض سياسي اكتنف تصور الأحزاب لحدود علاقتها بالمؤتمر الشعبي العام الذي استقلت عنه قبل قليل، كما شاب قدرتها على التوفيق بين «الشخصانية» كصفة للمجتمع وبين المؤسسية كحاجة سياسية، ومن الممكن القول: إن تلك المتغيرات كافة التي أحاطت بعملية الانتقال نحو التعددية (17 حزبا عند وقوع الغزو) ساعدت التجمع على التحرك بحرية بين الطرفين العراقي والكويتي.

والملاحظة الثانية، هي أن ازدواجية موقف التجمع قد وجدت تعبيرا عنها في الموقف الرسمي للنظام اليمني. وذلك أن متابعة السلوك التصويتي لعبد الله الأشطل مندوب الجمهورية اليمنية، وممثل المجموعة العربية داخل مجلس الأمن يلحظ حيرته بين معاقبة العراق وبين دعمه؛ ففي حين صوت اليمن مع القرار رقم 662، الذي يعتبر ضم الكويت عملا غير قانوني، ووافق على القرار رقم 670 الذي يفرض الحظر الجوي على العراق، فإنه لم يشارك في إدانة الغزو بمقتضى القرار رقم 660، كما امتنع عن تحميل العراق مسؤولية الإضرار بالكويت بموجب القرار رقم 674، وأدان الحصار البحري، واستخدام القوة العسكرية ضد العراق تبعاً للقرارين رقم 665 و 678 على التوالي. ومثل هذا الموقف تراوح تأويله بين حساسية وضع اليمن كممثل للعرب في المنظمة العالمية (المتوكل، 1991: 111)، وبين حسابات مادية خالصة لنظام علي عبدالله صالح (السعيد، 1991).

تلك هي الصورة العامة لمواقف الإخوان المسلمين في عدد من الدول العربية، تراوحت ما بين الإدانة المنفردة للتدخل الأجنبي دون الغزو (إخوان الأردن)، وبين الإدانة المتوازنة لواقعتي الغزو والتدخل (إخوان مصر)، وبين التراوح بين

الخيارين السابقين حسب مقتضى الحال (إخوان اليمن).

ولقد أثارت تلك المواقف انتقادات متبادلة بين هذه الجماعات وبعضها البعض على نحو ما أشير إليه بين إخوان مصر وإخوان الأردن، وأخرى بينها وبين جماعات ظلت تشاركها الآصرة الفكرية والحركية حتى عهد قريب كما حدث بين إخوان مصر والجبهة الإسلامية القومية السودانية التي انشقت على التنظيم لجملة قضايا شرعية وسياسية (علي، 1991)، فلقد انتقد بعض إخوان مصر التوظيف السياسي للدين من قبل الجبهة بقوله: «إني أسأل حسن الترابي بدوري: كيف تأتي وتساند من خدع الناس، ولبس زِيّ العلماء بعد أن ولغ في دماء الأشقاء المسلمين والعرب بدعوى أنه يريد مالا لكي يحرر القدس والمسجد الأقصى؟..»[20]. وثالثة بينها وبين الفصائل الإسلامية الأخرى في دولها كما حدث بين التجمع اليمني وجماعة إبراهيم الوزير التي وصفت موقف النظام وحلفائه بأنه «تنكر لأبسط قواعد الأخلاق والإنصاف والعدل» (السعيد، 1991).

وفيما يلي تنتقل الدراسة إلى التركيز على نموذج آخر لتأثير البيئة السياسية على مواقف الجماعات المعنية من الغزو معبرا عنها بجماعتي: الإنقاذ والنهضة، يتم ذلك عبر التعرف على شكل التفاعل بين هاتين الجماعتين، وبين نظاميهما عشية الغزو، ثم استعراض موقفهما من الأزمة في درجة تأثره بهذا التفاعل، وأخيرا مناقشة المردودات الداخلية والخارجية لهذا الموقف على الجماعتين كل منهما في دولته.

الإنقاذ والنهضة عشية غزو الكويت:

في الوقت الذي راحت تتجمع فيه نذر أزمة حادة ووشيكة في العلاقات العراقية ـ الكويتية، كانت جماعتا الإنقاذ والنهضة مشغولتين بتقويم مجمل التطورات الداخلية في بلديهما، وتعيين موقع كل منهما على خريطة القوى والأحزاب السياسية.

كانت جبهة الإنقاذ خارجة لتوها من معركة انتخابية على مستوى البلديات والولايات حصدت فيها 55% من إجمالي الأصوات وفق تقدير الدوائر الرسمية، و82% حسب تقديراتها الذاتية[21]، وعلى الرغم من التجاوب الشعبي الكبير الذي صادفته تحركات الجبهة في الشهور القليلة السابقة على إجراء الانتخابات، وعلى الرغم من الثقة المبكرة التي خالطت تصريحات قادتها وشابتها إلا أنه من الممكن القول: إن نتائج تلك الانتخابات أتت لتفاجىء حتى الإنقاذيين أنفسهم، ولو من باب الشك التقليدي في حيدة السلطة ونزاهتها.

أما وقد رعت السلطة حيادها، فإن هذا الموقف الجديد قد فرض على الإنقاذيين غداة نجاحهم سؤالين أساسيين يرتبط أحدهما بالآخر؛ السؤال الأول هو: كيف السبيل إلى الاحتفاظ بهذا الزخم الشعبي على مدى اثني عشر شهراً كاملة هي الفاصلة بين انتخابات البلديات والولايات من جهة، وانتخابات المجلس الشعبي الوطني (البرلمان) من جهة أخرى؟ والسؤال الثاني هو: كيف السبيل إلى تفريغ الشعبية الحقيقية للجبهة داخل صناديق الاقتراع، ودون تدخل السلطة بحد أدنى من التشويه؟ وما كانت تملك الجبهة إجابة شافية عن السؤالين معا.

فمن ناحية، كانت تعي الجبهة الإسلامية أن الجزائريين يتعجلون تطوراً انقلابيا على كل الصعد التي هاجمت عليها النظام الحاكم من سياسية إلى اجتماعية - اقتصادية إلى ثقافية، وكانت تدرك أن من المتعذر عليها إقناع أنصارها بإدخال متغير الزمن (تجربة عام واحد فقط من الحكم) في اعتبارهم عند تقويمهم الأخير لأدائها على مستوى البلديات والولايات، ومن ثَمَّ بدا أن أحد المخارج المحتملة من هذا المأزق هو تحويل أولويات المواطن الجزائري - ولو إلى حين - من الخاص إلى العام، والتحمس لقضية كبرى تلقي من ورائها الجبهة بكل ثقلها، وترتبط صدقيتها بالقدرة على التوحد مع الشعور العام إزاءها، وكان من الممكن أن تكون تلك القضية الرمز قضية مشرقية كالمشكلة الفلسطينية، أو قضية مغاربية كالاستفتاء الصحراوي ولو بدرجة أقل من النجاح، لكن منطق الأحداث وتطورها فرض أن تكون التعبئة من وراء حرمة المقدسات.

ومن ناحية ثانية، كانت توقن الجبهة الإسلامية أن الوضع الذي أحرزت فيه نجاحها المتقدم كان وضعا بالغ الخصوصية والتفرد، من أهم سماته سوء تقدير كل خصومها السياسيين لحجم إمكاناتها الحقيقية، ولعل هذا يفسر أنه من إجمالي واحد وعشرين حزبا جزائريا آنذاك لم يخض المعركة الانتخابية أكثر من اثني عشر حزباً، فضلا عن بعض الأحرار المستقلين، أو الأعضاء في تنظيمات كانت على قائمة انتظار الترخيصات الحزبية، وحتى تكتمل الصورة فإنه من المهم توضيح أن بعض الأحزاب التي دخلت الانتخابات لم يكن لها ظل من فعالية حتى أنها لم تظفر بأي مقعد على الإطلاق كما كان الحال مع الحزب الشيوعي. وفي المقابل فإن بعض الرموز التي تخلفت عن المشاركة كانت تتمتع بدرجة من الشعبية لريادتها في معركة الكفاح الوطني، كما كان شأن حسين آيت أحمد زعيم جبهة القوى الاشتراكية، أما فيما يتصل بالتيارات المختلفة في الحركة الإسلامية الجزائرية فقد آثر معظمها إرجاء خلافه

المبدئي مع الإنقاذيين لحين انتهاء التصويت، وقام بحشد قواه من ورائهم كما فعل حزب حماس (جمعية الإرشاد والإصلاح سابقا)، ولكن ما إن أعلنت نتائج الإنتخابات البلدية والولائية حتى قدر للجبهة الإسلامية أن تشهد تبدل معالم الساحة السياسية التي برزت فيها، وانتصرت الواحد منها تلو الآخر، بدءا من مراجعة القانون الانتخابي، وانتهاء بإعادة هيكلة النظام لأنماط تحالفاته؛ ومن هنا أيقنت الجبهة الإسلامية أنها لن تحوز بسهولة ثقة الناخبين، وحتى إن هي حازتها فإنها لن تتمكن من تشكيل أغلبية برلمانية ما لم يرتبط ذلك بتوجيه ضربة استباقية للنظام القائم تجهض مساعيه الرامية لتهميشها، والملاحظة اللافتة للانتباه أنه إذا كانت جبهة الإنقاذ قد وظفت بدايات أزمة الخليج لإدارة صراعاتها السياسية، فإنها في مرحلة لاحقة قامت بفك الارتباط بينهما، وركزت صراحة على هدف الوصول إلى السلطة. ومن الممكن أن نتبين ذلك من تصريح عباس مدني زعيم الجبهة عشية اندلاع الحرب في 16 كانون الثاني (يناير) 1991 بقوله: «حرب أو لا حرب، ما من شيء سيثنينا عن الهدف الأساسي، وهو إقامة الجمهورية الإسلامية في الجزائر هذا العام».[22]

أما بالنسبة لحركة النهضة التونسية، فإنها عشية غزو العراق للكويت كانت تعيش في ظروف الجبهة الإسلامية نفسها قرب نهاية عام 1988 ومطلع عام 1989 عندما كانت تسعى للحصول على تأشيرة العمل الحزبي، لكنها خلافا لها كانت تنقصها الثقة في أن يكلل مسعاها بالنجاح. ومن الأمور ذات الدلالة أن انتخابات البلديات التي انعقدت في تونس قبل يومين اثنين من انعقاد نظيرتها في الجزائر أي في 10 حزيران (يونيو) 1990 قد أسفرت عن فوز التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم بنسبة 85% من إجمالي الأصوات، وسيطرته من ثَمَّ على 244 بلدية من 245 جرى التنافس عليها، وكان هذا الفارق بين نتيجة الانتخابات البلدية في كل من الجزائر وتونس، هو الفارق نفسه بين التجربة الديمقراطية في الدولتين آنذاك. فعلى جانب، كان هناك ما يربو على عشرين حزبا سياسيا معترفا بها، وكانت هناك حرية في التعبير عن الرأي، وكانت هناك أيضا درجة عالية من الحيدة في إدارة الانتخابات، وعلى جانب آخر، لم يكن هناك أكثر من ستة أحزاب سياسية مقيدة الدور محدودة الفعالية باستثناء الحزب الحاكم، وكانت هناك رقابة صارمة على الكلمة المكتوبة والمنطوقة، وكان هناك تزييف منتظم للإرادة الشعبية. وفي هذا المناخ، آثرت أحزاب المعارضة التونسية السلامة، فقاطعت الانتخابات البلدية تعبيرا عن ضعف ثقتها في الحكومة من جهة، واحتجاجا على عدم احترام رغبتها في إجراء بعض الإصلاحات السياسية

والقانونية من جهة ثانية.[23]

كانت حركة النهضة قد ظهرت في مطلع السبعينيات كحركة دينية خالصة تنكب على شؤون العقيدة وتهتم بأمور العبادات، لكنها بحلول عام 1978 ولأسباب تخرج عن نطاق هذا البحث رأت الاهتمام أكثر بالقضايا السياسية والاقتصادية في المجتمع التونسي (ميتكيس، 1991 :35-42)، ومع بدء تحول نظام بورقيبة نحو التعددية الحزبية، تقدمت الحركة في عام 1981 بطلب الترخيص لها بالعمل الحزبي، وذلك بعد أن عدلت عن اسمها الذي قدمها للرأي العام، وهو حركة الاتجاه الإسلامي إلى اسمها الحالي، وهو حركة النهضة، وعلى الرغم من ذلك فلقد بدا وكأن الصفة الإسلامية ظلت تطارد الحركة وتلاحقها في مجتمع يرفض تشكيل الأحزاب على أسس عديدة أهمها الدين، ولم يشفع للحركة إلحالحها في كل مناسبة على أنها حركة سياسية وليست دينية، ولا شَفَعَ لها دخولها المعترك السياسي من زاوية الدفاع عن قضايا عامة، كالديمقراطية والعدالة، وليس من باب المطالبة بإقامة الدولة الإسلامية. ويوما بعد الآخر، أخذ بورقيبة ومن ورائه بن علي يلقيان في طريق النهضة مزيداً من العقبات: توضيح مواقفها من خلال صحيفة دورية، استبعاد المعتقلين السابقين من دائرة المشاركة مالم يبرىء القضاء ساحتهم.. إلخ. وبقدر ما كانت النهضة تجاهد واقعها وتغالبه، كانت تفاجئها بين الفينة والفينة عقبة جديدة ترتد معها إلى نقطة الأصل، بحيث ترددت علاقتها بالنظام على الجملة بين التجاهل والإعراض في أحسن الأحوال، وبين العسف والعنت في أسوئها (الحامدي، 1990)[24].

عندما استهلت الجزائر تجربتها الديمقراطية في نهاية عام 1988 أذن للوضع في تونس أن يأخذ أبعاداً جديدة؛ فالتجربة الجزائرية بكل عمقها لم تكن مجرد سابقة في دولة تشترك تونس وإياها في الحدود، لكنها كانت تملك من أسباب الجذب وعوامله ما ملكته التجربة الإيرانية بالنسبة للشيعة في نهاية السبعينيات. ووجد «النهضويون» أن أقرانهم في الجزائر قد حصلوا في عامين على ما عجزوا هم عنه في عقدين من الزمان. فالإنقاذيون لم يستروا هويتهم الدينية، ولا اضطروا إلى ذلك؛ ففي تنظيمهم كما في خطابهم يختلط ماهو ديني بما هو سياسي، فهم يصفون تنظيمهم بأنه حزب ديني سياسي، وهم يؤمنون بالعلاقة العضوية بين العملين: الدعوي والسياسي بكلمات متأثرة بكتاب الله «إن صوتك «أمانة» تُسْأَلُ عنها في اليوم الآخر»[25]. ومن تراكم الإحباطات الداخلية وعوامل الجذب الإقليمي، تولدت قناعة «النهضويين» في أن الوقت قد حان لإعادة تكييف علاقتهم بالسلطة، والتحول باستراتيجيتهم من الدفاع إلى الهجوم،

وكانت أزمة الخليج هي المختبر الحقيقي لهذا التحول، ففي يوم من آب (أغسطس) أشار علي العريض المتحدث الرسمي باسم النهضة إلى اعتزام الحركة تصعيد المواجهة مع السلطة حيث قال: «نحن يجب أن نواصل الكفاح، فما من وسائل للوفاق مع السلطة، ومن خلال المظاهرات في الشوارع سنكافح من أجل حقوقنا وحقوق البلد»[26].

من واقع ما سبق تبدو لنا أهمية تحليل موقف النهضة والإنقاذ من واقعة الغزو على ضوء توازنات القوة في المجتمعين: التونسي والجزائري في تلك الآونة، والربط بين موقفيهما، وبين قرار الجماعتين معا بالشروع في (تونس) أو استعجال (الجزائر) الوصول إلى سدة الحكم، كل منهما في دولته.

موقف الإنقاذ والنهضة من واقعة الغزو

عندما وقع الاجتياح العراقي للكويت هاجمت الإنقاذ بشدة واقعة الغزو، فحمل بن حاج على الرئيس العراقي ووصفه «بالهدام»، وأطرى عباس مدني على السعودية ودعاها بالبلد المعتدل الذي قد تستلهم الجزائر تجربته الإسلامية في المستقبل. ونحت النهضة منحى مماثلا، فرفض راشد الغنوشي احتلال الكويت، كما رفض ما ينجم عنه من آثار، ولكن بانعقاد قمة القاهرة الطارئة وتسليمها بحق الدول الخليجية في الاستعانة بالقوات الأجنبية تحول موقف الجماعتين الإسلاميتين من نقيض إلى نقيض؛ فاعتبارا من هذا التاريخ نزعت فكرة الوجود الأجنبي من سياقها الأشمل المتمثل في واقعة الغزو، الأمر الذي أدّى إلى الإلحاح على الدعوة لانسحاب قوات التحالف، والسكوت في المقابل عن دعوة العراق للانسحاب، وبصفة عامة، فإن تحليل الوثائق الصادرة عن الجماعتين المعنيتين غداة القمة والتي تكفلت بتحديد موقف كل منهما من الأزمة، يكشف عن درجة كبيرة من التشابه في الخطوط العامة لهذا الموقف والتي تمثلت فيما يلي:

1 ـ وجود مؤامرة غربية تتعرض لها الأمة الإسلامية بشكل منتظم منذ عام 1973، وتتمثل غايتها في «دوام عزة وتوسع إسرائيل، ودوام استغلال خيرات المنطقة، وأساساً البترول».

2 ـ ضلوع بعض الحكام المسلمين وفقهائهم ممن لايقدرون مسؤولياتهم أمام الله في صوغ تلك المؤامرة، وحياكتها من خلال ما أسبلوه عليها من غطاء قانوني، ومثل هذا الموقف في تصور الجماعتين ينزع عن صاحبه «كل شرعية دستورية أو دينية

وأهليته لحماية أرض الإسلام».

3 ـ إن إنهاء هذا الوضع محكوم بالتحرك على ثلاثة مستويات:ـ أ ـ أن يتحقق «الانسحاب الفوري لتلك الجيوش الصليبية التي تحتل اليوم أرض الإسلام». ب ـ أن «يتم رفع الحصار الاقتصادي المفروض على الشعب العراقي بغض النظر عن النظام الذي جَرّ عليه الويلات». ج ـ أن تتعهد الدول الخليجية بمراجعة سياساتها النفطية «كي لا يضرّ جار جاره بأي نوع من الضرر، كما تتعهد بتوظيف أموالها في البلاد الإسلامية لبناء اقتصاد إسلامي متكامل»..

4 ـ وحتى ذلك الحين فإن الحركة الإسلامية ليس لها من خيار في الصراع الدائر بين «الشمال المستكبر بالقوة وبين الجنوب المستضعف، والمتسلح بالفقر، والإيمان إلا أن تضع نفسها في الطليعة من جبهة المستضعفين.. جبهة الجنوب الطامح إلى التحرر، والانعتاق من القيود التي فرضها عليه الشمال». بقول آخر: «إن نشوب حرب على أرض الإسلام يجعل المسلمين جميعا في مواجهة الغرب المعتدي»، وذلك أن أي موقف يخرج عن تلك الحدود ينذر بافتراق الأمة، فتفشل، ويذهب ريحها، ويعيد التاريخ نفسه عندما استعان ملوك الطوائف في الأندلس بقادة الصليب فأجهزوا عليهم جميعا[27].

ومن الممكن القول: إن التصور السابق قد ظل حاكما لموقف الإنقاذ والنهضة حتى نهاية حرب الخليج، بل لقد استمر بعد هذا التاريخ بالنسبة للإنقاذ، وخلال تلك الفترة كانت الجماعتان الإسلاميتان، إذا ما أدانتا واقعة الغزو في بعض المناسبات فإن إدانتهما كانت تأتي مشفوعة على الأرجح بمبدأ أخف الضررين. ففي حديث للشيخ راشد الغنوشي زعيم النهضة، ورد عنه قوله: «نعتقد أن غزو العراق للكويت خطأً، وينبغي تصحيحه مع مراعاة أن الذي يضع نفسه في مواجهة أعداء الإسلام هو صديقنا، أما الذي يضع نفسه في خدمة أعداء الإسلام مهما كانت منزلته، ومهما أعلن من شعارات فهو عدونا»، وقريب من هذا ما أعلنه علي الجدي رئيس الجبهة السياسية لجبهة الإنقاذ من أن الشعب الجزائري اعتبر اجتياح العراق للكويت ظلما، ولكنه اعتبر الاعتداء الأجنبي بقيادة أمريكا ظلما أعظم، بل جريمة ارتكبت في حق الأمة الإسلامية جمعاء[28]. وبقدر ما استفاد النظام العراقي من هذا التكييف الديني للأزمة، حرص على تأكيده بما كان يلقى هوى في نفوس الإسلاميين (ارتداء المسوح الإسلامي، ربط الغزو بقضايا التطور السياسي والاجتماعي ـ الاقتصادي في المنطقة، قصف إسرائيل.. الخ). وعلى ضوء ما تقدم، من الممكن القول: إن موقف جماعتي الإنقاذ والنهضة قد تشابه مع موقف النظامين الجزائري والتونسي من حيث المضمون،

وإن اختلف معه من حيث الدرجة.

1 ـ من حيث عناصر التشابه، نجد أن النظامين: الجزائري والتونسي شاركا الجماعتين الإسلاميتين في شجب التدخل الأجنبي، وفي الدفع بالتسرع في استدعائه، وعلى ذلك، امتنعت تونس عن المشاركة في أعمال قمة القاهرة التي مثلت في تصورها غطاء لهذا التدخل، كما أن الجزائر التي شاركت في أعمال المؤتمر رفضت التصويت على توصياته، ثم خرجت من بعد لتحمل على القمة حضورا وتوصيات.

ومن الممكن أن نتفهم أبعاد الموقف الرسمي لكل من الجزائر وتونس على ضوء مجموعة من العوامل المعقدة والمتشابكة، وذلك أن النظامين: الجزائري والتونسي لم يسعهما الانفصال عن ذلك الإجماع الشعبي الذي تحقق من حول أسلوب إدارة الأزمة، فمثل هذا الانفصال كان يخلي الساحة للإسلاميين، وكان يمكنهم من توظيف سخط الجماهير لصالحهم بعدما أهاج التدخل الأجنبي ذكريات الماضي القريب، فلقد ظلت علاقة الشعبين: الجزائري والتونسي بالغرب، علاقة مركبة تجمع الحب إلى الكراهية،[29]، وكانت أزمة الخليج مناسبة للإفصاح عن الشق الثاني من تلك العلاقة الغريبة: الكراهية. فلم ينس الجزائريون لفرنسا أنها التي حاولت طمس هويتهم الوطنية على مدى مائة واثنين وثلاثين عاما متصلة، ولا هم نسوا للعراق أنه من أوائل المعترفين بحكومتهم الحرة في المنفى عام 1958.كما لم ينس التونسيون لأمريكا أنها التي أوقفت إدانة مجلس الأمن لإسرائيل بعد استباحة أجوائها في عام 1985، وهكذا بدا صدام حسين فجأة وكأنه أصبح رمزاً لتحدي الغرب وربائبه بعد تاريخ طويل من العلاقة غير المتكافئة بين الطرفين، ولقد عبر أحد المثقفين التونسيين عن هذا الوضع بقوله: «إن الحس الشعبي في بلادنا وراء من يصمد لا من ينبطح». (الذوادي، 125:1991).

وهنا أصبح من المتعذر على أي من القوى السياسية «بما في ذلك الحزب الحاكم في تونس والجزائر» أن ينشق عن هذا الإجماع أو يجافيه، فنجد أن بعض القوى قد أدانت واقعتي الغزو، والتدخل معا «التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في الجزائر، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين في تونس»، وإن أتت إدانته غير مشفوعة على الأرجح بحل ناجع بخلاف بعض التوصيات الفضفاضة بالحوار السياسي، أو التشاور حول التدابير التي يفرضها الموقف «جبهة التحرير الوطني في الجزائر». البعض الآخر ذهب خطوة أبعد بتأييده المطلق للغزو إيمانا بالحقوق التاريخية للعراق في

الكويت، وكون العمل العراقي من تلك الزاوية يتفق مع متطلبات الأمن القومي العربي «التجمع الاشتراكي التقدمي، والاتحاد الديمقراطي الوحدوي في تونس». وفي النماذج القليلة التي بزغ فيها بعض المثقفين الذين رفضوا محو دولة عربية ذات سيادة من فوق الخريطة السياسية للمنطقة، أو الذين تعاملوا مع واقعة الغزو بذاتها كسلاح موجه لقيم الديمقراطية والشرعية و«العصرنة» فإنهم إما باءوا بانتقادات داخلية أخفها اتهامهم بالعمالة للغرب طاهر بن جلون في تونس[30] وإما أنهم لجأوا إلى منابر الصحافة الأجنبية حيث تمتعوا بقدرة اكبر على حرية التعبير[31].

وبالإضافة إلى الالتفاف حول الإسلاميين وإحباط مسعاهم، من الممكن القول: إن موقف النخبة الحاكمة في كل من تونس والجزائر كان يمثل في جانب منه انتقاما من دول الخليج النفطية لأسباب ثلاثة، السبب الأول: هو دعمها للحركة الإسلامية في شمال أفريقيا، والسبب الثاني: هو وقوفها وراء قرار نقل أمانة الجامعة العربية من تونس إلى القاهرة، ويرتبط بهذا السبب ما كشفت عنه أزمة الخليج من طموحات مغاربية لانتزاع قيادة العالم العربي من موطنها في المشرق، وفي هذا كتب أحد المثقفين الجزائريين قائلا: «إنه على أثر التجربة التي مرت على الأمة العربية سنة 1991، فإن المغرب العربي هو الذي صار مؤهلا لقيادة الأمة العربية» (سعدي، 3: 1991) مشيرا بذلك إلى فساد النظم المشرقية بسبب النفط: عوائد ومساعدات. والسبب الثالث والأخير: هو التحفظ على سياسات الكويت النفطية، وتجاوزها مقرراتها الإنتاجية المتفق عليها داخل الأوبك، وهذا سبب خاص بالجزائر التي تمثل صادراتها النفطية المصدر الأساسي لدخلها القومي.

2 ـ من حيث عدم التطابق نجد أن النظامين: الجزائري والتونسي قد وضعا خطا أحمر لا يمكن تجاوزه في دعمهما للعراق، وشجبهما للتدخل الأجنبي مع كون تلك الملاحظة تصدق أساسا على تونس بأكثر مما تصدق على الجزائر، فرغم أن تونس خرجت منها أولى مظاهرات دعم العراق، ونشطت فيها حملات التبرع بالدماء لجرحاه، ودغدغ إعلامها الرسمي والمعارض مشاعر المواطنين بآمال القصف العراقي للعاصمة الأمريكية، إلا أن النظام كان حريصا كل الحرص في رصده لتحركات الشارع التونسي حيث تدخل أكثر من مرة لتبريد مشاعره، أو حتى كبتها، ففي أعقاب اغتيال اثنين من زعماء منظمة التحرير الفلسطينية عشية اندلاع الحرب، تدخلت السلطات لمنع المظاهرات في وسط تونس، واتخذت قرارها الخاص بإغلاق المدارس، أما النظام الجزائري فإنه في سباقه المحموم مع إسلامييه بدا في حالات معينة، وكأنه فقد

القدرة على التمييز بين منطق الدولة، ومنطق المعارضة، فمن الأمور ذات الدلالة أن التعدي على مصالح الدول المشتركة في التحالف، ومن بينها مصر قد وقع بواسطة مظاهرة نظمها حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم نفسه، ولقد نعت التونسيون مسلك الجزائريين في هذا الخصوص بقولهم: «إنهم تركوا الأحزاب الدينية تتضخم، والآن هم مضطرون للعمل على منافستها على الأرضية نفسها، أما هنا فإن «الإقصائيين» ـ يقصدون الإسلاميين ـ في طريقهم إلى التدهور».[32] ولكن خلال تلك الحالات المستثناة حفظ النظامان: التونسي والجزائري موقفهما الرسمي داخل حدود التوازن والاعتدال، من خلال إدخال رفضهما لواقعة الغزو بين مكونات هذا الموقف وعناصره، ومن هنا، سمحا بالإعراب عن بعض مظاهر التعاطف الشعبي مع العراق، وصدرت عنهما أكثر من مبادرة لاحتواء الأزمة بالطرق السلمية (معوض، 1990). ولكن عندما أوفد صدام حسين مبعوثه إليهما في شهر شباط (فبراير) 1991 ليطالبهما بقطع العلاقة مع دول التحالف، ويدعوهما لوقف بعثات الحج إلى السعودية، فإن هذا كان في عرف النظامين بمثابة انتهاك، أو تجاوز للخط الأحمر، وهذا يفسر رفضهما الاستجابة لتلك المطالب[33].

ولم تعرف الجماعتان الإسلاميتان في المقابل حدودا لموقفهما الداعم للعراق، وما كان ينبغي لهما أن تعرفا، فلقد كان التزايد جزءا من آلية إدارة الصراع مع النظامين: الجزائري والتونسي؛ بقصد إحراجهما أمام الرأي العام، ومن هنا، فإنه بقدر ما كانت كل جماعة تغلو في موقفها بقدر ما ، كانت تأنس إلى عجز النظام عن ملاحقتها، وفي هذا الإطار، نافست الجماعتان الإسلاميتان نظاميهما في مجال التوسط بين الفرقاء، من جانبها، وأرسلت النهضة راشد الغنوشي ممثلا لها في وفد الحركات الإسلامية الذي زار كلا من الأردن والسعودية والعراق وإيران في شهر أيلول (سبتمبر) 1990، وتوصل في ختام أعماله إلى مجموعة من التوصيات انصرفت إلى إعلاء قيم الأخوة، ونبذ استعمال القوة، وإقامة النظام الإسلامي العادل، القائم على مبدأ الشورى، وربط قضية الخليج بمختلف قضايا الأمة الإسلامية لاسيما قضية فلسطين[34]. وفيما يتصل بجبهة الإنقاذ فلقد تردد زعيمها ونائبه عدة مرات على الرياض وبغداد وطهران للقيام بجهود منفردة للوساطة، والتباحث مع كبار المسؤولين في تلك الدول[35].

ومن تحدّي الصفة التمثيلية للنظامين: الجزائري والتونسي في الخارج إلى تحدّي شرعية كل نظام على أرضه، وهنا، كانت جبهة الإنقاذ هي الأنشط؛ لأنها

الأوسع حرية، ولكونها الأكثر استنفارا باشتداد حدة منافسة النظام لها، فلقد رفضت الجبهة الانضمام إلى ذلك التحالف الذي ضم أربعة عشر حزبا جزائريا (منها حزب الطليعة الاشتراكية والحركة الجزائرية للعدالة والديمقراطية، وجبهة التحرير الوطني) والذي استهدف جمع التبرعات لصالح المجهود الحربي العراقي، وآثرت الجبهة في المقابل أن تنظم حملتها الخاصة، وسافر بن حاج بنفسه لتسليم التبرعات إلى المسؤولين العراقيين في بغداد بناء على طلبهم. كما سعت الجبهة لإحراج تحالف الأحزاب بتنظيمها مظاهرة حاشدة لدعم العراق، ففي الوقت الذي ضمت مظاهرة الجبهة خمسة عشر ألف مشارك لم ينجح تحالف الأحزاب في تحريك أكثر من ثلاثة آلاف مشارك، بيد أن التطور الأكثر أهمية كان هو إرسال الجبهة لمتطوعين إنقاذيين للقتال وراء خطوط العراق، وذلك بعد وقت قصير من رفض النظام لمطلبها الخاص بفتح معسكرات لتدريب المتطوعين الجزائريين على القتال، لقد أرادت الجبهة بدعوتها المتقدمة أن تثبت أنه في الوقت الذي يتخلف فيه النظام عن تقديم الدعم العسكري للعراق المسلم فإن جبهة الإنقاذ على استعداد تام لأن تتقدم لكي تَسُدَّ هذا الفراغ[36].

والملاحظة المهمة في هذا الخصوص، هي أنه في الوقت الذي اندفعت فيه جماعتا الإنقاذ والنهضة في دعم العراق بغير حدود بهدف إحراج نظاميهما، فإن هذا الاندفاع ذاته غدا من أهم مثاليهما بعدما تبددت أوهام الانعتاق على يد صدام. وفي المقابل، فإن توازن النظامين: الجزائري والتونسي قد احتفظ لهما بجسور ممتدة مع قطاعات عريضة من المواطنين، كما يسر عليهم من بعد إعادة التواصل مع الأسرة العربية، وهنا أذن للصراع بين الإنقاذ والنهضة وبين نظاميهما أن يتخذ شكلاً مكشوفا.

الإنقاذ والنهضة وحصاد أزمة الخليج

ارتفقت المراحل الأخيرة من أزمة الخليج بمراجعة نقدية لمجمل أداء جماعتي الإنقاذ والنهضة إبانها، ثم بعد ذلك للكيفية التي وظفت بها الجماعتان شعبيتهما لتحقيق مآربهما السياسية، ومن حول هذين المحورين: محور تكييف الأزمة ومحور توظيف الأزمة، تبلورت عملية النقد الذاتي واتخذت لها مستويات ثلاثة أساسية، الأول: مستوى جماعتي الإنقاذ والنهضة، والثاني: مستوى الحركة الإسلامية الأوسع. والثالث: مستوى المسلمين المستقلين. وكانت تلك العملية هي المسؤولة عن سلسلة الانشقاقات التي مُنِيَتْ بها الجماعتان المعنيتان. وعلى ضوء ذلك تبدو

أهمية التعرض لأبعاد تلك المراجعة النقدية، وكذلك لأهم ما تخلف عنها من آثار.

أبعاد المراجعة النقدية

1 ـ بعد تكييف الأزمة، من الممكن القول: إن محاكمة الإنقاذ والنهضة على مستوى تكييفهما لأزمة الخليج كانت تمثل امتدادا لمحاكمة النظام العراقي نفسه، وذلك بعد أن حُمِّل التيار الإسلامي بوجه عام مسؤولية تشجيع صدام حسين على الاستمرار في تحدي الشرعية الدولية، فلولا دعمه له ما كان مضى سادرا في غيه، وأخذت أصوات المعارضة التي كانت تنبعث على استحياء في بدايات الأزمة تعلو بالتدريج، وقد وضعت الحرب أوزارها. وفي هذا الشأن أثيرت نقاط اربع رئيسة:

أ ـ التأييد المطلق للنظام العراقي، وفصل واقعة التوسل بالغرب عن واقعة الغزو التي أفرزت هذا التطور. فبالمخالفة مع هذا الموقف المعلن أكد بعض الأعضاء البارزين في حركة النهضة هم الشيوخ عبد الفتاح مورو الأمين العام المساعد، وفاضل البلدي (رئيس مجلس الشورى)، وحمادي الجبالي (عضو المكتب التنفيذي) على رفضهم لاحتلال الكويت ومسوِّغاته المختلفة (العدالة التوزيعية، تحرير فلسطين، الوحدة العربية.. الخ) كما أكدوا على إدانتهم لانتهاك العراق حقوق الإنسان الكويتي، وتمسكهم في المقابل بالشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة. ويمكن إيجاد صلة جزئية بين هذا الموقف المؤيد لدول الخليج، وبين فترة العامين التي قضاها مورو في السعودية، أو بينها وبين الخلفية الثقافية لهذا الرجل على اعتبار أن مورو هو محامٍ ورجل قانون.

ب ـ تصوير الصراع الدائر بين الغرب والعراق على أنه صراع بين قوى الكفر وقوى الإيمان، مع وضع العراق داخل الدائرة الثانية، فعلاوة على ما يحويه هذا التصوير من خلط واضح بين المفاهيم لاسيما استخدام مصطلح الكفر أحيانا بالتبادل مع مصطلح الصليبية الجديدة، رغم كون الحملات الصليبية كانت لها تاريخيا دلالاتها السياسية الخالصة غير الدينية، فإنه حتى في إطار التصوير الديني للصراع في الخليج ذهب البعض إلى وصف هذا التصوير بأنه لون من ألوان الانتهازية السياسية خاصة، وأن ممارسات النظام العراقي ضد شعبه لا تشفع له في التحلي بالصفة الإيمانية. وفي هذا الإطار جاء البيان الصادر عن رابطة الدعوة الإسلامية بالجزائر واعيا بحدود الدور الذي استخدم فيه الدين لتسويغ واقعة الغزو أو تكريسها. فلقد نبه بيان الرابطة إلى أهمية انتفاض الشعوب الإسلامية على نظمها المخادعة «بما في ذلكم

النظام العراقي الذي استخدم عاطفة الأمة الإسلامية مناديا بالجهاد كي يضرب الإسلام بالإسلام» ووصف هذا المسلك بأنه «كلمة حق أريد بها باطل». وعلى الرغم من أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ كانت وما زالت ممثلة في رابطة الدعوة الإسلامية بواسطة زعيمها عباس مدني، إلا أن مجلس شورى الرابطة يضم أعضاء آخرين بخلاف عباس مدني ينوبون عن أهم التيارات الإسلامية في الجزائر مثل، محفوظ نحناح (حزب حماس) وعبد الله جاب الله (حزب النهضة)، فضلا عن أن زعامة الرابطة تنعقد للشيخ أحمد سحنون المعروف بمواقفه المتوازنة. ومن هنا، فإن صدور بيان الرابطة بهذه الكيفية وفي شهر الغزو نفسه كان يعني ترجيحاً لمنطق التيار المعتدل داخلها، ويعزز هذا الانطباع أن البيان المستقل الصادر عن الرابطة في الفترة نفسها تقريبا قد جاء خالياً من أية إشارة لتوظيف الدين[37] كما يعزز الانطباع نفسه ذلك الموقف المعلن للشيخ محفوظ نحناح والذي أكد على معنيين أساسيين، الأول: هو التعاطف مع الشعب العراقي في محنته، والثاني: هو رفض ممارسة الانتهازية السياسية باسم الدين[38].

وفي الاتجاه نفسه هاجم صلاح الدين جورشي العضو الأسبق في حركة النهضة إقحام الدين في قضية غزو الكويت، ولم يُفَرِّق في ذلك بين الغرب الذي تحدث عن الخطر الإسلامي الوشيك وبين العراق ومشايعيه الذين أهاجوا شعور الغرب بهذا الخطر، وهاجم جورشي موقف جبهة الإنقاذ من تلك الزاوية بسبب توظيفها الدين لأغراض سياسية، ومضى متسائلا «هل فكر الإسلاميون في صيغة ممارسة التغيير من خارج دائرة الحكم؟».[39]

كما انتقد عبد الفتاح مورو الدور الذرائعي للدين في الايديولوجية البعثية بقوله: «الله أكبر استعملها حتى صدام حسين. لقد أصبح علامة الانتماء الظاهري لحركتنا هو شعار الله أكبر، وأصبح كل من يرددها ينسب إلينا، والحال أنها ليست دليلا كافيا على الانتماء».[40] بل إن الذي يلفت الانتباه هو أن راشد الغنوشي قد حمل بعد الحرب على علمانية النظام العراقي وديكتاتوريته بقوله: «لايسعني أن أعهد بزعامة حركتي وزعامة الأمة الإسلامية إلى صدام حسين، أو إلى أمثاله ممن لا أعتبرهم ديمقراطيين، أو إسلاميين» ووصف تحالفه مع النظام العراقي إبان أزمة الخليج بأنه كان تحالفا تكتيكيا وليس استراتيجيا[41].

جـ ـ الإلحاح على فكرة تدنيس المقدسات الإسلامية بوجود القوات الأجنبية في بلاد الحرمين الشريفين، والهجوم من ثَمّ على علماء المسلمين وأوليائهم ممن

أفتوا بجواز التوسل بغير بني ملتهم، بوهم توافق مصلحة الطرفين، أو نبل الغرب وفروسيته. فبالتناقض مع هذا الرأي أكد حمادي الجبالي على أن السعودية لا هي أساءت إلى الأراضي المقدسة، ولا هي دنستها، لاسيما وأن الوجود الأجنبي في منطقة الخليج يعود إلى فترة الحرب العراقية ـ الإيرانية، أي أنه يسبق زمنيا واقعة غزو الكويت. وهاجم الجبالي تصريحات علي العريض المتحدث الرسمي باسم حركة النهضة في هذا الشأن، وذكر أن المسلمين لم يفتوا بجواز استقدام الغرب إلا للضرورة، ومن هنا فإن الدعوة لمجاهدة دول التحالف كان ينبغي أن تسبقها الدعوة لتحرير الإرادة العربية[42]، كما أدان محمد الهاشمي الحامدي عضو الحركة محاولة زرع البغضاء بين الشعوب الإسلامية، واستعداء بعضها على البعض الآخر[43].

د ـ يرتبط بالنقطة السابقة الحديث عن خضوع واقعة الغزو شرعا لحكم إصلاح ذات البين «وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما» فلقد أبى البعض هذا التكييف، وعَدَّه تشويها للواقع، وطمسا لمعالمه. وذلك أن العلاقة بين العراق والكويت لم تكن علاقة تقاتل بين الطرفين بل كانت علاقة بَغْي من طرف واحد. وفي هذا الإطار تحدث الشيخ أحمد حماني أحد أبرز الوجوه الإسلامية في الجزائر وهو مُفْتٍ ورئيس سابق للمجلس الإسلامي الأعلى، فذكر أن قرار مجلس الأمن الذي أجاز استعمال القوة ضد العراق قد نبع من المنطلقات نفسها التي أوردها كتاب الله لمواجهة واقعة محددة هي واقعة رد الاعتداء والدفاع عن النفس. ولخص حماني الموقف مستشهداً بآيتين من سورة الحج «أُذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير الذين أُخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله».[44] وإذا كانت جماعتا الإنقاذ والنهضة قد تعرضتا لانتقادات نظرية من داخل المعسكر الإسلامي فإنهما فقدتا عمليا شيئا من مصداقيتهما بتبدد أوهام الآصرة الإيمانية التي انبنى عليها موقفهما الداعم للعراق، فلقد عاد المتطوعون الإسلاميون من وراء الخطوط العراقية محملين بذكريات مؤلمة عن معاملة العراقيين لهم. فعلى حد تعبير أحد هؤلاء المتطوعين: «إن البعثيين العراقيين لا يقبلون أحدا معهم»[45] ومن بعدُ، فإن الجدل الذي استهلَّه تكييف الجماعتين لأزمة الخليج سرعان ما صعده توظيفهما السياسي لملابساتها.

2 ـ بعد توظيف الأزمة كانت جماعتا الإنقاذ والنهضة قد أرادتا من المزايدة على موقف نظاميهما في أزمة الخليج تشويه صورتيهما أمام الرأي العام الداخلي، أما وقد أحبط النظامان المعنيان هذا المسعى بإتخاذ موقف متوازن هو لدعم العراق أقرب

فإنه لم يعد أمام الجماعتين الإسلاميتين إلا أن تأخذا العدة لصراع مكشوف على السلطة، وهنا ارتكبت الإنقاذ والنهضة ثلاثة أخطاء رئيسة كانت محلا للنقد والمراجعة:

أ ـ تصعيد المواجهة مع السلطة بشأن الإصلاحات السياسية الداخلية، وهو تطور كان مسؤولاً بشكل مباشر عن فصل أو انفصال بعض من أهم وأبرز أعضاء الجماعتين الإسلاميتين، أو في القليل تجميد عضويته فيهما. ففي حالة جبهة الإنقاذ فإن إعلانها عن الإضراب العام الشامل المفتوح منذ 25 أيار (مايو) 1991 كان يمثل البداية الحقيقية للأزمة، وكانت هذه الدعوة للإضراب تُعَدُّ في جوهرها رفضا للقانون الانتخابي الجديد الذي فرض قيودا صارمة على الإنقاذيين، وحاصرهم في مناطق شعبيتهم من خلال إعادة تقطيع الدوائر لصالح الحزب الحاكم.[46] فعلاوة على أن بعض القوى الإسلامية الفاعلة (مثل حزب الحركة من أجل الديمقراطية لأحمد بن بيلا) لم يشارك جبهة الإنقاذ في اعتراضها على بعض مواد القانون لاسيما ما تعلق منها بإلغاء حق الزوج في التصويت كوكيل عن زوجته)، فإن البعض الآخر لم يحبذ استخدام العنف لإجبار النظام الحاكم على التغيير.

وفي هذا الإطار، ظهر على شاشة التلفزيون الجزائري ثلاثة من مؤسسي جبهة الإنقاذ، وأعضاء مجلس شوراها، وهم الشيوخ: الهاشمي سحنوني، وأحمد مراني، وبشير فقيه، ليطالبوا الطرفين معا (بن جديد ومدني) بالتريث وضبط النفس، فلقد دعوا إلى رفع حالة الحصار (الطوارىء) التي فرضها بن جديد لمواجهة الموقف، وإنهاء كل ما يترتب عليها من آثار (اعتقالات، فصل تعسفي.. الخ) وفي الوقت نفسه دعوا الجزائريين لاستئناف العمل، وفض الإضراب الذي يظهر الجبهة «غولا متعطشاً للعنف»، ومضى الشيخ بشير فقيه خطوة أبعد في نقد عباس مدني بوصفه «خطراً على الجبهة الإسلامية وعلى المسلمين»، وأتى بيان مجلس شورى الجبهة ليعزز رأي الشيوخ الثلاثة قبل أن يعلن مدني تنصله من هذا البيان، ويصف أصحابه بأنهم «عملاء النظام والمخابرات»، وقُدِّر للجبهة الاسلامية في تلك المرحلة الحرجة من تطورها أن تشهد ما يمكن وصفه بحرب المساجد، ففي الوقت الذي كان معارضو الإضراب يبثون فيه دعواهم من مكبرات الصوت في مسجد صلاح الدين الأيوبي في حي بلكور، فإن مؤيدي الإضراب كانوا يفعلون الشيء نفسه ولكن من مسجد القبة باب الواد[47]، واستمر هذا التردد بين مهادنة النظام ومجابهته يشكل محورا للشد والجذب داخل الإنقاذ حتى بعد اعتقال الشيخين: عباس مدني وعلي بلحاج، وكان من نتائجه

تجميد عضوية بعض أبرز أعضاء الجبهة مثل الشيوخ: الهاشمي سحنوني، وعزوز بن زبدة، ومحمد كرار، وسعيد معلوفي، وقمر الدين خرباني.[48] وفي الوقت نفسه ارتفقت الصراعات الداخلية في جبهة الإنقاذ باحتدام الحملات المتبادلة بينها وبين الفصائل الأخرى داخل الحركة الإسلامية لاسيما حزبا النهضة وحماس: يتهمانها بالطيش والنزق، وترميهما بالعمالة للنظام.

أما في حالة حركة النهضة، فإن واقعة التعدي على مقر حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم في 18 شباط (فبراير) 1991 كانت بمثابة نقطة تحول أساسية في مسارها، وذلك أنه على أثر ما تردد عن تورط بعض شباب الحركة في تلك الواقعة التي أسفرت عن مصرع أحد حراس المبنى وإصابة آخر، أعلن ثلاثة من أبرز أعضاء النهضة وهم الشيوخ عبد الفتاح مورو، وفاضل البلدي، وبن عيسى الدمني تجميد عضويتهم في الحركة بعد تثبتهم من تورطها في الواقعة، وأصدروا بهذه المناسبة بيانا في 7 آذار (مارس) 1991 أدانوا فيه التصرفات غير المسؤولة لبعض ناشطي الحركة لكونها «لاتسهم في إرساء قيم التسامح والتعاون في البلاد» فضلا عن «تعارضها مع القيم الدينية والحضارية»[49]. ومن جانبها أقدمت قيادة الجبهة على فصل مجموعة مورو ومن لحقها من عضوية المكتب التنفيذي. وعلى الرغم من أن خلاف مورو الغنوشي حول استراتيجية التعامل مع السلطة هو خلاف قديم، إلا أنه قد انطوى هذه المرة على عنصر جديد بانتقال عنف الحركة من الدفاع الى الهجوم؛ وذلك أن المتابع لتصريحات الشيخ عبد الفتاح مورو يلحظ حيرته أمام ظاهرة العنف السياسي، وتردده في تكييفها، فهو قد أباح أحياناً ممارسة الإسلاميين للعنف الدفاعي طالما أن «الأبواب كلها سُدَّت في وجوههم»[50] واتفق بذلك مع الغنوشي الذي تحدث عن «بعض ألوان الجهاد في سبيل الله، ومنها القتال درءاً للظلم»، لكنه رفض في أحيان أخرى العنف السياسي بشقيه الدفاعي والهجومي، وهو تطور جديد في منحاه الفكري، وفي هذا الإطار أتى قوله: «أنا مستعد لقبول أن أكون عرضة للعنف، ولا أرد الفعل بعنف مضاد لأن في هذا تكريساً لأسلوب نتيجته وخيمة جداً»[51]. ولقد اعتبر مورو أن استخدام العنف هو المحك الأساسي للتمييز بين حركة النهضة وجبهة الإنقاذ «ينبغي أن نعلم ألّا وجهَ للشبه بيننا وبين الإسلاميين الجزائريين، إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تمثل ما كنا نمثله نحن في السبعينيات، لقد تطورنا، وندعو اليوم للانفتاح». من هنا، نفهم حدة رد فعل مورو على واقعة الهجوم على مقر الحزب الحاكم، فلقد عَدّها مجافاة للطبيعة السمحة للمجتمع التونسي (ميتكيس، 13:1991)[52] وخروجا على نص

البيان التأسيسي للحركة الرافض استخدام العنف كأداة للتعبير (الحامدي، 102-104 ,1990: 79) كما وصف خلافه مع الغنوشي بشأنها بأنه «خلاف مبدئي لا يخضع لقاعدة الأكثرية والأقلية، ولا يمكن أن يبت من خلال اتفاق لمعاودة العمل معا»[53]، واستمر مورو على موقفه عندما اتهم بن علي قياديين من النهضة بتنفيذ خطة إرهابية لإطاحته فوصف هذا التصعيد بأنه «لا يمكن لأي من التونسيين أن يقبل به خاصة بين الفرقاء السياسيين».[54] وعلى الرغم من أن عبد الفتاح مورو لم يعلن انسلاخه رسميا عن حركة النهضة، إلا أنه قد انفصل عنها من الناحية الفعلية بدعوته لإنشاء حزب سياسي غير ديني يركز على القضايا الاقتصادية.

وفي النموذج التونسي كما في النموذج الجزائري تم تسويغ موقف جماعتي النهضة والإنقاذ من قضية العنف السياسي بمسوغين لا يخلوان من تناقض، الأول: أنهما قد استدرجتا لمقاربة العنف السياسي بتدبير نظاميهما لتأليب الرأي العام ضدهما (بلقزيز، 1991, 12-14)[55]، والثاني: أنهما لم تباشرا أيا من أعمال العنف السياسي بل تولته عنهما جماعات أخرى منها من كان عضوا سابقا بهما (مثل مجموعة الحبيب الأسود في حالة النهضة)[56]، ومنها من لم يكن له بالجماعتين سابق صلة (مثل جماعة الجهاد في حالة الإنقاذ والنهضة). وفي بعض الأحيان نسبت الجماعتان المعنيتان لقلة من أعضائهما ممارسة العنف لدواعي الحماسة، وفي هذا ورد إرجاع الغنوشي بعض أعمال العنف إلى «تجاوزات فردية لا يجوز تحميل حركة النهضة مسؤوليتها»[57].

ب ـ «تهميش» قوى المعارضة السياسية، فلقد رفعت جبهة الإنقاذ إبان مظاهرات حزيران (يونيو) شعارات من قبيل «فلتسقط الديمقراطية»، و«نريد حسابات لا انتخابات» و«دولة إسلامية فورا بدون تصويت»، كما ورد عن قيادة النهضة قولها إن «امتناع الحكم عن الترخيص لحركة النهضة يدل على رفض منحنا دكانا في السوق نبيع فيه بضاعتنا مثل الآخرين. ولذلك يجب أن نطلب السوق كله».[58] وهذا يعني أن لجوء الجماعتين الإسلاميتين إلى تصعيد المواجهة مع السلطة قد اقترن بحرصهما على إقصاء القوى الأخرى البديلة كي تنفردا بجني ثمار مواجهة كانت في ظنهما إيجابية، وكان الفارق الوحيد بين الجماعتين في هذا الخصوص يكمن في طبيعة وحجم القوى المستهدفة «بالتهميش» لأسباب تتصل باختلاف الظروف الداخلية في المجتمعين: الجزائري والتونسي.

فمن الناحية التاريخية، كان ظهور جبهة الإنقاذ يمثل حلقة في سلسلة

التنظيمات الدينية المسيسة التي أثرت في الواقع الجزائري في الثمانينيات، والتي كان تفاعلها الصدامي مع السلطة (مثل جماعة مصطفى أبو علي) ملمحاً أساسياً من ملامح تلك الفترة، وعلى هذا المعنى، فإن جبهة الإنقاذ وإن كانت أكثر رموز الإسلام السياسي تألقاً وشعبية في الجزائر، إلا أنها لا هي الرمز الوحيد، ولا هي أقدم الرموز القائمة. فهناك العديد من الأحزاب التي تتنافس مع الجبهة على تمثيل الشارع الإسلامي بدرجات مختلفة من «التسييس». وقد سبقت الإشارة إلى أربعة من هذه الأحزاب وهي رابطة الدعوة الإسلامية، وحزبا حماس والنهضة، والحركة من أجل الديمقراطية، وجمعية العلماء لأحمد حماني، وحزب الله الجزائري لجمال الدين باردي. هذا بخلاف العديد من الأحزاب الصغيرة التي تلصق الصفة الاسلامية باسمها لأسباب مختلفة مثل حزب التجمع الجزائري البومديني الإسلامي (مسعد، 1991)[59]. وفي المقابل كانت حركة النهضة بمثابة أول معارضة سياسية إسلامية منظمة داخل المجتمع التونسي بعد فترة من انبثاقها عن جمعية المحافظة على القرآن الكريم في عام 1971. وفي الوقت نفسه فإن الجماعات التي انفصلت عن النهضة، وكذلك الأحزاب الإسلامية اللاحقة (حزب التحرير الإسلامي منذ نهاية السبعينيات) لم تشكل خطرا يهددها بالنظر إلى ارتباط اسمها بكثير من أعمال العنف السياسي، وفي مواجهة انفراد النهضة بتمثيل المعارضة الإسلامية، تنافست ستة أحزاب سياسية أهمها حركة الديمقراطيين الاشتراكيين لمحمد مواعدة على تمثيل المعارضة العلمانية، وتلك الأحزاب وإن لم يكن لها حظ النهضة من الشعبية إلا أنها تمتعت مقارنة بها بشرعية العمل السياسي (ميتكيس، 1991 :31).

في هذا الإطار، ارتبط الخطاب «الإقصائي» لجماعتي: الإنقاذ والنهضة ببروز قضية التحالفات كقضية خلافية في علاقتهما بالتشكيلات السياسية الأخرى (الدينية والعلمانية) كل في دولته؛ فلقد رفضت جبهة الإنقاذ المشاركة في أي تكتل سياسي إسلامي لدخول الانتخابات التشريعية، وشرح عباس مدني موقفه من تلك القضية بقوله: «كيف القابض على المصداقية يتركها لكي يتبع من ليست له مصداقية بعدُ عساه أن يكسب معه أكثر؟.. كيف نترك شعباً بأكمله ونركض وراء أشخاص؟ من هؤلاء الأشخاص؟ وما هي كياناتهم؟ وماذا قدم لنا هؤلاء من برامج حتى نفضلها على برامجنا؟»[60]. وعندما ضغطت رابطة الدعوة الإسلامية على قيادة الإنقاذ لحضور الاجتماع الخاص بوضع استراتيجية انتخابية موحدة حاول عباس مدني تحويل وجهة النقاش إلى القضايا التي كانت تُعْنَى بها جبهته آنئذٍ، مثل التبكير بانتخابات الرئاسة،

ومساندة الدعوة إلى الاضراب العام.. الخ، بحيث انفض الاجتماع من دون أن يسفر عن شيء[61].

وكان الخطاب الرسمي للنهضة فيما يتعلق بالقضية نفسها أخف من ذلك وطأة، فمن الملاحظ أنه في الوقت الذي حرصت فيه الحركة على الاحتفاظ بجسور ممتدة مع مختلف فصائل المعارضة السياسية خلافا للإنقاذ، فإنها لم تثر فكرة الاندماج مع أيّ منها في كيان واحد تتخذه واجهة للعمل الشرعي (نموذج الإخوان في مصر)، ولا فكرت على الأقل في الانخراط مع تلك الفصائل في جبهة واحدة في مواجهة السلطة. ويعود هذا الرفض في جانب منه إلى صعوبته العملية، ولكنه يعود في جانب آخر إلى رغبة النهضة في الانفراد بتحصيل نتاج حملتها ضد بن علي. ومن هنا، فإنه عندما دعا البعض بعد الحرب لتشكيل جبهة ديمقراطية واسعة تواجه النظام الحاكم المتفرد بالسلطة والمعادي للديمقراطية، كان المفهوم ألا تمثل النهضة بين أطراف تلك الجبهة.

وفي مواجهة ذلك، هاجمت مجموعة الهاشمي سحنوني استعداء الإنقاذ للفصائل المختلفة داخل الحركة الإسلامية، كما تعمد أحمد بن بيلا نفي الأنباء التي ترددت عن شروع حزبه (الحركة من أجل الديمقراطية) في التحالف مع الجبهة الإسلامية بالاشتراك مع جناح من جبهة التحرير (من أعضائه محمد صالح يحياوي، وأحمد طالب الإبراهيمي، والطاهر الزبيري). وفي موضع آخر انتقد بن بيلا الجبهة ووصفها «بالجهل وعدم التسامح»[62] أما عبد الفتاح مورو فإنه لم يعرض لفكرة التحالفات، لكنه أعرب بوضوح عن رغبته في الانقطاع عن مجمل التراث الخليجي للنهضة، مؤكدا أنه لن يسمح لأي من قياديي الحركة «بالانخراط في الحزب الجديد (تحت زعامته) أيا كانت الظروف».[63]

جـ ـ انفراد القيادة باتخاذ القرارات، فلقد تميزت القرارات الصادرة عن جماعتي الإنقاذ والنهضة سواء تلك المتصلة بإدارة أزمة الخليج أو تلك المتعلقة بتصعيد المواجهة مع السلطة بدرجة عالية من المركزية عززها الطابع الهيراركي المتدرج لتنظيم الجماعتين.

فلو نظرنا إلى جبهة الإنقاذ لوجدنا أنها تتكون من عدة مستويات تصاعدية تبدأ بلجان الأحياء، ثم المساجد، ثم المكاتب التنفيذية للبلديات والولايات، وصولا إلى المكتب التنفيذي الذي ترمز إليه أدبيات الجبهة باسم مجلس الشورى[64]، ويقترب

من ذلك تشكيل حركة النهضة، فهو يتكون من ثلاثة أجهزة رئيسية هي: المؤتمر العام للحركة، ثم مجلس الشورى ثم المكتب التنفيذي الذي تتبعه عدة مكاتب فرعية في المحافظات، وعلى قمة هذين التنظيمين يتربع كل من عباس مدني، وراشد الغنوشي متمتعين بسلطات وصلاحيات واسعة مقارنة بأقرانهما في الجهاز الرئيسي (المكتب التنفيذي). ومن هنا، قد يصح القول: إن تمرد بعض الأعضاء على مسلك الإنقاذ والنهضة في أزمة الخليج وغداتها قد سمح بفتح ملف قيادة التنظيمين وعلاقاتها الداخلية، وفي هذا الإطار هاجم محمد إيمان عضو شورى الجبهة في حديثه للتلفزيون الجزائري عباس مدني صراحة ووصفه بأنه بتجاهله لآراء كبار مستشاريه «قد أوجد مبدأ عبادة الشخص في الحركة»[65]. وتزامن هذا الموقف مع بعض القرارات التي اتخذها مجلس الشورى لتقييد سلطة رئيسه، فلقد نزعت عنه صفة المتحدث الرسمي الوحيد باسم الجبهة في القضايا المصيرية، وأحيلت تلك الصلاحية إلى مجلس الشورى نفسه كمؤسسة[66]. وعلى صعيد آخر، تم استبعاد عباس مدني من رئاسة وفد الجبهة في اثنتين من المناسبات الخارجية المهمة، وهما: مؤتمر صنعاء والخرطوم اللذان انعقدا في شهري شباط (فبراير) ونيسان (أبريل) 1991 على التوالي بهدف دعم العراق[67]، في حين كان مدني قد احتكر لنفسه من قبل صفة تمثيل الجبهة على المستويين: الداخلي والخارجي، وفي هذا الصدد تشير احدى الدراسات إلى ان عباس مدني قد ترأس بنفسه كل اجتماعات الإنقاذيين على مستويي البلديات والولايات من لحظة حصولهم على التأشيرة الحزبية وحتى تاريخ دخولهم الانتخابات، كما أنه تولى تنظيم تلك الاجتماعات كافة، وتحديد أولوياتها[68]، ولأن جبهة الإنقاذ لم ترسخ قواعد نقل السلطة وتداولها فلقد غدت مشكلة الخلافة بعد اعتقال مدني ونائبه مشكلة حقيقية تواجه أعضاءها؛ ففي الوقت الذي شهد فيه التنظيم صراعا على قيادته بين الجيل الجديد من الأعضاء ممثلا في سعيد قشي وعبد القادر حشاني، وبين الجيل القديم ممثلا في زيدة بن عزوز والهاشمي سحنوني، فإن الجيل القديم نفسه لم يتفق على ترشيح أحد من أعضائه، الأمر الذي تعرض معه التنظيم إلى نوع من الفراغ القيادي[69].

وبالنسبة لحركة النهضة، اكتسبت القضية بعداً آخر بوجود القيادة الرسمية للحركة خارج البلاد منذ عام 1989، ولقد أعرب عبد الفتاح مورو عن استيائه من هذا الوضع بقوله: «إلى حد الآن، لم أفهم هذه المسألة خاصة من الناحية التطبيقية. فأنا أتساءل كيف أن شخصا يقيم خارج البلاد يمكن أن يكون قادرا على التعليق على

مايجري داخل البلاد».[70] ومن هنا اعتبر مورو أن علي العريض غدا ممثل الحركة.

حسابات المكسب والخسارة:

1 ـ على المستوى الداخلي: من المهم الالتفات إلى ملاحظتين أساسيتين ترتبط إحداهما بالأخرى، الملاحظة الأولى: هي أن حدة الانتقادات التي تعرضت لها الإنقاذ والنهضة قد تمخضت عن تآكلٍ نسبي حقيقي في شعبية كل منهما، والملاحظة الثانية: هي أن هذا التآكل لم يكن كافيا لينعكس على توازن القوة بين الجماعتين وبين النظام لكون خصومته هي الأكثر لددا، ولا بين الجماعتين وبين سائر فصائل المعارضة السياسية بسبب ضعف قدرتها على تعبئة الجماهير.

أ ـ فمن ناحية، مُنيت الجماعتان الإسلاميتان ببعض الانشقاقات اختلفت طبيعتها تبعا لاختلاف التطور التاريخي لكل منهما. فبالنسبة لحركة النهضة، لم يكن انشقاق عبدالفتاح مورو وجماعته هو أول انشقاق تُمنىَ به الحركة، فلقد كانت لهذه الأخيرة تجربة سابقة في عام 1978 بانفصال صلاح الدين جورشي وأحميدة النيفر، وعدد آخر من الأعضاء.

وقد تركز الخلاف بين الغنوشي وبين تلك المجموعة المنشقة في بعض القضايا النظرية، حيث اعتبر جورشي ورفاقه أن أزمة الحركات الإسلامية المعاصرة لا تنبع من غياب نموذج الدولة الإسلامية المأمول وإنما تنبع أساسا من غياب الفكر القادر على استيعاب التحولات النوعية المهمة في مجال المعرفة. وفي غمار ذلك، جرت الدعوة على حد تعبير جورشي إلى تقديم المقاصد العامة للشريعة (سيما العدل الإجتماعي) على نصوصها، كما وقع نقد لفكر الإخوان انتهى إلى محاولة التخلص من هيمنة الثقافة السلفية والبحث عن منهج جديد في التعامل مع النص الديني.

وفي إطار ذلك، من الممكن القول، إنه في حين أن خلاف الغنوشي ـ مورو هو خلاف سياسي إجرائي تمخضت عنه محاولة تشكيل حزب سياسي منفصل، فإن خلاف الغنوشي ـ جورشي في المقابل كان خلافا فكريا منهجيا يتميز برفض «الإسلاميين التقدميين» لفكرة التنظيم لكونها تستنزف وقتا وجهدا كبيرين، ولأنها تجعل أصحابها عرضة لمسلسل الملاحقات الأمنية.

وفي مرحلة الثمانينات تعرضت حركة النهضة لموجة جديدة من الاستقالات الفردية تحدثت معها الصحافة التونسية عام 1985 عن ظاهرة «الإسلاميين المستقلين».

لكن المهم أنه في كل مرة أثبتت حركة النهضة قدرتها على التكيف مع الأوضاع الجديدة والمحافظة من ثَمّ على «هويتها السياسية». ومن هنا فإنه على الرغم مما يبدو من الوهلة الأولى من أن خلاف عام 1991 قد أتم انفصام عرى التآلف بين ثالوث الغنوشي مورو النيفر الذي قام على أكتافه تنظيم النهضة، إلا أنه من الممكن القول: إن تخفف الحركة ولفظها المستمر لعناصر الرفض والمعارضة بين صفوفها قد سمح لها باستمرار حد أدنى من التجانس التنظيمي.[71]

ولم يكن الحال على هذا النحو بالنسبة لجبهة الإنقاذ، وذلك أن الجبهة لم يكن لها سابق خبرة بظاهرة الانشقاقات، كما أن خلافها مع شركائها في رابطة الدعوة الإسلامية حول فكرة العمل الحزبي (التي رفضتها جماعتا النهضة وحماس) لم ينشأ عنه استقطاب داخلي بين صفوفها، ومن هنا، يصح القول: إن أزمة الخليج كانت بمثابة أول اختبار فعلي لقدرة الإنقاذ على التماسك التنظيمي في مواجهة تمرد بعض عناصرها، وذلك أنه بالإضافة إلى التيار الأصيل الذي استمر يحفظ العهد لكل من مدني وبلحاج، ثم بعد اعتقالهما لمحمد السعيد وعبد القادر حشاني، كان هناك تيار آخر بزعامة سعيد قشي اعتبر نفسه ممثلا للشرعية الحزبية، وحصل على بيعة المكتب التنفيذي لولاية العاصمة، هذا بخلاف تيار منشق تزعمه بشير فقيه انسلخ عن كيان الجبهة، وباشر نقدها من الخارج، الأمر الذي بالغت معه بعض التحليلات في خوفها من تحول الجبهة لمجموعة من خلايا العمل السري تفتقد المركزية والتوجيه[72].

ب ـ ولكن من ناحية ثانية، فإن أيًّا من تلك الفصائل المنشقة لم ينجح في أن يقدم نفسه بديلا للتنظيم الأم في الدولتين المعنيتين، وإن نجح بدرجات متفاوتة في الاختصام من رصيده. وفي الوقت نفسه، لم تفرز أزمة الخليج معارضة سياسية قوية من خارج المعسكر الإسلامي رغم تكتل بعض رموزها في مواجهة الإنقاذ والنهضة، وتلك نقطة مهمة، ليس فقط لكونها تسلط الضوء على طبيعة التفاعلات السياسية في تونس وفي الجزائر، ولكن أيضا لكونها تكشف عن الحدود الفاصلة بين فرقة الرأي بين صفوف المعارضة السياسية (إسلامية وغير إسلامية)، وبين القطيعة بين تلك المعارضة كافة، وبين النظامين السياسيين في تونس والجزائر.

ففيما يتعلق بحركة النهضة، اتخذت الأحزاب التونسية الستة موقفا موحدا من قضية انزلاق الحركة إلى العنف، وأصدرت بهذا المعنى بيانا شارك في التوقيع عليه نفر من أعضاء حركة الوحدة الشعبية التي تمسك زعيمها أحمد بن صالح بالوقوف مع النهضة ودعم موقفها. أكثر من ذلك خطت المعارضة خطوة أبعد على طريق التنسيق

فيما بينهما، فنظمت مجموعة من المؤتمرات شاركت فيها كوادر من مختلف المحافظات[73]. مثل هذا التحالف المؤقت لم يتبلور في صورة جبهة تقود المعارضة السياسية في مرحلة ما بعد أزمة الخليج، لكن دلالته تكمن في أنه مَثَّل خروجا على مألوف الفاعل بين النهضة من جانب وبين مختلف القوى السياسية من جانب آخر؛ وذلك أن المتابع لتطور العلاقات بين الطرفين يستخلص أن المعارضة السياسية غير الدينية قد استقرت على «تحييد» خلافاتها الإيديولوجية مع النهضة، والتمسك بها كطرف أصيل من أطراف الممارسة الديمقراطية، وأن النهضة من جانبها قد قبلت بالضوابط الديمقراطية للمارسة السياسية، وأهمها أن يأتي الإصلاح من داخل النظام (أي بالوسائل السلمية) وليس من خارجه (أي بالعنف السياسي)[74]. ومن هنا، يصبح من المتعذر فهم توتر العلاقة بين النهضة وبين المعارضة بعد أزمة الخليج بدون تحري التزام كل منهما بحدود ميثاقها غير المكتوب.

أما فيما يتعلق بجبهة الإنقاذ فإن الوضع كان يختلف؛ وذلك أن علاقتها بمختلف فصائل المعارضة كانت علاقة مضطربة على الأرجح؛ فلقد دأب بعض قادتها على إدانة الديمقراطية بحسبانها «مفهوما كافرا» ومهاجمة «العلمانيين والفرانكوفونيين والديمقراطيين» بوصفهم «حلفاء الصهيونية والشيوعية والصليبية»[75]، وأهم من ذلك كان المسلك الفعلي للجبهة الذي بدا في بعض الأحيان متحديا للدولة نفسها ككيان مادي من خلال الاستعاضة عن رموزها وشعاراتها برموز الجبهة وشعاراتها فيما تحكم من ولايات وبلديات، ويفسر لنا ذلك مرارة الهجوم على الجبهة في أعقاب أزمة الخليج، واحتفاء بعض قوى المعارضة (حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية لسعيد سعدي) بقرار اعتقال مدني وبلحاج بوصفه «عملية ضرورية لحماية الديمقراطية».[76] ولكن في الجزائر كما في تونس، اتضح أن الخلافات بين فصائل المعارضة غير الدينية تربو على نظيرتها بينها وبين المعارضة الدينية، وتلك كانت هي الخلفية السياسية لفوز جبهة الإنقاذ في الجولة الأولى للانتخابات التشريعية الجزائرية.

2 ـ على المستوى الخارجي: تأثرت مصادر الدعم الخارجي للجماعتين المعنيتين بدرجات متفاوتة تبعا لمجموعة متشابكة من العوامل، بعضها كان يعود إلى طبيعة الدول الداعمة ذاتها، والبعض الآخر كان ينبثق عن العلاقات السابقة لكل جماعة بكل من محيطيها الإقليمي والدولي.

أ ـ فقدت الجماعتان الإسلاميتان بعضا مما كانتا تتلقيانه من دعم إقليمي، مع ملاحظة أن هذا التأثير قد نجم بالأساس عن تراجع دور السعودية كمصدر للدعم بأكثر

مما نجم عن تراجع دور إيران.

بالنسبة للسعودية، فإنه حتى اندلاع أزمة الخليج لم تكن هناك ثمة وثيقة رسمية تكشف عن طبيعة الدعم السعودي للحركات الإسلامية، أو ماهية تلك الحركات المدعومة، بحيث تأسست أكثر التحليلات السياسية بهذا الخصوص على مجموعة من الآراء الاجتهادية. ساعد على تعزيز انطباع الدعم أن الخطاب السياسي لبعض الحركات الإسلامية ومنها الإنقاذ قد انبنى على مبادىء الخطاب الديني الحنبلي السعودي نفسها (رفض البدع وعلم الكلام، الاعتداد بالإجماع، تأسيس السياسة الشرعية على اجتهاد العلماء.. الخ)[77]، لكنه ظل انطباعاً غير مدعوم.ولكن مع غزو الكويت كشف المسؤولون السعوديون النقاب عن دور المملكة في دعم الحركات الإسلامية؛ فلقد ورد على لسان الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس الوزراء السعودي أن بلاده «مدت يد العون والمساعدة لهم ـ أي الإسلاميين ـ من منطلق ديني، وفي سبيل نشر تعاليم الدين الحنيف وتثقيف الجماهير بالثقافة الإسلامية». وأتبع ذلك بتسمية الحركات الإسلامية المدعومة في معرض نقده لموقفها من أزمة الخليج: «وأنه مما يحز في نفوسنا أن نجد أمثال المدني والغنوشي والترابي وقد تعاموا عن الحقائق، وتذرعوا بالباطل فأيدوا العدوان وناصروا الظلم».[78] وقد اتخذ البعض ذلك ذريعة على احتمالات تناقص الدعم المادي السعودي للجماعتين المعنيتين في المستقبل، في حين اجتهد البعض الآخر في إيجاد صلة بين تحول حركة المجتمع الإسلامي إلى العمل الحزبي (حزب حماس) وبين رغبة السعودية في خلق قيادة جديدة للحركة الإسلامية في الجزائر.

أما بالنسبة لإيران، فإن دعمها المعنوي للحركات الإسلامية ومنها الإنقاذ والنهضة لم يتأثر في الظاهر بموقف تلك الحركات من أزمة الخليج، وهو ما يمكن تفسيره بعوامل ثلاثة أساسية أولها: أن إيران لم تكن طرفا بموقفها «المحايد» في أي من المعسكرين المتنازعين. وثانيها: أن التقارب مع الإسلاميين الداعمين للعراق استهدف إرضاء المعارضة المتشددة داخل إيران التي رفعت راية الجهاد ضد «قوى الاستكبار». وثالثها: وهو الأهم أن دعم الحركات الإسلامية كان يعد ورقة إيرانية للضغط على النظم العربية في القضايا ذات الاهتمام المشترك «لاسيما الأمنية» في مرحلة مابعد الحرب. في داخل هذا السياق، ينبغي تحليل مختلف مظاهر الدعم الإيراني للإسلاميين، فلقد سافر راشد الغنوشي إلى طهران بمساعدة العاصمة السودانية، الأمر الذي أثار لغطا كبيرا حول حدود الدور الذي يلعبه الترا[illegible]

وصل بين الحركات الإسلامية في الدول العربية، وأدى من بَعْدُ لقطع تونس لعلاقاتها الدبلوماسية مع السودان. وعلى صعيد آخر، دأب المسؤولون الإيرانيون على تأييد الإنقاذيين الجزائريين بعبارات ترددت بين التلميح «نأمل أن تتقدم عملية إحلال الديمقراطية في الجزائر في شكل سلمي من دون حاجة إلى العنف»، وبين التصريح «إن نداء الله أكبر الذي أطلقه الجزائريون أمثولة تعلموها من الشعب المسلم الثوري في إيران»، وكانت العبارة الأخيرة التي وردت على لسان علي خامنئي مرشد الجمهورية الإسلامية هي السبب في توتر العلاقات الإيرانية ـ الجزائرية واتهام الإيرانيين بأنهم «لا يزالون يسعون دائما إلى تصدير الثورة الإسلامية».[79]

ب ـ عززت الجماعتان الإسلاميتان الارتباط التقليدي في الذاكرة الجماعية الغربية بين بعض الإسلاميين من جهة وبين العنف السياسي من جهة أخرى، وهو أثر نال «النهضويين» التونسيين بأكثر مما نال أقرانهم في الجزائر؛ وذلك أن الغرب كان قد كون انطباعا مواتيا عن حركة النهضة منذ منتصف الثمانينيات منذ شرع الغنوشي في تأكيد طابعها المعتدل ثقة في أن معركتها الداخلية تحتاج غطاء دوليا واقيا. ومن الممكن القول في تلك الحدود إن الغرب اعتبر الغنوشي وجها مقبولا للإسلاميين في المنطقة العربية. وفي نفس الوقت حرص الغنوشي من جانبه على توثيق روابطه بالغرب، فقام غداة نزوحه من تونس بجولة عالمية زار فيها كلا من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا لشرح البرنامج السياسي لحركة النهضة. وأسفر هذا التطور عن مفارقة غريبة، وذلك أنه في الوقت الذي راحت فيه الدوائر الغربية تستعدي النظم العربية على إسلامييها، فإنها عبأت صحافتها ومنظمات حقوق الإنسان فيها للدفاع عن حق «النهضويين» في الحرية وفي العمل السياسي الحزبي، ولكن عندما دعا الغنوشي في أزمة الخليج إلى مجاهدة الصليبيين وضرب مصالحهم أينما ثقفهم الإسلاميون استنفرت المخاوف الغربية من الإسلاميين فوُصِفَت حركة النهضة التونسية بالإرهاب، ومُنِع زعيمها من دخول بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا وأسبانيا في إطار التنسيق الأمني التونسي ـ الأوروبي المشترك.

ولم يكن هذا الوضع بالنسبة لجبهة الإنقاذ فالحس الغربي بالخوف منها كان حساً عالياً حتى قبل إندلاع أزمة الخليج. ساعد على ذلك سببان رئيسان الأول: أن الإنقاذيين لم يبدوا حماساً كبيراً لدعم علاقاتهم بالغرب، خاصة إن هم تحدثوا على لسان بلحاج. والثاني: أن الحكم بعد انتخابات 1990 قد غدا فيما يبدو للإنقاذيين أقرب من حبل الوريد، وهذا تطور لا تتسامح معه الدول الغربية. وفي هذا السياق،

كان من المألوف أن يصادف المطالع للصحف الغربية لاسيما الفرنسية بعد الانتخابات البلدية والولائية عناوين من قبيل «على فرنسا أن تفعل كل شيء كي لا تكسب الفيس (الاختصار الفرنسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ) الانتخابات التشريعية»[80]، أو «إذا كسبت الفيس الانتخابات، فهل يتدخل الجيش الفرنسي لإعادة جبهة التحرير الوطني إلى السلطة؟»[81]، أو «هاهو الإسلام السياسي على مسافة تقل عن نصف ساعة طيران من أوروبا»[82]، أو «إن على فرنسا أن تشعر بشيء من الخوف اليوم أكبر قليلا من الأمس، وأقل قليلاً من الغد إزاء هذا الموقف»[83].

ومن لغة الصحافة إلى أحاديث الأروقة السياسية تدولت اقتراحات التدخل العسكري الفرنسي لفصل ولايات البربري الثلاث (تيزي وزو وبجاية والبويرة) عند الضرورة (سعدي، 1991: 8)، وارتبطت بها ضجة مفتعلة من حول المفاعل النووي الذي تبنيه الجزائر بالتعاون مع الصين منذ عام 1983، والذي لم تنتبه إليه الولايات المتحدة ولا الدول الأوروبية إلا بعد النجاح الانتخابي «للإنقاذيين». وعلى مستوى الإحساس بالخطر جاء الدعم الغربي لنظام بن جديد حتى يواجه إسلامييه، فلقد تدفقت المساعدات الاقتصادية الغربية على الجزائر بمناسبة اضطرابات حزيران (يونيو) 1991، حيث حصلت الحكومة الجزائرية من صندوق النقد الدولي على قرض قيمته 404 ملايين دولار، وعلى تسهيلات إئتمانية إضافية قيمتها 283 مليون دولار. كما حصلت أيضا على مساعدة من المجموعة الأوروبية قيمتها 120 مليون دولار، مع ملاحظة أن قانون الانتخابات الذي أثار تلك الاضطرابات كان في الأصل بعض نتاج القريحة القانونية الفرنسية[84].

الخلاصة

على ضوء التحليل السابق، يتضح أن أزمة الخليج كانت تجربة قاسية امتحنت فيها المصداقية الأيديولوجية للجماعات الإسلامية، كما امتحنت قدرتها على التوحد في مواجهة هذا الحدث الجلل الذي رزئت به أمتها، ومن هنا شرع بعضها ومنها الإنقاذ والنهضة في ممارسة نوع من النقد الذاتي هو حتى الآن دون المطلوب. فلا زال الخطاب السياسي لتلك الجماعات يحمل بعض آثار المحنة وركامها، فهو في حيرته بين دواعي الاستمرار وأسباب التغير يأتي محملا بتناقض يقدح في صدقيته.

وتُعَدُّ قضية العلاقة مع الغرب الصليبي نموذجا لهذا الإضطراب والتشويش الفكري؛ وذلك أن القارىء مثلا لتصريحات راشد الغنوشي زعيم النهضة بعدالحرب

يخرج منها بانطباعين مختلفين ومتناقضين بشأن تلك القضية؛ ففي حديث الغنوشي لجريدة الشعب المصرية في شهر حزيران (يونيو) 1991 ورد عنه قوله: «إن المشروع الحضاري الإسلامي يمر عبر القطيعة مع الغرب، وتكسير العلاقة معه، ورص الصفوف الإسلامية لمواجهته، لأن الغرب لا يفرق بين معتدل ومتطرف»[85]، ولكنه في حديث آخر له لمجلة آرابي الفرنسية في الشهر التالي صرح الغنوشي بقوله: «يمكنني القول: إن علاقتنا مع فرنسا اليوم أفضل مما كانت عليه في 1987». وبخصوص علاقته مع الولايات المتحدة أردف قائلا: «لقد زرت الولايات المتحدة، وأعتقد أن أحداث الخليج هي اليوم من خلفنا، وأن حركة كحركتنا تقدم نفسها كبديل ينبغي أن تكون له علاقات بكل العالم»[86]. ومن المفهوم أن ازدواجية خطاب الغنوشي يدخل في تركيبها حرصه على عدم الانفصال التام عن شعارات الحركة التي عبأت من ورائها التونسيين إبان الأزمة، كما يدخل أيضا في تركيبها الانشغال بترميم صورة الحركة أمام الرأي العام الغربي، بيد أن خطورة تلك الازدواجية تكمن في أنها قد تأتي على ما تبقى من المصداقية الايديولوجية للنهضة؛ ومن هنا، فإن مزيدا من الصراحة والوضوح هو شرط ضروري لإنجاح عملية نقد الذات بشأن مختلف القضايا المثارة، ويساعد على ذلك أن الغنوشي نفسه قد شرع في مراجعة موقفه من أزمة الخليج بفكه الارتباط بين حركته وبين صدام حسين. ومثل ذلك يصح أن يقال بالنسبة للإنقاذ.

الهوامش

(1) انظر: عرضا لبعض الآراء، ندوة الفرق الإسلامية في حرب الخليج، روز اليوسف، بتاريخ 18/2/1991.
(2) انظر: نص بيان إخوان الأردن، بتاريخ 1990/8/5.
(3) انظر: نص بيان إخوان الأردن، بتاريخ 1990/8/6.
(4) انظر: نص بيان إخوان الأردن، بتاريخ 1990/9/2.
(5) انظر: نص بيان إخوان الأردن، بتاريخ 1991/2/14.
(6) انظر: نص بيان إخوان الأردن، بتاريخ 1991/4/5.
(7) انظر: نص بيان إخوان الأردن، بتاريخ 1991/2/10.
(8) انظر: نص بيان إخوان الأردن، بتاريخ 1991/1/20.
(9) انظر: الحياة بتاريخ 1991/12/2 والشرق الأوسط بتاريخ 1991/6/20.
(10) انظر: نص بيان إخوان مصر، بتاريخ 1990/8/2.
(11) راجع: حديث الهضيبي لشبكة تلفزيون C.N.N بتاريخ 1991/1/16.
(12) انظر: نص بيان إخوان مصر، بتاريخ 1991/8/11.

(13) انظر: نص بيان إخوان مصر، بتاريخ 1991/1/22.

(14) انظر: نص بيان إخوان مصر، بتاريخ 1990/9/12.

(15) انظر: نص بيان إخوان مصر، بتاريخ 1991/1/20.

(16) انظر: نص بيان إخوان الأردن، بتاريخ 1991/1/21.

(17) انظر: الشرق الأوسط بتاريخ 1991/3/17.

(18) انظر: نص بيان التجمع اليمني للإصلاح، جريدة الصحوة، بتاريخ 1991/2/7.

(19) انظر: نص بيان التجمع اليمني للإصلاح، جريدة الصحوة، بتاريخ 1990/11/15.

(20) انظر: نص تصريح يوسف البدري عضو اخوان مصر، مجلة المجلة، عدد 553، بتاريخ 12-1990/9/18.

(21) راجع: العدد الخاص الذي أصدرته جبهة الإنقاذ بهذه المناسبة، جريدة المنقذ، بتاريخ 28 ذي القعدة 1410هـ.

(22) انظر: A. Dissez. La Moderation Surprenante du F.I.S., La Croix 16/1/1991.

(23) انظر: نص الحديث مع عبد الرحيم الزواوي أمين التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم في تونس، مجلة اليوم السابع، بتاريخ 1990/6/18 والعربي شويخه، «حدود الديمقراطية»، لوموند ديلوماتيك، يونيو 1990.

(24) وانظر أيضاً نص الحديث مع عباس مدني زعيم جبهة الإنقاذ، جريدة المنقذ عدد 10، بتاريخ 12 رجب 1410هـ.

(25) انظر: G. Ouramdone. "Le Front Islamique du Salut a Travers son Organe de Press (Al Munqid) Peuples Mediterranee, 52-53 (7/12/1991).

(26) انظر: M. Marouki. "Les Huits Propositions de L'Opposition". Jeune Afrique 1560 (21-27/11/1990).

(27) انظر: K. Al Darwich. "Elections Algeriennes: Modani Joue son va tout". Arabies 54 (6/1991).

(28) انظر: «الشعب» بتاريخ 1991/2/19 وأيضا بياني الإنقاذ والنهضة المنشورين بجريدة «الشعب» بتاريخ 4، 199/9/8.

(29) انظر: J. Daniel. "Si le Maghreb Bascule". Le Nouvel Observateur 1370 (7-13/12/1991): 30-31.

(30) انظر: M. Al-Ahnaf. "L'Oppostion Maghrebine Face a la Crise du Golfe" Maghreb. Machreck 130 (10/12/91).

(31) انظر: H.Ait Ahmed. "Guerre Contre la Modernite" Le Nouvel Observateur 1367 (17-23/1/1991)

(32) انظر: O. Peretie. "Les Francais sont les Pions de Bush". Le Nouvel Observateur 1368 (24-30/1/1991).

(33) انظر: «الأهرام» بتاريخ 1991/2/21.

(34) انظر: «الشعب» بتاريخ 11، 18، 1990/9/25.

(35) انظر: L'Evenement de Jeudi (27) - 1991.

(36) انظر: «الحياة» بتاريخ 1991/1/21.

(37) انظر: «الشعب» بتاريخ 1990/9/4.

(38) P. Devolury. "Algerie: La Verite en France". L'Express 2/2/1991

(39) صلاح الدين حورشي «الإسلام في خطر» مجلة 15/21انظر: 1991/10/22.

(40) انظر: النص التفصيلي لحديث عبد الفتاح مورو العضو البارز الأسبق في حركة النهضة، مجلة الوطن العربي بتاريخ 1991/12/6.

(41) انظر: نص حديث راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة، مجلة Arabies عدد 55، بتاريخ 1991 June.

(42) انظر: نص تصريح حمادي الجبالي عضو حركة النهضة الأسبق، مجلة المغرب، بتاريخ 1990/8/24.

(43) انظر: نص تصريح محمد الهاشمي الحامدي، عضو حركة النهضة، الأهرام، بتاريخ 1990/10/5.

(44) انظر: نص حديث أحمد حماني المفتي الأسبق للجزائر، L'Humanite بتاريخ 1991/3/12 وقارن بالرأي الذي يجعل غزو الكويت من أعمال الحرابة: د. محمد عمارة، «ملاحظات على الرؤية الإسلامية لأحداث الخليج»، جريدة الوفد، بتاريخ 1990/10/5. وفي نقد موقف الغنوشي من الأزمة انظر: فهمي هويدي، «حوار مع الغنوشي»، مجلة المجلة، عدد 556، بتاريخ 3-1991/10/9.

(45) كانت جبهة الإنقاذ قد أرسلت 255 متطوعا إلى العراق، انظر مجلة الوطن العربي، بتاريخ 1991/4/16.

(46) انظر: نيفين مسعد: «الجبهة الاسلامية للإنقاذ وانتخابات المجلس الوطني في الجزائر» الحياة.

(47) انظر: «الحياة» بتاريخ 1991/6/27.

(48) انظر: «الحياة» بتاريخ 1991/7/28.

(49) انظر: بيان المنشقين عن حركة النهضة، مجلة الوطن العربي، بتاريخ 1991/4/5.

(50) انظر: نص حديث عبد الفتاح مورو العضو البارز الأسبق في حركة النهضة، جريدة الاتحاد بتاريخ 1988/6/23.

(51) انظر: «الحياة» بتاريخ 1991/3/24.

(52) Drevillon, E. "Tunisie Jers L'Eruption" Le Figaro 2/2/1991

(53) انظر: محمد جمال عرفة، ماذا يجري في تونس للحركة الاسلامية، الشعب، 1991/4/3.

(54) انظر: نص تصريح عبد الفتاح مورو العضو البارز الأسبق في حركة النهضة، مجلة المجلة، عدد 609 بتاريخ 9-1991/10/15.

(55) قارن بهذا الرأي: د. سعد الدين إبراهيم، «الجزائر بين العمائم والعساكر»، نشرة المنتدى، عدد 72 مجلد 6، بتاريخ 1991/9 صفحة 5-7.

(56) انظر: «الأهرام المسائي» بتاريخ 1991/6/3.

(57) انظر: «الحياة» بتاريخ 1991/5/19.

(58) انظر: أحمد حسن، «كيف يواجه المغرب العربي تنامي الحركات الأصولية»، جريدة الأهالي 1991/6/19.

(59) انظر أيضا: K. Al Darwich, op.cit.: 17.

(60) انظر: نص الحديث مع عباس مدني زعيم جبهة الإنقاذ، مجلة الوطن العربي بتاريخ 1990/12/28 وانظر: بياني حماس والرابطة حول الوحدة الإسلامية بتاريخ 17 و 23 شوال 1411هـ

(61) انظر: K. Al Darwich, op.cit. : 18

(62) انظر: «الحياة» بتاريخ 1991/11/16.

(63) انظر: «الحياة» بتاريخ 1991/9/30.

(64) انظر: G. Ouramdone, op.cit.: 158-159.

(65) انظر: «الأهرام» بتاريخ 1990/7/12.

(66) انظر: «الحياة» بتاريخ 1991/5/9.

(67) انظر: K. Al Darwich, op. cit, : 21

(68) انظر: G. Ouramdone, op. cit, : 157

(69) انظر: «الحياة» بتاريخ 1991/7/26, 11

(70) انظر: نص الحديث مع عبد الفتاح مورو العضو البارز الأسبق في حركة النهضة، مجلة الوطن العربي، بتاريخ 1991/4/5.

(71) حديث شخصي مع صلاح الدين جورشي العضو البارز الأسبق بحركة النهضة، القاهرة، بتاريخ 1991/10/15

(72) انظر: «الحياة» بتاريخ 1991/7/23, 14 و«الوطن العربي» 1991/7/17.

(73) انظر: «الحياة» بتاريخ 1991/9/30.

(74) انظر: الحديث مع راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة، جريدة الوطن، بتاريخ 1989/3/30 وقارن: حديث مع محمد مواعدة عضو المعارضة البارز في تونس، مجلة الوطن العربي بتاريخ 1989/12/22

(75) G. Ouramdone, op. cit. : 160, 163

(76) انظر «الحياة» بتاريخ 1991/7/3 ومحمد الحداد «الجزائر تختار المواجهة» مجلة الفرسان 1991/7/8.

(77) G. Ouramdone, op. cit. : 162

(78) انظر: نص تصريح الأمير سلطان بن عبد العزيز، جريدة الشرق الأوسط، بتاريخ 1991/3/26.

(79) انظر: «الحياة» بتاريخ 1991/9/3,7/2,6/29.

(80) انظر: Le Nouvel Economiste, 22/6/1991.

(81) انظر: Le Figaro, 13/6/1991.

(82) انظر: L'Express, 15/6/1991.

(83) انظر: Le Point, 18/6/1990, L'Evenement de Jeudi, 21/6/1990, Le Nouvel Economiste, 22/6/1990.

(84) انظر: فهمي هويدي «قراءة ثانية للحدث الجزائري» الأهرام 1991/7/16.

(85) انظر: نص الحديث مع راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة، جريدة الشعب، بتاريخ

.1991/6/4

(86) انظر: نص الحديث مع راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة مجلة .Arabies 1991 / July

المصادر العربية

إبراهيم البيومي غانم

1991 «الحركة الإسلامية المصرية والنظام الدولي الجديد» بحث غير منشور مقدم إلى المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية بالقاهرة.

حيدر ابراهيم علي

1991 «أزمة الإسلام السياسي: الجبهة الإسلامية القومية في السودان نموذجاً». القاهرة: مركز البحوث العربية.

عبد العزيز بلقزيز

1991 «ماذا يحدث في الجزائر: تفاعل موضوعي أم استراتيجية مرسومة»، نشرة المنتدى العدد 71 مجلد .6-8

عثمان سعدي

1991 «ردود فعل الرأي العام الجزائري إزاء أزمة الخليج»، ص ص 147-158 في أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي (ندوة). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

علا عبد العزيز

1991 «جماعة الإخوان المسلمين في مصر والأردن وأزمة الخليج: معالم النقد والنقد الذاتي» بحث غير منشور مقدم للمؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية بالقاهرة 14 -12/16.

ليلى شرف

1991 «موقف الأردن من أحداث الخليج: الموقف الرسمي، الشعبي، وموقف المثقفين» ص ص 121-129 في أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي (ندوة) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

محمد الذوادي

1991 «في سوسيولوجية موقف المجتمع التونسي في حرب الخليج» مجلة المستقبل العربي عدد 150-8.

محمد الهاشمي الحامدي

1991 «أشواق الحرية: قصة الحركة الإسلامية في تونس». الكويت: دار القلم.

محمد عبد الملك المتوكل

1991 «موقف اليمن الشعبي «والنخبوي» والرسمي من أزمة الخليج»، ص ص 130-140 في أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي (ندوة) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

مصلح السعيد
1991 «ضمير اليمن واغتيال الكويت». رابطة الكتاب اليمنيين بأوروبا.

نازلي معوض
1990 «اتحاد المغرب العربي وأزمة الخليج» بحث مقدم إلى المؤتمر الرابع للبحوث السياسية بالقاهرة 1-12/3

نيفين مسعد
1991 «جدلية الاستبعاد والمشاركة مقارنة: بين جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر وجماعة الإخوان المسلمين في الأردن» مجلة المستقبل العربي عدد 145-3.

هدى ميتكيس
1991 «الحركة الإسلامية في تونس بين موجبات الواقع والمثالية الدينية» سلسلة بحوث سياسية عدد 43-5.

الجامعة العربية وأزمة الخليج: دراسة حالة لدور الجامعة في مجال التسوية السلمية للمنازعات والتصدي للعدوان

أحمد الرشيدي
قسم العلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

مقدمـــة

ليس من قبيل المبالغة القول ـ بادىء ذي بدء ـ: بأن ما أقدم عليه العراق في الثاني من أغسطس 1990 من غزو لدولة الكويت، واحتلال أراضيها بالكامل ثُمَّ إعلان ضمها إليه بالمخالفة لجميع القوانين والمواثيق الدولية التي تجرم العدوان، وتحظر الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة ـ قد شكل بحق، وبكل المقاييس حدثا غير مسبوق من حيث آثاره المباشرة، وغير المباشرة بالنسبة للنظام الإقليمي العربي في مجمله، فمما لاشك فيه أن الغزو العراقي لدولة الكويت قد أفرز جملة من الآثار السلبية أقل ما يمكن أن يقال بشأنها: إنها أحدثت شرخا كبيرا في جدار التضامن العربي؛ فبعد الانفراج الملموس على صعيد العلاقات فيما بين الأقطار العربية منذ أواخر الثمانينات، وبعد عودة الروح إلى العديد من مؤسسات العمل العربي المشترك خاصة في إطار جامعة الدول العربية، والعديد من منظماتها المتخصصة في أعقاب استئناف مصر لعضويتها في هذه المؤسسات العربية القومية، وإضافة إلى تلك الآمال الكبار التي راودت الكثير من العرب بشأن إمكانية الارتقاء بمستوى الأداء العربي الجماعي، وتحقيق حد أدنى مقبول من التكامل الأقليمي، بعد ذلك كله يجيء الغزو العراقي للكويت ليعصف بهذه التطورات الإيجابية جميعها، وليعود بالعرب سنوات طويلة إلى الوراء، وليؤكد عدم قدرة العرب على استيعاب ما يجري حولهم من تطورات وأحداث

على امتداد الساحة الدولية برمتها، وعلى الأخص منذ منتصف عقد الثمانينات.

وفي محاولة لتدارك كل هذه الآثار السلبية ـ الحالَّة منها والمحتملة ـ التي أفرزها الاحتلال العراقي للكويت، فقد بُذِلت جهود عربية مكثفة بهدف احتواء الأزمة، وإيجاد حل سلمي لها في إطار عربي، وذلك منذ اللحظات الأولى لوقوع الغزو، وقد أخذت هذه الجهود العربية صورتين: أما الأولى، فهي صورة الدبلوماسية العربية الجماعية، ونعني بها تلك التي بذلت في إطار جامعة الدول العربية سواء من خلال اجتماعات مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية..، أو من خلال الاجتماع الطارىء للقمة العربية. أمّا الثانية، فقد اتخذت شكل المبادرات الدبلوماسية الفردية، أو الثنائية، أو المحدودة التي قامت بها دولة عربية واحدة أو أكثر.

ويهدف هذا البحث إلى إلقاء بعض الضوء على الدور الذي اضطلعت به جامعة الدول العربية فيما يتعلق بمحاولة تسوية هذه الأزمة سلميا، وفي إطار عربي، وسيقتصر التحليل هنا على الفترة من بداية نشوب الأزمة في الثاني من أغسطس 1990 وحتى بدء العمليات العسكرية ـ تنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم 678 في صباح يوم 17 يناير 1991، وذلك على اعتبار أن هذه الفترة هي التي شهدت ـ وبحق ـ محاولات جدية من جانب الجامعة لاحتواء الموقف، وأما الفترة التالية على بدء العمليات العسكرية ضد العراق لحمله على الانسحاب من الكويت، فالملاحظ أن دور الجامعة خلالها لا يكاد يُذْكَر، بل لعلنا لا نبالغ إذا قلنا بأن الجامعة بدت وكأنها قد نفضت يديها تماما من هذا الموضوع تاركة الأمر برمته للأمم المتحدة.

وحيث إنه من المسلم به، منهاجيا، أي إن محاولة لفهم طبيعة وحدود الدور الذي تضطلع به جامعة الدول العربية فيما يتعلق بإيجاد تسوية سلمية، أو قسرية لنزاع عربي معين ـ تستلزم ولاشك ضرورة البدء بإعطاء فكرة ولو موجزة عن الإطار القانوني لوظيفة الجامعة سواء في مجال التسوية السلمية للمنازعات العربية عموما، أو في مجال التصدي للعدوان الذي قد تتعرض له دولة عربية عضو، وقمعه من خلال اللجوء إلى تدابير الأمن الجماعي العربي؛ لذا فسنعرض لهذا الموضوع في مبحث أول نُعْقِبه ـ في مبحث ثان ـ بالإشارة إلى المحاولات التي بُذِلَت في إطار الجامعة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة الناشئة عن الاحتلال العراقي للكويت، ونحاول في مبحث ثالث تقويم أداء الجامعة في معالجتها لهذه الأزمة انطلاقا من الإطار القانوني الذي يضبط حركتها في مجال تسوية المنازعات، آخذين بعين الاعتبار التطورات التي لحقت به من واقع الخبرة التاريخية للجامعة في هذا الخصوص.

الإطار القانوني لوظيفة الجامعة العربية في مجال التسوية السلمية للمنازعات وقمع العدوان

يعرض التحليل للإطار القانوني الذي يحكم وظيفة الجامعة العربية في مجالي التسوية السلمية للمنازعات وقمع العدوان، مع الإشارة إلى أبرز التطورات التي لحقت به من واقع الخبرة التاريخية للجامعة على مستوى هذين المجالين المشار إليهما.

مبدأ التسوية السلمية للمنازعات في ميثاق الجامعة[1]

ساير واضعو ميثاق الجامعة العربية الاتجاهات الدولية السائدة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، والتي أكدت على مبدأ التسوية السلمية للمنازعات باعتباره الوجه الآخر لمبدأ عدم جواز استخدام القوة، أو التهديد بها في العلاقات الدولية المتبادلة، على أنه بالرغم من هذا الموقف الإيجابي من جانب واضعي ميثاق الجامعة، فيما يتعلق بهذا المبدأ، فقد جاء الميثاق قاصرا إلى حَدّ كبير خاصة بالمقارنة بميثاق الأمم المتحدة، فناهيك عن حقيقة أن ميثاق الجامعة لم يعرض لوظيفة هذه المنظمة في مجال التسوية السلمية للمنازعات التي تثور بين أعضائها إلا في مادة واحدة هي المادة الخامسة في حين خصص لها ميثاق الأمم المتحدة فصلا كاملا هو الفصل السادس (المواد : 33-38)، ويمكن القول بأن قصور الميثاق العربي يبرز على مستويين رئيسيين[2]: وسائل التسوية السلمية للمنازعات من ناحية، والجهاز المنوط به الاضطلاع بهذه المهمة من ناحية ثانية.

(1) فبالنسبة لوسائل التسوية السلمية للمنازعات، من المعلوم ـ طبقا لنص المادة الخامسة ـ أن ميثاق الجامعة قد أشار فقط إلى الوساطة والتحكيم الاختياري كوسيلتين من وسائل التسوية السلمية للمنازعات التي تثور فيما بين الدول العربية الأعضاء، أما الوسائل الأخرى المتعارَف عليها في فقه القانون الدولي العام، كالمساعي الحميدة، والمفاوضة، والتوفيق والتسوية القضائية فقد جاء الميثاق خلوا من أية إشارة إليها (Foda, 1957). بل الأكثر من ذلك إن هذا الميثاق قد اكتنفه الكثير من الغموض حتى بالنسبة لهاتين الوسيلتين المشار إليهما، فمثلا يلاحظ أنه طبقا لنص المادة الخامسة لاتصح وساطة مجلس الجامعة إلا بالنسبة للمنازعات التي يخشى فيها وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين دولة أخرى عضو في نفس المنظمة أو غيرها، وهذا تقييد لحركة المجلس لا مبرر له؛ ذلك أن تحركه المبكر من أجل تسوية نزاع معين بين دولتين عربيتين قد يكون مهما في الحيلولة دون تطوره، أو

تصعيده ليصل إلى حالة الحرب، وكذلك فمن الملاحظ أن التحكيم الذي قرره ميثاق الجامعة يكتنفه بدوره الكثير من الغموض، فمن ناحية نجد أن التحكيم يشكل نظاما قانونيا متكاملا لاتنهض به إلاّ جهات اختصاص محددة، ومجلس الجامعة بحكم طبيعة تشكيله وبوصفه جهازا سياسيا لا يمكنه أن يقوم بدور هيئة التحكيم بالمعنى الدقيق الذي استقر عليه العمل الدولي. ومن ناحية ثانية استثنى الميثاق من إمكان العرض على التحكيم جميع المنازعات التي تتعلق بالاستقلال السياسي للدول الأعضاء، أو سلامتها، أو سيادة أراضيها، ولاشك أن هذا الاستثناء غير مفهوم إذ أنه ما من نزاع سياسي أو قانوني ذي أهمية إلا ويندرج تحت هذه الطائفة المستثناة من المنازعات[3].

على أنه برغم هذا القصور القانوني في الميثاق فالملاحظ عملا أن مجلس الجامعة باعتباره الجهاز الذي نيطت به مهمة التسوية السلمية للمنازعات لم يقتصر على الوسيلتين المشار اليهما: أي الوساطة والتحكيم الاختياري، وإنما أخذ يوسع كثيرا من نطاق دوره في هذا المجال. فمثلا لجأ المجلس بالنسبة لبعض المنازعات العربية التي عُرِضت عليه إلى المساعي الحميدة، وإلى المصالحة، كما بادر بإرسال لجان لتقصي الحقائق (غالي، 1977) [4]. وكذلك فقد توسع المجلس في مفهوم الوساطة، ولم يقنع بالتفسير الحرفي الذي لايسوغ له التدخل إلا في الأحوال التي يكون فيها النزاع من النوع الذي يخشى منه وقوع حرب بين عضوين من أعضاء الجامعة فقط أو بين عضو فيها ودولة أخرى غير عضو، عربيةً كانت أو غير عربية، وفضلا عن ذلك يمكن القول بأن التطور الأكثر دلالة في هذا الخصوص هو ذلك الذي يتمثل في استحداث أسلوبَ العزل بين الأطراف، أو الدول المتنازعة عن طريق إرسال قوات عربية تحمل راية الجامعة على نَحْو ما حدث في حالة النزاع العراقي الكويتي عام 1961 وكذا في حالة الحرب الأهلية اللبنانية 1975 (الرشيدي، 1980).

(2) أما بالنسبة للقصور في ميثاق الجامعة فيما يتعلق بالجهاز المعني بوظيفة التسوية السلمية للمنازعات، فالملاحظ أنه طبقا لنص المادة الخامسة فإن مجلس الجامعة وحده هو الجهاز الذي نيطت به مهمة الاضطلاع بهذه الوظيفة، وذلك دونما إغفال لما أشارت إليه المادة 19 من إمكانية إنشاء محكمة عدل عربية تتولى الفصل في المنازعات القانونية، وحيث إن مثل هذا الجهاز القضائي لم يُقَدَّر له أن يرى النور بَعْدُ فقد ظل المجلس هو الجهاز الرئيسي الذي يضطلع بوظيفة التسوية السلمية للمنازعات، غير أنه مع مرور الوقت استحدثت الجامعة جهازا آخر هو مؤتمر القمة

ليصير هو الجهاز الأساسي الذي يُعَوَّل عليه في تناول ومعالجة الخلافات العربية ذات الخطورة العالية (عبد الحميد، 1979)، وفضلا عن ذلك تكشف الخبرة التاريخية ان اللجنة السياسية التي تتبع الجامعة ـ بوصفها إحدى لجانها الدائمة ـ قد لعبت أيضاً دوراً مهما خاصة خلال عقدي الخمسينات والستينات في مجال تسوية بعض المنازعات العربية، وذلك على الرغم من حقيقة أن الميثاق لم يتضمن أي نص صريح يجيز إنشاء مثل هذه اللجنة[5]، وهناك ـ أخيرا ـ التطور الذي يتعلق بدور الأمانة العامة من خلال شخص أمينها العام في مجال التسوية السلمية للمنازعات، ولعل من أبرز الأمثلة التي يمكن أن يشار إليها للتدليل على تعاظم دور الأمانة العامة في هذا الخصوص، المثال المتعلق بحالة الحرب الأهلية اللبنانية خلال عامي 1975 و 1976 كما لا يخفى أيضا الدور النشط للأمين العام فيما يتعلق بالنزاع العراقي الكويتي عام 1961 حيث نيطت به مهمة تكوين وإرسال قوات الطوارىء العربية التي أرسلت إلى منطقة النزاع (الساكت، 1974).

وظيفة الجامعة في مجال صد العدوان وقمعه

لاشك أن الأزمة التي شهدتها منطقة الخليج في الثاني من أغسطس من عام 1990 وما ارتبط بها من تطورات وتداعيات، وبخاصة ما اتصل منها بأداء الجامعة العربية ودبلوماسيتها في التعامل مع هذه الأزمة مقارنة بالدور الملحوظ الذي اضطلعت به منظمة الأمم المتحدة في هذا الخصوص ـ قد أثار العديد من التساؤلات بشأن طبيعة وحدود وظيفة الجامعة باعتبارها الركيزة الأساسية لما يسمى بالنظام الإقليمي العربي في مجال التصدي للعدوان الذي تتعرض له إحدى الدول الأعضاء، والذي قد يكون من شأنه تهديد استقلال وسيادة هذه الدول وسلامة أراضيها.

والحق أن التساؤل بشأن مثل هذا الموضوع له ما يُسَوِّغه خاصة في ضوء الحقيقتين الآتيتين: أما الحقيقة الأولى، فمفادها أن «دافع الأمن» ـ بمعنى وظيفة المنظمة الدولية العامة عالمية كانت (كالأمم المتحدة) أو إقليمية (كجامعة الدول العربية) في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين في منطقتها، وفيما بين أعضائها ـ يمثل، ولا شك، الدافع الرئيسي لإنشاء المنظمة بوصفها منظمة دولية سياسية بالدرجة الأولى (الغنيمي،1974؛ Goodspeed; 1967). وأما الحقيقة الثانية التي تفسر في رأينا سبب التساؤل عن طبيعة وحدود الدور الذي نيطت بالجامعة العربية مهمة الاضطلاع به في مجال الذود عن استقلال الدول العربية، واحترام سيادة كل منها داخل حدودها

المستقرة والمعترف بها، فتتصل بمقولة أن المنظمة الدولية الإقليمية بالمعنى الذي أشار إليه الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة (المواد: 54-25) ينبغي أن تتوفر لها الآلية الفعالة، والمناسبة التي تكفل لها تحقيق مقاصدها المتعلقة بحفظ السلام والأمن الاقليميين، سواء من خلال أعمال مبادىء التسوية السلمية للمنازعات، أو عن طريق التصدي للعدوان وقمعه بشتى الطرق القسرية الممكنة دبلوماسية كانت أو اقتصادية أو عسكرية؛ إذ بدون هذه الآلية الفعالة يتعذر على مجلس الأمن ـ الذي هو الجهاز الدولي الوحيد على مستوى العالم الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين ـ الاستعانة بهذه التنظيمات والوكالات الاقليمية، في أعمال القمع متى كان ثمة مقتضى لذلك[6]، بل إن مثل هذه التنظيمات أو تلك الوكالات لا تصير كذلك ـ أي لا تصير منظمات ووكالات إقليمية بمفهوم الفصل الثامن المشار إليه ـ بدون وجود مثل هذه الآلية الخاصة.

ويهدف التحليل، هنا، إلى القاء بعض الضوء حول ماهية الإطار القانوني الذي يحدد الملامح العامة لوظيفة الجامعة العربية في مجال التصدي للعدوان الذي قد تتعرض له إحدى الدول العربية الأعضاء من جانب دولة عربية أخرى، وذلك بهدف بيان ما إذا كان مثل هذا الإطار القانوني يوفر أساسا كافيا يتيح للجامعة إمكانية الاضطلاع بالدور المنوط بها في مجال حفظ السلم والأمن العربيين، واحترام «سيادة» كل دولة عربية، ويصون لها استقلالها ووحدة أراضيها، أو أنه ـ وعلى العكس من ذلك ـ ينطوي على بعض أوجه القصور التي تجعل تعديله وإعادة النظر فيه إحدى الضرورات التي ينبغي أن يفطن اليها القائمون على أمر الجامعة عندما تُتَاحُ لهم فرصة تعديل الميثاق الحالي.

وقبل أن نعرض لهذا الموضوع، قد يكون من المفيد أن نشير، في عجالة، إلى مسألة أولية تتعلق بموقف الميثاق، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك ـ باعتبارهما أهم وثيقتين تأسيسيتين عربيتين لما يسميه البعض بالنظام الإقليمي العربي ـ بالنسبة لعدم مشروعية العدوان وعدم جواز احتلال الأراضي من جانب أية دولة عربية ضد أية دولة عربية أخرى.

1ـ تحريم العدوان واحترام السيادة الإقليمية طبقاً لأحكام ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك:

على الرغم من حقيقة أن الوثيقتين المشار اليهما لم تتضمنا ـ على النحو

الذي سيلي بيانه ـ تحديد المقصود «بالعدوان»، الا أنهما ـ في المقابل ـ أوردتا أحكاما متعددة بشأن تحريم جميع الأعمال العدائية التي تشكل في مجملها تدخلا في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وافتئاتا على سيادة كل منها، وسلامة أراضيها، وتفسير ذلك[7]:

أ ـ إن أي عمل عدائي من هذا النوع تشنه دولة عربية ضد دولة عربية أخرى يمثل إخلالا جوهريا بنص المادة الثانية من ميثاق الجامعة، والذي يقرر صراحة أن: «الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية؛ تحقيقا للتعاون بينها، وصيانة لاستقلالها وسيادتها...»، كما يتناقض مثل هذا التصرف أيضا مع ما أشارت إليه ديباجة الميثاق من أن الهدف من إنشاء الجامعة إنما يكمن في الرغبة في تثبيت العلاقات التي تربط بين الأقطار العربية، وتوطيد استقلالها وسيادتها.

ب ـ كذلك، فإن العمل العدائي أو العدوان الذي تشنه إحدى الدول العربية ضد دول عربية أخرى ـ وبصرف النظر عن مسوغاته ودوافعه ـ يشكل خروجا صارخا على المبدأ الذي قررته كل من المادة الخامسة من ميثاق الجامعة، والمادة الأولى من معاهدة الدفاع العربي المشترك، وهو المبدأ الذي يحظر اللجوء الى القوة المسلحة لفض المنازعات واللجوء ـ بدلا من ذلك ـ الى الوسائل السلمية من سياسية ودبلوماسية وقانونية من أجل تسويتها.

ج ـ ومن ناحية أخرى، واتصالا بالمبدأ سالف الذكر، فإن اعتداء دولة عربية على دولة عربية أخرى ـ أيضا بصرف النظر عن أهدافه ومسوّغاته ـ ينطوي بدوره على خروج ظاهر على مبدأ تحريم العدوان، وهو المبدأ الذي أشارت اليه المادة السادسة من ميثاق الجامعة، وجرى التوكيد عليه مرة أخرى في نص المادة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك.

د ـ ومن ناحية رابعة، تشكل مثل هذه التصرفات العدائية بمستوياتها المختلفة انتهاكا صارخا لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام السيادة الإقليمية لكل دولة بوصفه أحد المبادىء الحاكمة ليس فقط في نطاق العلاقات المتبادلة فيما بين الدول العربية، وإنما أيضا في نطاق العلاقات الدولية قاطبة، وكما هو معلوم، فقد نص على هذا المبدأ صراحة، وبوضوح شديد في المادة الثامنة من ميثاق الجامعة، حيث التزمت الدول الموّقعة بوجوب أن: «تحترم كل دولة من الدول المشتركة في

الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى، وتعتبره حقا من حقوق تلك الدول، وتتعهد (أي الدول المشتركة في الجامعة) بأن لاتقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها».

هـ ـ وأخيراً، وليس آخراً، فإن أعمال العدوان واحتلال الأراضي والتدخل في الشؤون الداخلية التي تقوم بها، أو تشارك فيها دولة عربية ضد دولة عربية أخرى، كما أنها تشكل أعمالاً محظورة طبقا لقواعد الشرعية العربية المشار إليها أساسا في ميثاق الجامعة، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، فإنها تشكل أيضا انتهاكا ظاهر الوضوح لمجمل الأسس القانونية التي يرتكن اليها النظام الدولي المعاصر، ومنها: تحريم اللجوء إلى القوة المسلحة، أو حتى التهديد بها في العلاقات الدولية المتبادلة، وبالذات ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو على أي وجهٍ آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة، تحريم الاحتلال، والضم كوسيلتين من وسائل اكتساب السيادة على الإقليم، أو الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة المسلحة، وجوب اللجوء إلى التسوية السلمية للمنازعات الدولية[8].

وإذا كان مفاد ما سبق هو أن العدوان الحاصل من دولة عربية ضد دولة عربية أخرى وما يأخذ حكمه من أعمال عدائية ـ يندرج ضمن نطاق الأعمال غير المشروعة قانونا بموجب المواثيق العربية والدولية، فإن السؤال الذي يثور في هذا المقام هو الآتي: ما حدود السلطات الممنوحة للجامعة العربية في مجال التصدي لمثل هذه الأعمال غير المشروعة، وقمعها بالوسائل الممكنة، وبما يكفل ردع المعتدي، وصيانة استقلال وسلامة أراضي جميع الدول الأعضاء؟.

نجيب عن هذا السؤال من خلال استعراض الأحكام التي تضمنها كلٌّ من ميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع العربي المشترك باعتبارهما الوثيقتين الأساسيتين اللتين تضمنتا نصوصا ذات صلة بهذا الموضوع.

2 ـ وظيفة الجامعة في مجال التصدي للعدوان طبقاً لأحكام الميثاق:

أشار ميثاق الجامعة العربية في مادته السادسة إلى الآتي:

«إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة، أو خُشي وقوعه، فللدولة المُعْتدَى عليها، أو المهدَّدة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس (مجلس الجامعة) للانعقاد فورا، ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء، ويصدر القرار بالإجماع، فإذا كان الاعتداء

من إحدى دول الجامعة لا يُدْخِلُ في حساب الإجماع رأيَ الدولة المعتدية، وإذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدَى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس، فلممثل تلك الدولة فيه (أي في مجلس الجامعة) أن يطلب انعقاده للغاية المبينة في الفقرة السابقة، (أي لاتخاذ التدابير اللازمة لدفع الاعتداء الحاصل على دولة عربية عضو في الجامعة)، وإذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة حُقَّ لأي دولة من أعضائها أن تطلب انعقاده».

وبقراءة متأنية لهذا النص يمكننا أن نخرج منها بجملة من الاستنتاجات ذات الدلالة في شأن تقويم موقف الميثاق بالنسبة لتحديد الإطار القانوني الذي يحكم وظيفة الجامعة في مجال التصدي للعدوان، وقمعه حفاظا على سلامة أراضي الدول الأعضاء، وصيانة لاستقلالها الوطني.

فبادىء ذي بدء يلاحظ أن النص المذكور لم يتضمن أية إشارة لبيان المقصود بالاعتداء، أو العدوان الذي يقع من دولة ما ـ عربية كانت أو غير عربية ـ ضد دولة عربية عضو في الجامعة، كما لم يشر إلى الأعمال التي يمكن أن تعد من قبيل أعمال العدوان (شهاب، 1989).

ويترتب على القول بأن أحكام ميثاق الجامعة جاءت خلوا من أي تحديد للمقصود بالعدوان، أو الاعتداء الذي قد تتعرض له دولة عربية عضو من جانب دولة أخرى عربية أو غير عربية ـ أن يصير مجلس الجامعة هو الجهاز المختص طبقا لسلطته التقديرية، وبإجماع الدول الأعضاء عدا الدولة المعتدية إذا كانت دولة عربية عضوا في الجامعة ـ بتحديد ما يعتبر عدوانا من عدمه، وذلك توطئة لاتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي لهذا العدوان في حالة الإقرار بوقوعه (شهاب 1989 :433-434).

وليس بخافٍ أن اشتراط الإجماع في مثل هذه الحالة قد يكون من شأنه الحد من فعالية الجامعة في التصدي لحالات الاعتداء، أو العدوان التي قد تقع من جانب دولة عربية عضو ضد دولة عربية أخرى، وهو الأمر الذي يؤدي ولا شك إلى تعطيل تطبيق نص المادة السادسة من الميثاق، ولعل حالة الغزو العراقي لدولة الكويت في الثاني من أغسطس 1990 خير شاهد على ذلك؛ حيث لم يكن في مقدور مجلس الجامعة كما سنرى ـ سواء على مستوى وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم يومي 2 و 3 أغسطس 1990 أو على مستوى القمة العربية الطارئة في اجتماعها يومي 9 و 10 من الشهر نفسه ـ الارتكانُ إلى نص المادة السادسة المذكورة؛ وذلك لتعذر

الحصول على الإجماع المطلوب ولذا كان الحل العملي المتاح في هذا الخصوص، وكما سنرى، هو تأسيس القرارات الصادرة عن المجلس في شأن الأزمة، وبخاصة ما كان يتعلق منها بمساعدة الدولة المعتدَى عليها، وتلك التي كانت مهددة بالاعتداء ـ على نص المادة السابعة من ميثاق الجامعة.

وواقع الأمر أنه قد يكون من قبيل المبالغة القول بأن واضعي ميثاق الجامعة قد قصدوا من وراء الأخذ بقاعدة الإجماع هذه تعطيل عمل هذه المنظمة فيما يتصل بوظيفتها في مجال التصدي للعدوان الذي قد تتعرض له إحدى الدول الأعضاء، وقمعه بشتى السبل الممكنة، فناهيك عن حقيقة أن قاعدة الإجماع كانت في ذلك الوقت ـ أي عند صياغة ميثاق الجامعة العربية ـ هي القاعدة العامة المعمول بها من جانب واضعي المواثيق المنشئة للعديد ان لم يكن معظم المنظمات الدولية، وعلى رأسها منظمة عصبة الأمم (الغنيمي، 1975 :199-200)، وناهيك أيضا عن حقيقة أن هذه القاعدة معمول بها أيضا في نطاق منظمة الأمم المتحدة التي يشترط ميثاقها ضرورة إجماع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن حتى يتسنى لهذا الأخير القيام بمهامه في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين (المادة 27 من الميثاق)، إلا أن من المُسَلَّم به عملا أن الأخذ بمثل هذه القاعدة في اتخاذ القرارات قد يشكل ولا ريب، ضمانة مهمة ضد إمكانية سيطرة مجموعة من الدول (تمثل الأغلبية في نطاق المنظمة الدولية المعنية) على مجموعة أخرى (تمثل الأقلية في نطاق هذه المنظمة)، زد على ذلك أن واضعي الميثاق ربما يكونون قد افترضوا ـ ولهم كل الحق في ذلك ـ أنه من غير المتصوَّر أن تتردد الدول العربية، أو تنقسم فيما بينها بالنسبة لمسألة خطيرة تهدد السلم والأمن العربيين كتلك التي تتمثل في قيام دولة عربية بالاعتداء على أراضي واستقلال دولة عربية أخرى[9].

واتساقاً مع ما سبق يمكن القول بأن اشتراط الإجماع لصحة قرارات مجلس الجامعة بشأن التصدي لعدوان دولة ما ـ خاصة لو كانت دولة عربية ـ على دولة عضو في الجامعة قد يكون له من حيث المبدأ ـ وبافتراض حسن النية من جانب الدول الأعضاء ـ ما يسوغه منطقا وواقعا بالنظر إلى خطورة المسألة، وما تنطوي عليه من إمكانية اللجوء إلى القوة المسلحة لقمع هذا العدوان، وأخذا في الاعتبار حقيقة أن نص المادة السابعة من الميثاق يوفر ـ حال تعذر الحصول على الإجماع المطلوب ـ أساسا كافيا يتيح للدول الأعضاء إن شاءت أن تبادر بتقديم العون اللازم للدولة العربية المعتدى عليها، أو المهددة بالعدوان.

ويلاحظ من جهة ثانية أن الميثاق قد قَصَرَ سلطة الجامعة في مجال التصدي للعدوان وقمعه على الحالات التي يُطلب منها ـ أي الجامعة ـ التدخل، وبعبارة أخرى، فإن مجلس الجامعة ـ وخلافا لما يقضي به نص المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة ـ لايستطيع التدخل من تلقاء نفسه وإنما يكون تدخله بناء على طلب إحدى الجهات التي أشار إليها نص المادة السادسة من ميثاق الجامعة، وهي على التوالي: الدولة العربية المعتدَى عليها، أو ممثل هذه الدولة لدى الجامعة، أو أي دولة عربية أخرى عضو، وغني عن البيان هنا أن الأمين العام للجامعة العربية لا يملك قانونا ـ وطبقا لصريح نص الميثاق ـ أية صلاحيات لدعوة مجلس الجامعة للانعقاد الفورى لبحث مسألة الاعتداء الواقع على إحدى الدول الأعضاء، وذلك على خلاف الحال بالنسبة للأمين العام للأمم المتحدة الذي خولته المادة 99 من ميثاق هذه المنظمة الأخيرة صلاحيات سياسية واسعة في مجال دعوة مجلس الأمن الدولي للانعقاد لبحث القضايا التي تهدد السلم والأمن الدوليين، غير أن هذا الانتقاد الذي يوجه إلى ميثاق الجامعة العربية بالنسبة لصلاحيات الأمين العام في هذا الخصوص سرعان مايتبدد إذا عرفنا أن اللائحة الداخلية لمجلس الجامعة قد عالجت هذا القصور المشار إليه، حيث نصت على أن للأمين العام أن يوجه نظر المجلس أو الدول الأعضاء الى أية مسألة يرى ـ أي الأمين العام ـ أنها قد تسيء إلى العلاقات القائمة بين الدول الأعضاء أو بينها وبين الدول الأخرى، كما أشارت اللائحة أيضا إلى حَقّ الأمين العام في إثارة موضوع معين لم يدرج في جدول الاجتماع غير العادي الذي قد يعقده مجلس الجامعة، ودون التقيد بأية شروط[10].

ومن جهة ثالثة، يلاحظ أن «التدابير» التي أشار إليها نص المادة السادسة سالفة الذكر قد جاء التعبير عنها بشكل عام، فما هي هذه التدابير التي يلزم اتخاذها من أجل دفع العدوان الذي قد تتعرض له إحدى الدول العربية الأعضاء في الجامعة؟ وهل يوجد تدرج من نوع معين بينها بحيث لا يستطيع المجلس ـ مثلا أن يقرر اتخاذ تدابير معينة بذاتها قبل اللجوء إلى تدابير أخرى مغايرة؟ وما الجزاء الذي يُوَقَعُ على الدولة العضو التي لا تفي بالتزاماتها في هذا الخصوص، أي تتقاعس عن المشاركة في هذه التدابير، وعلى نحو قد يعوق من مقدرة الجامعة على التصدي للعدوان الحاصل؟.

كل هذه التساؤلات لم يجب عنها الميثاق، وذلك فيما عدا إشارته إلى عقوبة الفصل من الجامعة كجزاء للرد على عدم الامتثال لأحكامه، زد على ذلك أن الميثاق

قد تحدث عن «التدابير» التي يتعين اللجوء إليها لحمل الدولة المعتدية على الانصياع لقواعد الشرعية الدولية دون أن يشير إلى الجهاز الذي تُناطُ به مهمة متابعة تنفيذ مثل هذه «التدابير».

وواضح أن ثمة فارقا كبيرا بين ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية فيما يتعلق بهذه المسألة؛ فعلى حين جاء الأول مُفَصّلا في شأن هذه التدابير التي تتراوح ما بين الجزاءات الاقتصادية والحصار البري والبحري والجوي، وقطع العلاقات الدبلوماسية جزئيا أو كليا، أو حتى استخدام القوة المسلحة ضد الدولة المعتدية لإرغامها على الامتثال لحكم القانون (المواد: 42 ,41 ,40) من ميثاق الأمم المتحدة، نجد - في المقابل وكما نَوَّهنا - أن ميثاق الجامعة العربية قد اكتفى فقط بذكر اصطلاح «التدابير» دون أي تفصيل، وتقديرنا أن مثل هذا القصور الذي أنطوى عليه نص المادة السادسة من ميثاق الجامعة ينبغي العمل على تصحيحه على النحو الذي يتيح للجامعة حرية حركة أوسع تستطيع بموجبها أن تتدرج في فرض الجزاءات بحسب ظروف كل حالة على حدة، ودون الحاجة إلى اللجوء إلى عقوبة الفصل أو الطرد مرة واحدة.

3 - معاهدة الدفاع العربي المشترك ووظيفة الجامعة في التصدي للعدوان:

بادىء ذي بدء، من المسلم به بصفة عامة أن القصور الذي انطوى عليه ميثاق الجامعة العربية فيما يتعلق بوظيفتها في مجال التصدي للعدوان، وتطبيق فكرة الأمن الجماعي على المستوى الاقليمي العربي - كان أحد العوامل الرئيسية التي حملت الدول العربية على سرعة المبادرة إلى توقيع معاهدة الدفاع العربي المشترك، والتعاون الاقتصادي عام 1950. كما أنّ من المسلم به، أيضاً، أن توقيع هذه المعاهدة كان بدوره بمثابة العامل الرئيسي الذي ساعد على اعتراف الأمم المتحدة بالجامعة العربية بوصفها منظمة دولية إقليمية لها آليتها الخاصة بها فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن فيما بين أعضائها[11]، ولعل هذا هو الذي يفسر لنا العلاقة الوثيقة بين الجامعة ومعاهدة الدفاع العربي المشترك.

ولاشك - أن التوكيد على وجود مثل هذه العلاقة الوثيقة هو الذي يسوغ لنا التساؤل عن موقف معاهدة الدفاع المشترك بالنسبة لإمكانات جمع الصف العربي من أجل التصدي للعدوان الحاصل على إحدى الدول العربية، وإلى أيّ مدى نجحت هذه المعاهدة في تصحيح بعض أوجه القصور التي شابت ميثاق الجامعة في هذا الخصوص.

إذا نَحّينا جانبا ما تضمنته المعاهدة من أحكام فيما يتعلق بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات حيث أنها لم تُضف جديدا ذا قيمة يعزز من أداء الجامعة في هذا الخصوص (غالي، 1977)، يمكن القول بأن المعاهدة المذكورة قد جاءت بأحكام واضحة فيما يتصل بمواجهة أي اعتداء تتعرض له إحدى الدول العربية الموقعة سواء من جانب دولة عربية أو غير عربية.

والإطار المرجعي لهذه الأحكام الأخيرة هو نص المادة الثانية من المعاهدة، والذي يقرر ما يلي: «تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر أو على قواتها يعتبر اعتداء عليها جميعا» ولذلك فإنها ـ عملا بمبدأ الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانها ـ تلتزم بأن تبادر إلى مساعدة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وبأن تتخذ على الفور منفردة ومجتمعة جميع التدابير، وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء، ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما، وإضافة إلى نص هذه المادة المرجعية، حثت المادة الثالثة من المعاهدة الدول المتعاقدة على ضرورة أن: «تتشاور فيما بينها، بناء على طلب إحداها، كلما هددت سلامة أراضي أية واحدة منها، أو استقلالها، أو أمنها. وفي حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها، تبادر الدول المتعاقدة على الفور إلى توحيد خططها ومساعيها في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف»[12]. وأخيرا، جاء نص المادة الرابعة ليعزز ذلك كله؛ إذ قرر أنه:

«رغبة في تنفيذ الالتزامات سالفة الذكر على أكمل وجه، تتعاون الدول المتعاقدة فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها، وتشترك ـ بحسب مواردها وحاجاتها ـ في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح».

وبمقارنة نصوص هذه المواد الثلاث التي أوردتها معاهدة الدفاع العربي المشترك في شأن قمع العدوان بنص المادة السادسة التي أوردها ميثاق الجامعة العربية في خصوص هذا الشأن ذاته ـ نخلص إلى القول بأن المعاهدة قد عالجت ـ وبحق ـ الكثير من جوانب القصور التي أنطوى عليها الميثاق فيما يتعلق بالوظيفة المذكورة، أو إن شئت فقل فيما يتعلق بفكرة الأمن الجماعي على المستوى الإقليمي العربي، وأدلتنا في ذلك عديدة:

أولا: إن المعاهدة ـ خلافا للميثاق ـ أوجدت التزاماً صريحاً على الدول المتعاقدة بضرورة المبادرة إلى مساعدة الدولة أو الدول العربية المعتدى عليها،

وبوجوب التعاون معها من أجل اتخاذ جميع التدابير والوسائل ـ بما في ذلك القوة المسلحة ـ لرد العدوان، وإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما، وبما يحفظ لهذه الدولة ـ أو تلك الدول ـ المعتدى عليها استقلالها، ويصون لها سيادتها.

ثانياً: يلاحظ أن معاهدة الدفاع العربي المشترك قد أكدت بما لايدع مجالا للشك على الصلة الوثيقة بين الأمن الوطني، أو القطري لكل دولة عربية على حدة، والأمن القومي العربي بمفهومه الشامل، ويبدو ذلك جليا في نص المادة الرابعة الذي يقرر ـ كما رأينا ـ ضرورة أن تحرص الدول العربية المتعاقدة على تحقيق التفاعل والتوازن المطلوب بين مواردها وحاجاتها الأساسية من ناحية، وبين متطلبات أمنها القطري ومتطلبات الأمن القومي العربي الشامل من ناحية أخرى[13]، وفي قول آخر، فقد حثت معاهدة الدفاع العربي المشترك بشكل صريح ـ وخلافا للميثاق ـ الدول العربية على وضع خططها الدفاعية الوطنية ضمن نطاق الاستراتيجية القومية الشاملة.

وثالثا: من الملاحظ أنه على خلاف الحال بالنسبة لميثاق الجامعة الذي لم ينشىء أيّ جهاز دائم تُناط به وحده مهمة متابعة تنفيذ ما تضمنته المادة السادسة من أحكام ـ نجد أن معاهدة الدفاع العربي المشترك قد أنشأت ـ هي وبروتوكولها الإضافي وملحقها العسكري ـ نظاما متكاملا لوضع أحكامها موضع التطبيق العملي. ويقوم هذا النظام على وجود خمسة أجهزة رئيسية هي: مجلس الدفاع المشترك. اللجنة العسكرية الدائمة، الهيئة الاستشارية العسكرية. القيادة العامة للقوات العربية المشتركة العاملة في الميدان، الأمانة العسكرية. غير أنه مما يُؤسَف له أن هذه الأجهزة قد ظلت ـ كما هو الحال بالنسبة إلى لجنة أركان الحرب المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ـ في حالة شبه بطالة دائمة، حيث لم يقدر لها أن تعمل إلا في حالتين فقط. وهما: حالة قوات أمن الجامعة العربية التي أرسلت إلى الكويت في أعقاب التهديد العراقي لها في عام 1961. وحالة الحرب الأهلية اللبنانية التي نشبت في أوائل عام 1975 واستمرت لسنوات عدة تالية.

ورابعا: يلاحظ أن المعاهدة قد جاءت بدورها خلوا من أي نص يشير إلى الجزاءات التي يمكن توقيعها على الدول المتعاقدة إذا ما أَخَلَّت بواجباتها طبقا لأحكام هذه المعاهدة، ومعنى ذلك أن معاهدة الدفاع العربي المشترك لم تذهب في هذا الشأن إلى أبعد مما ذهب إليه ميثاق الجامعة. بل إن هذا الأخير يكاد يفضلها بالنظر إلى أنه نص في المادة 2/18 منه على جزاء أو عقوبة الفصل من الجامعة في حالة

الاخلال بأحكامه، وواقع الأمر أن موضوع الضمانات التي تكفل التزام الدول المتعاقدة بتنفيذ أحكام معاهدة الدفاع العربي المشترك كان محلا للجدل في المباحثات التمهيدية التي سبقت التوقيع على هذه المعاهدة. وقد عزا الرأي الرافض لفكرة النص على جزاءات معينة في صلب المعاهدة ـ وكان يمثل الرأي الغالب ـ إلى حقيقة أن المعاهدة المنشئة لحلف شمال الأطلسي، والتي تعد بمثابة «المصدر التاريخي» للمعاهدة العربية المذكورة على نحو ما أسلفنا، لم تتضمن أي نص في هذا الشأن فضلا عن إمكان أعمال أحكام ميثاق الجامعة، ـ وبالذات نص المادة 2/18 المشار اليه ـ في شأن الدولة التي تخرج على قواعد الشرعية العربية. ومن المهم أن تشير، في هذا المقام أيضا، إلى حقيقة أن الوفد العراقي في المباحثات التي مهدت للتوقيع على معاهدة الدفاع المشترك كان هو الذي تقدم بالاقتراح القاضي بوجوب النص في المعاهدة على ضرورة فرض عقوبات معينة على الدولة المتعاقدة التي تخل بالتزاماتها بموجب هذه المعاهدة[14].

والسؤال الآن: اتساقاً مع هذا التحليل القانوني للاحكام المتضمنة في كل من ميثاق الجامعة، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك بشأن حدود إمكانيات العمل العربي الجامعي في مجال التصدي للعدوان الذي قد يستهدف إحدى الدول العربية وقمعه بكل الوسائل الممكنة. ما التقويم الموضوعي للمحاولات التي بذلتها الدبلوماسية العربية الجماعية في إطار الجامعة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لأزمة الاحتلال العراقي لدولة الكويت، أو من أجل حشد القوى العربية لحمل العراق على الانسحاب من الكويت، والانصياع لمقتضيات الشرعية العربية؟

الإجابة عن هذا السؤال هي موضوع التحليل في المبحثين التاليين اللذين نخصص أولهما لعرض الجهود العربية التي بذلت في اطار الجامعة لتسوية أزمة الخليج سلميا، في حين نخصص ثانيهما لتقويم أداء الجامعة بالنسبة إلى هذه الأزمة، واستخلاص أهم دلالاته.

مساعي التسوية السلمية للأزمة في إطار الجامعة

قبل أن نعرض للمساعي العربية التي بذلت في إطار الجامعة بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة الراهنة في الخليج تتفق ومقتضيات الشرعية القانونية الدولية والعربية، ينبغي الإشارة إلى مسألة أولية مهمة تتعلق بالتكييف القانوني كما قام به العراق إزاء الكويت ـ بدءا من واقعة الغزو في 2 أغسطس 1990 وما ترتب عليها من

الإعلان عن ضم الكويت واعتبارها المحافظة العراقية رقم 19 إلى جانب كافة صور الممارسات الأخرى، كالإصرار على طمس الهوية الكويتية، والإبعاد الجماعي للكويتيين فضلا عن عمليات القتل والتعذيب التي تكاد ترقى إلى حَدّ الإبادة الجماعية المنظمة، وذلك من وجهة النظر المتعلقة بالمبادىء والأحكام الأساسية التي ينهض عليها التنظيم الدولي العربي، وفي هذا الخصوص يلزم القول بأن ما أقدم عليه العراق من غزو لدولة الكويت المستقلة، ثم إعلان ضمها إلى أراضيه لايمثل فقط انتهاكا صارخا لأحكام القانون الدولي المعاصر، والمتضمنة في العديد من المواثيق الدولية في مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة. واتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، وانما يمثل أيضا، وبنفس الدرجة، إخلالا جسيما بمجمل الأحكام والقواعد التي ينبني عليها النظام الإقليمي العربي، والتي تضمنها ميثاق جامعة الدول العربية، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، فضلا عن بعض المواثيق المنشئة للتجمعات العربية المحدودة.

فبادىء ذي بدء، وفيما يتصل بميثاق جَامعة الدول العربية، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، يلاحظ أن التصرف العراقي يتعارض تماما، بل ويتناقض كلية مع الأحكام الأساسية التي تضمنتها هاتان الوثيقتان في شأن تنظيم العلاقات فيما بين الأقطار العربية، وبيان ذلك (شهاب، 1989): أولا، أن هذا التصرف من جانب العراق يمثل إخلالا جوهريا بنص المادة الثانية من ميثاق الجامعة الذي يقرر صراحة ـ وكما سلف القول ـ أن «الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية؛ تحقيقا للتعاون بينها، وصيانةً لاستقلالها وسيادتها..»، كما يتناقض هذا التصرف أيضا مع ما أشارت إليه ديباجية الميثاق من أن الهدف من إنشاء الجامعة إنما يكمن في الرغبة في تثبيت العلاقات التي تربط بين الدول العربية، وتوطيد استقلالها وسيادتها، وثانيا؛ إن غزو العراق لدولة الكويت يشكل خروجا صارخا على المبدأ الذي قررته كل من المادة الخامسة من ميثاق الجامعة، والمادة الأولى من معاهدة الدفاع العربي المشترك، والذي يحظر اللجوء إلى القوة لفض المنازعات، واللجوء ـ بدلا من ذلك ـ إلى الوسائل السلمية من دبلوماسية وقانونية لتسويتها، وثالثا، واتصالا بالمبدأ سالف الذكر فإن الغزو العراقي لدولة الكويت المستقلة ينطوي على خروج على مبدأ تحريم العدوان من جانب أية دولة عربية ضد دولة عربية أخرى (المادة السادسة من ميثاق الجامعة والمادة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك). ورابعا: يمثل هذا الموقف العراقي أيضا انتهاكا صارخا لمبدأ عدم التدخل، واحترام السيادة الإقليمية الذي يعتبر كما ذكرنا أحد المبادىء الحاكمة للعلاقات فيما

بين الدول العربية، والذي وردت الإشارة إليه في المادة الثانية من الميثاق.

وإضافة إلى ما تقدم فإن الاحتلال العراقي للكويت يأتي مخالفا تماما للمبادىء الأساسية التي التزم بها العراق بصفته عضوا في «مجلس التعاون العربي» الذي وُقِّعَتْ اتفاقيته المُنْشِئَة في 16 فبراير 1989. والواقع أن هذا القول يجد سنده ليس فقط في حقيقة أن المجلس المذكور قد أنشىء طبقا لأحكام ميثاق الجامعة العربية، وإنما يجد سنده أيضا في كون أن أحد أهداف هذا المجلس يتمثل بحسب نص المادة الثانية من الاتفاقية في وجوب العمل من أجل تعزيز العمل العربي المشترك، وتطويره على نحو يؤدي إلى دعم العلاقات فيما بين الدول العربية[15]. ومفاد ذلك كله أن العراق باحتلاله لدولة الكويت وإعلان ضمها إلى أراضيه، وفي ضوء الانقسام الحاد في الصف العربي الذي نجم عن هذا الاحتلال ـ يكون قد خالف التزاماته طبقا لاتفاقية مجلس التعاون العربي التي جعلت من مبدأ التعاون والتضامن بين الدول العربية أحد المبادىء الأساسية التي قام عليها هذا المجلس، بل والمحرك الأساسي لإنشائه.

وأخيراً، فإن ما قام به العراق تجاه دولة الكويت منذ الثاني من أغسطس 1990 يُعَدّ أيضا خروجا صريحا على ما اتفقت عليه الدولتان بموجب اتفاقية الحدود العراقية الكويتية الموقعة بينهما في 4 أكتوبر 1963، والتي نص فيها صراحة على ما يلي: «أولا، تعترف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ 21/7/1932، والذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ في 10/8/1932، ثانيا، تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين يحدوهما في ذلك الواجب القومي، والمصالح المشتركة، والتطلع إلى وحدة عربية شاملة، ثالثا، تعمل الحكومتان على إقامة تعاون ثقافي وتجاري واقتصادي بين البلدين، وعلى تبادل المعلومات الفنية بينهما، وتحقيقا لذلك، يتم فورا تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء»[16].

وإزاء هذا العدوان السافر على قواعد الشرعية الدولية والعربية، وكذا بالمخالفة لما اتفق عليه الطرفان في علاقاتهما الثنائية، وأخذا في الاعتبار الدور غير المسبوق الذي اضطلعت به الأمم المتحدة من أجل حمل العراق على النزول على مقتضيات هذه الشرعية الدولية، يحق لنا أن نتساءل: ما موقف الدبلوسية العربية في إطار الجامعة بالنسبة لهذا العدوان، وما ترتب عليه من تداعيات؟.

ابتداءً، يلاحظ أن الدبلوماسية العربية الجماعية ـ في إطار الجامعة ـ قد

تصدت بشكل فوري للغزو العراقي لدولة الكويت، وذلك في محاولة لاحتواء الأزمة الناشئة عن هذا الغزو، وإيجاد تسوية سلمية لها بعيدا عن تدخلات القوى الخارجية ذات المصالح المعتبرة في المنطقة، وقد جاء هذا التحرك الدبلوماسي على أكثر من مستوى: فأولا، كان هناك الاجتماع الطارىء الأول لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية العرب، والذي انعقد في نفس يوم الغزو في الثاني من أغسطس 1990، وثانيا، هناك اجتماع القمة العربية الطارئة في يومي 9 و 10 أغسطس 1990. وثالثا، كان هناك الاجتماع الطارىء الثاني لمجلس الجامعة أيضا على مستوى وزراء الخارجية والذي انعقد يومي 30 و 31 أغسطس 1990 بهدف متابعة ما سبق، وأصدره المجلس من قرارات بشأن الأزمة.

الاجتماع الطارىء لمجلس الجامعة يومي 2 و 3 أغسطس 1990:

لما كان مجلس جامعة الدول العربية ـ بوصفه جهة الاختصاص الأصلية المنوط بها مهمة التسوية السلمية للمنازعات ـ ليس مخولا أية سلطة للتدخل من تلقاء نفسه للنظر في نزاع معين بين دولتين أو أكثر من الدول العربية، وأخذا في الاعتبار ما يشير إليه نص المادة 6 من ميثاق الجامعة في صدد الجهات التي يجوز لها دعوة المجلس للانعقاد بصفة استثنائية، فقد تقدمت الكويت بطلب عقد دورة طارئة للمجلس لبحث الأزمة الناشئة عن الاحتلال العراقي لأراضيها، واستجابة لذلك عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعا طارئا لبحث الأزمة يومي 2 و 3 أغسطس 1990 بالمقر الأصلي للجامعة بالقاهرة، وقد أسفر هذا الاجتماع غير العادي عن صدور القرار رقم 5036 بأغلبية 14 صوتا من مجموع 21 صوتا، والذي تضمن البنود الآتية[17]:

1 ـ إدانة العدوان العراقي على دولة الكويت، ورفض أية آثار مترتبة عليه.

2 ـ استنكار سفك الدماء، وتدمير المنشآت.

3 ـ مطالبة العراق بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية إلى مواقعها قبل الأول من أغسطس 1990.

4 ـ دعوة رؤساء الدول العربية لعقد قمة عربية طارئة للنظر في سبل حل الأزمة سلميا وفي إطار عربي.

5 ـ التوكيد على التمسك بمبدأ السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء، واحترام مبادىء ميثاق الجامعة العربية، وخاصة ما يتصل منها بحظر اللجوء إلى القوة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة عضو.

6 ـ رفض أي محاولة للتدخل الأجنبي في الشؤون العربية.
7 ـ وأخيراً، تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بمتابعة تنفيذ هذا القرار، وإحاطة المجلس علما بأية تطورات جديدة في الموقف.

والحق أنه إذا كان القرار المذكور ببنوده السبعة المشار إليها قد جاء حاسما للغاية في إدانته للعدوان العراقي على دولة الكويت المستقلة، والتوكيد على عدم اعترافه بأية آثار مترتبة على هذا العدوان، إلا أنه في المقابل جاء خلوا من أية تدابير ذات قيمة إيجابية فيما يتصل بالتصدي للعدوان وقمعه بالوسائل الملائمة، ويبدو أن وزراء الخارجية كانوا مقتنعين ـ وبحق ـ بأن البحث في مثل هذه التدابير يحتاج إلى تدخل من جانب رؤساء الدول العربية، ومن هنا كانت دعوتهم ـ في البند 4 من القرار ـ إلى هؤلاء الرؤساء بسرعة لعقد قمة طارئة للنظر في هذا الأمر الخطير، والواقع أن مجلس الجامعة لم يكن في وضع يمكنه من اتخاذ تدابير من النوع الذي يندرج ضمن نطاق المادة السادسة من الميثاق؛ وذلك نظراً لقاعدة الاجماع التي تشترطها هذه المادة لصحة القرار الصادر بشأن هذه التدابير. وكما أشرنا فقد صدر القرار بأغلبية 14 صوتا فقط من إجمالي 21 صوتا أي بأغلبية ثلثي الأعضاء، وهو أمر يُؤْسَفُ له، ولاشك ليس فقط بالنظر إلى جسامة الحدث الذي كان يستأهل أن تقف الدول العربية ضده صفا واحدا نزولا على مقتضيات الشرعيتين العربية والدولية، وإنما أيضا بالمقارنة بما كان عليه الحال في مجلس الأمن الدولي الذي صدرت كل قراراته بشأن الأزمة بالأغلبية الساحقة بل، وبالإجماع بالنسبة لبعض هذه القرارات[18].

القمة العربية الطارئة يومي 9 و 10 أغسطس 1990:

انعقدت هذه القمة الطارئة، كما هو معلوم، استجابة للدعوة التي وجهها الرئيس المصري إلى رؤساء الدول العربية يوم 8 أغسطس، أي بعد أقل من أسبوع واحد من وقوع الغزو العراقي للكويت، وكذا بعد الفشل في عقد قمة عربية مصغرة للنظر في هذا التصرف غير المسبوق، ومحاولة تلافي آثاره السلبية المؤكدة على مستوى النظام العربي برمته.[19] كما يأتي انعقاد هذه القمة أيضاً استجابة للقرار الصادر عن الاجتماع الطارىء لوزراء الخارجية العرب يومي 2 و 3 أغسطس على نحو ما أسلفنا، وقد استغرقت هذه القمة يوما واحدا حيث أدت الخلافات في وجهات النظر إلى تأجيلها من يوم 9 أغسطس إلى يوم 10 منه، وصدر عنها في ختام الاجتماعات القرار رقم 195، وذلك بأغلبية 12 دولة (وهي: مصر، السعودية، الكويت، دولة الإمارات، قطر، البحرين، عمان، سوريا، المغرب، لبنان، جيبوتي، الصومال) ضد

2 (هما: العراق وليبيا)، فضلا عن تحفظ 3 دول (هي: السودان، فلسطين، موريتانيا)، وامتناع 3 دول أخرى (هي: الجزائر، الأردن، اليمن) وغياب دولة واحدة هي تونس[20].

وقد تضمن هذا القرار ستة قرارات فرعية موضوعية إلى جانب قرار إجرائي، أما القرارات الموضوعية، فقد شملت[21]:

1 ـ التوكيد على قرار مجلس الجامعة الصادر في 3 أغسطس 1990، والذي أدان بشدة جريمة الغزو العراقي لدولة الكويت.

2 ـ إعلان الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي أرقام 660 و 661 و 662 الصادرة في 2 و 6 و9 أغسطس 1990 على التوالي بشأن الأزمة وبوصفها تعبيرا عن الشرعية الدولية.

3 ـ إدانة العدوان العراقي على دولة الكويت، وعدم الاعتراف بأية آثار تكون قد ترتبت عليه.

4 ـ تأكيد سيادة الكويت واستقلالها، وسلامتها الإقليمية، والتمسك بعودة نظام الحكم الشرعي فيها.

5 ـ شجب التهديدات العراقية لدول الخليج، واستنكار حشد العراق لقواته المسلحة على حدود السعودية، والإعلان عن التضامن العربي الكامل معها، ومع دول الخليج الأخرى وتأييد الإجراءات التي تتخذها هذه الدول بالتطبيق لحق الدفاع الشرعي وفقا لأحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك، والمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، وكذا وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 661 الصادر بتاريخ 6 أغسطس 1990، على أن يتم وقف هذه الإجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت.

6 ـ الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية، ودول الخليج العربية الأخرى بإرسال قوات عربية اليها لمساندة القوات المسلحة لهذه الدول دفاعا عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي.

أما القرار الفرعي السابع فهو ذو طبيعة إجرائية؛ إذ تضمن تكليف القمة العربية الطارئة الأمين العام للجامعة العربية بمتابعة تنفيذ قرارها رقم 195 بشأن أزمة الخليج، ورفع تقرير عن ذلك إلى مجلس الجامعة خلال 15 يوما.

وواقع الأمر أنه فيما عدا ما أشار إليه القرار المذكور من تأييد الإجراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية، ودول الخليج العربية الأخرى إعمالا لحق الدفاع

الشرعي، والاستجابة لمطالب هذه الدول بشأن إرسال قوات عربية للدفاع عنها ـ نجد أنه ـ أي القرار 195 الصادر عن القمة العربية الطارئة ـ لم يُضِفْ جديدا لما تضمنه القرار رقم 5036 الصادر عن الاجتماع الطارىء لمجلس الجامعة في 3 أغسطس 1990، ومع ذلك، فَثَمَّةَ ملاحظات أساسية ينبغي الإشارة إليها في شأن هذا القرار الصادر عن القمة العربية الطارئة، فأولا، يُلاحظ أن القرار المذكور قد صدر بأغلبية محدودة (12 صوتا فقط من إجمالي أصوات الدول الأعضاء والبالغ عددها 21 صوتا)، ومعلوم أن هذه الأغلبية المحدودة إنما تجد تفسيرا لها في حالة الانقسام الواضح التي سيطرت على الموقف العربي الجماعي في معالجته لأزمة الاحتلال العراقي للكويت، وهو الانقسام الذي فسره البعض بإرجاعه إلى ما أسماه بالتدخل الأجنبي العسكري في المنطقة، والحق أن مثل هذا التفسير غير مقبول تماما، ذلك أن بعض الدول العربية كانت قد اتخذت موقفا غير مؤيد لإدانة العراق لغزوه لدولة الكويت، وذلك منذ اللحظات الأولى لوقوع الغزو، وقبل وصول أي قوات أجنبية إلى المنطقة، ويكفي أن نشير إلى موقف الأردن للتدليل على صحة هذا الاستنتاج، فعلى الرغم من أنه قد قيل بأن «تحفظ» الأردن ـ بمعنى معارضته ـ على قرار القمة العربية الطارئة يعود إلى اقتناعه بأن الإدانة من شأنها أن تعوق عملية التسوية السلمية للأزمة في إطار عربي، إلا أن هذه الحجة داحضة، ذلك أن تأييد الأردن للعراق كان أمرا متوقعا في ضوء العلاقات الخاصة جدا بين الدولتين منذ أوائل الثمانينات، وتحديدا منذ بداية الحرب العراقية الايرانية، وهي العلاقات التي توطدت تماما بإنشاء ما سُمِّي بمجلس التعاون العربي في 16 فبراير 1989، ولعل المتتبع لموقف الصحافة الأردنية من الغزو يستطيع أن يلمس ذلك بوضوح؛ فقد وصفت هذه الصحافة الصادرة في ثاني أيام الغزو المسلك العراقي بأنه كان خطوة ضرورية للحفاظ على ثروة العرب النفطية، وأن القرار العراقي في هذا الخصوص لم يكن قرارا مرتجلاً، وإنما كان قرارا مدروسا، وهو يحمل في طياته رسالة واضحة إلى باقي الدول العربية النفطية التي يتعين عليها أن تعي جيدا أن النفط ليس مجرد سلعة عادية، وإنما سلعة استراتيجية ينبغي توظيفها لخدمة المصلحة العربية العليا، «وليس لتسديد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي»، بل إن إحدى الصحف الأردنية قد ذهبت إلى حدّ تشبيه الغزو العراقي للكويت من حيث أهميته ودلالاته بالحدث المتمثل في قيام عبد الناصر بتأميم قناة السويس[22].

وكذلك فإنه يُلاحظ على هذا القرار أنه قد أثار جدلا قانونيا بشأن الأساس الذي ارتكن إليه في ميثاق الجامعة؛ فقد ذهب العراق ومعه بعض الدول العربية

الأخرى كفلسطين إلى الدفع ببطلان قرار القمة تأسيسا على القول بأن التدابير التي أشار اليها تندرج تحت نطاق المادة السادسة التي يشترط الميثاق أن يصدر القرار بشأنها بإجماع جميع الدول الأعضاء عدا الدول المعتدية.

وتقديرنا أن التدابير التي يلزم لها الإجماع بحسب نص المادة السادسة إنما يقصد بها تدابير الأمن الجماعي التي تتخذ باسم الجامعة العربية، وتحت إشرافها، وادارتها الكاملين، ومثالها الإجراءات التي اتخذت بشأن تشكيل وإرسال القوات العربية إلى الكويت عام 1961. أما موافقة القمة الطارئة في 10 أغسطس 1990 على الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج الأخرى بإرسال قوات عربية إليها فهذا يجيء في إطار إعمال نص المادة السابعة من الميثاق، ومن ثَمَّ فإن القرار لا يكون مُلْزِماً إلا بالنسبة لمن يقبله من الدول الأعضاء، وعليه فلا مَحَلَّ للدفع ببطلانه بدعوى مخالفته لأحكام ميثاق الجامعة. وإضافة إلى ذلك يستند القرار المذكور إلى نص المادة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك الذي يدين الاعتداء على أية دولة عربية أياً كان مصدره، ويعتبره عدوانا واقعا على جميع الدول العربية التي يتعين عليها أن تتصدى له بجميع الوسائل الممكنة، بل الأكثر من ذلك أن هذا النص يشير بوضوح ظاهر ـ وكما سبق أن رأينا ـ إلى وجوب أن: «تلتزم (الدول المتعاقدة) بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول (العربية) المعتدى عليها، وبأن تتخذ على الفور ـ منفردة ومجتمعة ـ جميع التدابير، وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك القوة المسلحة لرد الاعتداء، ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما..». وأخيرا، فإنه يجد سندا قانونيا له في نص المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة الذي يجيز الدفاع الشرعي الفردي والجماعي لمواجهة العدوان، وذلك إلى أن يتسنى لمجلس الأمن اتخاذ الخطوات اللازمة في هذا الشأن، وشريطة إبلاغ المجلس المذكور بجميع الإجراءات التي تتخذ إعمالا لهذا الحق الأصيل في الدفاع الشرعي.

أما الملاحظة الثالثة، التي يتعين الإشارة إليها في هذا الخصوص فتتعلق بحقيقة أن الأحكام المختلفة التي اشتمل عليها قرار القمة العربية الطارئة إنما تعبر في حقيقة الأمر عن أقصى ما استطاعت الدبلوماسية العربية في إطار الجامعة الوصول إليه في محاولتها من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة، وفي التصدي للعدوان إنْ تعذر الوصول إلى مثل هذه التسوية. وبعبارة أخرى، فيمكن القول ـ وكما سنرى ـ بأن الجامعة قد نفضت يدها تقريبا من الأزمة، وكأنها لا تعنيها، وذلك على خلاف الحال تماما بالنسبة للأمم المتحدة، ولا ينال من مصداقية هذا الاستنتاج القول بأن مجلس

الجامعة قد عقد اجتماعا طارئا على مستوى وزراء الخارجية العرب للنظر في تطورات الأزمة وذلك خلال يومي 30 و 31 أغسطس 1990؛ فالثابت أن هذا الاجتماع الأخير إنما كان الغرض منه هو متابعة تنفيذ ما انتهى إليه من قرارات في الاجتماعين الطارئين السابقين: اجتماع مجلس الجامعة في 2 و 3 أغسطس، واجتماع القمة العربية في 9 و 10 من الشهر نفسه، وبخاصة تطبيق البند 7 من القرار رقم 195 الذي أصدره هذا الاجتماع الأخير، والذي ينص على تكليف الأمين العام للجامعة العربية بمتابعة تنفيذ القرار المذكور، ورفع تقرير عنه خلال 15 يوما إلى المجلس لاتخاذ ما يراه ضروريا في هذا الشأن.

الاجتماع الطارىء لمجلس الجامعة يومي 30 و 31 أغسطس 1990:

انعقد هذا الاجتماع بالقاهرة بحضور 13 دولة عربية فقط (هي) دول مجلس التعاون الخليجي الست بالإضافة إلى كل من (مصر وسوريا ولبنان، جيبوتي، الصومال، ليبيا، المغرب)، في حين امتنعت ثماني دول عن الحضور هي: العراق، الأردن، فلسطين، اليمن، السودان، تونس، الجزائر، موريتانيا، مع ملاحظة أن «دولة» فلسطين هي التي كان مقررا لها أن ترأس هذا الاجتماع لمجلس الجامعة.

وعلى الرغم من أن قرارات هذا الاجتماع جاءت في مجملها توكيدا للقرارات السابقة التي أصدرتها الجامعة بشأن الأزمة على نحو ما بيّنا، إلا أن هذا الاجتماع الأخير قد لمس العديد من المسائل المهمة ذات الصلة بتطورات الأحداث. ومن ذلك مثلا: مطالبة العراق بعدم محاولة طمس الهوية الوطنية للشعب الكويتي، وعدم المساس بالتركيبة السكانية، أو إحداث أي تغيير في التقسيم الإداري، ومطالبة الدول والمنظمات الدولية، العالمية منها والإقليمية بالامتناع عن القيام بأي عمل قد يُفَسَّر على أنه يحمل معنى الموافقة الضمنية على هذه الإجراءات من جانب العراق، والإدانة القاطعة لتصرفات السلطات العراقية إزاء المدنيين في الكويت مع التوكيد على مسؤولية العراق ـ طبقا لأحكام القانون الدولي ـ عن توفير الحماية الواجبة لهؤلاء المدنيين، وكذا عن حماية المنشآت، وإضافة إلى ذلك، طلب مجلس الجامعة ـ في قرار فرعي ـ من السلطات العراقية تقديم كافة التسهيلات اللازمة لتيسير مغادرة الرعايا الأجانب لكل من الكويت والعراق، كما طالبها ـ في قرار فرعي آخر ـ بتوفير كافة الضمانات لاستمرار عمل البعثات الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة لدى دولة الكويت.

والحق أن مجلس الجامعة بتضمين قراره كل هذه المسائل، فضلا عن توكيده

إدانته القاطعة للاحتلال العراقي لدولة الكويت، قد أوجد نوعا من التوازن بين قرارات الجامعة العربية وقرارات الأمم المتحدة بشأن مواجهة الأزمة، حيث من المعلوم أن التنديد الشديد بمحاولات طمس الهوية وسوء معاملة الرعايا الأجانب واحتجازهم، وانتهاك حرمة البعثات الدبلوماسية، والاستيلاء على الممتلكات كان محلا لقرارات عديدة صدرت عن مجلس الأمن الدولي منذ الثاني من أغسطس 1990، وحتى القرار رقم 678 الصادر في 29 نوفمبر من العام نفسه، وبصفة خاصة القرارات أرقام 664 ,666 ,667 ,674,670 التي أصدرها المجلس المذكور خلال الشهور الثلاثة الأولى من بداية الأزمة.

هذا مجمل الدور الذي اضطلعت به الدبلوماسية العربية الجماعية في إطار الجامعة بهدف احتواء الأزمة التي ترتبت على الاحتلال العراقي لدولة الكويت وما ترتب عليها من تداعيات، فماذا عن تقويم هذا الدور في ضوء الضوابط القانونية التي تحكم حركة الجامعة في هذا الخصوص؟ الإجابة عن هذا السؤال هي موضوع المبحث الثالث من الدراسة.

تقويم أداء الجامعة بالنسبة للأزمة

انطلاقا مما انتهى إليه التحليل في شأن الجهود التي بذلتها الدبلوماسية العربية في إطار الجامعة من أجل احتواء الأزمة الناشئة عن الاحتلال العراقي لدولة الكويت، يثور التساؤل بشأن تقدير هذه الجهود، وبيان مدى استجابتها للإطار القانوني الذي ينبني عليه نظام الجامعة في مجال التسوية السلمية للمنازعات وقمع العدوان، وبعبارة أخرى، ما ملامح الدور الذي اضطلعت به جامعة الدول العربية في مجال السعي من أجل إيجاد تسوية سلمية للأزمة الراهنة في الخليج، وإلى أي مدى كان الإطار القانوني المشار إليه يمثل قيدا على حركتها ـ أي الجامعة ـ في هذا الخصوص؟.

قبل الإجابة عن هذا السؤال، تجدر الإشارة إلى ملاحظة أساسية مفادها أن مناط التحليل في هذا المبحث ليس تقويم أداء الجامعة من حيث النجاح أو الفشل في تسوية الأزمة سلميا؛ ذلك أن الإخفاق في هذا الشأن كان يمثل القاسم المشترك بالنسبة لجميع المبادرات الدبلوماسية التي جرت منذ وقوع الاحتلال العراقي للكويت وحتى بدء العمليات العسكرية في صباح يوم 17 يناير 1991، وإنما يتحدد هدف التحليل هنا في إبراز السمات العامة ـ الإيجابية والسلبية ـ التي اصطبغت بها جهود الجامعة إزاء الأزمة لمعرفة مدى ملاءمتها للإطار القانوني الذي تضمنه الميثاق

والمواثيق الأخرى ذات الصلة، كمعاهدة الدفاع العربي المشترك فيما يتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات وقمع العدوان.

والملمح العام الذي نلاحظه فيما يتصل بتقويم أداء الجامعة العربية بالنسبة لأزمة الخليج الأخيرة هو ذلك التباين الظاهر في دور الجامعة فيما يتعلق بهذه الأزمة بالمقارنة بدورها فيما عرف بأزمة الكويت الأولى عام 1961، ففي حين لم تسفر جهود الجامعة ـ شأن كل المبادرات الدولية الأخرى ـ عن أي تقدم في مجال التسوية السلمية للأزمة موضوع دراستنا الحالية، يلاحظ أن الدبلوماسية العربية في إطار الجامعة هي التي قدر لها أن تضطلع بالدور الرئيسي في إيجاد تسوية سلمية للنزاع العراقي الكويتي الذي نشب على أثر إعلان استقلال الكويت في 19 يونيو 1961.

فكما هو معلوم انعقد مجلس الجامعة بناءً على طلب المملكة العربية السعودية في 20 يوليو 1961، وأصدر بإجماع الآراء ـ فيما عدا العراق ـ القرار رقم 1777 الذي تضمن الأحكام الآتية (موافي، 1983، الساكت، 1974):

أولا: (أ) تلتزم حكومة الكويت بطلب سحب القوات البريطانية من أراضي الكويت في أقرب وقت ممكن.

(ب) تلتزم حكومة الجمهورية العراقية بعدم استخدام القوة في ضم الكويت إلى العراق.

(ج) تأييد كل رغبة تبديها الكويت للوحدة أو الاتحاد مع غيرها من دول الجامعة العربية طبقا لميثاق الجامعة.

ثانيا: (أ) الترحيب بدولة الكويت عضوا في جامعة الدول العربية.

(ب) مساعدة دولة الكويت على الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة.

ثالثا: تلتزم الدول العربية بتقديم المساعدة الفعالة لصيانة استقلال الكويت بناءً على طلبها، وَتعهَد المجلس إلى الأمين العام باتخاذ الخطوات اللازمة لوضع هذا القرار موضع التنفيذ العاجل.

وقد ساعد التزام حكومة الكويت بهذا القرار، وتعهدها بطلب سحب القوات البريطانية فور الانتهاء من تشكيل وإرسال القوات العربية المشتركة بالتطبيق للبند ثالثا من القرار المذكور على نجاح الجامعة في إنهاء النزاع، وواقع الأمر أن هذا النجاح عَجّل بتحقيقه عدة أسباب موضوعية (موافي، 1983): فمن ناحية أولى كان هناك

التدخل البريطاني في الكويت، والذي لعب دور المعجل في حث الدول العربية على سرعة التحرك والتكتل من أجل تكثيف الجهود العربية الجماعية، ومن ناحية ثانية يلاحظ أن النزاع لم يؤد إلى حدوث انقسام عربي ظاهر على نحو ما ظهر في الأزمة الأخيرة؛ فكل الدول العربية تقريبا وقفت إلى جانب حق الكويت في الاستقلال والانضمام إلى عضوية الجامعة العربية، ولا يستثنى من ذلك إلا المغرب الذي كان يطالب وقتذاك بموريتانيا استنادا إلى فكرة الحقوق التاريخية التي استند اليها العراق في مطالبته بضم الكويت، ومن ناحية ثالثة هناك السبب الذي يتعلق بكون أن قرار مجلس الجامعة لم يُغْفِل المطالب التي اشترط العراق تحقيقها للقبول بمبدأ التسوية السلمية للنزاع، فكما أشرنا تضمن القرار عبارة صريحة تلزم الكويت بطلب سحب القوات الأجنبية من أراضيها في أقرب وقت ممكن، وقد كان هذا الالتزام يمثل أحد المطالب التي تمسكت بها الحكومة العراقية، كما تضمن القرار أيضا الإشارة إلى ترحيب الجامعة العربية بأية رغبة تبديها الكويت للاتحاد مع غيرها من الدول العربية ـ إشارة إلى العراق ـ طبقا لأحكام ميثاق الجامعة، وواقع الأمر أن واقعة الاحتلال العراقي لدولة الكويت وما نجم عنها من أحداث كانت من الخطورة ـ بالمقارنة مع الوضع في أزمة الكويت الأولى عام 1961ـ بحيث صارت فكرة الحلول الوسط أو المتوازنة غير مقبولة، الأمر الذي لم يترك ثَمّةَ من سبيل إلا إدانة الغزو والضم، واتخاذ كافة السبل الكفيلة بردعه.

هذا عن الملمح العام فيما يتعلق بأداء الجامعة بالنسبة للأزمة الأخيرة في الخليج، فماذا عن الملامح الرئيسية الأخرى؟.

يمكن القول بأنه إضافة إلى هذا الملمح العام المشار إليه آنفا فقد تميز أداء الجامعة بالنسبة للأزمة محل الدراسة بمجموعة من الخصائص أو السمات الرئيسية:

يُلاحظ على التحرك العربي في إطار الجامعة أنه جاء سريعا ومبكرا جدا، وذلك خلافا لما جرى عليه العمل من جانب الجامعة في معالجتها للأزمات والصراعات التي تثور فيما بين الدول العربية، فكما رأينا انعقد مجلس الجامعة في جلسة طارئة على مستوى وزراء الخارجية العرب ـ الذين تصادف وجودهم في القاهرة للمشاركة في اجتماع وزراء خارجية دول المؤتمر الإسلامي ـ في اليوم نفسه الذي غزا فيه العراق الكويت ولاشك أن هذا التحرك السريع إنما كان يعكس قناعة الدول العربية بخطورة الأزمة، وتخوفها من أن يؤدي تطور الموقف إلى حدوث تدخلات دولية غير مرغوب فيها من وجهة النظر المتعلقة بالمصالح العربية القومية، آخذين بعين

الاعتبار جسامة ما حدث، وأهمية المنطقة من المنظور الاستراتيجي، والاقتصادي للقوى الدولية والإقليمية الكبرى، وقد جاءت القمة العربية الطارئة في 10 أغسطس 1990 لتعبر بحق عن صحة هذا الاستنتاج، كما يتأكد هذا الاستنتاج أيضا في ضوء ما تكشف عنه الخبرة التاريخية من حقيقة أن دبلوماسية الجامعة العربية فيما يتعلق بتسوية المنازعات إنما تأتي كقاعدة عامة بعد وقت لاحق لنشوب النزاع، فعلى سبيل المثال لا الحصر يلاحظ أنه في حالة النزاع بين لبنان وج. ع. م. عام 1958 لم يجتمع مجلس الجامعة إلا بعد مضي عشرة أيام، في حين اجتمع مجلس الأمن الدولي في أقل من 24 ساعة من دعوته لذلك. وفي حالة النزاع العراقي الكويتي عام 1961، لم يجتمع مجلس الجامعة إلا يوم 20 يوليو، أي بعد مرور شهر كامل من نشوب النزاع في 19 يونيو في أعقاب إعلان استقلال الكويت عن بريطانيا، وعلى الرغم من تقدم المملكة العربية السعودية بطلب عقده في الأول من يوليو، أما في أزمة الحرب الأهلية اللبنانية، فلم يجتمع مجلس الجامعة إلا بعد مضي 6 شهور من تفجر الأزمة في 13 أبريل 1975، كما لم تجتمع القمة العربية إلا بعد مضي 18 شهرا تقريبا من نشوب هذه الأزمة (الرشيدي، 1980).

ويلاحظ كذلك، أن الجامعة في تناولها لأزمة الاحتلال العراقي للكويت ـ سواء على مستوى وزراء الخارجية أو على مستوى القمة ـ قد عَدَلَت أيضا عما استقر عليه العمل من جانبها فيما يتعلق بالعزوف عن إدانة أي طرف من أطراف النزاع المعروض أمامها؛ فقد صدرت قرارات الجامعة، كما رأينا، متضمنة إدانة قاطعة للعراق لمخالفته لأحكام الميثاق والمواثيق الدولية الأخرى ذات الصلة وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة. وغنيٌ عن البيان أن هذا الموقف من جانب الجامعة لا يعززه سلوكها اللاحق في هذا الخصوص، حيث إنها عولت على إيجاد تسوية سلمية للنزاع دون محاولة إدانة طرف من أطرافه لصالح طرف آخر. ولعل الحالة الوحيدة التي خرجت فيها الجامعة على هذه القاعدة العامة كانت هي حالة النزاع بين شطري اليمن عام 1978 والتي اتهمت فيها اليمن الجنوبية بأنها كانت وراء جريمة اغتيال رئيس اليمن الشمالية؛ إذ صدر قرار مجلس الجامعة رقم 3734 في 2 يوليو 1978 ليشجب بشدة هذه الجريمة، ويدين كل من شاركوا فيها، أو خططوا لها مع إعلان تجميد العلاقات السياسية، ووقف جميع أشكال العلاقات الاقتصادية والثقافية، والمعونات الفنية مع جمهورية اليمن الجنوبية، أما في حالة قيام الأردن بضم الضفة الغربية عام 1950، فقد اكتفى مجلس الجامعة بإدانة هذا المسلك بشكل غير صريح (الرشيدي 1980، غالي 1977).

وليس بخافٍ أن هذا العدول من جانب الجامعة العربية عما استقر عليه سلوكها اللاحق يجد سنده فيما كان يمثله احتلال العراق لدولة الكويت، وإعلان ضمها إليه من انتهاك صارخ للمبادىء الأساسية التي ينهض عليها النظام العربي الذي أوجده ميثاق الجامعة، وبالذات تلك المبادىء التي أشارت إليها المادة الثامنة من الميثاق بتوكيدها ضرورة أن: «تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى، وتعتبره حقا من حقوق تلك الدول، وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها».

غير أنه يلاحظ، مع ذلك، وعلى الرغم من خطورة الأزمة الأخيرة في الخليج سواء من حيث إنها ترتبت على قيام دولة عربية باحتلال وضم دولة أخرى عربية ومستقلة، أو من حيث كونه قد أدى إلى أكبر حشد عسكري أجنبي على الأراضي العربية في منطقة الخليج ـ يلاحظ أن دور الجامعة قد اقتصر على مجرد الإدانة اللفظية، وشجب الاحتلال العراقي للكويت، ومطالبة الحكومة العراقية بسحب قواتها فورا، ودون أية شروط مسبقة، مع الإقرار بحق الكويت ودول الخليج العربية الأخرى في اللجوء إلى جميع الوسائل الممكنة من أجل الدفاع عن سيادتها الإقليمية. وبعبارة أخرى، فلم تحاول الجامعة ـ من جانبها ـ اتخاذ أية تدابير فعالة لحمل العراق على الانصياع لمقتضيات الشرعية الدولية والعربية، وذلك خلافا لما كان عليه الحال بالنسبة لموقف الأمم المتحدة التي أصدرت جملة من القرارات خاصة خلال الفترة من 2 أغسطس 1990 وحتى 29 نوفمبر من العام نفسه، وهو تاريخ صدور القرار رقم 678 الذي أجاز اللجوء إلى القوة المسلحة ضد العراق لإرغامه على الانسحاب من الكويت. كذلك، فإن هذا الموقف من جانب الجامعة قد جاء أضعف بكثير من موقفها الذي أشرنا إليه بشأن النزاع بين شطري اليمن عام 1978 والذي تضمن الموافقة على اتخاذ تدابير قسرية صارمة ضد اليمن الجنوبية شملت تجميد العلاقات السياسية وقطع جميع العلاقات الاقتصادية والثقافية وغيرها إلى جانب وقف جميع المعونات الفنية التي كانت تقدم اليها.

ويقيننا إن إخفاق الجامعة في اتخاذ تدابير قسرية ضد العراق جزاء لما ارتكبه من جرائم دولية ضد دولة الكويت وشعبها، إنما يُعْزَى إلى أكثر من اعتبار: أولا، من المعلوم أن نصوص الميثاق جاءت غامضة فيما يتعلق بالتدابير اللازمة للتصدي للعدوان وقمعه، وقد سبق أن رأينا كيف أنّ نص المادة السادسة لم يحدد المقصود بالعدوان، كما لم يحدد ماهية التدابير التي يلزم اتخاذها لدفعه (شهاب، 1989). وعلى الرغم

من أن هذه العمومية في الصياغة لا تخلو من فائدة حيث إنها تسمح باستيعاب التطورات المستجدة، وتوفر الأساس القانوني للتعامل معها، إلا أنها ـ مع ذلك ـ تظل قاصرة عن تحقيق الغرض الذي شرعت من أجله بالنظر إلى أنها تفتح الباب أمام مختلف الاجتهادات والتفسيرات القانونية التي قد لا يحتملها الموقف. وثانيا، وحتى بفرض خلو نص المادة السادسة من أي عيب في الصياغة يشوبه، هناك الصعوبة المتعلقة بنظام التصويت على الإجراءات أو التدابير التي يلزم اتخاذها في إطار هذه المادة، وتفسير ذلك هو أن أي إجراء من إجراءات الأمن الجماعي في إطار الجامعة إنما يشترط لاتخاذه ـ وطبقا لنص المادة المذكورة ـ أن يصدر مجلس الجامعة قراره بشأنه بإجماع الدول الأعضاء عدا صوت الدولة المعتدية في حالة كونها دولة عربية، ولقد كان واضحا منذ اللحظة الأولى لوقوع الغزو العراقي على دولة الكويت أن ثَمّةَ انقساما عربيا ظاهرا فيما يتصل بأسلوب معالجة الأزمة، وبالذات فيما يتعلق بإمكانية اتخاذ تدابير معينة طبقا لنص المادة السادسة، ولقد جاء نمط تصويت الدول العربية على قرارات الجامعة بشأن الأزمة ليؤكد هذا الاستنتاج ويوضحه؛ حيث باشرت هذه الدول جميع أنماط التصويت المتعارف عليها في قانون المنظمات الدولية من تأييد (غير مقرون بتحفظ أو مقرون به) ومعارضة وامتناع، وغياب. وثالثا، من المهم التوكيد في هذا المقام على حقيقة أنه من المستبعد تماما أن يكون إخفاق الجامعة في اتخاذ تدابير قسرية رادعة ضد العراق مرجعه أن الجامعة بوصفها منظمة دولية إقليمية ليست مخولة مثل هذه السلطة القمعية دون أن يأذن لها مجلس الأمن الدولي بذلك عملا بنص المادة 1/53 من ميثاق الأمم المتحدة. ويُعْزىَ هذا الاستنتاج إلى أمرين: فمن ناحية أولى، يلاحظ أن نص المادة 1/53 المشار إليها لم يَغُلَّ تماما يد المنظمات الدولية الإقليمية فيما يتعلق باتخاذ إجراءات قسرية، خاصة في الأحوال التي يعجز، أو لم يبادر فيها مجلس الأمن إلى اتخاذ مثل هذه الإجراءات، وذلك حتى لا يعطل تطبيق نص المادة 51 من الميثاق والخاصة بإباحة اللجوء إلى القوة المسلحة في إطار مباشرة حق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي، ومن ناحية ثانية لا ينبغي إغفال حقيقة أن أول قرار أصدره مجلس الأمن بشأن أزمة الاحتلال العراقي للكويت ـ وهو القرار رقم 660 قد أشار صراحة إلى تأييده لكل الجهود التي تبذلها الجامعة العربية في شأن حل هذه الأزمة. ولا شك أن مثل هذه الإشارة يمكن اعتبارها بمثابة موافقة، أو إذن صريح من جانب مجلس الأمن تستجيب وحكم المادة 1/53 من ميثاق الأمم المتحدة.

ولعل إدراك حقائق هذا الوضع هو الذي حمل الكويت ومعها السعودية وغيرهما من دول الخليج العربية الأخرى على عدم التعويل على جهود الجامعة العربية، وتفضيل اللجوء إلى الأمم المتحدة على اعتبار أن إمكانية اللجوء إلى استخدام التدابير القسرية بما في ذلك القوة المسلحة تتوفر بدرجة أكبر في إطار الأمم المتحدة عنها في إطار جامعة الدول العربية، آخذين بعين الاعتبار العلاقة الوثيقة التي تربط هذه الدول بالولايات المتحدة التي أضحى لها مركز القوة المهيمنة في النظام الدولي المعاصر.

وتأسيساً على ذلك فإن ما تضمنته قرارات الجامعة ـ سواء تلك التي صدرت عن مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية أو تلك التي أجازتها القمة العربية الطارئة ـ بشأن حق الكويت وغيرها من دول الخليج في الاستعانة بجميع الوسائل للدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها، ومناشدة الدول العربية الأخرى تقديم العون اللازم لهذه الدول إنما يجد أساسه القانوني في نص المادة السابعة من ميثاق الجامعة الذي يعترف بسلطنة المجلس باتخاذ ما يراه مناسبا من إجراءات شريطة ألا يكون ذلك ملزما إلا بالنسبة لمن يقبله، كما يجد أساسه أيضا في المبادىء القانونية العامة التي تجيز حق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي، والتي قننتها صراحة نص المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

أما السمة الثالثة التي اصطبغ بها موقف الجامعة العربية في تناولها لأزمة الاحتلال العراقي للكويت فتتمثل في إخفاق دبلوماسية القمة العربية في احتواء هذه الأزمة، ولعل من أبرز مظاهر هذا الإخفاق ذلك الانقسام العربي الواضح الذي ساد اجتماع القمة العربية الطارئة بالقاهرة يوم 10 أغسطس 1990، فكما رأينا وقفت اثنتا عشرة دولة عربية إلى جانب الشرعية الدولية، وأدانت بوضوح وحزم قاطعين الاحتلال العراقي للكويت، ومالت باقي الدول الأخرى إلى انتهاج مواقف غير قاطعة الدلالة على رفضها لهذا الاحتلال.

والحق أنه بالنظر إلى المناخ الإيجابي الذي ساد العلاقات فيما بين الدول العربية قبل الثاني من أغسطس 1990، وبالنظر إلى خطورة الأزمة التي ترتبت على الاحتلال العراقي للكويت من حيث كونها تشكل حدثا غير مسبوق في تاريخ العرب الحديث كما سلفت الإشارة، فقد كانت كل الآمال تتجه إلى القمة العربية الطارئة من أجل التوصل إلى حل عربي للأزمة يحفظ للكويت استقلالها، ويقي العرب مخاطر التدخلات الخارجية، غير أنه بدا واضحا مع تطور الأحداث أن مثل هذه التوقعات كان

مبالغا فيها؛ إذ سرعان ما برزت حقيقة مهمة مؤداها أن التضامن العربي «الرسمي» الذي تحقق منذ أواخر الثمانينات لم يكن سوى مجرد تضامن شكلي، أو مجرد ظرف طارىء على صعيد العلاقات السياسية العربية.

وهنا أيضا يمكن القول بأن إخفاق الجامعة العربية من خلال دبلوماسية القمة في احتواء أزمة الخليج، وتسويتها في إطار عربي يمثل بدوره خطوة إلى الوراء بالنسبة لما استقر عليه العمل العربي المشترك منذ أوائل الستينات حيث قُدِّر لهذا الشكل من أشكال العمل الدبلوماسي الجماعي والمنظم أن يُسهم بجهد كبير في مجال التسوية السلمية للمنازعات فيما بين الأقطار العربية، ولعل من أهم الأمثلة ذات الدلالة في هذا الخصوص دور دبلوماسية القمة العربية بالنسبة لأزمة المقاومة الفلسطينية مع الأردن عام 1970، وكذا دورها في وضع نهاية «رسمية» للحرب الأهلية اللبنانية في أكتوبر 1976[23].

ويثور التساؤل بشأن حقيقة الأسباب التي أدت إلى إخفاق دبلوماسية القمة في إيجاد تسوية الأزمة في الخليج، ابتداء قيل في أسباب ذلك أن التعجل في عقد هذه القمة هو الذي كان وراء إخفاقها حيث لم تتح الفرصة للقادة العرب للتشاور، والتحضير لمثل هذا الاجتماع الطارىء[24]، وتقديرنا أن هذه حجة داحضة؛ فالحديث عن التحضير والتشاور المسبق يكون غير ذي محل في أغلب الأحيان بالنسبة للاجتماعات غير العادية، ومع ذلك فيمكن القول بأن اجتماع وزراء الخارجية العرب يومي 2 و 3 أغسطس يعد بمثابة اجتماع تحضيري للقمة العربية التي انعقدت في 10 أغسطس 1990، أما السبب الحقيقي وراء هذا الاخفاق فمرجعه: من ناحية أولى، القيود القانونية الممثلة في اشتراط الإجماع لصحة صدور القرارات بالنسبة لكل ما يتعلق بأعمال نص المادة السادسة من ميثاق الجامعة، ويتصل بذلك من ناحية ثانية المناورات والضغوط العراقية التي استهدفت بعض الدول العربية، والتي لم تتردد ـ طبقا لما ذكرته بعض المصادر ـ حتى من تقديم إغراءات مالية ضخمة لإثناء هذه الدول عن تأييد قرارات القمة[25].

وكذلك، فقد كان من السمات الرئيسية التي اتصف بها أداء الجامعة العربية في تناولها لأزمة الاحتلال العراقي للكويت، غياب أي دور للأمانة العامة ممثلة في شخص أمينها العام سواء من حيث المبادرة إلى بذل المساعي الحميدة، أو الاضطلاع بمهمة الوساطة بين العراق والكويت خاصة خلال الفترة التي سبقت الغزو، أو من حيث متابعة تنفيذ قرارات الجامعة الصادرة بشأن الأزمة، بل الأكثر من ذلك، إن الموقف المتردد للأمين العام، والذي انتهى باستقالته من منصبه في 3 سبتمبر 1990

إنما يجيء ليعكس، وبحق، حالة التردي الكبير الذي آل إليه مصير هذا الجهاز المهم من أجهزة الجامعة، وليشكل من ثَمَّ عاملا سلبيا آخر يضاف إلى حالة الانقسام العربي العام بشأن كيفية الخروج من الأزمة، ويضاف إلى ذلك أن هذا الموقف من جانب الأمين العام إنما يمثل حالة خاصة بالمقارنة بالدور الكبير الذي إضطلع به ـ أي الأمين العام ـ على صعيد العمل العربي المشترك بوجه عام، وعلى صعيد التسوية السلمية للمنازعات على وجه الخصوص، وذلك منذ نشأة الجامعة، ولعل الدور الذي إضطلع به أمين الجامعة فيما يتعلق بأزمة الكويت الأولى عام 1961 خير دليل يمكن أن يُساق في هذا الخصوص (الساكت، 1974). وأيضا، فإن دور الأمين العام للجامعة العربية في محاولة إيجاد تسوية للأزمة لا يكاد يُذكر إذا ما قورن بالدور المعتبر الذي اضطلع به الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الخصوص منذ واقعة الاحتلال العراقي للكويت في الثاني من أغسطس 1990 وحتى قبيل نشوب العمليات العسكرية صباح يوم 17 يناير 1991 (الساكت، 1974).

وكذلك، فإنه من المهم أن نلاحظ في شأن تقويم أداء الجامعة فيما يتعلق بأزمة الخليج الأخيرة أنه خلافا لما استقر عليه العمل العربي المشترك في إطار الجامعة، من حيث أن حدوث التدخل الأجنبي ـ أيا كانت صورته وأيا كان السبب في وجوده ـ كان دوما بمثابة العامل المعجل الذي يحث الدول العربية، ويحملها على تكثيف جهودها من أجل العمل على سرعة تسوية النزاع واحتوائه في إطار عربي، لم يؤد هذا التدخل الأجنبي إلى أي نتائج إيجابية بالنسبة لدعم جهود الجامعة لاحتواء الأزمة، بل على العكس أدى إلى توسيع شقة الخلاف والانقسام بين الدول العربية، فضلا عن أنه قد اتُّخِذ ذريعة لتسويغ مواقف تلك الدول (العربية) التي لم تُدِنْ صراحة الغزو العراقي لدولة الكويت.

وأخيرا تجدر الملاحظة إلى حقيقة أنه خلافا لما جرى عليه العمل من جانب كل من الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية فيما يتعلق بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات، وقمع العدوان من حيث إعطاء الأولوية لدبلوماسية الجامعة باعتبارها المنظمة الدولية الإقليمية المعنية، وذلك قبل تدخل المنظمة الدولية العالمية أي الأمم المتحدة (حالة النزاع بين لبنان و ج . ع . م . عام 1958، حالة أزمة الكويت الأولى عام 1961، حالة الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975)، نجد أنه في حالة أزمة الخليج الأخيرة لم تنتظر الأمم المتحدة ما ستسفر عنه جهود الجامعة العربية، وإنما بادرت إلى سرعة التدخل حيث اجتمع مجلس الأمن ـ بناء على طلب الكويت والولايات

المتحدة ـ في يوم الغزو نفسه وقبل انعقاد مجلس الجامعة على أي مستوى، زد على ذلك أن الأمم المتحدة، وليست الجامعة العربية هي التي استمرت في متابعة تطورات الأزمة منذ نشوبها، وحتى إتمام تحرير الكويت في 28 فبراير 1991، ويكفي للتدليل على ذلك أن نلقي نظرة سريعة على مجمل القرارات التي أصدرتها كل من المنظمتين في هذا الخصوص[26]، بل الأكثر من ذلك كله أن مجلس الأمن ـ وخلافا لما استقر عليه العمل من جانبه في العديد من المنازعات التي ثارت فيما بين الدول العربية ـ لم يشر إلى الجامعة في أي من قراراته الأثنى عشر التي أصدرها خلال الفترة من 2 أغسطس وحتى 29 نوفمبر من العام نفسه، وهو التاريخ الذي أصدر فيه المجلس قراره رقم 678 بإجازة استخدام القوة ضد العراق إلا في القرار الأول منها فقط، وهو القرار رقم 660 الصادر في 2 أغسطس 1990 في يوم الغزو نفسه.

ولا شك أن هذا الاهتمام المبكر والمكثف للأمم المتحدة بالأزمة بالمقارنة بدور الجامعة العربية إزاءها يثير التساؤل بشأن الأسباب التي أدت إليه خاصة من منظور العلاقة بين المنظمتين الدولية العالمية (الأمم المتحدة) والدولية الإقليمية (جامعة الدول العربية) في مجال التسوية السلمية للمنازعات الإقليمية، وتقديرنا أن من بين الأسباب المهمة التي يُعْزَى إليها هذا الموقف من جانب الأمم المتحدة مايلي: ـ أولا، من المسلم به أن مسؤولية المنظمات الدولية الإقليمية في مجال التسوية السلمية للمنازعات التي تثور بين أعضائها لا يمكن بأي حال أن تَغُلَّ يد المنظمة الدولية العالمية (الأمم المتحدة) في هذا الخصوص على اعتبار أنها هي المنوط بها أساسا مهمة حفظ السلم، والأمن الدوليين، وإعمال أحكام القانون في إطار العلاقات الدولية على وجه العموم، وعلى ذلك فإن ما يقال عن فعالية المنظمة الدولية الإقليمية في الاضطلاع بمهمة التسوية السلمية للمنازعات التي تثور فيما بين أعضائها سواء بالنظر إلى اعتبارات التجاور الجغرافي، أو الترابط المصلحي، أو غير ذلك إنما هو أمر يظل في التحليل الأخير لا يكاد يخرج عن اعتبارات الملاءمة (الرشيدي، 1980, 7-8)، وتأسيسا على ذلك أيضا يأتي فهمنا لنص المادة 2/52 من ميثاق الأمم المتحدة الذي يشير صراحة إلى ضرورة أن: «تبذل الدول المشتركة في هذه الاتفاقات أو المنظمات (أي المنظمات الدولية الإقليمية) كل جهدها لتسوية المنازعات الاقليمية سلميا بواسطة هذه الاتفاقات أو المنظمات، وذلك قبل عرضها على «مجلس الأمن»»، فهذا النص لا يرقى بحسب قناعتنا إلى حد ترتيب التزام قانوني بوجوب استنفاد شرط اللجوء إلى المنظمة الدولية الإقليمية قبل عرض النزاع على المنظمة الدولية العالمية ذات الصلة،

واتساقا مع هذا التفسير، يمكن القول بأن مسؤولية المنظمات الدولية الإقليمية في مجال حفظ السلم والأمن إنما هي كأصل عام مسؤولية احتياطية، وتُناط بها انطلاقا من مبدأ التعاون مع المنظمة الدولية العالمية أي الأمم المتحدة، وثانيا: يلاحظ أن تدخل الأمم المتحدة بصورة مبكرة جدا، وبشكل مكثف للغاية إنما يأتي استجابة لرغبة الدول المعنية، وبالذات الكويت والسعودية ومعهما الولايات المتحدة [27]. وقد سبق أن أشرنا إلى حقيقة أن كلا من الكويت والسعودية قد عولتا بالأساس على تدخل الأمم المتحدة وليس الجامعة العربية، وذلك انطلاقا من الاقتناع بأن العراق لن ينسحب من الأراضي الكويتية إلا تحت التهديد باستخدام العقوبات الدولية على اختلاف أنواعها: من اقتصادية، ودبلوماسية، وعسكرية، وهو أمر لا تستطيعه جامعة الدول العربية، خاصة وأن الدولتين ـ ومعهما كل دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى وكذا بعض الدول العربية الأخرى ـ كانتا واثقتين من تأييد الولايات المتحدة لهما في مجلس الأمن.

وواقع الأمر أن تفضيل الكويت والسعودية وغيرهما من دول الخليج العربية اللجوء إلى الأمم المتحدة بدرجة أكبر من تفضيلهما اللجوء إلى الجامعة العربية للاعتبار سالف الذكر له سوابقه العديدة التي تؤيده من واقع الخبرة التاريخية للجامعة، فعلى سبيل المثال في النزاع بين مصر والسودان عام 1958 وكذا في النزاع بين مصر ولبنان في العام نفسه قررت هاتان الدولتان العربيتان عرض نزاعهما مع مصر على الأمم المتحدة دون انتظار ما يمكن أن تُسْفِر عنه جهود الجامعة في شأنه، والشيء ذاته فعله المغرب عام 1963 في شأن نزاع الحدود مع الجزائر حيث آثر اللجوء إلى الأمم المتحدة على اللجوء إلى المنظمات الدولية الإقليمية المعنية وهي جامعة الدول العربية (تفاديا للتأثير المصري الكبير المؤيد للموقف الجزائري)، ومنظمة الوحدة الافريقية (حيث التمسك بمبدأ قدسية الحدود الموروثة منذ عهد الاستعمار). يُضاف إلى ذلك حقيقة أن التركيز من جانب الكويت والسعودية على أهمية اللجوء إلى الأمم المتحدة والقبول بإمكانية تجاوز الجامعة العربية يجد سندا له في كون أن المادتين الخامسة والسادسة من ميثاق الجامعة ـ واللتين ترسمان الإطار القانوني لوظيفة الجامعة في مجال التسوية السلمية للمنازعات وقمع العدوان على نحو ما بينا ـ لا ترتبان أي التزام قانوني بوجوب اللجوء أولا إلى الجامعة لتسوية المنازعات بواسطتهما.

الخلاصة

وإضافة إلى ما عرض له التحليل، فيما سبق، بشأن تقويم أداء الدبلوماسية

العربية في إطار الجامعة بالنسبة للأزمة الأخيرة في الخليج ـ ناهيك عن الانعكاسات السلبية المتعددة لهذه الأزمة بالنسبة لمنظومة العلاقات فيما بين الدول العربية التي شهدت تدهورا وانقساما غير مسبوقين منذ نشأة النظام الإقليمي العربي عام 1945 ـ يمكن القول بأن الأزمة وأسلوب معالجتها عربيا ـ وخلافا لكل الأزمات السابقة التي تصدت لها الجامعة، وباستثناء أزمة عام 1979 ـ قد طرحت العديد من التساؤلات فيما يتعلق بوضع الجامعة، وضرورات تطويرها خاصة بالنسبة لوظيفتها في مجالي التسوية السلمية للمنازعات، وقمع العدوان.

فبادىء ذي بدء وإزاء الدبلوماسية العربية التنظيمية في اتخاذ أية خطوة إيجابية في سبيل حل الأزمة في إطار عربي فقد ثار التساؤل بشأن مدى كفاية أو ملاءمة الإطار القانوني القائم الذي ينظم وظيفة الجامعة فيما يتصل بتسوية المنازعات وقمع العدوان، وعما إذا كان النهوض بأداء الجامعة في هذا الخصوص يلزمه بالضرورة إعادة النظر في هذا الإطار، والحق أن القصور الذي ينطوي عليه نظام الجامعة في مجال التسوية السلمية للمنازعات وقمع العدوان لا يفسر إلا جزئيا إخفاقها ـ أي الجامعة ـ في التعامل بشكل إيجابي مع هذه الأزمة التي أوجدها الاحتلال العراقي لدولة الكويت، بل إن هذا الإطار القانوني بالرغم من بعض مظاهر القصور التي تشوبه ما يزال يُوَفِّر أساسا كافيا لمباشرة الجامعة لوظيفتها، وذلك إذا ما أعملنا قواعد التفسير الواسع، أو التفسير الوظيفي التي تعول على مبدأ إعمال النص؛ فالعبرة دائما ـ وكما تقول القاعدة الأصولية ـ بالمعاني وليست بالأشكال والمباني، وبعبارة أخرى، فإن تلاقي الإرادات السياسية للدول الأعضاء في المنظمة الدولية هو الذي يكفل لها ولا شك المقومات الحقيقية للنجاح والفعالية، في حين أن غياب ذلك هو الذي يحد من قدرة هذه المنظمة على الاضطلاع بالمهام المنوطة بها، ولعل خبرة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتطبيق الأحكام المُتَضَمَّنَة في نصوص الفصل السابع من الميثاق خير دليل يمكن الاستناد إليه في هذا الخصوص؛ فمن المعلوم أن الأمم المتحدة قد ظلت عاجزة طيلة العقود الأربعة السابقة عن تطبيق هذه الأحكام بسبب صراعات القوى الدولية الكبرى، ولم تفلح في ذلك ـ بمناسبة الأزمة الأخيرة في الخليج ـ إلا نتيجة لحلول سياسة الوفاق والتعاون محل سياسات الصراع والتنافس فيما بين هذه القوى.

وكذلك فقد أثارت الأزمة الاخيرة في الخليج التساؤل بشأن جدوى مصداقية التجمعات العربية الإقليمية التي نشأت في إطار الجامعة، وإعمالا لنص المادة التاسعة من ميثاقها، وعما إذا كانت الحاجة إلى تطوير الجامعة مستقبلا تستلزم بقاء مثل هذه

التجمعات، وتقديرنا أن هذه التجمعات ـ وفيما عدا تجمع دول مجلس التعاون الخليجي الذي أظهرت دوله تماسكا كبيرا فيما بينها إزاء الأزمة ـ قد أخفقت في توفير حَدّ أدنى مقبول من التنسيق فيما بين أعضائها؛ فمجلس التعاون الرباعي الذي ضم في عضويته كلا من مصر واليمن والأردن والعراق وقد أتت عليه الأزمة تماما، ويمكن القول بأنه قد انتهى حكما وواقعا، أضف إلى ذلك أن الأزمة قد كشفت بما لايدع مجالا للشك عن حقيقة أن المجلس المذكور لم يكن سوى محور سياسي، وليس صورة من صور التكامل الإقليمي بين دُوَله، أما اتحاد دول المغرب العربي، فعلى الرغم من بعض مظاهر التنسيق التي ظهرت بين أعضائه تجاه الأزمة، خاصة من حيث الإعلان الرسمي عن رفض القبول بمبدأ احتلال دولة عربية لأراضي دولة عربية أخرى، إلا أن السلوك التصويتي لهذه الدول يكشف ـ كما رأينا فيما سبق عن وجود اختلافات سياسية عديدة بينها.

وإذا كان ثَمّةَ من نتيجة ينبغي التركيز عليها مع شأن هذه التجمعات من منظور علاقتها بالجامعة العربية، واحتمالات تطورها في المستقبل، فمفادها أن هذه التجمعات لا يمكن بأي حال أن تكون بديلا عن الجامعة، ومؤدى ذلك أن أية محاولة لإعادة بناء الجامعة العربية في ظل معطيات ما بعد الأزمة ينبغي أن تأخذ في الاعتبار ضرورة إنشاء علاقة صحيحة بين الجامعة، ومثل هذه التجمعات العربية المحدودة بحيث تكون هذه التجمعات في التحليل الأخير بمثابة أدوات أو أجهزة للجامعة، وليس منافسة لها، ولعل العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الإقليمية طبقا لأحكام الفصل الثامن (من ميثاق الأمم المتحدة) يمكن أن تكون ذات فائدة في مجال البحث عن الشكل القانوني المناسب لعلاقة الجامعة العربية بالتجمعات المذكورة. ومن ناحية ثالثة، فقد كان للأزمة دلالتها الواضحة بالنسبة لقضية مهمة من وجهة النظر المتعلقة باحتمالات التطور المستقبلي للجامعة، ونعني بذلك قضية الولاء القومي والحياد السياسي للأمين العام، فبصرف النظر عن الحجج التي سيقت من أجل تسويغ استقالة الأمين العام للجامعة العربية في 3 سبتمبر 1990 ـ أي بعد مضي شهر واحد من نشوب الأزمة ـ فإن الأمر الذي لا شك فيه هو أن السبب الحقيقي وراء هذه الاستقالة إنما يكمن في استجابة الأمين العام للضغوط التي تعرض لها من جانب بعض الدول المؤيدة ـ ضمنيا على الأقل ـ للموقف العراقي، ومن بينها تونس التي ينتمي إليها الأمين العام السابق للجامعة برابطة الجنسية، وهذه الاستجابة هي أيضا التي تفسر ـ بحسب قناعتنا ـ عدم التزام الأمين العام بتنفيذ البند رقم من قرار القمة

العربية الطارئة، والذي كلفه بمتابعة تنفيذ هذا القرار، وإجراء الاتصالات اللازمة في هذا الشأن.

وقد يكون من المناسب في هذا المقام أن نشير أيضا ـ وفي ضوء ما كشفت عنه دبلوماسية الجامعة في التعامل مع أزمة الاحتلال العراقي لدولة الكويت ـ إلى حقيقة أن أيّ حديث عن إعادة بناء الجامعة العربية في ظل المعطيات العربية والدولية الجديدة ينبغي أن يولي أهمية خاصة لجهاز الأمانة العامة آخذين بعين الاعتبار ذلك التعاظم المطرد في دور الأمانات العامة في نطاق المنظمات الدولية على وجه العموم، ولعل من الأفكار المهمة التي تستحق البحث والدراسة في هذا الخصوص ضرورة إيلاء أهمية خاصة للوظيفة العامة العربية بما يكفل إيجاد الموظف الدولي العربي الذي لايتردد في تقديم ولائه لهذه الوظيفة العربية القومية على ولائه القطري حالة حدوث التعارض بينهما، ومن المهم في هذا الخصوص أيضا أن يراعى ـ قدر الامكان ـ مبدأ التوزيع الجغرافي العادل عند اختيار الموظفين العاملين بالجامعة وهيئاتها المختلفة، وكذلك فإن اختيار الأمين العام من جنسية دولة المقر ربما يحتاج إلى بعض المناقشة، أو إعادة النظر من حيث مدى ملاءمة ذلك من عدمه آخذين بعين الاعتبار الدروس المستفادة من واقع الخبرة التاريخية ذات الصلة بهذا الأمر، ويتصل بذلك أيضا ضرورة إعادة النظر في النصوص التأسيسية، وتعديلها بما يكفل تخويل الأمين العام سلطات واختصاصات أوسع، وخاصة في مجال حفظ السلم والأمن العربيين، وقد يكون مفيدا ـ كذلك ـ تطوير المحكمة الإدارية للجامعة العربية على نحو يجعل منها أداة قادرة على توفير الضمانات القانونية التي تكفل حسن اضطلاع الموظف العام العربي بواجباته الوظيفية دونما خوف أو تهديد سواء من جانب دولته التي يرتبط بها برابطة الجنسية، أو من جانب دولة المَقَرّ.

وأخيرا، فمن الدلالات المهمة التي أكدت عليها الأزمة وأسلوب معالجة الجامعة العربية لها ـ وخاصة بالمقارنة بأزمة الكويت الأولى عام 1961، أن وجود دولة قائدة داخل الجامعة لا يمثل بالضرورة شرا مطلقا، بل على العكس فإن غياب مثل هذه الدولة هو الذي ربما يُعْزَى إليه جانب من إخفاق الجامعة في التعامل الإيجابي مع أزمة 1990-1991. ولاشك أن هذا الاستنتاج يجد سندا قويا له في الخبرة التاريخية للجامعة في هذا الخصوص؛ فالثابت أن نجاح الجامعة في معالجة أزمة الكويت الأولى عام 1961ـ وعلى الرغم من احتدام ما سمي بالحرب الباردة العربية في ذلك الوقت ـ إنما يُعْزَى في المقام الأول إلى كون أن مصر قد اضطلعت بمثل هذا الدور

القائد، وكذلك فإن الدور غير المسبوق للأمم المتحدة في التصدي للعدوان العراقي على دولة الكويت ربما ما كان ليتحقق لولا هذه الهيمنة الأمريكية الملحوظة داخل هذه المنظمة الدولية، بل وعلى مستوى النظام الدولي برمته.

الهوامش

(1) راجع، فيما يتعلق بوظيفة الجامعة في مجال التسوية السلمية للمنازعات: د. بطرس بطرس غالي، الجامعة العربية والتسوية السلمية للمنازعات المحلية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1977، أحمد الرشيدي، الحرب الأهلية اللبنانية في إطار جامعة الدول العربية 1975-1976، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، وأيضاً:

Hassouna, H. The League of Arab States and Regional Disputes, New York: Oceana Publications, 1975; Al- Kadhem, S., The Role of The League of Arab States in Settling Inter - Arab Disputes, Revue Egyptienne de Droit Interational, Vol. 32, 1976.

(2) انظر تفاصيل أخرى بشأن هذا القصور: أحمد الرشيدي، مبدأ التسوية السلمية للمنازعات في ميثاق جامعة الدول العربية، وفي بعض المواثيق الدولية الأخرى: دراسة مقارنة، شؤون عربية، العدد 25، (مارس)، 1983، ص ص 197 - 184.

(3) والحق، أن مثل هذا الغموض إنما ينتج بالدرجة الأولى عن التداخل بين ما يسمى «بالمنازعات القانونية» وما يُعْرَف «بالمنازعات السياسية».

(4) ومن تطبيقات ذلك مثلا: أنشأ مجلس الجامعة لجنة لتقصي الحقائق بالنسبة لأزمة اليمن عام 1948، وأرسل لجنة أخرى لتقصي حقائق النزاع الداخلي في اليمن بعد الثورة اليمنية عام 1963 . كما كلف الأمين العام للجامعة ببذل مساعيه الحميدة في الصراع بين مصر وسوريا في أعقاب الانفصال عام 1961،.. راجع مثلا: د. بطرس بطرس غالي، المرجع السابق، ص 96.

(5) ـ راجع، في دور اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في مجال التسوية السلمية للمنازعات: أروى طاهر رضوان، اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، ودورها في العمل العربي المشترك، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1971، ص ص 102 - 87.

(6) راجع نصوص الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

(7) راجع نصوص المواد: 2, 5, 6, 8 من ميثاق الجامعة العربية، وكذا نص المادة الأولى من معاهدة الدفاع العربي المشترك.

(8) انظر نص المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة.

(9) انظر في معنى قريب: د. عبد الحميد بدوي، الجامعة العربية، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد الأول 1945، ص 13.

(10) راجع فيما يتصل بهذا الرأي الخاص بتطور وظيفة الأمين العام للجامعة: د. أحمد موسى، ميثاق جامعة الدول العربية: بيان وتعليق، القاهرة: مطبعة مصر، 1948، ص 10، وانظر أيضا اللائحة الداخلية لمجلس الجامعة.

(11) انظر، في هذا المعنى وعلى سبيل المثال، د. هيثم كيلاني، «الدور العسكري لجامعة الدول العربية»، مجلة شؤون عربية 1982، العدد 13، ص 296.

(12) ومن الجدير بالذكر، في هذا الخصوص، أن الوفد العراقي في المباحثات التمهيدية التي سبقت التوقيع على معاهدة الدفاع العربي المشترك كان هو الذي اقترح وضع المادة الثانية (من المعاهدة) بنصها الحالي قبل النص الذي صار يشكل ـ في الصياغة النهائية للمعاهدة ـ المادة الثالثة منها، وكانت حجة الوفد العراقي في ذلك ـ وهي حجة وجيهة ـ هي أنه في حين أن المادة الثالثة (الحالية) تنص فقط على مجرد تشاور الدول الموقعة، تنص المادة الثانية (أيضا الحالية) على حكم أساسي، بل وعلى أهم حكم في المعاهدة، وهو اعتبار كل اعتداء يقع على أية دولة عربية متعاقدة بمثابة اعتداء على باقي الدول الأخرى مجتمعة.

راجع في هذا المعنى: د. جميل الجبوري، قيام ميثاق الضمان الجماعي العربي، مجلة شؤون عربية، 1948، العدد 37، ص 113.

(13) هيثم كيلاني، مرجع سابق ص 296.

(14) راجع في هذا المعنى، د. جميل الجبوري، مرجع سابق، ص ص 126-127.

(15) راجع نص المادتين الأولى والثانية من الاتفاقية المنشئة، «لمجلس التعاون العربي»، في، مركز البحوث والدراسات السياسية (جامعة القاهرة)، سلسلة بحوث سياسية، رقم 14.

(16) راجع نص اتفاقية الحدود العراقية الكويتية المعقودة عام 1963، مجلة السياسة الدولية، العدد 102، أكتوبر 1990، ص ص 166-167.

(17) انظر نص القرار رقم 5036 الذي أصدره مجلس الجامعة في اجتماعه الطارىء يومي 3 و 2 أغسطس 1990، مجلة السياسة الدولية، العدد 102، أكتوبر 1990، ص 170.

(18) راجع في شأن قرارات مجلس الأمن الاثني عشر الصادرة بشأن أزمة الخليج خلال الفترة من 2 أغسطس وحتى 29 نوفمبر 1990: مجلة السياسة الدولية، العدد 103، يناير 1991، (ملف الأزمة).

(19) انظر خطاب الرئيس المصري حسني مبارك إلى الأمة في 8 أغسطس 1990، مجلة

السياسة الدولية، العدد 102، أكتوبر 1990، ص ص 181-178.

(20) د. عطية حسين أفندي، «تقويم دور جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية في إدارة الأزمات السياسية في النظام الإقليمي العربي»..، بحث غير منشور، مقدم إلى مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد / جامعة القاهرة، 1991، ص ص 36-34.

(21) راجع نص القرار ومشتملاته: مجلة السياسة الدولية، العدد 102، أكتوبر 1990، ص ص 185-184.

(22) د. ثناء فؤاد عبد الله، «الأردن وأزمة الاختيار الصعب»، مجلة السياسة الدولية، العدد 102، أكتوبر 1990، ص ص 36-34. والحق، أن هذه الحجة الأردنية القائمة على فكرة أن إدانة العراق ـ جزاء ما اقترفه من إثم بعدوانه السافر على دولة عربية مستقلة ـ من شأنها أن تزيد من تعقيد الأزمة بدلا من المساعدة على حلها، قد وجدت صدى واسعا لها لدى مجموعة الدول العربية التي وقفت ـ قولا وفعلا ـ إلى جانب المعتدي العراقي، وفي مقدمتها الأردن واليمن والسودان ومنظمة التحرير الفلسطينية. انظر في حقيقة مواقف هذه الدول: ملف مجلة السياسة الدولية عن: الغزو العراقي للكويت: الأبعاد والنتائج، مجلة السياسة الدولية، العدد 102، أكتوبر 1990، صفحات متفرقة.

(23) أحمد الرشيدي، «دور دبلوماسية القمة في تسوية الخلافات العربية»، شؤون عربية، العدد 10، ديسمبر 1981، ص ص 75-64.

(24) انظر مثلا بيان الرئيس التونسي بشأن شرح أسباب تغيب تونس عن حضور القمة العربية الطارئة بالقاهرة في 10 و 9 أغسطس 1990، مجلة السياسة الدولية، العدد 102، مرجع سابق، ص ص 190-189.

(25) ذكرت بعض المصادر أن العراق قدم إغراءات مالية كبيرة لبعض الدول العربية لاتخاذ موقف لصالحه في القمة الطارئة. انظر مثلا ما أشار إليه تقرير مجلة «الفورين ريبورت» البريطانية في هذا الشأن، مجلة السياسة الدولية، العدد 102، مرجع سابق، ص 217.

(26) انظر نصوص هذه القرارات التي أصدرها مجلس الأمن، مجلة السياسة الدولية، العدد 103، يناير 1991، وثائق الأزمة.

(27) راجع في هذا الشأن: هاني رسلان، «دول التجمع الخليجي وإشكالية الأمن الذاتي»، مجلة السياسة الدولية، العدد 102، أكتوبر 1990.

المصادر العربية

الرشيدي، أحمد.

1980 «الحرب الأهلية اللبنانية في إطار جامعة الدول العربية (1975-1976)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة.

الساكت، محمد.
1974 الأمين العام لجامعة الدول العربية..، القاهرة: الهيئة العربية العامة للكتاب.
شهاب، مفيد.
1989 المنظمات الدولية، (الطبعة التاسعة)، القاهرة: دار النهضة العربية.
عبد الحميد، محمد.
1979 قانون المنظمات الدولية، (الطبعة الرابعة)، الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية.
غالي، بطرس.
1977 الجامعة العربية وتسوية المنازعات العربية المحلية، القاهرة: معهدالبحوث والدراسات العربية.
الغنيمي، محمد.
1974 جامعة الدول العربية...، الاسكندرية: منشأة المعارف.
———
1975 الغنيمي الوجيز في التنظيم الدولي، الاسكندرية: منشأة المعارف.
موافي، عبد الحميد.
1983 مصر في جامعة الدول العربية..، القاهرة: الهيئة العربية العامة للكتاب.

المصادر الأجنبية

Al - Kadhem, S.
1976 The Role of The League of Arab States in Settling Inter - Arab Disputes Revue Egyptienne de Droit International, Vol. 32
Foda, E.
1957 The Projected Arab Court of Justice.., The Hague: M. Nijhoff.
Goodspeed, S.
1967 The Nature and Functions of International Organizations, (2nd edition), London: Oxford Press.
Hassouna, H.
1975 The League of Arab States and Regional Disputes, New York: Oceana Publications, Inc.

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية



تصدر عن
جامعة الكويت

رئيس التحرير

د. ميمونة خليفة العذبي الصباح

المقر: جامعة الكويت ـ الشويخ
هاتف: ٤٨١٦٨٠٧
٤٨١٦٧٩٩
٤٨١٦٨٢٤
٤٨١٤٢٩٥

* مجلة علمية فصلية محكمة تصدر ٤ مرات في السنة.
بالاضافة الى اصدارات خاصة في المناسبات.
* تعنى بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والعلمية.
* صدر العدد الاول في يناير ١٩٧٥.
* تقوم المجلة باصدار ما يأتي:
أ) مجموعة من المنشورات المتخصصة عن منطقة الخليج والجزيرة العربية.
ب) مجموعة من الاصدارات الخاصة والمتعلقة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية.
جـ) سلسلة كتب وثائق الخليج والجزيرة العربية.
* عقد الندوات التي تهم المنطقة أو المساهمة فيها واصدارها في كتب.
* يغطي توزيعها ما يزيد على ٣٠ دولة في جميع أنحاء العالم.

* الاشتراك السنوي بالمجلة

أ) داخل الكويت: ٢ د.ك. للأفراد ـ ١٢ د.ك. للمؤسسات.
ب) الدول العربية: ٥٠٠ر٢ للأفراد، ٠ر١٢ د.ك. للمؤسسات.
جـ) الدول الأجنبية: ١٥ دولارًا للأفراد ٤٠ دولارًا للمؤسسات.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي:
ص.ب: ١٧٠٧٣ - الخالدية - الكويت - الرمز البريدي 72451

حرب الخليج والنظام العالمي الجديد

عبد المنعم سعيد
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

مقدمـــــة

في الساعات الأولى من صباح الثاني من أغسطس 1992، قام العراق بغزو الكويت، وبهذا العمل فإنه بدأ واحدة من أهم عمليات التحول التاريخي في تاريخ المنطقة والعالم. وبعد هذا الحدث بأسبوع واحد، وفي اليوم الثامن من أغسطس، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش في خطاب وجهه إلى الأمة قرار إرسال القوات الأمريكية للدفاع عن السعودية، وفي معرض حديثه عن هذا القرار تحدث عن فكرة «عصر جديد» «ممتلىء بالوعد، وحقبة للحرية، وزمن للسلام لكل الشعوب»[1]. وبعد ذلك في 11 سبتمبر 1990، وضع أربعة أهداف أساسية لإدارته لأزمة الخليج: الانسحاب العراقي الفوري وغير المشروط من الكويت، عودة الحكومة الكويتية الشرعية، تحقيق الأمن والاستقرار في الخليج، وحماية الرعايا الأمريكيين ـ وأضاف هدفا خامسا هو إقامة «نظام عالمي جديد»: «متحرراً من الخوف، ومن الإرهاب، قوياً في البحث عن العدل، وأكثر أمناً في طلب السلام، عصر تستطيع فيه كل أمم العالم، غربا وشرقا، وشمالا وجنوبا، أن تنعم بالرخاء، وتعيش في تناغم»[2].

ومنذ هذا الإعلان فإن الحديث لم يتوقف عن «النظام العالمي الجديد»، وعن علاقته بحرب الخليج، وكان ذلك نوعاً من الإشهار لحقيقة تكونت عبر فترة طويلة من الزمن، فلم يحدث من قبل في التاريخ أن نظاماً أو عصراً جديداً قد بدأ لمجرد أن رئيس دولة ـ مهما كانت ثروتها أو قدرتها ـ يمكن أن يفعل ذلك بأمر «ملكي»، أو قرار «رئاسي»، وإنما ما يحدث دائما أن تغيراً هائلاً يتم في عصر من العصور بطريقة بطيئة كمية في البداية، ثم متسارعة كيفية في النهاية، ثم يأتي حَدَثٌ جَلَل ـ عادة حرب كبرى ـ ليكون بمثابة الإشهار لهذه التغيرات، وتنتقل البشرية من حالة إلى

أخرى، ومن تاريخ إلى تاريخ آخر من التوازنات والعلاقات، وعلى سبيل المثال فإنه منذ القرن السادس عشر بدأ العالم يشهد تغيرات على صعيد الفكر، وقوى الانتاج، وصعود قوى، وهبوط أخرى، واستمر الحال على ذلك طوال القرنين التاليين، ثم جاءت الثورة الفرنسية، وأعقبتها الحروب النابليونية التي انتهت عام 1815 بهزيمة نابليون، ولكن هذه الحروب ذاتها أدت إلى إشهار النظام الذي ساد طوال القرن التاسع عشر، وفي هذا القرن ذاته حملت البشرية في حشاياها عناصر أخرى للتغير أعلنت عن نفسها في الحرب العالمية الأولى ثم الثانية اللتين كانتا بمثابة الإشهار للنظام الذي عرفناه منذ عام 1945. الحروب في كل هذه التحولات الكبرى كانت من جانب تعبيرا عن متناقضات كبرى في نظام قديم استهلكت مقوماته، وإشهاراً لتناقضات وعناصر جديدة تلح على البزوغ والظهور من جانب آخر، ولم تكن «حرب الخليج» مختلفة في هذا الصدد، وهذا هو موضوع هذه الدراسة.

فمنذ أن أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش في عباراته التي أشرنا اليها عن «النظام العالمي الجديد» أصبحت موضع الفحص والبحث داخل وخارج العالم العربي، وبينما أنكر البعض وجود مثل هذا النظام كله، فإن البعض الآخر اختلف بشدة حول ماهية ذلك «الجديد» الذي يشهده العالم وهل يستحق أو لايستحق أن نطلق عليه تعبير «النظام العالمي الجديد»؛ ولذلك فإن هذه الدراسة سوف تستهدف تحقيق هدفين: أولهما، أن نفحص مقولة «النظام العالمي الجديد»، ونتتبع النقاش الذي دار حولها في داخل وخارج العالم العربي، ثم نحاول بناء تصور لهذا النظام استنادا الى أدبيات العلاقات الدولية. وثانيهما، أن نحدد علاقة حرب الخليج بهذا النظام من زاوية كونها الحدث الذي عَبّر عن نهاية نظام قديم وإشهار نظام جديد. وإذا نجحنا في تحقيق هذين الهدفين فإننا نكون قد قطعنا خطوة على طريق فهم أَكْبَرَ للبيئة العالمية التي يعيش العالم العربي فيها ولأهمية حرب الخليج في التحوّلات الكبرى التي شهدها ويشهدها العالم.

النظام العالمي الجديد: ماذا يعني؟

منذ أن أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش عن مقولة «النظام العالمي الجديد» أصبحت موضع هجوم من كثير من الكتاب العرب على اختلاف توجهاتهم، إسلامية كانت، أو قومية، أو حتى ليبرالية، بل أنكر بعضهم وجود نظام عالمي جديد كلية. وعلى سبيل المثال فإن محمد حسنين هيكل ذكر في كتابه «حرب الخليج: أوهام

القوة والنصر» أن «ما ظهر بعد انتهاء الحرب الباردة لم يكن نظاما عالميا جديدا، وإنما كان أقرب إلى ترتيبات جديدة يستحدثها نظام عالمي قديم يعيد بها تأكيد دوره في ظروف متغيرة» (هيكل، 1992 :55). أما الذين اعترفوا بوجود نظام عالمي جديد، فرأي البعض منهم من الإسلاميين أن هذا النظام لا يستهدف سوى الإسلام والمسلمين بتجاهل مشكلاتهم، ويسعى لتمزيق أراضيهم، والهيمنة عليهم، وجعل الإسلام «عدوا» بديلا عن الشيوعية، يستحق المواجهة والعدوان[3]. والقوميون العرب من جانبهم رأوا أن هدف النظام هو تمزيق «العروبة»، وتقويض دعائمها[4]. أما اليساريون العرب فلم يجدوا في هذا النظام سوى امتداد للقوة الاستعمارية الأمريكية في ظل الانفراد الأمريكي بالعالم بعد زوال الاتحاد السوفيتي[5]. ومن المدهش أن ليبرالياً عربياً أصيلاً مثل محمد عصفور لا يجد في النظام العالمي الجديد سوى «خديعة» لتغطية السيطرة الأمريكية على العالم[6].

وفي الحقيقة إن انتقاد «النظام العالمي الجديد» على المستويين: المفهومي والعملي لم يقتصر فقط على العالم العربي؛ ففي الغرب تعرض المفهوم للنقد الشديد من اليسار واليمين على السواء. فمن اليسار اتهم التعبير بالنازية والفاشية، وأن إقامة «نظام عالمي جديد» ارتبط دوما بالقوى التي تريد الهيمنة على العالم، وهذه المرة كانت الولايات المتحدة الأمريكية[7]، ومن اليمين اتهم التعبير ـ وفق كلمات هنري كيسنجر ـ بالمثالية، والنزعة الأمريكية لوضع كل تطور تاريخي في إطار أخلاقي، خاصة بعد كل حرب من الحروب، وهو عادة ما يثير الكثير من التوقعات والآمال والطموحات التي ما تلبث أن تقود إلى مزيد من الإحباط واليأس[8]. وكما حدث في العالم العربي كان هناك من أنكر وجود نظام عالمي جديد كليةً، وأن ما يحدث في العالم لا يزيد عن كونه نوعاً من إعادة الانضباط إليه[9].

ولكن ماذا يعني هذا المدعو «النظام العالمي الجديد» الذي أصبح أشبه بمولود نعرف اسمه، ولكن لا نعرف شيئاً عن ملامحه وخصاله، ويلوكه الصحفيون والشرّاح والساسة، وكل منهم يتحدث عن شيء مختلف تماماً، وعلى قدر جهدنا وجدنا سبع اجابات. أولى وجهات النظر، وأكثرها ذيوعاً، تبدأ من حقيقة الانهيار الحادث في الاتحاد السوفيتي، ومن ثمَّ فإن النظام الجديد يعني نهاية القطبية الثنائية التي سادت منذ الحرب العالمية الثانية، وبزوغ عالم القطب الواحد المسيطر: الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعبير السلام الأمريكي Pax Americana هو فحوى النظام وقلبه النابض[10].

وجهة النظر الثانية تقف على النقيض، فهي لا ترى الضعف والانهيار فقط على الجانب السوفيتي، وإنما ترى ما تسميه تراجع القوة الأمريكية مقارنة بالصعود الاقتصادي لليابان وأوروبا بقيادة المانيا الموحدة؛ ولذا فإنها تتصور عالماً «متعدد الأقطاب» تتوازن فيها، وتتنافس خمس قوى على الأقل، اوروبا الغربية، اليابان، الولايات المتحدة، الصين، وربما روسيا بعد ان تنتهي مرحلة التحول الحالية فيما عرف سابقاً باسم الاتحاد السوفيتي[11].

وجهة النظر الثالثة تتخذ منحى مختلفاً تماماً، فهي لا تركز على توزيع عناصر القوة بين أقطاب دولية، وإنما تنظر إلى الظواهر واسعة الانتشار أفقياً في العالم مثل: الاعتماد المتبادل، والتحركات عابرة القوميات. فتدفق التجارة، والمبادلات المالية، والاستثمار في إطار كوني وصلت إلى درجة غير مسبوقة في التاريخ البشري؛ لذا فإن جوهر القوة في النظام ـ سواء كانت مركزة في قطب واحد، أو قطبين، أو في أقطاب متعددة ـ قد تغيرت بشكل جوهري. ففي عالم يزداد صغراً كل يوم بفعل التكنولوجيا الحديثة، وثورة الاتصالات، فإن السياسة الدولية التي استندت على قوة الدولة القومية تكون قد فقدت معناها التقليدي (Keohance & Nye, 1977; Nye, 1990).

وليس بعيداً كثيراً من وجهة النظر هذه، تظهر وجهة نظر رابعة متميزة إلى حَدّ ما، تؤكد على ما نسميه قائمة الأعمال الجديدة «للمجتمع الدولي»، فعلى مدى أربعة عقود بعد الحرب العالمية الثانية فإن العالم كان مشغولا بما يسمى «الأمن الدولي»، و«النزاعات الإقليمية»، وهي قضايا ارتبطت بالحرب الباردة، وسباق التسلح، ونزاعات الحدود، وباختصار شديد القضايا المتصلة بالدولة القومية وانقسام العالم إلى دول وأقطاب متنازعة ومتخاصمة ومتصارعة، و«الجديد» في العالم هو ظهور الموضوعات «العالمية» ذات المحتوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. فقضايا التلوث، والإشعاع، وثقب الأوزون، وحرية التجارة، وأسعار تبادل العملات، واستقرار أسواق المال، وضمان الاستثمار والمخدرات والأمراض العابرة للقوميات مثل مرض الإيدز، هي ما يهم العالم الآن، وتعجز أية دولة مهما كانت إمكاناتها، قطبا أو غير قطب، أن تواجهها بمفردها، ودون تعاون وتفاعل مع بقية العالم (King & Schneider, 1991).

وجهة النظر الخامسة تقع أسيرة حرب الخليج ودور الأمم المتحدة فيها، فالعالم الجديد سوف يقوم على حكم القانون الدولي، ومبدأ الأمن الجماعي، الذي يتضمن إمكان استخدام إجراءات عسكرية تحت راية الأمم المتحدة، وهنا فإنّ النظام العالمي يتجه نحو شرعية جديدة، تكون فيها نظم وقواعد تنطبق على الدول والشعوب

الداخلة في النظام، ويكفل طريقة لتوقيع العقاب على الخارجين عليه، ولم تعد الدولة القومية وحدها هي مصدر السيادة والقانون والسلطة، ولكنه «المجتمع الدولي» الذي أصبح على الأقل شريكاً في شرعية على الجميع مراعاتها، والدفاع والذود عنها (Russett & Sutterlin, 1991).

وجهة النظر السادسة لا تستخدم تعبير «النظام العالمي الجديد»، وإنما تتحدث عن مرحلة «جديدة» للجنس البشري تتميز بالسيادة الأيديولوجية الليبرالية والنظام الرأسمالي على كل أشكال تنظيم السياسة والمجتمع في العالم. فمع هزيمة الشيوعية ونظم الحزب الواحد فإن التاريخ كما قال فوكاياما وصل إلى نهايته، لقد انتهت آخر المعارك الكبرى في التاريخ الإنساني، وما بقي أمامنا سوى تفاصيل من تناقضات وعراكات بسيطة، فقد استقر الأمر في النهاية للحضارة الغربية لكي تعيد إنتاج نفسها في هدوء على مستوى العالم، ومن يعرف، على مستوى الكون أيضاً (Fukuyamn, 1992; Rustow , 1990).

آخر وجهات النظر، فيما حسبنا ووجدنا، لا ترى في النظام العالمي الجديد «نظاماً» على الإطلاق. فانتهاء القطبية الثنائية ـ وهي الحقيقة الوحيدة موضع اتفاق الجميع ـ نزع عن العالم كل القواعد التي تعارف عليها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ومع انتفاء القواعد فُتحت أبواب الصراعات المحلية والإقليمية وحتى العالمية. وما حدث في الخليج ويوغسلافيا مجرد إشارات، وتفتت القوة النووية السوفيتية بين جمهوريات متنافسة نذيرٌ بِشَرّ مستطير، إنه عالم، وفق كلمات العلامة ريفينال، يتميز بالغموض والاضطراب والقلاقل (Carpenter, 1991; Ravenal, 1991)[12].

من هنا يتضح أن وجهات النظر السبع تتباعد عن بعضها، ولا يعقل أن يكون العالم ذا قطب وأقطاب متعددة في نفس الوقت، أو يكون مكاناً للفوضى والقانون في اللحظة نفسها، وليس منطقياً أن نتحدث عن «نظام عالمي جديد» عند «نهاية التاريخ»، أو أن نرى اعتماداً متبادلاً وتفاعلات عابرة للقوميات تحت عباءة السيطرة والهيمنة أياً كان مصدرها قوة واحدة أو قوى متعددة.

إن هذا التضارب بين التعريفات المختلفة عقدته كثيراً التطورات الدولية المتسارعة التي أعقبت حرب الخليج، من سقوط الاتحاد السوفيتي وانفجاره، إلى مجموعة من الدول التي تعاني بدورها من انفجارات قومية وعرقية، مالبثت أن أصبحت ظاهرة في العالم كله، وإن كانت يوغسلافيا هي أبرز الأمثلة ظهوراً. كذلك

فإن الاعلانات الأمريكية المتتابعة عن «النظام العالمي الجديد» حملته بصبغة «أخلاقية»، وربطته بقيم «العدل»، و«الأمن الجماعي»، والسلطة المتزايدة لمجلس الأمن والأمم المتحدة[13]، ولعل ذلك كان أحد الأسباب الرئيسة للإحباط الواضح في الكتابات العربية حول الموضوع، حيث عزف الجميع على معزوفة المقارنة بين الطرح الأمريكي لمثال «النظام العالمي الجديد»، وما يمثله من مفارقة في الواقع المعقد للشرق الأوسط.

ولكن النظام العالمي الجديد أكثر تعقيداً بكثير من مجرد إعلانات رئيس دولة، وربما يكون ضرورياً في البداية أن ندفع الالتباس عن المفهوم، خاصة حسب ماهو شائع في الكتابات العربية، ولنبدأ بمعرفة معنى النظام، وهي كلمة في اللغة العربية ملتبسة في أحسن الأحوال لأنها تحتوي على معنيين مختلفين تماماً كما يظهران في اللغة الإنجليزية هما System و Order. الأولى تعني توصيف القواعد المنظمة لعلاقات محددة بين طرفين أو أطراف محددة، وهي قد تكون مكتوبة ومشرعة، وقد تكون متواترة عبر فترة من الزمن. ومن ثَمَّ يمكننا أن نتحدث عن نظام الحكم، أو النظام القضائي، أو حتى النظام الشمسي. في مثل هذه الأحوال فهناك قواعد وأحكام للحركة، والتزامات متبادلة، وحركة لجاذبية الأطراف، والمد والجزر، المهم أن لها درجة عالية من «الانتظام» و «التواتر». والكلمة الثانية تعني هرم السلطة والقوة ويتم بمقتضاه تطبيق وفرض أحكام بعينها من أعلى إلى أسفل، أي من قمة هرم السلطة إلى القاعدة التي يقع على رأسها. فعمليات تطبيق القانون، أو تنظيم المرور أو توقيع العقاب على المجرمين تدخل في هذا النطاق. وهذان المعنيان يلتبسان في الكلمة العربية «نظام» حيث تخلط ما بين قواعد حاكمة ومتواترة، وما بين مصدر القوة والسلطة وعملية فرض الأحكام بالثواب والعقاب (Parsons & Shils, 1962; Easton,. 1965).

الكلمة الثانية «العالمي» تضيف التباساً آخر لا يقل أهمية عما سبق. فحتى وقت قريب كان الحديث عن «نظام عالمي» نادراً للغاية. وكان الشائع هو «النظام الدولي»، وفي الوقت الحالي فإنهما يختلطان إلى حد كبير. والحقيقة أن بينهما فارقا مهماً. فالنظام الدولي وحدة العلاقات فيه «الدولة القومية» وتفاعلاتها وعلاقات القوة والتأثير والنفوذ فيما بينها، أما «النظام العالمي» فهو أكثر شمولا، فإلى جوار «الدولة القومية» هناك فاعلون آخرون في العلاقات والتفاعلات، ففيها المنظمات الدولية غير الحكومية، وهناك الشركات متعددة الجنسيات، والحركات والظواهر العابرة للقومية،

وكل ما هو خارج سيطرة الدولة وذو تأثير على العالم كله. النظام الدولي إذن هو جزء من النظام العالمي، ولعل هذا الانتقال في الحديث من النظام الأول إلى الثاني إنما يعني اشتداد ساعد عوامل يتزايد تأثيرها على حساب الدولة، وأحياناً كثيرة، رغماً عنها (سعيد، 1987 :13 -94)).

الالتباس الثالث يأتي مع كلمة «جديد» وهي كلمة محملة بالتفاؤل والأمل، فهي تقع عكس كلمة «القديم» وهو الأمر الذي انتفى حاله، وذهب وقته وزمانه، أما «الجديد» فهي كلمة براقة لا تعكس أمراً مختلفاً فقط عما سبق، وإنما شيئاً عابقاً بشوق الانتظار وروعة التميز، وأحلام الانعتاق. وهكذا فإنه حين تُضاف كلمة «الجديد» إلى النظام العالمي تولد تخيلات وأماني عن عالم أكثر عدلا ورحمة ومساواة بين البشر، وليس هناك أبعد عن الحقيقة من ذلك التصور. فمنذ فجر الإنسانية عُرفت الكثير من الأنظمة الدولية والعالمية، وليس بمقدور أحد أن يحدد أيّها أفضل، أو أكثر تحقيقاً لأماني الإنسان ورغباته. والأفضل للجميع عند محاولة فهم النظام الجديد أن يعلموا أنه مختلف، وأن هناك فروقاً في الجوهر من حيث العوامل والعناصر، وأدوات وأساليب التأثير في السابق، ولكن ينبغي ألا نقرر أنه أفضل أو أسوأ مما مضى، وليس معنى ذلك استبعاد ان كل نظام يحمل وعداً وعهداً حول غاياته، ولكن الوعود والعهود برهانها الواقع والتطبيق.

التباس رابع وأخير نشأ من التعبير كله «النظام العالمي الجديد». وهو التباس نشأ في الأدب العربي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، وحرب الخليج الثانية مؤدّاه أن هناك مخلوقاً جاء فجأة إلى عالمنا بمواصفات جديدة لم يعرفها عالمنا من قبل، ولكننا في الطبيعة نعرف أنه لا يوجد شيء يُخْلَقُ من عَدَم، ولم يعرف التاريخ مرحلة تأتي فجأة في كل مرة تكوّن الجديد في رحم القديم، وبقدر ما كان له من الجدة والتفرد فإنه حمل معه بعضاً من ملامح وخصائص ما سبق.

وإذا كنا نجحنا في مواجهة الالتباس المحيط بتعبير «النظام العالمي الجديد» فلنتقدم في محاولتنا للفهم خطوة أخرى، وقد لا يختلف أحد على أنه تعبير يصف ظاهرة مركبة ومعقدة ومتعددة الأبعاد. وربما كان الأفضل لنا جميعاً أن نبدأ من حيث بدأنا دوماً في فهم أيّ نظام عالمي في الماضي السحيق أو البعيد أو القريب منا، حيث عوّدنا الشراح دوماً على أنه يمكن التعرف على النظام من خلال أربعة أبعاد: نمط سائد للتكنولوجيا، وبناء للقوة والسلطة، وقاعدة للأعمال والمهام والوظائف التي يريد النظام إنجازها، وأخيراً القيمة السياسية التي تعد وعداً للنظام أو الغاية التي يسعى إلى تحقيقها

(Snyder & Diesing, 1977; East et-al, 1978; Keohance & Nye, 1977). وعلينا الآن أن نبحث عن «الجديد» في هذه الأبعاد الأربعة في النظام العالمي الذي نريد التعرف عليه وفهمه.

الجديد في مجال التكنولوجيا السائدة هو الزيادة المستمرة في تأثير وسيطرة ما تواتر الفقهاء على تسميته **بالثورة الصناعية الثالثة** على شؤون العالم (سعيد ، 1987). وهذه مسألة ملموسة نستطيع أن نحسها جميعاً، والمهم هنا أن الثورات في مجال الألكترونيات والمعلومات والهندسة الوراثية والفضاء. إلى آخر تكنولوجيات هذه الثورة أصبحت تُغَيِّر بشكل جذري حياة الأفراد، وطريقة الإنتاج، وأساليب السوق، وأخيراً بناء القوة والسلطة في العالم. هذه الثورة لم تأت فجأة، ولكنها نمت وتراكمت منذ الحرب العالمية الثانية، فقد عرفنا على سبيل المثال أول «عقل الكتروني» عام 1941، وخرجنا إلى الفضاء الخارجي عام 1957، وحتى التلفزيون والإذاعة عرفا قبل ذلك في العشرينيات والثلاثينيات، والتأثير في الجينات النباتية والحيوانية أقدم من ذلك كله، والجديد هو كثافة ذلك كله، ووصوله إلى قاعدة واسعة من الأفراد في عالمنا، ودخوله في إعادة توجيه الحياة والإنتاج والتوزيع بصورة جذرية.

ولعل تأثيرالثورة الصناعية الثالثة يظهر بشكل كبير عند الحديث عن البعد الثاني من النظام العالمي: بناء القوة والسلطة. وهنا يمكننا أن نلاحظ أن الجديد جداً ليس التحول من نظام القطبية الثنائية وهي السمة الأساسية لنظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلى نظام القطب الواحد كما يرى البعض، أو القطبية المتعددة كما يدعي البعض الآخر. وإنما التغير في طبيعة «القطبية» ذاتها؛ فإن القطبية كان يتم التعرف عليها من خلال توزيع القوة والسلطة بين دول قومية أو تكتلات أو أحلاف بينها. فعرفنا القطب الواحد حينما كانت بريطانيا إمبراطورية لا تغرب عنها الشمس، وفرضت على العالم ما سُمِّي السلام البريطاني، وعرفنا الأقطاب المتعددة بين الحربين: الأولى والثانية حينما كانت هناك أقطاب دولية عديدة: بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وألمانيا واليابان، وبعد الحرب الثانية عرفنا القطبية الثنائية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وفي كل الأحوال كانت هذه الأقطاب تسعى إلى السيطرة والهيمنة التي تتضمن استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها، ضد أقطاب وأطراف أخرى في العالم، فالقطبية إذن جوهرها الهيمنة، وأداتها القوة العسكرية. والآن فإن القطبية يمكن التعرف عليها من خلال سيادة شبكة كبيرة ومعقدة من التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الشؤون العالمية، هذه الشبكة

تمثل أساساً النظام الغربي الرأسمالي الليبرالي، كما هو سائد في العالم خلال العقد الأخير من القرن العشرين، إنها المنظومة التي تشمل قوى شمال أمريكا، وغرب أوروبا واليابان، ودول الباسفيك، والتي يوجد بينها اندماج وتكامل من خلال شبكات معقدة ومركبة من المؤسسات مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ووكالة الطاقة الدولية والجات والجماعة الأوروبية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وفوق هؤلاء جميعاً توجد قمة الدول السبع الصناعية الكبرى تمثل أركان «حرب» النظام كله، ولا يقتصر الأمر على المؤسسات فقط، ولكن هناك أعصاب ودورات دموية تربط المنظومة ببعضها ممثلة في الشركات متعددة الجنسيات، وروابط المعلومات، وأسواق المال وحركة التجارة والاستثمار (سعيد، 1987, 1991).

في هذا النظام فإن القوة والسلطة ليست موزعة حسب القدرات العسكرية وحدها، ولكن أيضاً وفقاً للقدرات التكنولوجية والاقتصادية. الولايات المتحدة قد يكون لها موضع قياديّ بفعل ناتجها القومي الاجمالي الذي تَعَدَّى خمسة تريليون دولار، ولكنه ليس موضعاً مهيمناً ومسيطراً بأي معنى. كما أن التنافس والتصارع داخل المنظومة كما يزعم البعض، لا يزيد في الحقيقة عن مشاحنات عائلية قد يعلو صوتها أحياناً، ولكنها لا تصل أبداً إلى الطلاق، وبالتأكيد ليس إلى امتشاق السلاح؛ لأنه ـ كما في الزيجات غير التَّعِسه ـ يتم التعامل معها من خلال المؤسسات، والتعاون، والحلول الوسط، والمساومة، وقوى السوق!! (Pierre, 1990; Romberg, 1987; Nacht, 1991).

الأمر المهم المميز للنظام الرأسمالي العالمي هو سعيه الدؤوب من أجل توسيع السوق، وتكثيف التعامل فيه، وهو الأمر الذي أصبح الآن مُتاحاً كما لم يحدث في التاريخ من قبل بفعل الثورة الصناعية الثالثة، هذا السعي يقوم بتحطيم القوة والسلطة الذي مثلته «الدولة الاشتراكية» في أنقى صوره، ويضعف الدولة الرأسمالية ذاتها من خلال قوى التخصيصية Privatization Deregulation، ورفع يد الحكومة عن الناس والمجتمع والسوق (Hauke, 1987; Vernon, 1988).

ومن الطبيعي أن تغيراً في بناء السلطة والقوة في العالم، لابد وأن يعني قائمة أعمال جديدة تمثل اهتمامات العالم ومهامه. وبينما كانت الموضوعات التي سادت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية هي الحرب الباردة والصراعات الإقليمية وسباق التسلح ومحاولات ضبط التسلح، فإن موضوعات النظام الجديد هي اقتصادية في الأساس؛ فأمور مثل البطالة والتضخم وأسعار العملات وأسواق المال وحواجز وحوافز التجارة والاستثمار هي موضوعات اليوم، وإلى جوار الموضوعات الاقتصادية توجد

أيضاً طائفة أخرى تزداد أهميتها كل يوم مثل التلوث الكوني، وأمان البيئة، وتنظيم الاتصالات ومكافحة المخدرات، واللاجئين، والأمراض العابرة للقوميات مثل الإيدز.

البعد الرابع والأخير للنظام العالمي الجديد يتمثل في القيم والوعود. وحتى الآن فإننا لا نعرف عنها الكثير، نعرف أن العالم لم يعد منقسماً كما كان بين المثالين: الاشتراكي والليبرالي، وبينهما وبين من حاولوا البحث عن خيار ثالث. وقد انعقد اللواء مؤخراً لأخلاقية الديمقراطية الليبرالية بتأكيدها على دور المؤسسات، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون داخل الدول، وفي النظام العالمي ككل.

إن هذا التوصيف «للنظام العالمي الجديد» يتميز بأنه «بنائي Structural»، ويتخطى بكثير التوصيفات «الدعائية»، أو ذات الصبغة الذاتية التي تخلط كثيراً ما بين «الحقيقة» و«القيمة»، وما بين الواقع والأمنيات والرغبات، ووفق هذا التوصيف البنائي يترتب عدد من النتائج والمشكلات التي يجب رصدها والتحسب لها.

النتيجة الأولى للنظام العالمي الجديد ناجمة من طبيعة الأساس المادي الذي قام عليه وهو الثورة الصناعية الثالثة، فهذه الثورة خلقت ثورة أخرى في العملية الإنتاجية جعلت أسواق أية دولة أيا كان حجمها أقل بكثير من الكم والنوعية التي يمكن إنتاجها بغزارة غير مسبوقة تاريخياً، ومن ثَمَّ فإنه أصبح مطلوبا الانتاج على أساس كوني، أو أساس إقليمي على أقل تقدير، وهنا فإن الأسواق الإقليمية (السوق الأوروبية المشتركة، رابطة جنوب شرق آسيا، مجموعة آسيا والباسفيك، منطقة شمال أمريكا للتجارة الحرة) تلعب دور الوسيط ما بين الاقتصاد «القومي» والاقتصاد «العالمي»، ولكنها لا تستطيع أن تقف حائلا أو عائقا أمامه، وليس سِرّاً أن اليابان والولايات المتحدة تشجعان الوحدة الأوروبية الاقتصادية قبل السياسية؛ لأن ذلك يتيح لهما التعامل مع سوق واحدة هائلة بدلا من التعامل المضني مع أسواق اثنتي عشرة دولة[14]. والأمر المؤكَّد أن أسواق الدولة «المتقدمة» صناعياً لم تعد كافية لاستيعاب الإنتاج الحالي لهذه الدول، ومن ثمَّ فإن هناك حاجة ماسة لتوسيع السوق العالمية، و «تخريج» دول جديدة من العالم الثالث إلى العالم المتقدم حتى تستطيع التعامل مع الآخرين واستهلاك الانتاج المتقدم للثورة الصناعية الثالثة، وهو ما حدث بالفعل مع عدد من الدول في آسيا وأمريكا الجنوبية. ولم يكن ذلك ممكنا بدون أحد النتائج المهمة للثورة الصناعية الثالثة، وهي ثورة الاتصالات الكبرى في العالم، والتي نزعت إلى التعامل مع الكرة الأرضية كوحدة اتصالية واحدة عبر الحدود القومية وفوقها، ونجحت في ذلك عبر مؤسسات وشركات، ومن خلال أجهزة الاتصال المرئية

والمسموعة والمطبوعة وشبكات الكمبيوتر وأسواق المال والخطوط التليفونية.. ألخ.

النتيجة الثانية والمهمة، والتي تفرعت بدورها عن الثورة الصناعية الثالثة، هي أن الإنسان الفرد أصبح يستطيع التعامل بمفرده مع العالم كله مباشرة، وليس من خلال حكومة أو دولة أو من خلال الفاكس، أو شركة السياحة، أو التليفون أو طبق الاستقبال التلفزيوني. وإذا كان ممكنا أن يحمل الانسان بطاقة ائتمان ويستخدمها بنفس الطريقة في جميع عواصم العالم فإن الحاجة إلى الدولة ونقودها أصبح أقل حدة من قبل، اللهم إلا إذا كانت تلبي حاجة معنوية تسمى الهوية، وإذا كان الفرد، والهوية النفسية والعاطفية التي يندرج تحتها يمكنه التعامل مع العالم مباشرة دون وسيط فإنه لم يعد مسوغاً البقاء داخل اتحادات مصطنعة لا تكن الشعوب فيها كثيراً من الود لبعضها البعض. وهكذا انفجرت كل الدول المركبة «الاتحاد السوفيتي، يوغسلافيا، أثيوبيا» أو تتطور سلمياً نحو المزيد من الاستقلالية لوحدات سياسية صغيرة (كويبك في كندا، سلوفانيا في تشيكوسلوفاكيا، كورسيكا في فرنسا، الباسك في أسبانيا، سكوتلندا في بريطانيا، الشمال الصناعي في ايطاليا، الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية في ظل ما يسمى بالفيدرالية الجديدة،.. الخ). وهكذا فإن حركة التاريخ تبدو وكأنها تسير وفق قانون منتظم له شقان: وحدات اقتصادية واسعة، وسوق ممتدة كلما أمكن، ووحدات سياسية أصغر فأصغر، ولم تكن مصادفة ان قمة ماستريخت (1991) التي وضعت الأساس للوحدة الأوروبية توصلت بسهولة نسبية إلى وضع تاريخ لتوحيد العملة الأوروبية، ولكنها لم تستطع التوصل إلى شيء ملموس في الاتحاد السياسي. وفي بلجيكا، حيث مقر الجماعة الأوروبية نجح في الانتخابات وفي ذات العام أحزاب تدعو إلى تقسيم البلاد، ورفض الشعب الدنماركي الموافقة على الاتفاقية لأن فيها شُبْهَة القضاء على هوية الدنمارك السياسية[15].

النتيجة الثالثة للنظام العالمي الجديد أنه وضع قيوداً على فكرة «السيادة»، والتي كانت تعني السلطة المطلقة للدولة على أراضيها وشعبها. فالدولة لم تعد حُرَّةً في فرض النظام الاقتصادي الذي تريده، وبغير شبكات التجارة والاعتماد المتبادل، وقيود وفروض صندوق النقد الدولي، وأسواق المال العالمية، فإنه لم يعد ممكنا أو متاحا أن تختار الدولة نظاما اقتصاديا اشتراكيا، أو اقتصاديا مركزيا يعتمد على الدولة وسطوتها، وإلا تعرضت للعزلة والخنق التدريجي، ولم يعد ممكنا أن تختار الدولة نظاما سياسيا يقوم على حكم الحزب الواحد أو الأسرة الواحدة أو السلطة العسكرية. فبغير شبكات الاتصال العالمية، وحركات ومنظمات حقوق الانسان الرسمية من خلال

الأمم المتحدة أو غير الرسمية مثل منظمة العفو الدولية، فإن ما كان يخص دولة بعينها أصبح أمراً يخص العالم بأسره.

النتيجة الرابعة أن بزوغ النظام العالمي الجديد، مثله في ذلك مثل أيّ نظام عالمي آخر لابد له أن يتصادم مع النظام القديم وبقاياه، وإذا كان وجود السلاح النووي قد منع حدوث الصدام بين الشرق والغرب خلال الحرب الباردة وفي نهايتها، فإن انهيار الاتحاد السوفيتي والنظام الاشتراكي كله بدأ يولد مجموعة جديدة من الصراعات «القومية» بين الذين يريدون الدولة القومية وفق مفهومها التقليدي، وبين مفهومها الجديد الذي يركز على دور الهوية مهما كان صغرها، مع الاندراج في السوق العالمية الانتاجية والاتصالية الواسعة في آن واحد، وهذا الصدام تظهر آثاره في الانفجار الحادث في الجمهوريات السوفيتية السابقة، وفي شرق أوروبا وأفريقيا.

النتيجة الخامسة هي أنه في أعقاب التغيرات الكبرى في التاريخ توجد فجوة زمنية مابين ميلاد نظام جديد وعملية التكيف مع وجوده، وظهور المؤسسات التي تجعل نسق التفاعلات فيه مستقرة وملموسة؛ فالنظام الذي أفرزته الثورة الفرنسية على أساس الدول القومية احتاج وقتاً طويلا ـ قرناً من الزمان ـ حتى يظهر القانون الدولي، ويستقر مبدأ السيادة، وتظهر منظمات مثل عصبة الأمم المتحدة لتنظم التعاملات بين أعضائه، ويقر مبدأ الدفاع الجماعي الذي ظهر في أحلاف مثل حلف الأطلنطي وحلف وارسو.

النظام الجديد لم تظهر مؤسساته بعدُ، وهناك بدايات تولدت في رحم النظام القديم مثل مؤتمر الجات لتنظيم التجارة، وهناك الوكالة الدولية للطاقة وهناك منظمة للطيران المدني، وأخرى للصحة العالمية وثالثة للعمل، وكُلٌّ منها له حقوق اختراق السيادة القومية المقدسة. وحتى في قلب السياسة وصلبها وسيطرة الدولة على رعاياها هناك منظمات مثل العفو الدولية تتدخل بقوة الرأي العام العالمي لحماية «مواطنين» في وطنهم. ولكن هذه المؤسسات، وغيرها، لا تزال قدراتها القانونية والفعلية أقل بكثير من المهام المطروحة عليها، ومؤتمر الدول السبع الصناعية يحاول أنْ يسد بعض الفراغ خاصة في المجال الاقتصادي العالمي، والأمم المتحدة تحاول أن تتطور لكي تلحق بالتطورات العالمية المتلاحقة، وخلال الخمس سنوات الأخيرة قدمت قوات لحفظ السلام، ومراقبين عسكريين، ومحاولات لحل المنازعات في أفريقيا وجنوب شرق آسيا أكثر مما فعلت منذ إنشائها، ولكن كل ذلك ليس كافياً، وفي ضعف هذه المؤسسات يبرز دور الولايات المتحدة، ولكن ذلك وضع مؤقت؛ فالولايات المتحدة

جزء مهم من النظام، ولكنها ليست النظام العالمي الجديد، وكما تؤثر فيه تتأثر به. وما بين ميلاد النظام، وانتهاء عملية التكيف المصاحبة له، وميلاد المؤسسات التي سوف تنظم عمله، والتي لا نعرف على وجه الدقة ما هي؟، وكيف تعمل؟، سوف يكون دورها ظاهراً بارزاً، ولكنه مرهون بإتمام عملية التحول، وشمول النظام للعالم بأسره. وهي مسألة سوف تستغرق بعض الوقت، وليس بمقدور أحد أن يعرف اللحظة التي عندها يتزن النظام ويستقر، وقد لا نعرف ذلك أبداً؛ لأن في كل لحظات التاريخ التي استقر عندها نظام كانت هي اللحظة نفسها التي عندها يكون نظام آخر قد تَمّ إخصابه في رحم الزمن..، وذلك هو جدل التاريخ.

حرب الخليج

استنادا إلى «النموذج» السابق للنظام العالمي الجديد، والنتائج المترتبة عليه، نستطيع أن نتفهم بشكل أفضل حرب الخليج الثانية من حيث أسبابها ومسارها، والنتائج المترتبة عليها على الوجه التالي:

أولاً: إن قيام العراق بغزو الكويت، وضمها كان في حقيقته محاولة لفرض أفكار نظام قديم على النظام العالمي الجديد، فبينما كان مقبولا من قبل قيام دولة بضم دولة أخرى أصغر بالقوة المسلحة استنادا إلى دعاوى استعمارية أو قومية، فإن النظام الجديد لا يسمح بذلك اللهم إلا من خلال وسائل سلمية وطوعية (حالة ألمانيا). وربما كان الأمر الأهم أن النظام الجديد يميل أكثر إلى الوحدات السياسية الأصغر، طالما أنها قادرة اقتصاديا واتصاليا على التعامل والتفاعل والتكامل الاقتصادي، إقليميا وعالميا، ولذا فإنه لم تكن مصادفة أن دولا صغيرة مثل سنغافورة، وتايوان، ولوكسمبورج، وسويسرا، والنمسا، وحتى مدينة صغيرة مثل هونج كونج يمكن أن تلعب دورا متزايدا في العالم نتيجة قدراتها الصناعية أو المالية أو التجارية، وقد كانت الكويت على صغرها جزءاً من هذا التحول في النظام العالمي؛ ففضلا عن كونها إحدى الدول المهمة المنتجة للنفط، وعضواً مهماً في الأوبك، فإنها أيضا كانت فاعلة في أسواق المال والاستثمارات العالمية، والتي بلغت ما يزيد على مائة مليار دولار. هذا التواجد «العالمي» للكويت جعلها قادرة من جانب على إقامة أكبر تحالف دولي منذ الحرب العالمية الثانية، والأهم من جانب آخر ـ أن الدولة الكويتية نفسها استمرت رغم فقدانها للأرض في تقديم الرعاية لشعبها من جميع النواحي (إعاشة، خدمات، تعليم، صحة)، ولعلها المرة الأولى في التاريخ التي تحدث فيها هذه

الحالة.

العراق، على الجانب الآخر من المعادلة، كان يمثل «الدولة ـ القومية» بصبغتها الكلاسيكية، القائمة على المركزية الشديدة سواء في السياسة أو الاقتصاد، مع الاعتماد على حزب واحد تقوده شخصية مسيطرة، وايديولوجية قومية توسعية، وقوة عسكرية كبيرة، مع ميل ونزوع إلى العزلة عن العالم، فالواقع أنه فيما عدا النفط والتجارة، فإن العراق عمل على الابتعاد عن العالم، فقد درج على التشويش أو منع وسائل الاتصال العالمية من الوصول إليه، كما أنه لم يعط بالا للرأي العام العالمي، ومنظماته العاملة في مجال حقوق الإنسان فيما يخص مخالفاته في هذا الشأن، كما لم يتوفر له بأي شكل قبول التكامل الوظيفي سواء على المستوى الإقليمي من خلال الجامعة العربية أو مجلس التعاون العربي، أو على المستوى العالمي. هذه العزلة الدولية، مع مركزية النظام الداخلي أفقد القيادة العراقية القدرة على تقويم الموقف العالمي، والنزوع المستمر لاستخدام القوة المسلحة ضد المعارضين في الداخل، وخوض حربين خلال عقد واحد من الزمن[16].

ثانياً: إن أزمة وحرب الخليج مست واحدا من الأعصاب الحساسة، والتي تتزايد حساسيتها، للنظام العالمي الجديد والمتمثلة في النفط العربي الذي يتركز الجانب الأكبر منه في منطقة الخليج، فإذا كان النظام العالمي يتجه تدريجيا نحو التأكيد على الاقتصاد والتنمية فإن «الطاقة» تصبح قضية حيوية لمعظم دول العالم. وقد بلغ الاحتياطي النفطي العربي مع مطلع التسعينات إلى 631,8 مليار برميل أو ما يصل إلى 61,7% من الاحتياطي العالمي. وفي عام 1990 وصل إنتاج الدول العربية من النفط إلى 16,6 مليون برميل في اليوم، أو بنسبة 25,6% من الإنتاج العالمي. وفي العام نفسه فإن احتياطيات الدول العربية من الغاز الطبيعي ـ وهو مصدر أساسي للطاقة في القرن الواحد والعشرين ـ وصلت إلى 25,7 تريليون متر مكعب ـ أو 21,6% من الاحتياطي العالمي، بينما كان إنتاجها 253 مليار متر مكعب أو 10,7% من إجمالي الإنتاج العالمي، وهي نسبة قابلة للزيادة خلال السنوات القادمة مع زيادة الوعي البيئي في العالم[17]، إن هذه الأهمية المتزايدة للنفط العربي عامة والخليجي خاصة جعل غزو العراق للكويت، وإمكانات توسعه أو تحكمه في بترول الخليج مسألة غير مقبولة من النظام العالمي كله؛ لأنها تعني زعزعةً لاستقرار تدفق النفط إلى الأسواق العالمية، وتهديد الاقتصاد العالمي كله، والواقع ـ حسب رواية الأستاذ محمد حسنين هيكل ـ أن الرئيس العراقي صدام حسين حاول إغراء الولايات المتحدة بأن يكون العراق هو

المفوض «بحماية» نفط الخليج بالنسبة للعالم الغربي، في لقاء له مع جوزيف ويلسون القائم بالأعمال الأمريكي في بغداد يوم 9 أغسطس 1990 (هيكل، 1992: 441-444)، ولكن المنطق الذي عرضه كان ينتمي كلية إلى النظام العالمي القديم القائم على تقسيم مناطق النفوذ، وعقد الصفقات وتوكيلات الحماية، في الوقت الذي يسعى فيه النظام العالمي الجديد إلى التدفق الحر لعناصر الإنتاج، بما فيها الطاقة ـ دون حواجز أو موانع سياسية أو اقتصادية.

ثالثاً: إن الثورة الصناعية الثالثة وجدت في حرب الخليج فرصة إشهار وإعلان وتطبيق، فمن الناحية الإعلامية والاتصالية فإن ذيوع المعرفة عن النظام العراقي وممارساته من خلال النشر الواسع لتقارير منظمة العفو الدولية، ومنظمات حقوق الانسان الأخرى، كانت أحد الأسباب التي أدّت إلى عزلة العراق الدولية، وساهمت في بناء التحالف العالمي المضاد للعراق واحتلالها للكويت، وبعد الغزو العراقي للكويت فإن ثورة الاتصالات العالمية نقلت الأزمة كلها إلى العالم، ولعبت شبكات التلفزيون العالمية ـ خاصة شبكة CNN ـ دوراً مهماً في نقل وقائع الأزمة والاتصالات السياسية والدبلوماسية حولها ، وأخيراً الحرب ذاتها بطريقة لم تحدث من قبل في الأزمات الدولية[18].

وبالإضافة إلى ثورة الاتصالات الكبرى التي جعلت أزمة حرب الخليج «عالمية» بالمعنى الحرفي للكلمة، فإن الثورة في مجالات التسليح والتخطيط والعمليات العسكرية جعلت حرب الخليج أكثر الحروب المتقدمة تكنولوجيا في التاريخ، وكانت الثورة الصناعية الثالثة حاضرة في مجال المراقبة والإنذار والقيادة والتتبع باستخدام الأقمار الصناعية، وطائرات الأواكس لأول مرة في معارك حربية حقيقية. ولأول مرة تمكن القادة العسكريون من الحصول على معلومات في وقت حدوث الحدث On time. كما استخدمت أسلحة التوجيه عالية الدقة «صواريخ توماهوك على سبيل المثال» في العمليات العسكرية، وقد ساهم هذا الاستخدام الكثيف لتكنولوجيا الثورة الثالثة في تقليص زمن الحرب، وتخفيض الخسائر البشرية والمادية إلى أقصى حدّ ممكن[19].

رابعاً: إن القوى التي ساهمت في التحالف الدولي المناصر للكويت كانت هي القوى الممثلة للقطب الرأسمالي الليبرالي الواحد في النظام العالمي الجديد، ورغم أن الولايات المتحدة كانت لها القيادة وتحملت العبء الأكبر من الناحية

العسكرية، إلا أنه لم يكن ممكنا أن تقوم بذلك وحدها عسكريا أو مالياً دون مساهمة من باقي أركان هذا القطب في غرب أوروبا وشمال أمريكا والباسفيك، بالإضافة إلى الدول العربية المنخرطة في هذا القطب بسبب النفط أو رؤوس الأموال (السعودية، ودول الخليج)، أو العلاقة الاستراتيجية (مصر)؛ فالدول التي ساهمت في الحصار البحري للعراق، وتطبيق قرارات مجلس الأمن الخاصة بالحصار الاقتصادي كانت بالإضافة إلى الولايات المتحدة كل من النمسا وبلجيكا وكندا والدنمارك وفرنسا وبريطانيا واليونان وإيطاليا وهولندا واسبانيا والأرجنتين والنرويج[20].

وبالنسبة للعمليات العسكرية، فبالاضافة إلى الولايات المتحدة ساهمت مصر بالفرقة الرابعة المدرعة، والفرقة 23 المشاة الميكانيكية، والمجموعة 20 قوات خاصة، وكلها لعبت دوراً رئيساً في الهجوم داخل الكويت، وقدمت بريطانيا الفرقة الأولى المدرعة التي ساهمت في الهجوم الرئيسي. وقدّمت فرنسا الفرقة المدرعة السادسة الخفيفة التي ساهمت في عملية الالتفاف الغربي على القوات العراقية، وحمت الجناح الأيسر لكل التحالف، وقدمت السعودية خمسة ألوية مستقلة بالإضافة إلى وحدات أصغر اشتركت في الهجوم الرئيسي مع وحدات دول مجلس التعاون الأخرى وخاصة الكويت التي قدمت ثلاثة ألوية مستقلة بالإضافة إلى وحدات أصغر هؤلاء شاركوا في صد الهجوم على الخفجي، وفي اتجاه الهجوم الرئيسي. وقدمت سوريا الفرقة التاسعة المدرعة بالاضافة لمجموعة عمليات خاصة عملت كاحتياطي للقيادة المشتركة، وبالاضافة إلى القوات البرية، فإن بريطانيا قدمت خمسة اسراب تكتيكية مقاتلة للجهد الجوي، وفرنسا قدمت ثلاثة أسراب تكتيكية مقاتلة، وايطاليا وكندا سربا مقاتلاً لكل منهما، والسعودية خمسة أجنحة مقاتلة، والكويت سربين من الطائرات المقاتلة التكتيكية[21]. وبالطبع فإن أطراف هذا التحالف ـ وهي أطراف القطب العالمي الجديد نفسه تقريباً ـ كانت قد ساهمت في عمليات نقل القوات والتموين والاستخبارات، بالإضافة الى ذلك كله فإن أركان القطب العالمي الجديد التي لم تسمح لها ظروفها الداخلية بالمساهمة العسكرية في الحرب (اليابان، ألمانيا، كوريا الجنوبية)؛ فإنها قدمت نسبة كبيرة من تمويل التحالف الدولي، ويصور الجدول التالي المساهمات الدولية غير الأمريكية التي بلغت حوالي 53 مليار دولار من الحرب التي بلغت تكاليفها حوالي 65 مليار دولار[22].

الدول	التعهدات	الاستـــــــــــلام		
		نقداً	عينية	المجموع
السعودية	16,839	12,002	4,001	16,003
الكويت	16,057	16,015	43	16,058
الإمارات	4,088	3,870	218	4,088
اليابان	10,012	9,437	571	10,008
ألمانيا	26,572	5,772	683	6,455
كوريا	355	150	101	251
دول أخرى	24	7	22	29
المجموع	53,952	47,254	5,639	52,893

وكما هو واضح من الجدول فإن الدول الرئيسة في المساهمات المالية (السعودية، الكويت، الامارات، اليابان، المانيا، كوريا الجنوبية بالإضافة إلى الولايات المتحدة) هي الدول الرئيسة ـ بالإضافة إلى فرنسا وبريطانيا اللتين ساهمتا في العمليات القتالية ـ في المؤسسات المالية العالمية مثل صندوق النقد الدولي، وهي القوى الرئيسة في أسواق المال العالمية. كذلك فإن الدول السبع الصناعية الكبرى ـ التي تعقد قمة سنوية تمثل هيئة أركان حرب القطب العالمي الواحد الجديد ـ كلها شاركت في التحالف الدولي سواء بالمشاركة في الحصار البحري، أو المعارك الجوية والبرية أو التمويل.

خامساً: إن حرب الخليج أظهرت إلى جانب بعدها السياسي والعسكري المتمثل في عمليات تحرير الكويت مجموعة من القضايا التي أصبحت في صدارة قائمة الأعمال الجديدة للنظام العالمي، وخاصة تلك المتعلقة بالبيئة، وجعلها قضية أمنية بالدرجة الأولى؛ فقد قام العراق بضخ ما بين ستة وثمانية آلاف برميل من النفط إلى مياه الخليج، كما أنه قام بإشعال النار في 732 بئراً نفطياً. وكلاهما مثل كارثة بيئية بكل المقاييس لكل الدول المطلة على الخليج، مما استدعى تعاونا دوليا من أجل مواجهتها والتقليل من آثارها[23].

سادساً: ورغم أن التعاون الدولي من خلال الأمم المتحدة لحل المشكلات الملحة في العالم كان قد بدأ قبل حرب الخليج بفترة فيما يخص أمريكا الوسطى وناميبيا وجنوب أفريقيا وكمبوديا، والصحراء الغربية، إلا أن هذا التعاون بلغ أعلى مراتبه خلال أزمة حرب الخليج وما بعدها. فلأول مرة منذ إنشاء المنظمة الدولية يقوم مجلس الأمن بالدور الذي قام به في الضغط على العراق وحصاره، وهو ما وضع قاعدة أمكن بعد ذلك استخدامها فيما يتعلق بليبيا وجمهورية الصرب في يوغسلافيا، كما قوّى جهود التسوية السلمية، واستخدام قوات للأمم المتحدة مباشرة، فيما يتعلق بيوغسلافيا وكمبوديا وغيرها من المشكلات الدولية الملحة. كذلك فإن أزمة حرب الخليج إلى جانب إشهارها لدور جديد للأمم المتحدة في الأزمات العالمية، فإنها من جانب آخر أشهرت جوانب قصورها المؤسسي، حيث لم تعد تعبر بشكل دقيق عن بناء القوى الجديد في العالم؛ فبينما ظلت قوى مثل الاتحاد السوفيتي ثم روسيا الاتحادية والصين تمتلك حق الفيتو رغم أنها أصبحت أقل قيمة على المستوى العالمي، فإن دولا مهمة مثل اليابان وألمانيا ظلت بعيدةً عن عملية إصدار القرار العالمي، وهو ما فتح الباب للنقاش حول تعديلات في المنظمة الدولية تعبر عن الواقع الدولي الجديد.

إن هذه النظرة لحرب الخليج ـ على ضوء النموذج الموضح للنظام العالمي الجديد ـ تجعلنا نقترب بشكل أفضل من هذه الحرب كنقطة فاصلة في تطور النظام العالمي والتاريخ الانساني، فهذا المنظور يوفر النظرة البنائية الشاملة ـ وليس التفصيلية الجزئية ـ التي تجعلنا أكثر قدرة على استيعاب الأحداث واستخلاص الدروس والعبر.

الهوامش

(1) U.S. Information Service, Speech by President George Bush, August 8, 1990.

(2) U.S. Information Service, Address by President George Bush,to Congress September 11, 1990.

(3) مختار عزيز، «المسلمون ومستقبل النظام الدولي»، الشعب (القاهرة)، 1992/4/7 ص 10؛ فهمي هويدي، « هل البوسنة خارج النظام العالمي»، الشرق الأوسط 1992/5/25 ص 21؛ محمود عبد الستار، «أين نحن من النظام العالمي الجديد؟»، الراية، 1992/6/14 ص 8.

(4) نجاح واكيم، «أي نظام عالمي جديد؟» الخليج، 1992/4/26 ص 6.

(5) حسين فهمي «سقطت الأقنعة عن وجه النظام العالمي الجديد»، الأخبار (القاهرة) 1992/5/4ص6.

(6) محمد عصفور، «خديعة النظام العالمي الجديد!!» الوفد 1992/6/10ص3.

(7) James Walsh, "Global Beat" Time International, April 1, 1991, pp. 20-25.

(8) هنري كيسنجر «النظام العالمي الجديد»، الشرق الأوسط 1992/12/1 مترجمة عن لوس أنجلوس تايمز.

(9) Flora Lwis, "A More Orderly World, Not a "New World Order" International Herald Tribune 18/2/1991.

(10) أنظر Lawrence Freedman, "The Gulf War and the New World Order", Survival V. XXXIII (May/June 1991), pp. 197-198: Stanly Hoffman, "The Case For Leadership", Foreign Policy, no. 81 (Winter 1990-91). pp. 20-38; Paul H. Hitze "America: An Honest Broker, Foreign Affairs. V. 69 (Fall 1990), pp. 1-14; Zbigniew Brezezniski, "Selective Global Commitment", Foreign Affairs, V, 70 (Fall 1990) pp. 10-20; ISS, America's Role in aChanging world", Part 1, A delphi Papers, (Winter 1990-91); and Joseph Fitchett, "Pax Americana" , International Herald Tribune, 12 June 1991,P.1.

(11) أسامة الباز، «مقولة القطب الواحد بين الوهم والحقيقة»، الأهالي، 1991/9/4، ص 5؛ محمد عرفة « من يملك القرن القادم؟!»، الراية 1992/4/29؛ هنري كيسنجر «حلف أطلس أوروبي»، الشرق الأوسط 1992/3/12ص13، بالاتفاق مع لوس أنجلوس تايمز.

(12) جميل مطر، «قيادة العالم.. والنظام العالمي الجديد»، الأهرام 1992/5/8ص7.

(13) U.S. Information Service, President George Bush, Speecaht Air University, Maxwell Air Force Base, 13 April 1991.

(14) هيئة الاستعلامات الأمريكية، خطاب جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية أمام نادي الصحافة في برلين، 1989/12/12.

Eugene J. Mcallister "A U.S Perspective On EC- 92", Economic Impact (Nov. 4, 1989) pp. 17-21.

(15) حسن أبو طالب، «علاقات اليابان بالجماعة الأوروبية»، السياسة الدولية، العدد (99) يناير 1990 ص ص 132-136.

Scott Sullivan, "Europe: At the Cross Roads", Newsweek, December 9, 1991, Scott Sullivan, " Europe, The Danish Dilemma", Newsweek June 15, 1992.

(16) بالنسبة للكويت أنظر Meed, Special Report: Kuwait, 17 May 1991, PP III-XXVI.

وبالنسبة للعراق أنظر عبد المنعم سعيد، «هيكل وحرب الخليج – الأزمة: الحقيقة

الغائبة!» الراية، 1992/6/23ص 7.
(17) عالم المال والنفط، 4مايو، 1992ص7.

(18) Time International, "Man of the year, CNN,s Ted Turner: History as it happens", January 6, 1992, p. 10-29.

(19) U.S. Department of Defence, Conduct of the Persian Gulf War: Final Report to Congress, April 1992; and House Armed Services Committee, Defence for a New Era: Lessons of the Persian Gulf War, U.S. Government Printing Office, Washington D.C., 1992.

(20) Conduct of the Persian Gulf War, Op. Cit, Part II, pp1-21 to 1-24.

(21) المرجع السابق ص 1-29.
(22) المرجع السابق، ص ص 4-9.

(23) Time International, "Kuwait is Burning", March 18, 1991, pp. 14-23.

المصادر العربية

محمد حسنين هيكل.
1992 حرب الخليج: أوهام القوة والنصر. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

عبد المنعم سعيد.
1987 العرب ومستقبل النظام العالمي؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

———
1991 العرب والنظام العالمي الجديد: الخيارات المطروحة، كراسات استراتيجية: القاهرة. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

المصادر الأجنبية

carpenter, T.
1991 "The New World Disorder" Foreign Policy. 84: 29-39.

Easton, D.
1965 A Framework for Political Analysis. Englewood Cliffs; New Jersy: printice- Hall

East, M. et-al.
1978 Why Nations Act? Beverly Hills: Sage Publications.

Fukuyamn, F.
1992 The End of History & the Last Man New York: The Free Press.

Hauke, S. (ed).

1987 Prospects for Privatization.
New York: The Acadamy of Political Science.

Keohane, R. & Nye, J.
1977 Power & Interdependence: World Politics in Transition: Boston: Little Brown.

King, A & Schneider, B.
1991 "The First Global. Revolution." A Report by the Club of Rome, (Rome: The club of Rome).

Nacht, M. "The United States & Japan: Building a New Relationship."Current History. 90: 149-151.

Nye. J.
1990 "The Changing Nature of World Power" Political Science Quarterly. 91: 177-192.

Parsons, T. & Shils, E. (eds).
1962 Towards General Theory of Action New York: Harper & Row.

Pierre, A.
1990 "The United States & The New Europe" Current History. 89. 353-356.

Ravenal, E.
1991 "The Case For Adjustment" Foreign Policy. 81: 3-19.

Romberg, A.
1987 "The United States & Japan: changing Societies in a changing Relations". New York: Council on Foreign Relations.

Russett, B & Sutterlin, J.
1991 "The U.N in a New Wold Order" Foreign Affairs. 70: 69-83.

Rustow, D.
1990 "Democracy: A Global Revolution" Foreign Affairs. 69: 76-91.

Snyder, G. & Diesing, p.
1977 Conflict among Nation. Princeton, New Jersy: Princeton University Press.

Vernon, R. (ed).
1988 The promise of privatization. New York: council on Foreign Relations.

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

فصلية: محكّمة

تصدر عن جامعة الكويت

رئيسة التحرير

أ. د. حيَاة ناصر الحَجّي

المقر: كلية الآداب - مبنى قسم اللغة الانجليزية
الشويخ - هاتف ٨١٧٦٨٩ - ٨١٥٤٥٣

المراسلات توجه الى رئيس التحرير:

ص. ب ٢٦٥٨٥ الصفاة

رمز بريدي ١٣١٢٦ الكويت

• تلبي رغبة الاكاديميين والمثقفين من خلال نشرها للبحوث الأصيلة في شتى فروع العلوم الإنسانية باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة الى الأبواب الأخرى، المناقشات، مراجعات الكتب، التقارير.

• تحرص على حضور دائم في شتى المراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والخارج، من خلال المشاركة الفعّالة للأساتذة المختصين في تلك المراكز والجامعات.

• صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١ .

• تصل الى أيدي ما يزيد على عشرة آلاف قارىء.

الاشتراكات

• في الكويت: ٣ دنانير للأفراد خصم ٥٠٪ للطلاب، ١٤ ديناراً للمؤسسات.

• في البلاد العربية: ٤,٥ دينار كويتي للأفراد، ١٦ دينارا للمؤسسات.

• في الدول الأجنبية: ٢٠ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات.

ترفق قيمة الاشتراك مع قسيمة الاشتراك الموجودة داخل العدد.

المنظمات الفلسطينية وأزمة الخليج

وحيد عبد المجيد
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

في كل الأحداث الكبرى التي مرت بالمنطقة منذ أواخر الأربعينيات كانت القضية الفلسطينية حاضرة، إمّا في ارتباط مباشر بها، أو في تفاعل معها بالتأثير والتأثر. ولم تكن أزمة الخليج التي ترتبت على الغزو العراقي للكويت استثناءً، وخاصة مع المسعى العراقي لاستخدام هذه القضية في محاولة لتغيير طبيعة الأزمة، وإعادة بناء التحالفات، فقد ظلت القضية الفلسطينية لفترة طويلة بمثابة «كلمة السر» التي يعرف الحكام العرب مدى الحماس الشعبيّ لها، فعمل بعضهم على استغلالها لدعم شرعية أنظمتهم، أو تحسين صورتها، أو تحقيق منافع حتى وإن كان ذلك على حساب القضية نفسها، وقد بلغ السلوك العراقي إبان أزمة الخليج الذروة في هذا المجال، على نحو أخفقت معظم القوى السياسية الفلسطينية في إدراك أبعاده، مما تسبب في أضرار لحقت بها وبقضيتها في آن واحد. وفي هذا الإطار تستهدف الدراسة مناقشة ثلاث نقاط رئيسة، هي: مواقف المنظمات والقوى الفلسطينية من الأزمة، ومحاولةً لتفسير هذه المواقف، وتأثيرُ الأزمة على القضية الفلسطينية.

مواقف المنظمات والقوى الفلسطينية تجاه أزمة الخليج

رغم صعوبة الحديث عن موقف موحّد لمختلف القوى والمنظمات الفلسطينية خارج وداخل الأراضي المحتلة، يمكن ملاحظة وجود خطٍ رئيسي مؤيد للسياسة العراقية، أو على الأقل متعاطف معها، ومتفهم لها، وقد عَبّرتْ عن هذا الخط قيادة منظمة التحرير والفصائل الرئيسة العاملة في إطارها، ويدخل ضمنه كذلك ـ لكن مع مزيد من الجنوح في تأييد العراق ـ الاتجاه الذي تبنته القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة في الداخل، وحركة الجهاد الإسلامي، أما حركة المقاومة الإسلامية

«حماس»، التي كانت قريبة من هذا الخط العام خلال الأيام الأولى للأزمة فقد أخذت في الابتعاد عنه بعد ذلك صوب موقف أكثر توازناً، ومعنى هذا أنه يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات في إطار الموقف الفلسطيني إزاء أزمة الخليج وحتى نشوب حرب تحرير الكويت.

الاتجاه الأول: الذي عبرت عنه قيادة منظمة التحرير وفصائلها. وقد اتّسم هذا الاتجاه بتجنب إدانة الغزو العراقي، بل والتزام موقف معارض للإدانة العربية لهذا الغزو، والامتناع عن دعوة العراق للانسحاب غير المشروط من الكويت، لكن دون التورط المباشر في تأييد علني للاحتلال[1]. وقد تميز وصف أحد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني لهذا الموقف بالدقة عندما قال: «إنه موقف أقرب إلى قبول الموقف العراقي دون تأييد علني للاحتلال، لكن بدون إدانةٍ له في الوقت نفسه»[2]. وقد انسجم هذا الاتجاه مع مواقف الدول العربية التي تحفظت على القرار الصادر عن اجتماع وزراء الخارجية العرب بالقاهرة الذي أدان الغزو العراقي في اليوم الثاني للأزمة[3]، كما تبنت قيادة منظمة التحرير المسوّغ نفسه، الذي قدمته هذه الدول لتسويغ إخفاقها في تبني موقف مبدئي، وسعيها للحيلولة دون اتخاذ قرار عربي جماعي حاسم، وهو أن خطوة مثل هذه تضر بالاتصالات الجارية من أجل احتواء الأزمة، ورغم وضوح التصلب العراقي خلال الاتصالات الأولى عقب الغزو مباشرة تمسكت منظمة التحرير بذلك المسوّغ بدعوى أنها تفضل القيام بدور الوساطة في الإطار العربي، وأنّ هذا الدور سيتعطل، ويفقد فاعليته إذا أدانت العراق، وقد حاولت قيادة المنظمة إيجاد ما أسمته حلاً عربيا للأزمة بالتعاون مع عدة دول عربية، لكن هذا الحل بدا مستحيلا بعد أيام قليلة بسبب رفض العراق للانسحاب أولا، كما أن موقف قيادة المنظمة المنحاز للعراق بوضوح خلال القمة العربية الطارئة بالقاهرة 90/8/10 أفقدها المصداقية لدى المعسكر العربي الذي عارض الغزو بحسم؛ ولذلك لم تتكرر زيارات السيد ياسر عرفات للسعودية ومصر، والتي تمت خلال الأسبوع الأول للأزمة، ففي تلك القمة بذل عرفات أقصى جهد لمنع صدور قرار بإدانة العراق، والاستعانة بقوات أجنبية وعربية، واتخذت المنظمة موقف الرفض خلال التصويت على مشروع القرار، الذي صدر بأغلبية 62 دولة، لكنها عادت بعد أيام لتعديل موقفها من الرفض إلى التحفظ في مذكرة قدمتها إلى جامعة الدول العربية[4].

ولم يكن هذا التعديل يعكس تغيراً حقيقياً في الاتجاه الذي عبرت عنه منظمة التحرير وفصائلها بقدر ما كان نتاجاً لوجود خلاف في أوساط النخبة الرئيسية أو الحلقة

الضيقة للمنظمة حول سبل التعامل مع الأزمة، فقد كان هناك موقف متمايز يدعو إلى تعديل السياسة الفلسطينية باتجاه اتخاذ موقف مبدئي رافض للغزو على أساس أنه ليس منطقياً أن يسكت من يناضل ضد احتلال أرضه على اغتصاب أراضي الغير؛ لأنه يفقد بذلك المسوّغ الأخلاقي لنضاله، وقد عبر عن هذا الموقف ثلاثة من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير هم محمود عباس، وجمال الصوراني، وجويد الغصين، إضافة إلى بعض قادة حركة «فتح»، وخاصة صلاح خلف الذي اغتيل بعد ذلك بقليل، وخالد الحسن وهاني الحسن، وأحد مستشاري رئيس المنظمة وهو د. نبيل شعث، وقد شاع أنه بعد انتهاء قمة القاهرة، دعا صلاح خلف إلى إصدار بيان واضح يتضمن نقطتين: أولاهما، إدانة الاحتلال العراقي للكويت للحيلولة دون استغلال اسرائيل له من أجل حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الوطنية.

وثانيتهما: رفض الوجود العسكري الأجنبي على الأرض العربية. لكن هذا الاقتراح لم يجد تأييداً كافياً[5]، خاصة وأن رئيس المنظمة لم يرحب به مما دعم مركز الرافضين لأية إدانة أو حتى نقد للعراق، وعلى رأسهم رئيس الدائرة السياسية للمنظمة فاروق قدومي، ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني الشيخ عبد الحميد السائح، ومن ورائهم قيادات معظم الفصائل باستثناء قيادتي الجبهة الديمقراطية، وحزب الشعب (الشيوعي سابقا) اللتين رغبتا في تعديل الموقف الرسمي لمنظمة التحرير، لكنهما لم تدافعا عن هذه الرغبة التي اقتصر التعبير عنها على الغرف المغلقة، فيما كانتا تدليان بتصريحات مغايرة في العلن[6].

وعلى هذا النحو أخفقت الشخصيات التي عملت من أجل تبني موقف أقل انحيازا للعراق في مسعاها، وظل موقف قيادة المنظمة دون تغيير حتى بشأن دعوة العراق للانسحاب ذَرّاً للرماد في العيون، فالملاحظ أنه بعكس الدول التي تبنت ما أطلق عليه «الحل العربي»، لم يتضمن الخطاب الرسمي الفلسطيني أية دعوة لانسحاب العراق وعودة الشرعية الكويتية، كما كانت هي الطرف العربي الوحيد الذي أيد رسمياً المبادرة العراقية 12/8/90 التي ربطت حل الأزمة بالقضايا الأخرى في المنطقة[7].

وفي هذا السياق رَكّز ذلك الخطاب على الخطوط العامة التالية: 1ـ أن الحل العربي لأزمة الخليج هو السبيل الوحيد للحفاظ على المصالح العربية العليا والمصالح الدولية بالمنطقة 2 ـ أن هذا الحل يجب أن يضمن حقوق العراق والكويت والسعودية دون انحياز لطرف على حساب آخر 3 ـ أن القوات العربية يجب أن تقوم بالدور

الرئيسي في حماية حقوق جميع الأطراف كبديل للوجود الأجنبي الذي ينبغي وضعه تحت علم الأمم المتحدة إذا كان ضرورياً 4 ـ مناشدة الدول الأوروبية السعي دون اندلاع حرب.

ولم تخرج المواقف التي اتخذتها الفصائل العاملة في إطار منظمة التحرير عن هذه الخطوط العامة، ولكن كان من الطبيعي أن تتخذ المجموعة الصغيرة العميلة للعراق «جبهة التحرير العربية» موقفا متطابقا معه، وأن تسعى إلى تجنيد متطوعين للقتال إلى جانبه، وأن تقوم بدور مباشر داخل الكويت دعما للاحتلال والضم، كما أن «جبهة التحرير الفلسطينية»، التي ارتمت في أحضان العراق كليا قبل الأزمة، تَطَرّفت أيضا في الدفاع عن موقفه، وهددت بمهاجمة المصالح الأمريكية في العالم، أمّا «الجبهة الشعبية»، التي طالما تحفظت على السياسة العراقية، فقد اقتربت كثيرا من هذه السياسة، وقام زعيمها جورج حبش بأول زيارة لبغداد منذ منتصف السبعينيات، وتحدث عما أسماه مواجهة العدوان الأمريكي على العراق والكويت[8]. وأما بالنسبة «للجبهة الديمقراطية»، فقد أسهمت الأزمة في تكريس انقسامها الذي كان قد بدأ قبل عدة أشهر، فانضوت مجموعة ياسر عبد ربه في إطار الخط الرئيسي لمنظمة التحرير، فيما سعت مجموعة نايف حواتمة إلى موقف أَقَلّ انحيازا للعراق، وإن لم ينعكس ذلك في خطابها كما سبقت الإشارة، ورغم أنّ الحزب الشيوعي شارك مجموعة حواتمة في الرغبة بتعديل نسبي لموقف المنظمة فقد ظل خطه المعلن منحازا للعراق، الأمر الذي أخرجه عن المجرى العام لمواقف معظم الأحزاب الشيوعية العربية التي أدانت الغزو العراقي إلى جانب رفضها للوجود الأجنبي.

الاتجاه الثاني: الذي عبرت عنه القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة وحركة الجهاد الإسلامي، وقد اتسم بانحياز أكثر وضوحا للعراق؛ حيث تبنت القيادة الموحدة وجهة النظر العراقية في تسويغ الغزو بالكامل تقريبا، وذلك في بيان خاص أصدرته في 90/8/12 بعنوان «بيان مجابهة الغزو الإمبريالي»[9]. فقد ركز البيان على «التركة الاستعمارية التي أدت إلى تقسيم الوطن العربي». واستخدم المفردات العراقية نفسها عندما أشار مثلاً إلى ما أسماه إصرار الدول الإمبريالية على مصادرة الثروات العربية من خلال وضعها تحت سلطة مجموعة من الحكام الموالين لها، أَوْدَعُوا مئات المليارات في بنوك الإمبريالية، وهم الذين يطعنون مصالح أمتهم من الخلف، وأغرقوا الأسواق بالنفط حتى هبطت أسعاره». كما أعطت القيادة الموحدة كل الاهتمام لقضية الوجود العسكري الأجنبي، واعتبرت أنّ المعركة الأساسية هي التصدي لهذا الوجود،

وشنت هجوما حادا على السعودية ومصر، مع الإحجام في البداية عن مهاجمة سوريا والاتجاه إلى مناشدتها «اتخاذ موقف داعم للعراق في وجه العدوان الأمريكي بغض النظر عن الخلافات»، لكنها لم تلبث أن هاجمت سوريا بعد ذلك عندما أرسلت قوات إلى السعودية، والأرجح أن قيادة الانتفاضة تأثرت بالموقف الشعبي الفلسطيني المؤيد للعراق في الأراضي المحتلة، بدلا من أن تسعى «لعقلنة» هذا الموقف كما يفترض في دور أية قيادة رشيدة، فقد خرجت مظاهرات متعددة في معظم المدن الفلسطينية تأييدا لصدام، ورفعت أعلام العراق إلى جانب أعلام فلسطين، وفي هذا المناخ انزوت الأصوات العاقلة من نوع إمام مسجد عمر بن الخطاب في بيت لحم، الذي قُوطِع، وهوجم عندما انتقد صدام لغزوه الكويت خلال درس كان يلقيه يوم 90/8/15[10]. ومع ذلك فقد حرصت الشخصيات الوطنية البارزة في الداخل على اتخاذ موقف أقل انحيازا للعراق؛ حيث وقع عدد كبير منهم على بيان[11] تمايز عن بيان القيادة الوطنية الموحدة في بعض الجوانب أهمها: 1ـ المعارضة غير المباشرة للغزو العراقي للكويت، الذي أطلق عليه البيان «دخول العراق للكويت»، من خلال وضعه في إطار أشمل وفقا لمبدأ عدم شرعية الاستيلاء على الأراضي بالقوة وعدم جواز اللجوء إلى الخيار العسكري في حل النزاعات، مع التأكيد على عدم تجزئة الشرعية الدولية ورفض الازدواجية في المقاييس خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع قرارات الأمم المتحدة 2 ـ عدم اتخاذ موقف مساند للعراق، حيث غابت عن البيان شعارات التعبئة التي تضمنها بيان القيادة الموحدة مثل شعار «مساندة الشعب العراقي البطل في تَصَدِّيه بشجاعة للقوة الغاشمة» فقد اكتفى بيان الشخصيات الوطنية في مخاطبته للجماهير بالدعوة إلى «تحمل مسئولياتها المصيرية في التصدي للهجمة الاستعمارية الخطيرة»، وبدلا من مهاجمة الدول العربية التي تَصَدَّت بحسم للغزو العراقي، عمد البيان إلى تحية دول المعسكر الآخر 3 ـ الاهتمام بمخاطبة الأمم المتحدة، والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لحل نزاعات المنطقة كافة، وبخاصة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

ويبدو أن الموقف الذي تضمنه هذا البيان كان أقصى ما يمكن للشخصيات الوطنية أن تتبناه في الوقت الذي تزايد الهياج الشعبي المؤيد للعراق في الأراضي المحتلة؛ مما أدى إلى انزواء الأصوات الأخرى التي دعت في البداية إلى ادانة الغزو بوضوح، مثل إبراهيم الدقاق، نقيب مهندسي الضفة السابق، أو اضطرارها للمواءمة كما فعل ساري نسيبة، الأستاذ بجامعة بير زيت، وأحد الذين وَقَّعوا على البيان[12]،

لكن يظل بيان الشخصيات الوطنية أكثر توازنا، أو بالأحرى أَقَلّ في عدم توازنه، من الموقف الذي اتخذته القيادة الموحدة للانتفاضة، وربما يجوز تفسير ذلك الفارق بتباين مواقع وظروف كل من الفريقين؛ فقيادة الانتفاضة هي بالأساس قيادة ميدانية تنتمي إلى التنظيمات القائمة في الداخل والتابعة لأربعة فصائل بالخارج هي فتح والجبهتان: الشعبية والديمقراطية، والحزب الشيوعي، ولذلك فهي أكثر التزاما بمواقف هذه الفصائل من الشخصيات الوطنية رغم ارتباط معظمهم ببعض هذه الفصائل. كما أنها قيادة سرية غير معروفة، مما يتيح لها فرصة للتعبير عن المواقف الأكثر حدة التي ظهرت على الصعيد الشعبي، بعكس الشخصيات المذكورة التي تعتبر شخصيات عامة معروفة، ولها اتصالاتها الدولية، وتلتقي بالقناصل والصحفيين الأجانب في القدس، ومن ثَمَّ تهتم باستخدام لغة أَقَلّ حدة.

والملاحظ أنَّ حركة الجهاد الإسلامي اتخذت موقفا يتفق في أُسُسه مع موقف القيادة الموحدة للانتفاضة، لكن مع صياغة لهذا الموقف في إطار «جهادي»، حيث ادّعت أن «بغداد أصبحت في موقع يتيح لها قيادة الجهاد ضد الاستعمار الغربي الذي يقف وراء الاحتلال الصهيوني لفلسطين» وفي هذا السياق دَعَت «أبناء الشعب الفلسطيني، وأبناء العروبة والإسلام لأن يأخذوا دورهم الطليعي في الجهاد»، كما تميز موقف هذه الحركة بالتوجّه لإيران، ودعوتها إلى «إعلان الحرب على الولايات المتحدة، ومساندة العراق ووضع إمكاناتها تحت تصرف الشعب العراقي المسلم»[13].

الاتجاه الثالث: الذي عبرت عنه حركة «حماس»، وتميز باجتيازه مرحلتين يمكن ملاحظتهما أيضا في تطور مواقف بعض تنظيمات الأخوان المسلمين في بعض البلاد العربية: مرحلة تغليب الموقف ضد التدخل العسكري الأجنبي، ثم مرحلة التوازن النسبي والنظر إلى الغزو العراقي على أنه لايقل خطورة عن هذا التدخل، فقد أصدرت «حماس» في البداية بيانا يغلب عليه موقف أقرب للانحياز إلى العراق، حيث ساده عداء حاد للغرب على أساس أن «الحشود الغربية الهائلة في الخليج ليست لتركيع العراق وحده، وإنما لتركيع الأمّة جمعاء وإبقائها في حال من الذل والهوان تجعلها لا تملك حتى ما في أيديها». ودعا إلى الوقوف صفا واحدا في وجه الغزو الأمريكي الجديد، وإلى تسوية الأزمة في الإطار العربي ـ الإسلامي، وبما يقتضيه الحق والعدل[14]. واستمرت تلك المرحلة حتى آخر أغسطس 1990 تقريباً، وصدر خلالها بيان آخر دعا إلى إضراب عام في 90/8/22 «للاحتجاج على الوجود العسكري الأجنبي المكثف في الأراضي الإسلامية المقدسة»، وحَثّ العراق «على مهاجمة تل

أبيب إذا اعتدت أمريكا عليه»[15].

لكن «حماس» أعادت النظر في هذا الموقف بدءا بالبيان الصادر في أول سبتمبر 1990، والذي اتسم بقدر من التوازن، فقد دعا إلى ما أطلق عليه الانسحاب المتزامن، أي انسحاب القوات العراقية من الكويت مقابل انسحاب القوات الأجنبية من المنطقة، وإحلال قوات عربية أو إسلامية في المناطق الحدودية الساخنة، لقد كان هذا البيان ـ مع أنه أكثر تقدماً بوضوح من سابقيه ـ ذا طابع مزدوج؛ فهو من ناحيةٍ تَمَيَّز بالتعاطف مع محنة الشعب الكويتي عبر الإشارة إلى «أننا هنا في فلسطين ندرك أكثر من غيرنا مرارة فقدان الوطن وآلام التشرد والشتات»، لكنه دعا من ناحية أخرى إلى دعم شعب الكويت في اختيار مستقبل بلده، بدلا من الدعوة إلى عودة الشرعية، كما دعا إلى «حل الخلافات في إطار عربي إسلامي يتيح دراسة مطالب العراق»[16].

ـ **الموقف الفلسطيني إبان حرب تحرير الكويت**: أدى بدء الحرب الجوية في منتصف يناير 1991 إلى مزيد من التأييد الفلسطيني العام للعراق، تحت شعار رفض الحرب والدعوة لإيقافها وإدانة تدمير بلد عربي، وذلك بعد أن تبين خطأ التقديرات الأولية بإمكان صمود العراق، فالملاحظ أن أول بيان صدر عن منظمة التحرير بعد بدء الحرب تضمن التأكيد على أنها ستكون طويلة، وركز على عدة نقاط أهمها[17]:
1ـ أنّ مصادر غربية تحذر من الانسياق وراء التفاؤل؛ لأن العراق يملك قوات جوية وبرية كبيرة، فالعراق يخطط للمعركة البرية باعتبارها الحاسمة 2 ـ إن أهمية الأسلحة العراقية غير التقليدية ليست في مصانع إنتاجها التي يمكن تدميرها، ولكن في المخزون منها 3 ـ إن إمكانية استخدام سلاح إحراق النفط ما زالت واردة، وخاصة في الكويت والجزء الشرقي من السعودية.

لكن منظمة التحرير لم تلبث أن دعت في البيان التالي[18]، إلى وقف الحرب وايجاد حل سلمي، حين ركز على ما يلي: 1ـ الوقوف في وجه الحرب العدوانية ضدالعراق لفتح المجال أمام الجهود السياسية لإيجاد حل سلمي لأزمة الخليج صوناً للسلام في المنطقة والعالم 2 ـ الادعاء بأن إسرائيل تشارك في الحرب فعليا، وهو ما يؤكد تحذيرات منظمة التحرير منذ البداية من أن الوضع في الشرق الأوسط سيزداد تفجرا ما لم تحل القضية الفلسطينية 3 ـ التأكيد على ترابط حل جميع قضايا المنطقة، وإلا فإن السلام العالمي يبقى مهددا 4 ـ تفسير نشوب الحرب بالرغبة الغربية في تدمير القوة العراقية.

وقد أدى إطلاق بعض الصواريخ العراقية على تل أبيب إلى إثارة حماس فلسطيني عارم، رغم أنها كانت مكسبا لإسرائيل على الصعيد الدولي، خاصة وأنه لم تترتب عليها خسائر تُذْكر، ومن أمثلة التقديرات الفلسطينية المتسرعة في هذا المجال ما أعلنه سفير فلسطين لدى الأردن من أنه «لأول مرة يُسْقِط العراق بيده الطويلة القادرة كل المقولات الاسرائيلية والصهيونية عن الحدود الآمنة، وعن القدرة على تدمير الصواريخ العراقية قبل وصولها»[19].

واقترن بذلك تصاعد الخطاب الفلسطيني الذي ركز على وجود دور لإسرائيل في الحرب، فعلى سبيل المثال أعلنت الجبهة الشعبية أن «طائرات إسرائيلية تشارك في قصف العراق بعد أن استبدلت شاراتها وتم تغيير لون طلائها». وقالت الجبهة الديمقراطية: إن «إسرائيل دخلت طرفا مباشرا في الحرب التي اندلعت شرارتها بفعل العدوان الأمريكي على العراق».[20]

لكن الملاحظ أنه رغم تزايد القلق الفلسطيني تدريجياً من نتائج الحرب والاتجاه للتركيز على ضرورة وقفها، فقد ظلت قيادة منظمة التحرير فيما يبدو أسيرة تفكير «رغائبي» Wishful Thinking في أن الحرب ستكون طويلة، وأن العراق قادر على الصمود، وهذا ما أكده مثلا السيد ياسر عرفات عشية زيارته لبغداد في 91/2/12، حيث أعلن أن «العراق لم يبحث معنا أو مع غيرنا التدخل لوقف إطلاق النار»، وعبر عن اعتقاده في قدرة العراق بقوله: «إذا كانوا يقولون باعترافهم إن ما بين 5% و 15% فقط من القوة العراقية قد دُمِّر في أربعة أسابيع، وحتى هذا ليس صحيحا، لكنه يعني انهم يحتاجون إلى 40 أسبوعا وفق حساباتهم، فهل سيسكت العالم العربي والإسلامي عن تدمير عاصمة الرشيد»[21].

وتجدر الإشارة أخيرا إلى المحاولة الفلسطينية العملية الوحيدة لمساعدة العراق عن طريق السعي إلى فتح جبهة ضد إسرائيل انطلاقا من جنوب لبنان بأمل تفجير معركة واسعة تؤدي إلى خلط الأوراق، وفي هذا السياق أكدت قيادة العمل الوطني الفلسطيني بلبنان وقيادة منطقة الجنوب على أن «المقاومة ستقف إلى جانب العراق في معركته القومية، وأن الشعب الفلسطيني يقف معه في مواجهة العدوان الأمريكي»[22]. وأعلن صخر حبش عضو اللجنة المركزية لحركة فتح صراحة «عن ضرورة فتح جبهة جنوب لبنان دعما للعراق لتكون قوة نار فاعلة ومساندة له في إطار المعركة الشمولية»[23]، رغم أن قيادة منظمة التحرير نفت بعد ذلك بقليل مسؤوليتها عن القصف الصاروخي على شمال اسرائيل والشريط اللبناني المحتل[24]. وكان هذا

القصف الصاروخي الذي بدأ في 91/1/29 هو الأعنف منذ الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 مما أدى إلى رد إسرائيلي أكثر عنفا، لكن الحكومة اللبنانية حرصت على عدم توريط بلدها في هذه المعركة، واتهمت جماعات معينة لم تُسَمِّها بالمسؤولية عن الاعتداءات الإسزائيلية الانتقامية[25]، وبادرت ـ بدعم سوري ـ إلى الإسراع بتنفيذ خطة نشر الجيش في الجنوب، في الوقت الذي ضغطت فيه الولايات المتحدة على إسرائيل لوقف التصعيد.

محاولة لتفسير الموقف الفلسطيني من أزمة الخليج

اتسم الموقف الفلسطيني تجاه الأزمة بالخروج من الأسلوب الذي اتبعته منظمة التحرير في تعاملها مع النزاعات والأزمات العربية ـ العربية عموما، وهو أسلوب تميز في العادة باللجوء للمناورة والسعي إلى عدم التورط المباشر (Cabban, 1984). فالواضح من العرض السابق مدى التورط في اتخاذ موقف منحاز للعراق والتعامل مع أزمة الخليج باعتبارها تخص الفلسطينيين بالدرجة الأولى، بل وربما بوصفها معركة فلسطينية، وانطوى هذا الموقف على اختيار الوقوف في الجانب الخاطيء بكل المعايير ليس فقط المبدئية ولكن أيضا المصلحية من منظور المصلحة الفلسطينية نفسها، ومعنى ذلك أن الموقف الفلسطيني تجاه الأزمة لا يجد تفسيراً له في العوامل المبدئية والعملية معا، الأمر الذي يفرض الحاجة إلى تفسير له، اعتمادا على استقرار الظروف التي أثّرت في تشكله، والتي يحسن أن نميز فيها ـ لدواعي التحليل ـ ببن الفلسطينيين خارج الأراضي المحتلة وداخلها.

ـ **الظروف المؤثرة على منظمة التحرير:** تأثرت قيادة منظمة التحرير بالإخفاق الذي وصلت إليه جهود السلام التي أعقبت طرح مبادرة 1988 الفلسطينية. التي تضمنت الإقرار بوجود إسرائيل، والاعتراف بالقرارين 242 و 338 ونبذ أعمال الإرهاب، فقد وصلت المساعي السلمية قبيل أزمة الخليج إلى طريق مسدود نتيجة فشل محاولة ترتيب الحوار الإسرائيلي ـ الفلسطيني الذي سعت إليه الولايات المتحدة بمساعدة مصر منذ منتصف 1989، فقد انقسمت الحكومة الإسرائيلية إزاء شروط الحوار، مما أدّى إلى سقوطها في 1990/3/15، ثم نجح شامير في تشكيل حكومة ائتلاف يميني اعتُبِرَت الأكثر تشددا في تاريخ إسرائيل، وقاد ذلك إلى وضع نهاية للمبادرة السلمية الفلسطينية بعد حوالي عام ونصف من إعلانها، وخاصة بعد أن قامت الإدارة الامريكية بتعليق الحوار مع منظمة التحرير، والذي كان من نتائج تلك

المبادرة، ورغم أن ذلك الحوار لم يكن قد حقق تقدما يذكر منذ بدئه في ديسمبر 1988، فقد كان تعليقه انتكاسة أخرى لمنظمة التحرير دعمت إحساس قيادتها بالإحباط والعجز[26]. وانعكس ذلك بسرعة على نمط العلاقات الفلسطينية ـ العربية، الذي كان قد قام في الفترة السابقة على الاحتفاظ بروابط قوية مع عدد من الدول الرئيسة لموازنة غيابها أو فتورها مع دول أخرى، والمناورة على التناقضات العربية حفاظاً على حد أدنى من استقلالية التحرك الفلسطيني، فبعد إخفاق التحرك السلمي الذي استهدف حواراً إسرائيليا ـ فلسطينيا، أخذت علاقات منظمة التحرير مع العراق تتنامى لتصل إلى مستوى غير مسبوق في العلاقات الفلسطينية ـ العربية (عبد المجيد، 1981)، واقترن ذلك التطور بما سعت إليه السياسة العراقية من جمع أكبر قدر من الأوراق العربية عقب توقف حرب الخليج الأولى، ورغم أنّ تطورا كهذا كان ينطوي على مخاطر بشأن الانسجام الداخلي للاستراتيجية الفلسطينية ذات التوجه السلمي، إلا أن هذه المخاطر لم تظهر بسرعة بسبب العلاقات الإيجابية التي ربطت العراق المتجه حديثا نحو «خطاب راديكالي» بالدول العربية المعتدلة، وخاصة مصر والأردن في إطار «مجلس التعاون العربي»، لكن في الوقت نفسه أدى إخفاق الجهود السلمية إلى قدر من التراجع في علاقات منظمة التحرير مع مصر التي قامت بدور مهم في تلك الجهود، فبرزت خلافات لم تكن ظاهرة حول أساليب التعامل مع إسرائيل والولايات المتحدة، وخاصة بعد أن أدى إخفاق التحرك السلمي إلى إضعاف نسبيّ لمركز رئيس منظمة التحرير تجاه القيادات التي سبق أن تحفظت على ذلك التحرك، وأدى ذلك إلى تناقضٍ في الاتصالات المصرية ـ الفلسطينية وخاصة على مستوى القمة، فيما اتجهت قيادة المنظمة إلى مزيد من الارتباط بالعراق، وظهر أول تأثير واضح لهذا التطور في الانتقادات التي تعرضت لها مصر من كل من رئيس منظمة التحرير ووزير خارجية العراق، خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب بتونس 1990/7/18، وكان هذا أول مؤشر تجريبي على تطور نوع من التعارض بين ارتباط منظمة التحرير المتزايد بالعراق وبين علاقاتها مع مصر، نتيجة تعثر جهود التسوية، وما يقترن به من اضعاف «معسكر الاعتدال» العربي وتزايد الاحباط في الأوساط الفلسطينية، فيما كان العراق قد انتقل صوب خطاب راديكالي حاد تجاه إسرائيل منذ ربيع 1990، وهو خطاب ـ رغم «ديماجوجيته»، وخلوه من المضمون ـ كان يدغدغ الحواس الفلسطينية، نقول: إن هذا المؤشر كان واضحا رغم أن الاتصالات التي أعقبت اجتماع وزراء الخارجية العرب أسهمت في احتواء المشكلة التي أثارتها كلمتا عرفات وطارق عزيز، حيث قام كلاهما بإعادة تفسير ما ورد في الكلمتين على نحو يخلو من الإساءة إلى السياسة

المصرية.

وتجدر الإشارة إلى أن تنامي العلاقات بين منظمة التحرير والعراق لم ينتج فقط عن تأثير إخفاق التحرك السلمي، وإنما كان له أساس موضوعي تمثل في تزايد اعتماد المنظمة على بغداد كمركز رئيسي لقواتها المقاتلة التي أصبح من الصعب أن تقبل بها دولة عربية أخرى، فقد جرى نقل أعداد كبيرة من هذه القوات من الدول التي تمركزت بها عقب الخروج من لبنان، وإعادة مركزتها في العراق، وقَدّر مصدر إسرائيلي عدد هذه القوات التابعة «لجيش التحرير الفلسطيني» فقط بحوالي عشرة آلاف، فضلا عن المقاتلين التابعين لبعض الفصائل، والوحدات الخاصة لحركة «فتح»، والمعروفة باسم «القوة 17»[27]. كما أصبحت بغداد كذلك، إلى جانب تونس، أهم مركز لمكاتب وأجهزة منظمة التحرير، وقد عمد العراق إلى تقديم التسهيلات اللازمة للمنظمة في هذا الإطار لدعم ارتباطها به، واعتمادها عليه؛ وبذلك غدا العراق أهم قاعدة للدعم «اللوجيستي» والسياسي، وأحد مصادر الدعم المالي لمنظمة التحرير، وهذا ما دفع البعض للحديث عن ذلك الوضع كمبرر لموقف قيادة المنظمة من أزمة الخليج على أساس أن «الرحيل السياسي لمنظمة التحرير توقف عند محطة بغداد، وإذا لم يكن هذا التوقف قسريا، فإن الرحيل نفسه كان قسريا وعلى رؤوس الأشهاد، فيمكن لتأكيد ذلك أن نحاول التفكير في محطة عربية بديلة تستند إليها المنظمة وتستثمر ثقلها السياسي، ومن هنا كان الموقف الرسمي لمنظمة التحرير غير مستعد لإدانة بغداد حتى لو توفرت القناعة بالإدانة»[28].

وإضافة إلى تلك الظروف التي وفرت الأجواء الدافعة إلى وقوف منظمة التحرير مع العراق خلال الأزمة، يمكن الإشارة إلى عاملين آخرين إضافيين:

أولهما: المبادرة التي أعلنها العراق في 90/8/12 بشأن ربط أزمة الخليج بالقضايا الأخرى في المنطقة، ومنها القضية الفلسطينية، فقد انفردت منظمة التحرير دون غيرها ـ كما سبقت الإشارة ـ بتأييد مُعْلَن وحماسي لتلك المبادرة، رغم إدراك قيادتها استحالة تنفيذها، لكن هذه القيادة بنت حساباتها على اعتبار أن المبادرة تمثل الحد الأقصى، وأنّ الحد الأدنى الممكن هو التزام المجتمع الدولي بعقد مؤتمر موسع للسلام في وقت محدد يستهدف تطبيق الشرعية على قضايا المنطقة، لكن الواضح أن هذه الحسابات أقيمت على تقدير خاطىء أدى إلى استبعاد نشوب حرب، على أساس الاعتقاد في أن الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة لن تدخل حربا قد تلحق بها

خسائر بشرية كبيرة، وقد تؤدي إلى إحراق آبار النفط، ومعنى ذلك أنه كان هناك توقع فلسطيني مفاده أن الحرب لن تقع، وبالتالي ستضطر دول التحالف لقبول مساومةٍ ما مع العراق تؤدي إلى إحياء عملية تسوية القضية الفلسطينية في ظروف أفضل من ذي قبل، وقد تضمنت بعض الروايات أن هذا التصور استمد ثقله من إيمان رئيس منظمة التحرير به، إلى حد أنه كان يتوقع قيام مجلس الأمن بتأجيل المهلة التي منحها للعراق للانسحاب[29].

وثانيهما: التوجه الشعبي الفلسطيني، وخاصة في الأراضي المحتلة، والذي ربما تكون قيادة منظمة التحرير قد فوجئت بحجم تأييده للعراق، وقد أشار عرفات مرارا إلى أنه لايستطيع اتخاذ موقف ضد التوجه الشعبي في الداخل، فعلى سبيل المثال أكد ذلك بمجلس العموم البريطاني (إيان جيلمورد، ودينيس والترز) خلال لقائهما معه بتونس، حيث قال: «إنني أستلهم تطلعات الشعب الفلسطيني، وقراري دائماً متسق مع نبض أبناء الانتفاضة»[30]. لكن الأرجح أن هذا العامل ذو أهمية ثانوية إذا كانت له أهمية؛ فبمقدور أية قيادة تستشعر الخطر على مصالح شعبها أن تواجهه بواقع هذا الخطر، وأن تسعى لتغيير توجهه إذا كان يدعم وقوع الخطر، وخاصة عندما تكون من النوع «الكاريزماتي» كقيادة عرفات، كما يمكن المجادلة بأن موقف قيادة المنظمة في الأيام الأولى للأزمة أسهم بقدر أو بآخر في تدعيم التأييد الشعبي الفلسطيني للعراق، وقد تكون القيادة قد أصبحت بعد ذلك أسيرة الموقف الشعبي، لكن هذا لايعني بالضرورة أنه لم يكن لديها خيار آخر، ما لم تكن ثمة عوامل أخرى تدفعها لذلك، وخاصة تلك المتعلقة بتنامي روابطها مع العراق، ورهانها على عدم نشوب حرب كما أسلفنا.

ـ الظروف المؤثرة على الموقف الفلسطيني في الداخل: إذا كانت قيادة منظمة التحرير قد أحبطها إخفاق مبادرتها السلمية المعلنة في نوفمبر 1988؛ فقد عانى الفلسطينيون داخل الأراضي المحتلة من إحباط مزدوج، فهم شاركوا قيادة المنظمة إحباطها من إخفاق المسعى السلمي، خاصة وأنّ مؤشرات عدة تدل على أنهم الذين دفعوا باتجاهه بعد أن زاد وزنهم كثيرا بفعل تأثير الانتفاضة التي أعادت صياغة العلاقة بين الداخل والخارج، لكنهم عانوا في الوقت نفسه من إحباط آخر ناجم عن التراجع المستمر لهذه الانتفاضة منذ عام 1989[31]، فتدل بيانات ذلك العام، والنصف الأول من عام 1990، على تناقص واضح ومطرد في آليات المواجهة المباشرة مع سلطة

الاحتلال التي كانت قد تطورت خلال عام 1988، وخاصة فيما يتعلق بالمظاهرات الواسعة والمسيرات، وعمليات الصدام والاضرابات، واقترن بذلك تقلص ملموس في مستوى المشاركة الشعبية بالانتفاضة، التي اتجهت منذ ذلك الوقت للاعتماد على أنشطة المجموعات الصغيرة المرتبطة بالتنظيمات التابعة لفصائل الخارج، وهي المجموعات التي أُطلِقَ عليها «الفرق الضاربة». كما انطوى نشاط هذه الفرق أحيانا على تجاوزات ضد الشارع الفلسطيني نفسه، وخاصة من الشبان الملثمين الذين أعطوا لأنفسهم حق ممارسة السلطة بتعسف في كثير من المناطق، مما أدى إلى بَثِّ الرعب في هذا الشارع، وخاصة مع اتساع نطاق عمليات التصفية الجسدية لمن اعتُبروا متعاونين مع سلطة الاحتلال، بلا معايير واضحة يحتكم إليها، ودون أن تتاح للمتهمين بالتعاون فرصة الدفاع عن أنفسهم في أغلب الأحوال، وقد أسهمت عوامل عدة في تراجع الانتفاضة والتبدد التدريجي للآمال العريضة التي اقترنت بها، ومن أهم هذه العوامل: أ ـ عدم توفر الظروف الموضوعية والذاتية التي تساعد على تطوير الانتفاضة قدما، والارتقاء بها تدريجيا إلى مستويات أعلى باتجاه الوصول إلى نوع من العصيان المدني هو الهدف الذي ينبغي أن تسعى إليه أية حركة احتجاج شعبي غير مسلحة. ب ـ قدرة قوات الاحتلال على استعادة المبادرة التي فقدتها لدى تفجر الانتفاضة التي مَثّلت أسلوبا جديدا لم تتعوده هذه القوات، لكنها ما لبثت أن طورت الأدوات القمعية الملائمة، مستفيدة في الوقت نفسه من الأخطاء التي وقع فيها نشطاء الانتفاضة، خاصة خطأ الاتجاه إلى «العسكرة» أو «التجييش» بما يتعارض مع أخص خصائص حركة احتجاج مدني بالأساس. جـ ـ تفاقم الأوضاع الاقتصادية نتيجة تأثير الإضرابات المتكررة والتي بولغ فيها سواء على الإنتاج المحلي، أو على الدخول التي يحصل عليها أبناء الضفة والقطاع الذين يعملون داخل إسرائيل، كما أدى تصاعد معدلات هجرة اليهود السوفيت إلى تغيير تدريجي في طبيعة سوق العمل الإسرائيلي، نتيجة إحلال بعض المهاجرين في أعمال كان يقوم بها يهود شرقيون، مما دفع هؤلاء الأخيرين إلى منافسة العمال القادمين من الضفة والقطاع للحلول محلهم، كما حل بعض المهاجرين محل الفلسطينيين بشكل مباشر.

وبشكل عام يمكن القول بأن أزمة الخليج بدأت مواكبة لتزايد الإحباط الشعبي في الأراضي المحتلة، والذي انطوى أيضاً على اعتقاد قويّ في عدم قيام النظام الإقليمي العربي بتقديم الحد الأدنى من المساندة لهم، وظهر من ردود الفعل المؤيدة للغزو العراقي للكويت وجود اتجاه إلى تحميل النظام العربي أيضا مسؤولية استمرار

الاحتلال الإسرائيلي نتيجة العجز عن مواجهته، ويبدو أن قسطا كبيرا من الغضب الفلسطيني في الداخل كان راجعا إلى ما جرى اعتباره ركودا عربيا، وبالتالي كان هناك استعداد للترحيب بأي تحرك لهذا الركود أيّا كان المحرك وبغض النظر عن الوجهة التي يحدث فيها هذا التحريك. وهذا ما عبر عنه كاتب فلسطيني وصف الموقف الشعبي في الأراضي المحتلة بأنه:

> «رد فعل غاضب على النظام العربي بمجمله باعتباره المسؤول عن استمرار سفر الانتفاضة الطويل، والمأساوي في بحر الدم..؛ ولأنه ضن بموقف سياسي دفاعي ضد الاستهزاء بأرواح البشر في فلسطين بما يحفظ لهذا النظام بعض كرامته قبل أن يحفظ للانتفاضة بعض دمائها، هذا الوضع العربي مدان، وأكثر ما هو مدان فيه ركوده؛ ولذلك فإن اهتزازه، أو انقلابه، أو الطوفان الذي يعد بتشكيله، أو يضطره للإعلان عن نفسه بمنطق آخر سيقابل بالترحيب التلقائي، كائنا من كان ذلك الذي يقلب الطاولة، ويهز الأوضاع، فما بالنا عندما تدخل على الخط أمريكا نفسها.. إن المتوقع من جماهير الانتفاضة في ظروفها تلك أن تعتبر كل معركة مع أمريكا امتدادا لمعركتها بغض النظر عن العوامل والملابسات الأخرى، والأخوة الكويتيون ليسوا مقصودين بأية إساءة».[32].

والواضح أننا إزاء رد فعل شعبي غاضب ليس له من العقلانية نصيب، يدخل في إطار نظرية «الخريطة»، التي تَبْرُزُ عندما يسود الاعتقاد بأنه ليس ثَمّة أسوأ من وضع معين، فإذا انقلب رأساً على عقب فلن يضير، وإنما قد يأتي بما هو أفضل، لكن إذا كان من الممكن تفهُّم هذا المنطق رغم كل اعوجاجه في لحظة يأس وإحباط عارمين، فمن الصعب مجرد فهم تلك النظرة إلى حاكم من نوع صدام حسين، باعتباره قائداً مقداماً ظهر أخيرا ليواجه إسرائيل وأمريكا، ويبشر بوضع حَدّ لهزيمة وإذلال الفلسطينيين عبر اجتياح بلد عربي، لا ينكر أحد أنه ظل الأكثر دعما ومساندة لهم، ولقضيتهم، ومع ذلك لابد من الإقرار بأن العلم الاجتماعي لم يتمكن بعد من تفسير بعض أنماط السلوك الجماهيري التي تنطوي على انحراف، وبالتالي فليس أمامنا سوى التفسير الذي يستند إلى ما يولده الإحباط الشديد من مشاعر مأساوية تدفع إلى الترحيب بتدهور الأوضاع في المنطقة إلى الذروة التي قد تفتح بابا أمام تغيير هذه الأوضاع، ومع سيادة هذه المشاعر يصبح من الوارد النظر إلى شخص مثل صدام

حسين على أنه «المنقذ»، الذي تتعلق الأوهام به، وتجري ترجمتها في شعارات فجة لا تتيح لتدفق الأحداث فرصة للتوقف والتفكير في مصداقيتها إلا بعد فترة، فالإحباط إذن يقدم تفسيراً، ولكن ليس تسويغاً لتوجّهٍ من هذا النوع، والثابت أن هذا التوجّه الشعبي ظهر مبكرا، وقبل أن يطرح النظام العراقي فكرة الربط بين قضايا ومشكلات المنطقة؛ بدليل أن البيان الناري للقيادة الموحدة للانتفاضة صدر قبل إعلان مبادرة 90/8/12، لكن المؤكد أيضا أن هذه المبادرة دعمت ذلك التوجه، حيث بدت للكثيرين في الداخل فرصة للخروج من أزمة تراجع الانتفاضة، وساعد على ذلك شيوع التوقع، الذي دعمه الموقف الرسمي لمنظمة التحرير وإعلامها بأن الحرب لن تقع بسبب الخسائر المحتملة في صفوف قوات الدول الغربية المشاركة في التحالف الدولي، وطالما أن الحرب مستبعدة فلا بد من الوصول إلى حل يؤدي إلى تقدم في حل القضية الفلسطينية، وفقا لمنطق الربط بين قضايا المنطقة، والواضح أن هذا المنطق كان له تأثير بالغ تَجَاوَزَ الفلسطينيين في الضفة والقطاع، وامتد إلى بعض قطاعات عرب 1948 الذين أيد بعض قادتهم مبادرة 90/8/12 مثل عبد الوهاب الدراوشة رئيس الحزب الديمقراطي العربي، وعضو الكنيست الثانية عشرة، والذي عَرَضَ القيام بوساطة بين العراق وإسرائيل.[33]

تأثير أزمة الخليج على القضية الفلسطينية

يصعب القول بأن الموقف الفلسطيني تجاه أزمة الخليج ـ وخاصة ذلك الذي تبنته منظمة التحرير ـ لم يؤثر على القضية الفلسطينية تأثيرا سلبيا، فعندما تكون الأطروحة الرئيسة في هذه القضية هي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، فمن الضروري أن تتأثر بمحاولة أصحابها البحث عن أعذار أو مسوّغات للاحتلال العراقي للكويت؛ ولذلك فقد أدّى موقف منظمة التحرير خصيصا إلى الإضرار بالقضية الفلسطينية على الصعيد الدولي، فقد يكون بمقدور البعض أن يتفهم حالة الإحباط واليأس التي طغت على مشاعر الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وقد عبر وزير الخارجية البريطانية دوجلاس هيرد عن قدر من التفهم لظروفهم بالفعل في حديث صحفي أجرته معه صحيفة إسرائيلية في القدس، فقد سُئِل عما إذا كان قد رأى المتظاهرين العرب بالخارج يرفعون علم العراق إلى جانب علم منظمة التحرير، فقال: «إنهم مُحْبَطون لحرمانهم من أية حقوق. ستذهبان لتغطية الانتخابات البريطانية المقبلة، وستجدان في إيرلندا الشمالية كل فرد له صوت انتخابي، بعكس سكان الضفة الغربية الذين ليس لهم حق التصويت، إنهم يُضَرِبون، ولا حقوق سياسية لهم، ولا أفق للمستقبل، وهذا

وضع مُحْبِط رأيته بنفسي»[34].

لكن إذا كان من الممكن للمجتمع الدولي أن ينظر بهذه العين إلى الموقف الشعبي في الأراضي المحتلة، فمن العسير أن يحدث ذلك بالنسبة لمنظمة التحرير التي أصبحت صورتها مظللة بقبولها استيلاء دولة على أرض دولة أخرى بالقوة، والبحث عن أعذار لهذا الاحتلال، والملاحظ أن قيادة المنظمة لم تكن غير مدركة للضرر الذي يلحق موقفها بالقضية الفلسطينية، فقد أقر بذلك مسؤولون كبار بها مثل بسام أبو شريف مستشار رئيسها، عندما فسر موقفها بالرغبة في القيام بدور دبلوماسي هادىء، وقال: «نعرف أن الفلسطينيين سيخسرون مؤقتاً لدى الرأي العام، لكننا سنكون المنتصرين في النهاية من جهة منع تفجر حرب في المنطقة»[35].

وإزاء ادراكها للنتائج السلبية لموقفها حاولت منظمة التحرير التحرك دوليا على عدة محاور، سعيا للحد من هذه النتائج، ومن أهم هذه المحاور:ـ 1ـ إجراء اتصالات مباشرة مع الدول الأوروبية، ومحاولة فتح قناة اتصال مع الولايات المتحدة عن طريق فرنسا؛ بغية إبراز دور الوساطة الذي تقوم به من أجل التوصل إلى حَلّ سلمي للأزمة، مع التذكير بقيامها بمثل هذا الدور في أزمات سابقة 2 ـ محاولة استثمار مشكلة المواطنين الغربيين المحتجزين في العراق سواء قبل الإعلان الرسمي عن احتجازهم أو بعده، وقد حظي هذا التحرك باهتمام بعض الدول الأوروبية بالفعل؛ حيث أعطت المنظمة انطباعا بأن لديها قدرة للتأثير على موقف العراق في هذا المجال، مع التذكير بأنها قامت بدور فَعّال من قبلُ لتأمين سلامة الأجانب خلال الأزمة اللبنانية، وتسلمت رسائل ثناء على هذا الدور من جهات عدة3 . ـ السعي لاستثمار أعمال القمع الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، وخاصة حادث القدس في 1990/10/8، لاستعادة الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية من خلال العودة إلى طرح قضية الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وإدارة معركة دبلوماسية مع الولايات المتحدة، مستغلة حاجتها للحفاظ على الإجماع الدولي ضد العدوان العراقي.

لكن يمكن القول إجمالا بأن الوضع الدولي لمنظمة التحرير تدهور في ظل أزمة الخليج، رغم محاولاتها استثمار بعض تداعيات الأزمة للحد من هذا التدهور، ولم يكن الوضع العربي للمنظمة أفضل حالا؛ حيث أدّى موقفها من الأزمة إلى تدهور علاقاتها بدرجات متفاوتة مع الدول العربية التي تصدت للعراق، فإذا كان صحيحا ان الانقسام العربي ازاء ازمة الخليج هو الأكبر والأخطر منذ أن وجد النظام الاقليمي العربي، فقد كانت منظمة التحرير طرفا مباشرا في هذا الانقسام مهما سعى خطابها

السياسي حينئذ إلى تأكيد رغبتها في تجنب ذلك، وقد حدث ذلك في الوقت الذي أدتّ الأزمة إلى تفاقم المعاناة الاقتصادية في الأراضي المحتلة (Abed, 1991). ومن ثَمّ إلى مزيد من تراجع الانتفاضة.

وعلى هذا النحو أدى موقف منظمة التحرير المنحاز للعراق خلال أزمة الخليج إلى تأثيرات سلبية على القضية الفلسطينية، ظهرت خلال الإعداد لعملية السلام الجديدة، عقب تحرير الكويت، وتوقف الحرب في الخليج، فقد تّم استبعاد منظمة التحرير رسميا من هذه العملية، وعدم السماح لها بدور غير مباشر على النحو الذي جرى البحث عن صيغة له خلال محاولة الترتيب لحوار إسرائيلي فلسطيني في أواخر 1989 وأوائل 1990.كما اضطر قادة الداخل الذين آل إليهم التمثيل الفلسطيني إلى تقديم تنازلات إجرائية واسعة، وقبول معظم الشروط الإسرائيلية، لكن ساعد على الحد من تدهور المركز التفاوضي الفلسطيني تزايد الخلافات بين الولايات المتحدة وإسرائيل حول بعض القضايا المتعلقة بعملية السلام، وخاصة قضية المستوطنات. وارتبط هذا التطور بتراجع نسبي في أهمية إسرائيل للاستراتيجية الأمريكية بالمنطقة، بعد انتهاء عصر الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، فلم يعد لإسرائيل دورها السابق في مواجهة ما اعتبرته الولايات المتحدة والغرب عموما خطرا سوفيتيا على منطقة الشرق الأوسط، وهو الدور الذي وصل إلى ذروته في أوائل الثمانينيات بعد الغزو السوفيتي لأفغانستان، وكان توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي الأمريكي ـ الإسرائيلي قد قنّن هذا الدور، وقد أتاح تراجع هذا الدور نسبيا إمكان تقليص النتائج السلبية التي رتبها موقف منظمة التحرير تجاه أزمة الخليج على القضية الفلسطينية، كما ساعد على الحد من تلك النتائج أيضا تزايد الإدراك الدولي لأهمية تحقيق الاستقرار بالمنطقة بما يقتضيه ذلك من إيجاد تسوية لمشكلة الفلسطينيين في الضفة والقطاع في إطار حل للصراع العربي الإسرائيلي عموما كي لا يظل بؤرة قابلة للانفجار في أية لحظة (عبد المجيد، 1991). ومع ذلك فقد ظلت تأثيرات أزمة الخليج على القضية الفلسطينية تلقي بظلالها على أسلوب معالجة هذه القضية في عملية السلام الراهنة. فبفضل تلك التأثيرات وغيرها قبل الفلسطينيون بإطار تفاوضي مستمد في جوهره من صيغة كامب ديفيد، التي سبق أن رفضوها في ظروف أفضل، بعد أن لم يعد ثمة خيار آخر، وبعد أن أصبح إحداث أي تغيير في وضع الأراضي المحتلة ـ مهما كان جزئيا ـ أفضل من الوضع الراهن.

الهوامش

(1) تم استخلاص هذا الموقف من مجموع التصريحات والتعليقات الصادرة عن رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وقادة فصائلها الرئيسة.

(2) انظر توفيق أبو بكر، الفلسطينيون في الكويت في الأسابيع الأولى من الاحتلال، جريدة الشرق الأوسط، 92/2/16.

(3) راجع القرار والتحفظات عليه في: جريدة الأهرام 1990/8/4.

(4) جريدة الأهرام، 1990/8/5.

(5) انظر توفيق أبو بكر، منظمة التحرير وموقفها من الغزو العراقي للكويت، جريدة الشرق الأوسط، 92/2/23.

(6) جريدة الرأي (الاردن) 90/8/13 -90/8/16 -90/8/17 -90/8/22.

(7) جريدة الدستور (الأردن) 1990/8/14.

(8) جريدة الدستور (الأردن)، 1990/9/24.

(9) نص البيان في: صحيفة القدس (لندن)، 1990/8/14، ص 5 .

(10) John Immanuel, "Hundreds of Palestinians Hail Saddam as Savior". Jerusalem Post, 18/8/1990.

(11) جريدة القبس (لندن) 1990/8/16.

(12) Jerusalem Post 1990/8/7

(13) جريدة القدس (لندن)، 1990/8/14 -1990/8/4.

(14) جريدة الرأي (الأردن) 1990/8/11.

(15) Jerusalem Post 25/8/1990.

(16) اعتمد الكتاب على نص البيان المرسل اليه بالبريد في حينه.

(17) نص البيان في: جريدة الأهرام، 1991/1/22.

(18) مقتطفات من البيان في: جريدة السفير (بيروت)، 1991/1/28.

(19) جريدة السفير (بيروت) 1991/1/30.

(20) المصدر السابق.

(21) المصدر السابق، 1991/2/13.

(22) جريدة الحياة، 1991/1/28.

(23) المصدر السابق، 1991/2/2.

(24) جريدة الأهرام، 1991/2/3.

(25) المصدر السابق.

(26) انظر التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1990 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية

والاستراتيجية بالاهرام، 1991) ص ص 320-324.

(27) Jerusalem Post 1990/8/25

(28) عدلي صادق، فلنحاكم الأمور بأسبابها، جريدة القدس (لندن)، 1990/8/17.

(29) انظر توفيق أبو بكر، منظمة التحرير وموقفها من الغزو العراقي للكويت، مصدر سابق.

(30) Daily Telegraph, 18/9/1990.

(31) انظر التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1990، مصدر سابق، ص 314-318.

(32) عدلي صادق، مصدر سابق.

(33) Jerusalem Post, 25/8/1990.

(34) Jersusalem Post, 27/10/1990.

(35) جريدة الحياة 1990/9/2.

المصادر العربية

وحيد عبد المجيد

1981 العلاقات الفلسطينية العربية: دراسة للوجود الفلسطيني في الأردن وسوريا ولبنان. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

———

1991 «تأثير أزمة الخليج على المشكلتين: الفلسطينية واللبنانية» ص ص 112 - 140 في أحمد الرشيدي (محرر)، الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ـ جامعة القاهرة.

المصادر الأجنبية

Abed, G.

1991 "The Palestinians and the Gulf Crisis". Journal of Palestine Studies 78 (Vol. xx2): 29-41.

Cabban, H.

1984 The Palestinian Liberation Organization: People, Power and Politics. London: Cambridge University Press.



المجلــة التربــوية

تصدر عن كلية التربية - جامعة الكويت

مجلــة فصليــة ، تخصصيــة ، محكّمــة

رئيس هيئة التحرير

د. عبد المحسن حمادة

تنشر البحوث التربوية، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة
ومحاضر الحوار التربوي، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

* تقبل البحوث باللغة العربية

* تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية .

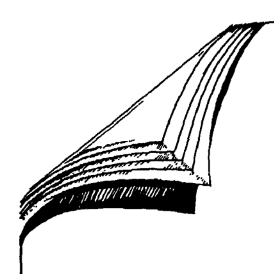
الاشتراكات :

للأفراد في الكويت	٢ د.ك	وللطلاب	١ د.ك
للأفراد في الوطن العربي	٢,٥ د.ك	وللطلاب	١,٥ د.ك
للأفراد في الدول الأخرى	١٥ دولاراً أمريكياً بالبريد الجوي		
للهيئات والمؤسسات	١٢ د.ك وفي الخارج ٤٠ دولاراً أمريكياً.		

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي :

المجلة التربوية - ص.ب ١٣٢٨١ كيفان - الرمز البريدي **71953** الكويت.

هاتف : ٤٨٣٠٢٦٨



مناقشات
مراجعات كتب
كتب وصلت للمكتبة

محمد حسنين هيكل

حرب الخليج: أوهام القوة والنصر

مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى 1992

سمعان بطرس فرج الله
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

إن «أزمة الخليج الثانية» التي تفجرت بغزو العراق للكويت في الثاني من أغسطس 1990، وما انطوت عليه من إخلال جسيم بالسلم والأمن الدولي والعربي، وما تبعها من «حرب تحرير الكويت» التي أدّت، من بين ما أدّت إليه، إلى تدمير القوة الفاعلة للعراق ومن ثَمّ تدهور الأمن القومي العربي ككل، قد كشفت عن انقسام واضح بين الحكومات العربية واتجاهاتها وسلوكها تجاه الأزمة، فمنها من انحاز صراحة وبالكامل إلى العراق، ومنها من انحاز صراحة وبالكامل إلى الكويت، ومنها من أراد أن يوهم باتخاذ موقفٍ وسط بين طرفي النزاع، ولكن موقفها في حقيقة الأمر كان انحيازاً لأحد الطرفين؛ لأن سياق الأزمة لم يكن يسمح بطبيعته بأنصاف الحلول.

إن انقسام الحكومات العربية تجاه الأزمة هو أمر طبيعي؛ لأن مواقف الدول تتكيف بالقياس إلى مصالحها القومية الخاصة، وبالنظر إلى علاقاتها الخاصة مع أطراف النزاع أو بتعبير أكثر دقة وفقاً لتصور حكوماتها لتلك المصالح، ولتلك العلاقات على ضوء توقعاتها المستقبلية لمصير الأزمة ومردوداتها المختلفة.

كذلك أصبحت «أزمة الخليج الثانية» الشغل الشاغل للمحللين المتخصصين، والمثقفين بصفة عامة على امتداد العالم أجمع، لاسيما في المنطقة العربية، ولا عجب في ذلك؛ فإن جسامة الحدث، وتداعياته على جميع المستويات، تسوّغ الاهتمام به، وتفسر ذلك الفيض الضخم من الكتابات التي صدرت في عام واحد حول الأزمة، والمتفحص لهذا الإنتاج الفكري الغزير ـ أو ما يسميه السيد ياسين في تقديمه للتقرير الاستراتيجي العربي لعام 1990 بخطاب المثقفين ـ لا بد وأن يلاحظ أن

«أزمة الخليج» قد أثارت من الخلافات في وجهات النظر ما لم تثره أزمة أخرى في التاريخ العربي المعاصر، فكيف تعامل المتخصصون والنخبة المثقفة عامة مع تلك الأزمة؟

إذا استبعدنا كتابات من ينصرف إليهم وصف «كُتّاب السلطة» الذين يتميزون «بالتبعية المطلقة» لمواقف السلطة السياسية في بلادهم، ومن ثَمّ يكون هدفهم هو مجرد تسويغ تلك المواقف، ففي الإمكان رصد بعض السمات العامة «لخطاب المثقفين»، خاصة في المراحل الأولى لتطور الأزمة:

إن معظم الكتابات التي صدرت أثناء الأزمة وما بعدها مباشرة غلب عليها طابع التسرع والسطحية. فقد استندت إلى معلومات ناقصة أو مغرضة بثتها وسائل إعلام منتقاة ومحدودة دون تدقيق كافٍ في صحة تلك المعلومات، فكان الهدف هو الكتابة بأيّ شكل في «موضوع الساعة»، حتى لو كان ذلك على حساب الحقيقة، وهذا هو الطابع الغالب على الكتابات الصحفية التي ظهرت في هذه الفترة، عن حسن نية أو عن سوء نية ـ وكانت وفيرة من حيث الكم ضحلة من حيث المضمون إن التعامل مع الأزمة من منطلق الانفعال العاطفي، والتحيز الصريح لأحد طرفي النزاع: العراق أو الكويت، ويرجع هذا الاستقطاب إلى عدة عوامل متداخلة يمكن إرجاعها بصفة إجمالية إلى مايلي:

أ) الولاء للوطن: فالكويتي يؤيد الكويت، والعراقي يؤيد العراق، وهو أمر طبيعي نابع من قوة الإحساس بحب الوطن، وليس لمجرد التبعية للسلطة؛ ولذلك اتخذ الدفاع عن هذا الطرف أو ذاك أسلوباً عاطفياً صارخاً بصرف النظر عن الحقائق التاريخية الثابتة في وصف الحدث، ودون اعتبار للعوامل الموضوعية في تشخيص أسباب الأزمة، أو في تحليل آثارها.

ب) القهر السياسي: فقد غاب الدور البَنَّاء للمثقف العربي نتيجة القهر السياسي الذي تمارسه الكثير من النظم العربية ضد حرية الفكر.

جـ) لقد انساق بعض المثقفين وراء تيارات سياسية أصبحت تتمتع بجماهيرية واسعة في السنوات الأخيرة وأهمها «التيار الإسلامي»، ليس عن قناعة حقيقية، ولكن لمجرد مجاراة الجماهير، وربما لتحقيق طموحات سياسية ذاتية.

د) الانتماءات الإيديلوجية المعلنة والتي ارتبطت، دون شك، برغبة صادقة في تجاوز «أزمة النظام العربي»، والعمل على النهوض بالأمة العربية، فقد ألفنا في عالمنا

العربي الصراع بين أنصار «المحافظة على الوضع الراهن» ـ وهم أقلية ـ أنصار «التغيير» ـ ويمثلون أغلبية ساحقة ـ ولكن داخل هذه الفئة الأخيرة ألفنا الانقسام بين تيار «إسلامي» وتيار «علماني». وينقسم كل تيار منهما إلى فئات «معتدلة» تنادي بالإصلاح التدريجي للمجتمع ولنظم الحكم، وفئات «راديكالية» تدعو إلى ضرورة إدخال تغيرات جذرية وسريعة في أسس المجتمعات العربية وما يترتب على ذلك من ضرورة الإطاحة بنظم الحكم القائمة، وهكذا تكونت الخريطة الإيديولوجية من جماعات متنافرة، وإن لم يمنع تنافرها من عقد تحالفات تكتيكية فيما بينها، وقد أدت هذه الانقسامات والتحالفات المؤقتة إلى انقسام المثقفين العرب انقساما واضحاً في تناولهم لأزمة الخليج وفي اتجاهاتهم المعلنة إزاء مختلف السياسات والمواقف والقضايا التي أثارتها، وما هو أخطر من ذلك هو العدول عن المواقف السابقة استنادا إلى الاعتبارات الايديولوجية نفسها؛ فبعض الذين أدانوا في البداية غزو العراق للكويت، باعتباره عدوانا سافراً على دولة عربية مسلمة مستقلة، عادوا لمراجعة موقفهم مع تصاعد الأزمة ودخول القوات الأجنبية إلى السعودية، وأصبحت القضية المحورية والملحة بالنسبة لهم هي الكفاح ضد التواجد العسكري الأجنبي على الأرض العربية، وتوارت عن أنظارهم وقائع الغزو العراقي للكويت. وهكذا تحولوا من موقف رفض الغزو إلى الإعجاب بصمود «صدام حسين» ومواجهته لقوى التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

هذه السمات العامة «لخطاب المثقفين» العرب أثناء الأزمة أدت إلى ندرة التحليلات النقدية الموضوعية، وتغلب التحليلات التي تأثرت بالتحيزات الإيديولوجية، أو الارتباطات المصلحية فجاءت أقرب إلى «التسويغ» منها إلى «التفسير» الموضوعي.

غير أن مرور عام على وقف القتال في «حرب الخليج» يساعد بلاشك على بلورة التحليل الموضوعي للأزمة في سياقها التاريخي العام لأنه في طبيعة أي مفكر جاد رغبة في التحرر من القيود الإيديولوجية والعواطف الجياشة التي تنتاب الإنسان وقت الأزمات والتي تعيق بالضرورة التقويم الرصين للأمور. وعلى هذا الأساس رَحّب كثيرون ـ ونحن منهم ـ بصدور كتاب «محمد حسنين هيكل» الأخير: «حرب الخليج: أوهام القوة والنصر».

فإن «محمد حسنين هيكل» لم يعد الآن من كُتّاب السلطة الذين يُسَوِّغون تصرفاتها دون تفسيرها. كما أنه ابتعد منذ فترة طويلة عن الكتابات الصحفية المتسرعة

التي تفرضها أحيانا مزاولة مهنة الصحافة، ولا يخشى «هيكل» بطش السلطة به في بلد اعتاد الآن، ولمدة عقد من الزمان على الأقل، على حرية الفكر وحرية الكلمة، كما ان إغراءه بالمال ليس وارداً، وليس متهماً بالسعي إلى استعادة مكانةٍ وقوة نفوذٍ كانت له في الماضي، ولم يعرف عنه الانسياق وراء تيارات جماهيرية لا عقلانية. فضلا عن ذلك فإن «محمد حسنين هيكل» على دراية تامة بطبيعة العمل السياسي فقد مارسه، أو كان لصيقا به، لفترة طويلة من الزمن يضاف إلى ذلك أنه من «كتّاب الرأي» المعدودين في العالم العربي، ويتميز ببصيرة ثاقبة، وسعة الاطلاع، وبراعة التحليل في أسلوب مميز يتسم بالرشاقة وجاذبية الطرح إلى درجة الإثارة الدرامية التي تستهوي عموم القراء وخاصتهم على حد سواء.

لكل هذه الأسباب توقعت ـ كما توقع كثيرون غيري ـ أن أجد في كتاب «محمد حسنين هيكل» الأخير عن «حرب الخليج» تحليلا موضوعياً رصيناً للأزمة التي فجرها الغزو العراقي للكويت، وبيانا لأبعادها الحقيقية، وتفسيرا مقنعا لمواقف وسياسيات الحكومات إزاءها، وليس تسويغاً لبعض تلك المواقف والسياسات أو تنديدا بالبعض الآخر، كما كنتُ أتوقع أن يقدم لنا المؤلف الحلول التي يراها مناسبة لمواجهة المشاكل العديدة التي ترتبت على هذه الأزمة الطاحنة، وقد تأكد توقعي هذا بعد قراءة بعض فقرات وردت في تقديم المؤلف لكتابه. فهو يؤكد لنا أن الكتاب هو: «محاولة لنزع ما هو أكثر من اللازم «عاطفيا» و «شخصيا» و«عسكريا» عن الأزمة ـ عسى أن يتبقى منها فقط ما هو لازم لفهمها، لعل الأمة عن طريق الفهم تستطيع فتح الطرق المسدودة، أو فتح بعضها أو لعلها تستطيع تجاوز المغلق والمستعصي، وأن تجد طاقة أو منفذاً إلى الشمس (ص 13).

ويضيف المؤلف: «إنني في قصة «الحرب في الخليج» لا أصدر أحكاماً، وإنما أحاول بناء وقائع. وكان رأيي دائماً ـ ولا يزال ـ أن أي كاتب سياسي مطالب بالدرجة الأولى بأكبر قدر من الحقائق ـ وبأقصى ماهو متاح له، وبأكبر قدر من الاجتهادات ـ وعلى أوسع دائرة ممكنة» (ص 15-16). ويستطرد المؤلف في تأكيد هذا التوجه فيقول:

> «إن أملي في عرض القصة، وإعادة بناء الوقائع في أزمة وحرب الخليج ـ أن يكون موقفي موقف المستقل، وليس موقف الحياد، فموقف الاستقلال بحث في كل ركن وان كان ملغوماً، والحياد تَحَرّز وتجنب للمحاذير من أي نوع، والحقيقة أنني لا

أستطيع أن أزعم لنفسي موقف المتجرد، وظني أن وهم التجرد غير إنساني، بل هو مستحيل؛ فكل إنسان له في النهاية روايته، وهي محكومة بموقفه، محكومة أيضاً بمنظوره الفكري والثقافي» (ص16).

يستفاد من هذه العبارات البليغة أن المؤلف يبغي تشخيص أزمة وحرب الخليج استنادا إلى أكبر قدر من «الحقائق»، والاجتهاد في تقويم هذه الحقائق من موقف «المستقل»، والاستقلال لا يعني السلبية مثل «الحياد»، ولكنه يعني التقويم الموضوعي للحقائق، وإن كانت الموضوعية لا تتنافى والاجتهاد الشخصي الذي يتأثر حتماً بالتركيبة الفكرية والثقافية للكاتب، وليس التقيد بمسلمات إيديولوجية متى ثبت له أنها أصبحت تمثل قفزاً على «حقائق» موضوعية يستحيل تجاهلها.

ولكن للأسف الشديد سرعان ما تبدد توقعي وتحول التوقع إلى وهم، فلم يتضمن الكتاب «أكبر قدر من الحقائق»، ولكنه ذكر وقائع منتقاة بعناية، ليس بالقياس إلى أهميتها الذاتية، ولكن بالقدر الذي يسوّغ موقف العراق ومن ساندوه على المستوى الرسمي والشعبي، وحيث إن «محمد حسنين هيكل» يتمتع بذكاء حاد، وأراد أن يعطي انطباعاً بأنه مفكر «مستقل» فقد لجأ إلى عدة أساليب لإخفاء انحيازه الفعلي للعراق، أولا: اغفال مناقشة قضية «عدم مشروعية» الغزو وعدم مشروعية سلوك قوات الاحتلال العراقية، وذلك لسببين: سبب منهجي ورد في مقدمة كتابه، ومفاده أن القوة، وليس القانون، لها القول الفصل في العلاقات الدولية، وعلى حد تعبيره فإن «عنصر القانون في أية أزمة ليس هو ضابط إيقاعها، وإنما ضابط الإيقاع حقائق القوة» (ص 16). ولنا عودة إلى مناقشة هذا المنطلق المنهجي، أما السبب الثاني فقد ورد في حوار أجرته معه جريدة «المصور» القاهرية جاء فيه على لسانه: «أن يقال إن العراقيين كانت لديهم أسباب وتصورات، هذا كله لايهمني (هكذا)، يهمني فقط أنه عند لحظة معينة تصور العراق أن الظرف صالح ومناسب فخطا إلى التنفيذ، لحظة الخطو هذه هي المهمة عندي (المصور، العدد، 4526 بتاريخ 8 مايو 1992، ص 23). وهكذا أغفل «محمد حسنين هيكل» عنصراً أساسياً من العناصر المباشرة في الأزمة التي نشبت بين الكويت والعراق. ثانياً: أقحم «محمد حسنين هيكل» قضايا عربية عامة وبشكل مكثف على أزمة الخليج، مثل القضية الفلسطينية، والتدخل الأجنبي، وتوزيع الثروة. إن إثارة هذه القضايا العربية العامة والدائمة في الواقع العربي وربطها مباشرة بأزمة الخليج تهدف إلى إثارة المخيلة الشعبية وانصراف الرأي العام

العربي عن الاهتمام بالغزو العراقي للكويت الذي تسبب في إثارة الأزمة، وتوزيع مسؤولية الكارثة على أطراف كثيرة، ومن ثم عدم تحميل النظام العراقي وزر هذه المسؤولية بمفرده. وهكذا يدعم «محمد حسنين هيكل» أسلوب العراق في إدارته للأزمة. ثالثا: إن أسلوب العرض القصصي، واستخدام صياغات لفظية تتعمد اللمز، والإيحاء يفسح المجال أمام المؤلف للتعبير عن مواقفه على لسان أبطال قصته. ويستدل من سياق الحديث أنه متعاطف مع العراق ومناصريه دون أن يُفْصِحَ مباشرة عن ذلك.

بناء على ما تقدم سقط «وهم» موقف الاستقلال الفكرى الذي أراد «محمد حسنين هيكل» أن يقنعنا به. ومن هنا تبرز الحاجة إلى تقديم قراءة نقدية لكتابه عن «حرب الخليج: أوهام القوة والنصر»، والذي أثار فور صدوره عاصفة من النقد أو الاستحسان نظراً لما يتمتع به المؤلف من شهرة عريضة على المستويين: العربي والعالمي. ونعترف بأن مهمتنا شاقة للغاية لأنها محاولة للكشف عن حقيقة موقف المؤلف من أزمة الخليج وتداعياتها المختلفة وسط كم هائل من الحقائق وأنصاف الحقائق والزيف أوردها المؤلف مبعثرة أو ممتزجة في أسلوب وإن تميز بالرشاقة والإثارة الدرامية أو الطرافة، فهو أسلوب «زئبقي» يجعل مهمة الناقد في الاجتهاد لاحتواء جوهر الفكرة التي يبغي المؤلف نقلها إلى قرائه، أمراً صعباً.

بادىء ذي بدء نرى ضرورة مناقشة ثلاثة أسس منهجية بنى عليها المؤلف تقويمه «لحرب الخليج» عنصر «القوة»، وفكرة «المؤامرة»، وعنصر «البترول».

وكما سبق أن ذكرنا فإن المؤلف يؤكد أن القوة ـ وليس القانون ـ لها القول الفصل في العلاقات الدولية، فالعبرة إذن هي بتوازن القوى وليس بمشروعية السلوك أو عدم مشروعيته، وهذا يعود بنا إلى كتابات مكيافيللي وغيره من الفلاسفة من أمثال هوبز وسبينوزا وهيجل ونيتشه، وبعض علماء الأنثروبولوجيا من أمثال داروين، وبعض فقهاء القانون الدولي والمتخصصين في علم العلاقات السياسية الدولية المعاصرين من أمثال جورج شفارزنبرجر وهانس مورجنتاو، فالقانون الذي يقرر «ما يجب أن يكون» عليه السلوك يدخل في نطاق المثاليات Utopia، شأنه في ذلك شأن مبادىء الأخلاق (Ethics). بينما واقع الحياة الدولية يفرض الاعتداد بعنصر القوة باعتباره العنصر الوحيد الذي يسود الصراعات الدولية. صحيح أن الشرعية الدولية (أي حكم القانون) «ليست قيمة منعزلة عن حقائق القوة» على حد تعبير «محمد حسنين هيكل» نفسه (ص 16). فهناك علاقة تفاعل مستمرة بين مضمون القاعدة القانونية وفاعليتها من جانب، وتوازن

القوى بين الدول من الجانب الآخر، ولكن ليس معنى ذلك أن الفيصل في كل مواضع الخلاف يكون للقوة وليس للقانون وإلا انتهى بنا هذا المنطق إلى القول بأن «الحق هو القوة»، (might is right) وهو قول مرفوض تماما ليس من منظور «مثالي» ولكن أيضا من منطلق واقعي؛ فالقانون ليس فقط من صنع القوة، ولكنه وليد عوامل عديدة مثل أية ظاهرة اجتماعية، كما أن القانون ليس مجرد أداة لخدمة القوة، ولكنه أيضاً أداة لتنظيمها وتقييدها، وقد فطن الكتّابُ الواقعيون أنفسهم لهذه الحقيقة الموضوعية، وعلى رأسهم هانس مورجنتا والذي تزعم المدرسة الواقعية بعد الحرب العالمية الثانية ـ وعدلوا عن موقفهم السلبي السابق من «الشرعية الدولية»، وأقروا بأن قواعد القانون الدولي هي عنصر من عناصر الواقع الذي يجب الاعتداد به إلى جانب عنصر القوة؛ ولذلك فإن جميع الدول، بما فيها الدول القوية، تعمل جاهدة على وصف تصرفاتها بأنها تصرفات مشروعة قانوناً، وإلا فقدت عنصراً مهماً من عناصر فاعلية تلك التصرفات.

من ناحية أخرى، فإن منطق «أن القوة هي معيار السلوك الدولي» أوقع «محمد حسنين هيكل» في تناقضٍ فكريّ واضح. فمن جانب يتجاهل تماماً مناقشة عدم مشروعية غزو العراق للكويت لأن هذا العنصر، وفقا لمنطقه، ليس عنصراً مؤثراً في الأزمة الدولية التي ترتبت على واقعة الغزو، ولكن من جانب آخر يعود فيؤكد على أن الغزو كان مرفوضاً من الأمة العربية (ص 37). فعلى أي أساس قام الرفض إن لم يكن عل أساس «عدم مشروعية» الغزو؟ وإذا كانت القوة هي معيار السلوك الدولي فكيف يأخذ المؤلف على الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها أنها اتبعت ذلك المعيار؟

الأساس المنهجي الثاني الذي بنى عليه المؤلف تقويمه «لحرب الخليج» هو منطق التدبير الخارجي أو التآمر، فقد راجت في عالمنا العربي نظرية المؤامرة العالمية «الإمبريالية» التي تهدف منع تحقيق المشروع القومي العربي (الوحدة العربية). ويتضح من سياق قصة «حروب البترول» المتوالية أن «محمد حسنين هيكل» لا يشذ عن هذا الموقف العام؛ فهو يشير إلى أن أصابع التآمر كانت واضحة في استمرار نزيف الحرب العراقية ـ الإيرانية، ان لم يكن في التدبير لنشوبها، وقد تورط بعض الجيران العرب للعراق وإيران في هذه المؤامرة (ص 233-235، 122-126). ولا يمكن للكويت أن تنفذ سياستها البترولية المرسومة لإضعاف العراق إلا إذا كان وراءها من يساندها، أو يحرضها على خفض الأسعار (ص 259)، ويستفاد أيضاً من سياق الحديث أن «محمد حسنين هيكل» لا يرفض تماماً وجهة نظر العراق الذي ساوره الشك في 1990 بأنه

يواجه مؤامرة واسعة النطاق شاركت فيها أطراف عربية (ص 316 - 317, 433).

وقد أدّى منطق المؤامرة الذي تبناه «محمد حسنين هيكل» إلى تزييف الحقيقة من جانب بإلقاء مسؤولية ما حدث في أزمة الخليج على الآخرين، وتسويغ هزيمة النظام العراقي في «حرب الخليج» من جانب آخر، وتعميق تداعيات الأزمة والحرب من جانب ثالث.

أما الأساس المنهجي الثالث الذي اعتمده «محمد حسنين هيكل» في تقويمه «لحرب الخليج» فهو الإفاضة في تأكيد أهمية البترول إلى درجة اعتباره المتغير الوحيد الذي يفسر سياسة الدول إزاء منطقة الخليج، وبصفة خاصة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى حد تعبير المؤلف نفسه «لقد كان القرن العشرون أمريكيا نتيجة لعصر البترول، فإذا كان مطلوباً أن يكون القرن الواحد والعشرون أمريكيا، فمعنى هذا ـ بدون لَبْس ـ أن القرن الواحد والعشرين يستحيل أن يكون أمريكيا إلا إذا تحققت للولايات المتحدة الأمريكية سيطرة كاملة على البترول» (ص 197-198). وحيث إن منطقة الخليج هي أكثر المناطق إنتاجا للبترول، وتحتوي في باطنها الآن ما بين 60% إلى 65% من الاحتياطات المحققة للبترول في العالم، فإن المنطقة تصبح هي «المنطقة المؤثرة في القرن الواحد والعشرين، وعلى أرضها يتقرر شكل هذا القرن وهويته» (ص 205).

لا يستطيع أحد أن ينكر أهمية البترول في السياسة العالمية باعتباره سلعة اقتصادية واستراتيجية حيوية، ولكن إسناد السياسة الأمريكية إلى هذا المتغير بمفرده هو من العموم والتبسيط بحيث لا يصلح أداة تفسيرية مطلقة لتلك السياسة.

خلاصة القول في اعتقادنا: إن اعتماد «محمد حسنين هيكل» على الأسس المنهجية سالفة الذكر ـ القوة، التآمر، البترول ـ قد أفسد تقويمه «لحرب الخليج» جملة وتفصيلا.

نحن نسلم مع المؤلف بأن لكل أزمة دولية إطارها الخاص من حيث المكان والزمان فإن هذا الإطار هو الذي يوجه حركة الأحداث والأطراف، ونسلم معه أيضاً بأن الإطار تحدده الأرضية التي تجري فوقها الحركة ـ أي الجغرافيا ـ، والتاريخ الذي يوفر الخلفية اللازمة التي تعطي تأثيرات الظروف على أجواء الحركة، ويخصص المؤلف الجزء الأول من كتابه (281 صفحة) لوصف الإطار الخاص «بأزمة الخليج». ويخصص الجزء الثاني من الكتاب (318 صفحة) لوصف أحداث «حرب الخليج»

وحركة الفاعلين فيها، ويختم كتابه ببعض التأملات التي تتعلق بالبحث عن المستقبل (30 صفحة).

هذا تقسيم منطقي في كل تحليل سياسي: تشخيص الأزمة ويتبعه بالضرورة أسلوب أو أساليب إدارتها، وأخيراً استخلاص النتائج وإن أمكن استشراف المستقبل، ولكن المشكلة بالنسبة لكتاب «محمد حسنين هيكل» أنه ليس من كتب التحليل السياسي المباشر، ولكنه من كتب القصص السياسي الذي يختلط فيه التحليل بالأحداث، ولذلك فإنه في قراءتنا النقدية لهذا الكتاب لن تجاري المؤلف في أسلوبه الذي تتوه فيه المحاور الرئيسة لأزمة وحرب الخليج وسط كم هائل من الأحداث وتشابك معقد لتحركات الفاعلين تبعاً لرؤية كل منهم للأزمة ممزوجة برؤية المؤلف الذي صيغت في أسلوب إيجابي بصفته مشاهدا لفصول الرواية وشاهداً على أحداثها.

ومهمتنا في هذه الدراسة النقدية لكتاب «محمد حسنين هيكل» هي محاولة استخلاص المحاور الرئيسة لأزمة وحرب الخليج من بين كم التفاصيل التي أغرقنا فيها المؤلف.

المحور الأول: تشخيص أسباب الأزمة الكويتية ـ العراقية:

بما أن أزمة «الخليج الثانية» ترتبت مباشرة على غزو العراق للكويت، فإن أول سؤال يتبادر إلى الذهن هو: ما الأسباب التي تفسر إقدام العراق على تلك الخطوة التي أفرزت نتائج في غاية الخطورة؟ وبعبارة أكثر دقة، ما تقويم «محمد حسنين هيكل» لتلك الأسباب؟ وهو تقويم نجده مبعثراً في أماكن متفرقة من الكتاب.

ان نقطة الانطلاق في التقويم هي «المشكلة الاقتصادية» التي واجهت العراق بعد أن خرج من حربه مع إيران؛ فالحرب كلفته كثيراً فاستهلكت كل احتياطاته، ومقدارها 36 بليون دولار، ثم تراكمت عليه ديون عربية وغير عربية بلغت قرابة 60 بليون دولار، وكانت هناك مطالب ملحة سواء في مجال إعادة التعمير والبناء، أو في مجال فتح فرص العمل أمام مئات الألوف من الشباب العائد من خنادق الحرب وميادينها (ص 162)، أو لمواجهة نفقات برنامج طموح للتصنيع العسكري، خاصة في مجال الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية (ص 137 - 142).

وكان ظن العراق أنه يستطيع تخفيف ضائقته المالية بفضل دخله من البترول، ولكن هذا الدخل مرتبط بسعر البترول الذي اتخذ اتجاها نزوليا بسبب تخمة السوق

بفائض بترولي يرجع في رأيه إلى عدم التزام الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة بحصص الإنتاج التي حددتها منظمة «الأوبك» (ص 254-255). وهكذا اعتبر العراق أن الكويت مسؤولة مسؤولية مباشرة عن خنقه اقتصادياً، وإعاقة جهوده الرامية إلى إعادة البناء بعد حرب مدمرة مع إيران خاضها العراق دفاعا عن «أمن الخليج كله، وفي سبيل عروبته» (ص 228 ,249) في مواجهة النزعة التوسعية الإيرانية، ونلاحظ في هذا المقام أن المؤلف اكتفى بذكر وصف العراق لحربه مع إيران بأنها كانت حربا للدفاع عن «البوابة الشرقية» للعالم العربي، وفي سبيل أمن وعروبة الخليج، ولم يناقش الأسباب الحقيقية التي تُفَسِّر هذه المغامرة العسكرية الطائشة، والتي ترجع إلى رغبة النظام العراقي في الهيمنة على منطقة الخليج وعلى العالم العربي بأكمله بالتبعية، الأمر الذي يحقق أيضاً مجداً شخصياً للرئيس «صدام حسين».

إن السياسة البترولية الكويتية هي سياسة متعمدة تهدف إلى إضعاف العراق بالتواطؤ مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتبرها الحكومة العراقية «عدوانا على العراق»، وإن العراق «سوف يرد على هذا العدوان» (ص 320-323)، وهنا أيضاً لم يناقش «محمد حسنين هيكل» هذا الادعاء العراقي، ولكن سياق عرضه للموضوع يدل دلالة واضحة على أنه يؤيد هذا الادعاء؛ فالبرغم من إقراره «إن قضية أسعار البترول بصفة عامة قضية معقدة»، فهو يؤكد بأنها «تعتمد بالدرجة الأولى على انضباط كامل يفرضه أعضاء «الأوبك» على أنفسهم (ص 254 -255). وحيث إن الكويت لم تُخْفِ ما تفعله من عدم الالتزام بحصتها في الإنتاج طبقا لقرارات «الأوبك»، فإنها تعتبر مسؤولة عن انخفاض أسعار النفط «دون أن تكترث بأحد» (ص 255). ويفسر المؤلف هذا السلوك الكويتي على أساس أن ثروتها المالية والاقتصادية لم تعد تعتمد في الأساس على سعر البترول الخام؛ فنتيجة لاستثماراتها على نطاق واسع في شركات كبرى في الغرب لتكرير البترول وتسويقه أصبح ربحها يأتي من بيعه في الأسواق مباشرة للمستهلكين، وليس من بيعه خاما للشركات الكبرى. كذلك كانت استثمارات الكويت في الخارج مركزة في شركات صناعية قد «لا يناسبها ارتفاع أسعار البترول»، وبالتالي كانت قادرة على تعويض انخفاض دخلها من سعر البترول الخام عن طريق زيادة أرباحها من الشركات الصناعية، وشركات توزيع البترول التي تملكها أو تساهم فيها، وهكذا كانت الكويت وهي المستثمرة في السوق الصناعية العالمية «غير قلقة من بترول رخيص»، أما العراق ـ وهو مصدِّر مباشر للبترول الخام ـ فقد كانت أسبابه للقلق حادة» (ص 256).

وبأسلوب الإيحاء نفسه يتفق «محمد حسنين هيكل» مع الرئيس العراقي في وصف السياسة البترولية الكويتية بأنها تآمرية. فقد وصف خطاب «صدام حسين» الذي ألقاه في الذكرى التقليدية لثورة 1968 (17 يوليو 1990) بأنه «تشخيص دقيق للصورة العامة في الموقف كله» (ص 320) وقد جاء في هذا الخطاب ما يلي: «إن تلاقي مصلحة المضاربين في أسواق البترول من الأمريكيين لشراء النفط عندما ينخفض سعره، وخزنه، وعرضه للبيع عندما يرتفع سعره، مع سياسة بعض تجار البترول والساسة من العرب، وبعضهم من وزراء البترول، أو أعلى منصبا منهم هي من أخطر حلقات هذه السياسة المخربة» (ص 321).

وترتبط «المشكلة الاقتصادية» العراقية أيضاً بقضية الديون والمساعدات المالية، فقد طلب العراق تنازل الكويت عن الديون التي لها عند العراق، وكان رد الكويت هو أنها لم تطالب العراق بسداد تلك الديون، ولكنها لا تستطيع أن تتنازل عنها صراحة؛ فإن للكويت ديوناً كبيرة عند أطراف كثيرة، فإذا تنازلت عن الديون التي لها عند العراق فإن كل مدين للكويت سوف يطلب المعاملة بالمثل. من ناحية أخرى إذا أعفت الكويت العراق من الديون فسوف تبدو مديونيته أقل في صندوق النقد الدولي، وسوف يضغط عليه آخرون ليقتضوا منه ديونهم، ومن مصلحة العراق أن يبدو دينه كبيرا على الورق». ولم يقتنع الرئيس «صدام حسين» بهذا المنطق، وكان تعليقه أنه يظن العكس، فإنه كلما قلت مديونية العراق كما هي ظاهرة في الورق، فإن فرصة العراق للحصول على تسهيلات من الآخرين سوف تزيد (ص 310-311). ولم يعلق «محمد حسنين هيكل» على هذا الحوار.

من ناحية أخرى، فقد طلب العراق قرضا بمبلغ عشرة بلايين دولار يستطيع بها العراق مواجهة ظروفه الصعبة بعد الحرب، وأبدت الكويت استعدادها لتقديم 500 مليون دولار للعراق تضاف إلى الدين القديم، وقرنت هذا العرض بضرورة تشكيل «لجنة لترسيم الحدود بين البلدين» (ص 303). وطبقا لسياق قصة «محمد حسنين هيكل»، ويبدو أن هذا الموقف قد أثار حفيظة الرئيس «صدام حسين» الذي رَدّ بما مؤداه: «الحقيقة أن العراق حائر معكم، حين نطالبكم بمساعدات تذكروننا بالديون، وحين نذكركم بحصص البترول المتفق عليها حتى لا تنخفض الاسعار تطلبون توقيعنا على التنازل عن أرض عراقية نحن في حاجة إليها لكي نجد منفذاً إلى البحر» (ص 310).

بصرف النظر عن المصدر الذي استقى منه «محمد حسنين هيكل» هذه

المعلومات، فإن القول هو قوله، وان أجراه على لسان الرئيس العراقي. فإن «محمد حسنين هيكل» هو الذي يبني سيناريو قصته، ويجري الحوار على ألسنة أبطالها ولذلك فهو يكتفي عادة بالصيغ الإيحائية للتعبير عن رأيه الشخصي في موضوع الحوار كما ذكرنا، فعندما يقول: إن «العراق حائر معكم» (أي مع الكويتيين)، فهو يوحي للقارىء بأن موقف الكويت من قضية أسعار النفط، وقضية الديون والمساعدات. هو موقف المتعنت غير المتعاون مع العراق إلى درجة إثارة غضب الرئيس العراقي الذي يقول: «إن النار على وشك أن تخرج من «خشمي» (يقصد أنفه) ولكنني أمسكت بأعصابي» (ص 309). ويكتفي «محمد حسنين هيكل» بهذا القدر من التفسير، ويمتنع عن مناقشة المنطق الكويتي فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية التي أثيرت؛ لأن هذه المناقشة قد تكشف عن مغالاة الطرف العراقي في مطالبه، وهذا يتعارض مع التوجه العام للمؤلف الذي يحرص تماما على عدم توجيه اللوم للنظام العراقي. فلا يريد «محمد حسنين هيكل» أن يُقِرَّ صراحة ـ رغم علمه بذلك ـ بأن انخفاض أسعار البترول لم يكن مرتبطا كلية بتجاوز الكويت الحصة المقررة لها في الإنتاج كما يؤكد ذلك جميع خبراء البترول في العالم، فإن هذا الإقرار يبطل الاتهام العراقي للكويت فتسقط بالتالي إحدى الحجج المهمة التي استند إليها العراق لغزو ذلك البلد.

كذلك فإن مطالبة العراق للكويت بإسقاط الديون الضخمة التي تراكمت لها عند العراق، والمطالبة بمساعدة مالية إضافية بمقدار عشرة بلايين دولار هي مطالب مشروعة في نظر المؤلف لأن العراق في تقديره هو «المدافع عن البوابة الشرقية للعالم العربي»، وهو «حامي أمن الخليج»، وهو «صاحب أعلى الأصوات في الدعوة إلى النضال من أجل فلسطين وعروبتها» (بعد ابتعاد مصر عن العمل العربي بزيارة السادات للقدس في 1977). وقد وردت هذه الأوصاف في أماكن متعددة من الكتاب.

فضلا عن ذلك، فإنه يستفاد أيضاً من سياق قصة «محمد حسنين هيكل» أن العراق يبغي استخدام «الثروة العربية» لبناء قدرات الأمة، بينما «شيوخ البترول» يهدرون الثروة العربية بإنفاقها على أوهامهم: وَهْم الامن الذاتي، ووَهْم النفوذ، ووَهْم الأُبَّهة (راجع الفصل الثالث من الجزء الأول، خاصة ص 92-101). ونحن نترفع، في هذا المقام وفي غيره، عن نقل الصورة القبيحة التي رسمتها بعض الأوساط في الغرب «للثري العربي»، وهي صورة يغلب عليها طابع التحقير المتعمد والإسفاف في القول، ولم نكن نتوقع أن ينقل «محمد حسنين هيكل» ـ وهو الكاتب الجاد الرصين وأحد أعمدة الفكر العربي المعاصر ـ هذه الصورة القبيحة والمغرضة في نفس الوقت لأثرياء

البترول؛ ففي تقديرنا يستوي قائل البذاءات وناقلها.

من ناحية أخرى لا ينكر أحد أن الثروات العربية قد أُهْدِرَت على نطاق واسع، ولكن كان ينبغي أن يكون المؤلف أكثر موضوعية ويكمل صورة تبديد الموارد العربية؛ فإهدار الموارد لم يكن قاصرا على «شيوخ البترول». فالعراق على سبيل المثال كان يملك ثروات هائلة في موارد البترول والمياه والأراضي الصالحة للزراعة، ولكن النظام العراقي أهدر دماءً عربية، وبَدَّد موارد عربية بغير حساب في مغامرات خارجية مدمرة لتحقيق طموحات شخصية وليس دفاعاً عن العروبة كما ادّعى، كما بُدِّدَت موارده في عمليات قمع داخلية لجميع معارضي النظام، وفي الإنفاق غير الإنتاجي بهدف إحاطة الزعيم العراقي بمظاهر العظمة والأبهة التي يأخذها «محمد حسنين هيكل» على «شيوخ البترول». وكثير من زعماء العرب من غير أثرياء النفط أهدروا موارد شعوبهم في إقامة مشروعات مظهرية لا تساهم في عملية تنمية الشعوب العربية.

ولم يكتف «محمد حسنين هيكل» بنقل الصورة القبيحة التي رسمها آخرون «لأثرياء النفط»، ولكنه أضاف من عنده لمسة إلى هذه الصورة القبيحة فازدادت قبحاً، فقد عقد مقارنة بين «عصر النهضة في أوروبا»، و«عصر النفط». ففي عصر النهضة الأوروبية استخدم المال «لشراء الجمال»، ورعاية عباقرة الفن، أما في عصر البترول العربي «فإن الجمال كان يُشترَى لقيمته كـ«مال»، أي أنه الاقتناء بقصد الاستثمار بالدرجة الأولى.. ـ ولم يكن هذا السلوك حضاريا» (ص 93). هذا اتهام صريح لأثرياء البترول الخليجيين بالتخلف الحضاري.

وثمة لمسة أخرى أضافها المؤلف إلى قُبْح صورة أثرياء النفط: فقد أصابهم داء «عنجهية» المال. وفي ذلك يقول: «تصور القادمون من أطراف العالم العربي إلى قلبه في بعض الأحيان أنهم الخبراء بسوق الاستثمار وسوق المال، ولم يكن ذلك تصرف أفراد ليقتصر أثره عليهم، وإنما تصرفت حكومات النفط أيضا بالمنطق نفسه، فكان أن وضعت شروطا للقروض والتسهيلات عن طريق البنك الدولي، أو تصوغ عقودها بلغته ومفرداتها (ص 108-109). بالإضافة إلى ذلك يأخذ «محمد حسنين هيكل» على أثرياء النفط أنهم كانوا مُقَتِّرين في تقديم المعونات المالية إلى الشعوب العربية التي كانت في أمس الحاجة إلى تلك المعونات. وفي ذلك يقول في أسلوبه التهكمي: «حاولت المدن الكبيرة في العالم العربي أن تسترضي شيوخ القبائل بقصائد المديح، ولكن الشيوخ طربوا بسماع القصائد، ولم يطربوا بنفس المقدار للمطالب التي جاءت بعدها» (ص 109). وبالنسبة للشخصية الكويتية بالذات، يقول المؤلف: «راحت تتمسك

بتميزها معتبرة أنه خاصية مخلوقة فيها مهما كانت الظروف، وساعد على ذلك بالطبع أن الغنى الفادح المحاط بالفقر المدقع يورث أصحابه نوعاً من الكبرياء يمكن أن يحسب كنوع من الاستكبار، وكانت النتيجة أن الكويت بَدَت للآخرين بلداً أصابه داء التعالي بغير مبرر حقيقي. وأدى ذلك إلى حساسيات أصابت كثيرين من العرب، حتى هؤلاء الذين كانوا يحاولون فهم مشاكل الكويت ويتعاطفون معها». (ص 280).

وتأكيدا لوصف «عنجهية» المال والتقتير في تقديم المساعدات للآخرين يذكرنا المؤلف برأي شاه إيران السابق، ورأي العاهل الأردني الملك «حسين» في «شيوخ البترول». ففي صفحة (105) يقول: «إن شاه إيران شخصيا له رأي لا يُخْفِيه في العرب من القاع في مدنهم إلى القمة في قصور حكامهم، وهو يشعر بعقدة استعلاء غريبة تُصَوِّر له أنه وريث إيوان كسرى أمام قبائل من البدو الرحل يعرفون قواعد التعامل مع قطعان الغنم، وليس مع استراتيجيات البترول أو العالم». وفي صفحة (334) يقول: «وكانت عَمّان غير راضية عن شيوخ البترول بالجملة، فالأزمات الاقتصادية تعصرها والأثرياء لا يساعدونها بالقدر المنتظر. ولعل الملك «حسين» وهو السليل الوحيد الباقي على عرش هاشمي كان يُحِسُّ في أعماقه بأن «شيوخ البدو» الذين كانو يتطلعون إلى أجداده باعتبارهم «أشراف الشيوخ» ـ أصبحوا الآن في وضع من يُعْطي ويمنع، وربما إنه لم يكن يضايقه كثيرا أن يشعر أصحاب البترول ـ الذين نزل عليهم الغنى دون حساب ـ بخطر يهددهم ويعيدهم إلى الأرض من طبقات السحاب التي حَلّقوا إليها بغير أجنحة».

إذا صرفنا النظر عن الاسلوب الجارح الذي استخدمه «محمد حسنين هيكل» في وصف «شيوخ البترول»، فإنَّ اتهامه لهم «بعنجهية» المال لأنهم يملون على المقترضين شروط البنك الدولي ومنطق صندوق النقد الدولي، واتهامهم بالتقتير في منح المساعدات المالية للشعوب العربية التي كانت في أشد الحاجة اليها هي اتهامات مُغْرِضه لأنها تتضمن تزييفا واضحا للحقيقة، فإن الإحصائيات تشير بوضوح إلى أن حكومات الخليج العربية ـ وعلى رأسها حكومة دولة الكويت ـ قَدّمت إلى الدول العربية الأخرى معونات مالية ضخمة. ويعلم «محمد حسنين هيكل» علم اليقين هذه الحقيقة ولذلك فهو يناقض نفسه. فقد جاء في مواضع أخرى في كتابه أن الكويت قَدّمت بالفعل للمجهود الحربي العراقي «مساعدات يصعب انكارها» (ص 229). وفي موضع آخر يقول: «بعد نجاح إيران في احتلال شبه جزيرة «الفاو» كان الخليج كله في هذه اللحظة على استعداد لأن يعطي العراق ما يطلبه، وبالفعل فإن

العراق حصل من دول الخليج في هذه الفترة وحدها على ما يقرب من 12 بليون دولار» (ص 136). أما عن تهمة «عنجهية» المال فهي أيضا تهمة باطلة؛ فإن الحقيقة الثابتة هي أن القروض التي قدمتها الحكومات الخليجية إلى الدول العربية الأخرى كانت بشروط ميسره لا تُقَارَن بشروط البنك الدولي ومنطق صندوق النقد الدولي، كل ما في الأمر أن العلاقة بين الدول المانحة للقروض والدول المتلقية لها تثير قضية عامة تتعلق باستخدام تلك القروض، وكان ينبغي أن يناقش «محمد حسنين هيكل». هذه القضية العامة قبل أن يَتَّهِم «شيوخ البترول» بأنهم مصابون بداء «عنجهية» المال.

من الطبيعي والمألوف أن الدول المانحة تستخدم القروض ـ أو المنح ـ لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، فهي أدوات مهمة لحمل الدول المتلقية للقروض على اتباع سياسات خارجية تتوافق ومصالح الدول المصدرة لرؤوس الأموال. وهذا ما يفسر تذبذب سياسة الإقراض بين «المنح» و «المنع» تبعاً لتغير التوازنات الدولية، فإذا ربطت الكويت قضية إسقاط الديون التي تراكمت لها عند العراق ومنحه قروضا إضافية، بقضية «ترسيم الحدود» بين البلدين فإن هذا لا يعتبر من قبيل التعنت في المواقف، أو صورة من صور «عنجهية» المال، كما أنه لا يعتبر دليلاً على تآمر الكويت مع الولايات المتحدة الأمريكية على العراق (ص 318). فإن هذا هو السلوك الطبيعي لجميع الدول ومن بينها العراق الذي «منح» و«منع» مساعداته المالية للدول الأخرى في إطار سياسته الخارجية العامة.

من ناحية أخرى، فإن القروض العامة ـ بخلاف الاستثمارات الخاصة ـ تهدف كذلك إلى تحقيق المصلحة العامة للدول المستفيدة. ومن الطبيعي أن تتفرد هذه الدول باختصاص تحديد مفهوم ومضمون مصلحتها العامة، ومن الجانب الآخر فإنه يحق للدول المانحة أن تتأكد من عدم إساءة استخدام القروض. ففي بلاد كثيرة استخدمت القروض (أو المنح) لإثراء الطبقات الحاكمة أو لتمويل أنشطة ترفيه ومشروعات مظهرية دون أن تساهم في عملية التنمية، ولذلك لجأت الدول المانحة إلى فرض قدر من الرقابة على استخدام القروض وذلك باشتراط استخدامها في تمويل مشروعات محددة يتم الاتفاق عليها بين الدائن والمدين، فهل تُعْتَبَرُ هذه الرقابة المشروعة من قبيل «عنجهية» المال؟

أضاف «صدام حسين» إلى قائمة اتهاماته للكويت تهمة أخرى ذات مضمون اقتصادي وهي نهب ثروة العراق البترولية. فقد جاء في رسالة الحكومة العراقية إلى أمين عام جامعة الدول العربية (15 يوليو 1990) إن الكويت «انتهزت فرصة ظروف

الحرب (مع إيران) فأقامت منشآت نفطية على الجزء الجنوبي من حقل «الرميلة» العراقي وراحت تسحب النفط منه». وقدّرت الرسالة العراقية ما سحبته الكويت من بترول حقل «الرميلة» بما قيمته 2400 مليون دولار (ص 322). وهكذا استدعت هذه التهمة على وجه التحديد قضية الحدود بين البلدين وهي قضية قديمة وحاسمة في تقويم أزمة العلاقات العراقية ـ الكويتية. فما موقف «محمد حسنين هيكل» من هذه القضية الحساسة بين البلدين؟.

في هذه القضية يتبنى «محمد حسنين هيكل» وجهة النظر العراقية بالكامل والتي تدعي حقها التاريخي في الكويت، فهو يستهل حديثه بوصف عام لمركز كل من البلدين في ظل الخلافة العثمانية على النحو التالي: «ولأن العراق ـ بتركيبته الشهيرة في التاريخ، والتي تضم ولايات بغداد والموصل والبصرة ـ واحدا من أهم هذه الأقاليم (أقاليم دولة الخلافة)، وكانت بغداد هي مقر الوالي في العراق، وكانت مسؤوليته ممتدة إلى البصرة، وبعد البصرة إلى ما وراءه جنوبا في الخليج، وإلى حيث تستطيع قوته أن تمد سلطتها في عمق الصحارى.. وكانت الكويت في ذلك الوقت ميناء طبيعيا واسعا على رأس الخليج، وكان من توابع ميناء البصرة» (ص 261,64).

يستفاد من ذلك أن العراق، بولاياته الثلاث، كان له كيانه الذاتي في إطار دولة الخلافة العثمانية، أما الكويت فكانت «امتدادا» لولاية البصرة، تحت «إدارة» أسرة «الصباح» (ص 266). فقد كانت إذن جزءاً لا يتجزأ من العراق، ويخضع مباشرة لمسؤولية الوالي في بغداد من خلال حاكم البصرة.

> ويستطرد المؤلف قائلا «إن المنطقة لم تكن تعرف الحدود التي تفصل كيانا سياسيا عن كيان سياسي آخر. «وكان مفوض حكومة الهند في الخليج «برسي كوكس».. هو الذي أمسك بقلمه الأحمر، وأجرى به على الخرائط خطوطا ليقول بعدها للمشايخ: «هذه هي حدودكم الجديدة» (ص 67-68 ,303). وقرب نهاية القرن التاسع عشر، كانت معاهدة 23 يناير 1899 بين بريطانيا والشيخ «مبارك الصباح» شيخ الكويت، والتي بمقتضاها خضعت الإمارة للحماية البريطانية (ص 268). وهكذا تحولت خطوط «بيرسي كوكس» إلى حدود من صنع الاستعمار، وهذا يتفق وما ادعاه العراق في نزاعه الأخير مع الكويت، فقد برر غزوه ثم ضمه لتلك الدولة بأنه تصحيح لوضع استعماري، فهو

يستعيد جزءاً من ترابه الوطني ويعود بذلك الفرع إلى الأصل».

وقد اكتفى «محمد حسنين هيكل» بهذه العموميات التي يسوقها تدعيما لمزاعم الحكومة العراقية، ولو كلف نفسه عناء الكشف عن حقيقة العلاقة بين الكويت والدولة العثمانية لتوصل إلى تقويم مختلف؛ فالحقيقة التاريخية التي أثبتها المتخصصون تؤكد أنه بينما خضع العراق للحكم العثماني المباشر، فإن الولاية العثمانية على الكويت كانت مجرد ولاية اسمية وليست علاقة تبعية وخضوع فعلي لسيادة عثمانية يمارسها حاكم البصرة نيابة عن والي بغداد باسم دولة الخلافة. فلم يكن شيخ الكويت معينا من قبل الدولة العثمانية بصفته «قائم مقام» لحاكم البصرة، وإنما كان، منذ منتصف القرن الثامن عشر، حاكما مستقلا، وكان الحكم في الكويت وراثيا، ولم تتدخل الدولة العثمانية، في أيّ يوم من الأيام في شؤون ذلك الحكم، وقد كرّست معاهدة 1899 هذا الوضع، فقد تعهد أمير الكويت بعدم استقبال ممثل أية حكومة أخرى في الكويت، أو في أي مكان آخر «ضمن حدود أراضيه»، دون الموافقة المسبقة للحكومة البريطانية، وينصرف هذا التعهد حتى إلى ممثلي الدولة العثمانية. كما يتعهد، هو وورثته ومن يخلفه، بعدم التنازل عن أي جزء من أراضيه لحكومة أو رعايا أية دولة أخرى (بما فيها الدولة العثمانية) دون الموافقة المسبقة للحكومة البريطانية، ألا يدل هذا الاتفاق على أن الكويت كانت تتمتع بوضع مستقل عن وضع العراق الذي كان يخضع للحكم العثماني المباشر؟

أكثر من ذلك، وتحسباً لنشوب حرب أوروبية كبرى تشترك فيها الدولة العثمانية إلى جانب «الدول المركزية» المعادية لبريطانيا، تم ابرام معاهدة القسطنطينية لعام 1913 بين بريطانيا، نيابة عن الكويت، والدولة العثمانية. وبمقتضى هذه المعاهدة اقرت الحكومة العثمانية الاستقلال الذاتي للكويت وتم تعيين الحدود بينها، باعتبارها محمية بريطانية، وولاية البصرة العثمانية. هذا اتفاق دولي له حجيته يقر وضعا قانونيا دوليا للكويت مستقلا عن وضع العراق الذي ظل تابعا للدولة العثمانية الى ان تمت تسوية الأوضاع الإقليمية التي ترتبت على الحرب العالمية الأولى. ومن المعلوم أن العراق كدولة كان من صنع بريطانيا التي مارست ضغوطا كبيرة في مفاوضات الصلح لكي يكون دولة موحدة. فقد تم ادماج ولايات بغداد والبصرة والموصل في دولة موحدة بمقتضى معاهدة «سيفر» في سنة 1920 بين الدولة العثمانية والدول المنتصرة. وتم وضع العراق تحت الانتداب البريطاني بمقتضى عهد عصبة الأمم. وقد اقرت حكومة مصطفى كمال أتاتورك الجديدة هذا الوضع، بمقتضى معاهدة صلح «لوزان»

لعام 1923. وقد تجاهل «محمد حسنين هيكل» جميع هذه الاتفاقيات الدولية لأنها تبطل بوضوح ادّعاء حق العراق التاريخي في الكويت على أساس تبعيتها في الماضي لقضاء البصرة العراقي، ومن ثَمَّ فإن إقليم الكويت يعود شرعا إلى العراق تطبيقاً لقواعد «التوارث الدولي» فبمقتضى اتفاقية 1913، انقطعت كل صلة بين الكويت والدولة العثمانية، وذلك قبل سبع سنوات على الأقل من مولد دولة العراق، فكيف تَدَّعي هذه الأخيرة إرثاً لم يكن مملوكاً للدولة العثمانية المورثة في تاريخ استحقاق الميراث؟

ثم إن «محمد حسنين هيكل» لا يلتزم بمنطق «الحق التاريخي» في جميع الأحوال؛ فهو يقول: «في حين كان الحجاز إقليما (عثمانيا) عهد به إلى ولاة مصر في معظم العهود لقربه منها عبر سيناء والبحر الأحمر.. فإنّ الجانب الشرقي من الصحراء الواصلة الى الخليج (وليس فقط الكويت!) كان في عهدة ولاة بغداد» (ص 261). ومع ذلك لا نعتقد أن «محمد حسنين هيكل» سوف يؤيد ضَمَّ الحجاز إلى مصر على أساس حق تاريخيّ مزعوم.

وفي حقيقة الأمر، إن حجة «الحق التاريخي» ليست حجة واهية في معظم الأحوال فحسب، ولكن التمسك بها يمثل أيضا تهديدا خطيرا لاستقرار العلاقات بين الدول؛ فإن معظم الحدود الدولية القائمة الآن هي من صنع الدول الكبرى، التي رسمت خطوطها على الخرائط وفقا لمصالحها الاستراتيجية والاقتصادية، دون اعتبار للتركيبات البشرية أو حتى الاتصال الجغرافي بين الأقاليم المختلفة؛ ولذلك كان الصراع بين الدول التي قامت على أنقاض الإمبراطورية النمساوية ـ المجرية والإمبراطورية العثمانية في وسط أوروبا وفي البلقان أهم أسباب إشعال نيران الحرب العالمية الثانية، ومن ناحية أخرى، فإن الحدود القائمة الآن بين الدول الأفريقية هي في الأصل من صنع الاستعمار (مؤتمر برلين في سنة 1885)، ومع ذلك فإنه بعد الاستقلال فطن الزعماء الأفارقة إلى خطورة الادّعاء بحقوق تاريخية على أية أقاليم فاتفقوا في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية على عدم المساس بالحدود القائمة فيما بينها لأيّ سبب من الأسباب بالرغم من إقرارهم بأن هذه الحدود هي في الأساس حدود مصطنعة بفعل الاستعمار. والشاهد أن عدم التزام بعض الحكومات بمبدأ احترام خطوط الحدود القائمة أدّى إلى صراعات مُدَمِّرة تستغلها الدول الكبرى لتحقيق أهدافها الخاصة على حساب الشعوب الأفريقية قاطبة (الصراع الصومالي ـ الإثيوبي حول اقليم أوجادين، الصراع بين ليبيا وتشاد، قضية بيافرا، الصراع بين مالي والسنغال، قضية الصحراء الكبرى.. الخ). لا أعتقد أن «محمد حسنين هيكل» سوف

يسعد برؤية الدول العربية تتقاتل بحجة حقوق تاريخية مزعومة، وكان جديراً به أن يندد صراحة بغزو العراق لدولة الكويت استنادا إلى «وهم» حقِّها التاريخي في تلك الدولة.

فضلا عن ذلك، فإن بطلان ضم الكويت إلى العراق لايستند فقط إلى عدم أحَقِّيته في إقليم تلك الدولة بزعم أنه وريث للدولة العثمانية، ولكن البطلان يستمد أيضاً من سلوك العراق اللاحق فقد اعترف قانونا بمركز الكويت الدولي باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة.

فمن المعلوم أن الحكومات العراقية المتعاقبة دأبت على المطالبة بالكويت باعتبارها أرضا عراقية، ولكن هذه المطالب اصطدمت دوما بالرفض القاطع، واضطر العراق إلى الاعتراف قانونا (de jure) بدولة الكويت في الحدود التي تم تعيينها بمقتضى معاهدة 1913. ويجمع الفقه الدولي على أن الاعتراف القانوني لا يجوز الرجوع فيه، ويلاحظ «محمد حسنين هيكل» أن الملك «فيصل» الذي تولى عرش العراق بإرادة «بريطانية» لم يقبل خط الحدود الذي وضعته السلطات البريطانية فاصلا ما بين العراق والكويت، وكذلك فعل «رجال بريطانيا في بغداد» وأولهم «نوري السعيد» باشا (ص 271). ولكن عدم قبول الحدود لم يتحول إلى مطالبة إيجابية بتصحيح الوضع، وجاء الملك «غازي» وأخذ «موضوع تبعية الكويت للعراق بمنتهى الجد إلى درجة أنه أنشأ إذاعة خاصة.. راح يذيع منها بيانات تنادي بعودة الكويت إلى الوطن الأم». وقد احتج المندوب السامي البريطاني في العراق على «نوري السعيد» بسبب هذه الإذاعة الموجهة، وقد عَبّرت الحكومة العراقية عن أسفها لاستمرار هذا البث فقام المندوب السامي بتوجيه إنذارٍ مباشرٍ للملك «غازي»(271-272) ويكتفي «محمد حسنين هيكل» بهذا القدر من الأحداث ويتجاهل تماما ما ترتب على الإنذار البريطاني من نتيجة في غاية الأهمية بشأن قضية الحدود، فقد تَمّ تبادل الخطابات بين رئيس وزراء العراق وحاكم الكويت، ووافق رئيس الحكومة العراقية، بخطابه المؤرَّخ في 21 يوليو 1932 على خط الحدود المبيّن في اتفاقية 1913 بين الدولة العثمانية وبريطانيا، كما وافق حاكم الكويت نهائيا على هذا الخط نفسه في خطابه الموجه إلى العراق بتاريخ 10 أغسطس 1932، وهكذا استقرت حدود الكويت نهائيا بمقتضى اتفاقٍ دولي مُلْزِمَ لكلٍ من العراق والكويت.

ومع ذلك عاد العراق في عهد «عبد الكريم قاسم» إلى موضوع تبعية الكويت للعراق، أثاره في مناسبة اتفاق تمَّ التوصل إليه بين بريطانيا وشيخ الكويت سنة 1961، يقضي بانتهاء الحماية البريطانية وإعلان إمارة الكويت دولة مستقلة كاملة السيادة،

وتقدمت الدولة الجديدة لعضوية الأمم المتحدة ولعضوية جامعة الدول العربية. وبادر «عبد الكريم قاسم» إلى حشد جيش العراق حول البصرة مهدداً بالتدخل العسكري (272-273)، ومرة أخرى تراجع العراق بعد أن عادت القوات البريطانية إلى الكويت ووصول قوات أمن عربية تابعة لجامعة الدول العربية للدفاع عن استقلال الكويت، ومع ذلك نجح العراق في عرقلة انضمام الكويت إلى عضوية الأمم المتحدة لمدة سنتين، ولم ينفتح الطريق أمام الكويت إلا بحملة علاقات عامة (وخاصة) تكلفت قرابة مليون دولار، وتضمنت بين ما تضمنته «تأمين الحصول» على أصوات بعض الدول الأفريقية والآسيوية الصغيرة ـ في الجمعية العامة. وتحقق ذلك سنة 1963 (ص 273).

إذا صرفنا النظر عن أسلوب «الغمز» و«اللمز» الذي يعشقه «محمد حسنين هيكل»، والذي يوحي بأن الكويت اكتسبت عضويتها في الأمم المتحدة عن طريق شراء أصوات بعض الدول الآسيوية والأفريقية الصغيرة (وهو ما يخالف الواقع) فإننا نلاحظ مرة أخرى أنه يتجاهل ذكر حقيقة ثابتة ومهمة وهي أن العراق قد اعترف رسميا في 1963 باستقلال دولة الكويت في الحدود التي تم تعيينها من قبل بمقتضى معاهدتي 1913 و 1932، وتم الاتفاق على تشكيل «لجنة مشتركة» لفصل الحدود على الطبيعة (أو «ترسيم» الحدود وفقا للمصطلح الشائع في المنطقة). أكثر من ذلك فقد تم تبادل «التمثيل الدبلوماسي» بين البلدين الأمر الذي يفيد بإجماع الفقه الدولي اعتراف العراق اعترافا قانونيا بدولة الكويت المستقلة، والاعتراف القانوني بالدول لايجوز الرجوع فيه، وقد تجاهل «محمد حسنين هيكل» هذه الحقيقة الثابتة لأنها لا تنسجم وموقفه المتعاطف مع العراق في أزمة الخليج الأخيرة فيما يتعلق بادعائه حقاً تاريخياً له على الكويت، ولذلك فإنه من وجهة نظر «محمد حسنين هيكل» لم تتم تسوية قضية تبعية الكويت للعراق 1963 بتسوية نهائية، و«كانت الأزمة مؤجلة أكثر منها منتهية» (ص 273).

ويبدو من السلك اللاحق للعراق أنه يعترف بحدود الكويت الدولة، ولكنه في نفس الوقت حاول التوسع عل حساب الكويت، فمع تصاعد حدة التوتر بين العراق وإيران بشأن «شط العرب» منحت الكويت للعراق سنة 1969 بعض التسهيلات في شريط ساحلي لمساعدته في حماية ميناء «أم قصر» في مواجهة التهديدات الإيرانية، وقد استغل العراق هذه الفرصة فتجاوز حدود الرخصة الممنوحة له، وقامت قواته سنة 1973 باحتلال مركزين حدوديين للكويت جنوب «أم قصر»، وكاد هذا الحادث أن يتطور إلى نزاع مسلح بين البلدين لولا تدخل الجامعة العربية دبلوماسياً وإعلان حالة التأهب بين

القوات السعودية لمواجهة الموقف، ولم تنسحب القوات العراقية من الأراضي الكويتية إلا في سنة 1975 بعد إبرام اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران والتي أنهت النزاع حول الحدود في شط العرب.

هذه السابقة التي تجاهلها «محمد حسنين هيكل»، كما تجاهل غيرها من الأحداث المهمة، هي التي تفسر رفض الكويت أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية لطلب العراق «تسهيلات» في جزيرتي «بوبيان» و «وربة» للتعجيل بتحرير «الفاو» من قبضة الاحتلال الإيراني، وكانت حجة الكويت آنذاك أنه لو منحت العراقيين هذه التسهيلات لما تركوا الجزيرتين بعد الحرب، فنحن نعلم أن لديهم مشروعا«لتعميق مجرى ملاحيّ حول الجزر يخدم ميناء شحن في خور عبد الله» (ص 26). كما أن سابقة 1973 تفسر رفض الكويت لطلب العراق «باستئجار» جزيرتي «بوبيان» و «وربة» لمدة طويلة. وهو الطلب الذي نقله العاهل الأردني إلى حكومة الكويت أثناء زيارةٍ لتلك الدولة في فبراير 1990. إن طلب «تسهيلات» في جزيرتي «بوبيان وربة» ـ أو استئجارهما ـ يفيد قطعا اعتراف العراق بتبعية هاتين الجزيرتين لدولة الكويت، الأمر الذي يتعارض مع ما أكدته الصحف العراقية في 1989 وهي أدوات لترويج توجهات حزب البعث والحكومة العراقية ـ من «أن العراق لايطلب فقط جزيرتي «بوبيان» و «وربة» كما هو شائع، فهاتان الجزيرتان لم تعودا محل مناقشة لأن ملكيتهما للعراق ثابتة.. فإن هناك أراض في الكويت تخص العراق، كما أنه اتضح أن الكويت انتهزت فرصة الحرب العراقية ـ الايرانية وانشغال بغداد، وغيرت خط الحدود فأزاحته عن مكانه وأعادته من جديد بعد أن قضمت معه قطعة ضخمة من أراضي العراق» (ص 300-301). وأثارت رسالة العراق إلى الجامعة العربية (15/7/1990) قضية الحدود مرة أخرى وبصورة أكثر وضوحاً، فقد قالت الرسالة: «إن حكومة الكويت استغلت انشغال العراق بالحرب مع إيران ومضت في تنفيذ مخطط يهدف إلى تصعيد وتيرة الزحف التدريجي باتجاه أراضي العراق، فصارت تقيم المنشآت العسكرية والمخافر والمنشآت النفطية والمزارع على أراض العراق.. تلك الاجراءات استمرت وبأساليب ماكرة وإصرار يؤكد العمد» (ص 322). وكرر «صدام حسين» الاتهام نفسه في المقابلة التي تمت بينه وبين سفيرة الولايات المتحدة المعتمدة لدى بغداد (343).

وقد أثبت تقرير اللجنة الدولية التابعة للأمم المتحدة والمكلفة «بترسيم» الحدود بين الدولتين زيف الادعاء العراقي، أكثر من ذلك فقد أثبت التقرير المذكور أن العراق هو الذي اعتدى على أراضي الكويت كما تم تعيينها بمقتضى اتفاقيتي 1913

و 1932 واعتراف العراق بها نهائيا سنة 1963، وكان ينبغي أن يناقش «محمد حسنين هيكل» قضية الحدود العراقية ـ الكويتية برمتها ولكنه اكتفى بذكر وجهة نظر العراق دون ذكر ومناقشة وجهة نظر الكويت؛ فإن اهتمامه بعرض شكوى العراق ضد الكويت دون مناقشة رأي الطرف المشكو منه لا يمكن اعتباره من قبيل الاستقلال في الرأي، ولكنه يكون انحيازاً كاملاً إلى جانب العراق.

والغريب في الأمر أن «محمد حسنين هيكل» لا يلتزم بمنطقه المنحاز إلى العراق، على طول الخط فيناقض نفسه؛ ففي موضع آخر من كتابه يقول:

> «هذه الخطوط التي رسمتها أقلام ضباط حكومة الهند في القرن التاسع عشر على خرائط الخليج.. أصبحت أمرا واقعا وله دوره، وحتى إذا لم يكن قادرا على تحقيق أول مطالب الدولة وهو حماية نفسها بنفسها بالمنعة في موقعها أو بالسياسة مع جيرانها ـ فإن هذا الأمر الواقع كان يمثل ترتيبا عالمياً لايستطيع طرف محليّ أن يقترب منه إلا إذا كان على استعداد للصدام مع مصالح هائلة وغالبة، وفي كل الأحوال فإن هذه الكيانات أصبحت أعضاء في الجامعة العربية وفي الأمم المتحدة، وأصبحت سيادة كل منها محل اعتراف يستحيل تحديه، ونتجت عن ذلك شرعية لا مجال للشك في وجودها» (ص 96).

وهكذا يقر «محمد حسنين هيكل» بشرعية الكويت على أنها دولة مستقلة ذات سيادة، ومع ذلك فهو يمتنع عن اتهام العراق بالعدوان على تلك السيادة، فإن مبدأ احترام سيادة الدول هو مبدأ قانوني، والقانون وفقا لفرضية «محمد حسنين هيكل» الأساسية، لا يحرك سلوك الدول، أما الذي يحرك السلوك فهو حساب القوة، وعلى هذا الأساس فإن المأخذ الوحيد على النظام العراقي يكون، في مفهوم المؤلف، أنه أخطأ في حسابات القوة كما سنرى؛ فلو كان توازن القوى مواتيا فإن الخطوة العراقية تصبح مفهومة ومُستَوَّغة.

إن مشكلة «الحدود» ووضع «الجزر» لا تكمن فقط في «ميراث الماضي وثقله»، فهناك أيضاً هاجس أمن العراق بالقياس إلى الوضع الحاضر. وقد ارتبط هذا الهاجس، في مفهوم العراق وفي مفهوم «محمد حسنين هيكل» أيضاً، بقضيتين: قضية تسليح الكويت، وقضية وضع الأسطول العراقي في الخليج.

وفيما يتعلق بتسليح الكويت، يلاحظ المؤلف انه قد طغى على الدولة إحساس قوي «بحجم الخطر المحيق بها»، وبأن أمنها أصبح «مكشوفاً ومعرضاً» (ص 257)، ولذلك اندفعت الكويت في برنامج كبير للتسليح مستلهمة «نظرية الأمن الإسرائيلي» التي تناسب دولة قليلة السكان، ولا تملك عمقاً كافياً من الأرض، فاستندت نظريتها الأمنية إلى «سلاح قوي للطيران لا يحتاج إلى أعداد كبيرة من العسكريين، ويملك سرعة فائقة في الحركة، ويتميز بكثافة عالية في قوة النيران، ومعنى ذلك أنه يمثل قوة ردع تلائم ظروف أصحابه وتفي بمطالبهم، وعلى الأقل تصد العدو حتى تكسب فرصة من الوقت يتحرك فيها الصديق ويبادر إلى نجدتها» (نفس الصفحة). وتنفيذا لهذا المخطط، يؤكد المؤلف أنه «في العشرين سنة السابقة على الغزو العراقي صرفت الكويت على دفاعها الجوي 22 بليون دولار» (نفس الصفحة).

إلى هذا الحد والأمر طبيعي: فإن من واجب كل دولة أن تدافع عن أمنها القومي، وأن تتخذ في سبيل ذلك ما تراه مناسبا من تدابير لمواجهة أيِّ عدوانٍ خارجي، والمشكلة الحقيقية في هذا المجال انما تتعلق بمصدر العدوان المحتمل، ويتضح من سياق حديث «محمد حسنين هيكل» أن الكويت كانت متخوفة من احتمال وقوع عدوان عراقي عليها. «فطالما كانت ايران مشتبكة في حرب مع العراق ـ كانت الحرب تكفيها هَمّ الاثنين معا، وفي نفس الوقت، لأن كلًّا منهما انشغل بالآخر، ولكن انتهاء الحرب أعاد هاجس الأمن مرة أخرى للكويت التي تجد نفسها محصورة بين ثلاث قوى إقليمية أكبر منها، كل منها له مشاكله معها.. وهكذا زادت صفقات السلاح الكويتية بعد الحرب» (257-258). وحيث إن العلاقات الكويتية ـ الإيرانية بعد الحرب سارت في طريق التحسن السريع الأمر الذي أثار حفيظة العراق (ص 298-299)، وحيث إن السعودية تتعاون مع الكويت عسكرياً في إطار مجلس التعاون الخليجي (درع الجزيرة)* يصبح العراق هو المقصود بسياسة التسليح الكويتية (ص 299). فالعراق هو الذي بادر بعد الحرب مباشرة، إلى توجيه مختلف الاتهامات إلى الحكومة الكويتية ناعتاً سلوكها بأنه عدواني يستوجب الرد عليه بالقوة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل تسليح الكويت، حتى لو كان تحسبا لعدوان عراقي محتمل، هو جريمة يُعاقَبُ عليها بالغزو والتدمير الشامل؟ لا يجيب المؤلف عن هذا السؤال؛ لأن كل ما يعنيه هو أن يبرز استياء العراق من سياسة التسليح الكويتية، ويضيف بذلك عنصراً آخر على قائمة الاتهامات الموجهة إلى الكويت.

أما قضية وضع الأسطول العراقي في الخليج فيعرضها «محمد حسنين هيكل»

على لسان الرئيس العراقي «صدام حسين» على النحو التالي: «إن المسألة ليست أراضي، فلديّ مشكلة أهم من ذلك، وهي أن الأسطول البحري العراقي مبعثر في كل مكان من أيام الحرب (الحرب العراقية ـ الإيرانية)، فهناك قطع منه في ميناء العقبة في الأردن، وقطع منه في موانىء مصر، وقطع أخرى في موانىء إيطاليا حيث اشتريناها، ولم نأمرها بالتوجه إلى العراق لأن العراق لا يملك ميناءً عميقاً على الخليج يسمح لغاطسها بالملاحة». ثم استطرد الرئيس «صدام حسين» يتحدث عن الأسطول العراقي، ويؤكد على «الحاجة الماسة لتواجده في مياه الخليج، وأن هذا الأمر ليس مهماً للعراق فحسب، ولكنه مهم لكل العرب. فهناك أساطيل غريبة من كل نوعٍ في الخليج، وليس بينها أسطول عربي واحد» (ص 301-302).

وهكذا فإن مطالبة العراق بجزيرتي «بوبيان» و «وربة» لم تكن فقط استنادا إلى حقٍ العراق التاريخي على أراضي الكويت، ولكن أيضا لأن حصوله على الجزيرتين يمكّن الأسطول العراقي من التمركز في الخليج، وأن هذا التواجد البحري العراقي مهم لكل العرب في مواجهة «أساطيل غريبة» تمرح في المنطقة (المقصود قطع البحرية الأمريكية والبريطانية بالذات). أليس العراق هو المدافع عن البوابة الشرقية للعالم العربي؟ إن منطق تواجد أسطول عربي في الخليج لم يكن مرفوضا من الكويت. وعلى العكس فهي تؤيد تماما هذا التواجد، ولكن الشيخ «سعد العبد الله السالم الصباح» ولي العهد رئيس الوزراء الكويتي أبدى ملاحظة مُؤدّاها «أن هذا موضوع يحتاج إلى تعاون كل مجموعة دول الخليج، وهو لا يظن أن هناك عقبة». وفيما يتعلق بالكويت أشار الشيخ «سعد» بطريق غير مباشر إلى «أن الكويت تستطيع أن تعطي تسهيلات للعراق بجزيرتي بوبيان وربة، دون أنْ يؤدّي ذلك إلى تغيير وضعهما» ويعلق «محمد حسنين هيكل» على هذا الحوار فيقول: «لم يكن ظاهراً أن الرئيس «صدام حسين» يريد أن يواصل الحديث في هذا الموضوع، فقد انتقل لغيره» (ص 302).

يستفاد من صمت الرئيس العراقي أن القضية بالنسبة للعراق لم تكن تتعلق في الحقيقة بضرورة تواجد «أسطول عربي» في الخليج؛ فإن هذا التواجد يمكن أن يتحقق «بتعاون كل مجموعة دول الخليج» وباستعداد الكويت لإعطاء تسهيلات إلى الأسطول العراقي في إطار هذا المجهود الجماعي، فالقضية بالنسبة للعراق كانت تتعلق بتمركز الأسطول العراقي على أنه أدوات هيمنة على المنطقة، وليس دفاعا عن البوابة الشرقية للعالم العربي كما ادّعى. ولكن «محمد حسنين هيكل» يكتفي بذكر واقعة صمت الرئيس العراقي دون أن يُفَسِّر مغزاه، ومن ناحية أخرى، واضح أن صمت

«صدام حسين» يفيد بأن العراق لا يكتفي بالحصول على تسهيلات في الجزر الكويتية في إطار تعاون بحري خليجي ولكنه يريد الاستيلاء على تلك الجزر لسبب لم يفصح عنه الرئيس العراقي كما تجاهله «محمد حسنين هيكل» ألا وهو أن ضم الجزر الكويتية إلى العراق يسمح بالتوسع في مياه العراق الإقليمية وفي رصيفه القاريّ وما يترتب على ذلك من إمكانية استغلال رقعة أكبر من قاع الخليج وما تحت ذلك القاع من ثروة بترولية محتملة، فكأن حجة ضرورة تواجد «أسطول عربي» في الخليج كانت تخفي وراءها أطماعاً استراتيجية وسياسية واقتصادية عراقية واضحة.

وثمة واقعة أخرى تجاهلها «محمد حسنين هيكل» في هذا الشأن: فهو لم يذكر أن مغامرة العراق العسكرية ضد إيران هي التي تسببت في دخول «الأساطيل الغربية» إلى الخليج، وأكثر من ذلك فقد رَحّب العراق آنذاك بتواجد تلك الأساطيل فقد كانت عنصرا مهما من عناصر تفوقه على إيران في «حرب الناقلات». وبإقدامه على غزو الكويت تسبب العراق للمرة الثانية، ليس فقط في استمرار تواجد «الأساطيل الغربية» في الخليج، ولكن أيضا في زيادة كثافة ذلك التواجد، وفي هذا المقام يُلِحُّ علينا سؤال نطرحه على «محمد حسنين هيكل» لعله يجيب عليه: هل من المقبول أن يتسبب العراق في خلق أمر واقع ثم يتخذ من هذا الأمر الواقع ذريعة لغزو الكويت وضمها إليه؟

يتضح من كل ما تقدم أن جميع الحجج التي ساقها «محمد حسنين هيكل» لتسويغ غزو العراق للكويت ليست حججًا مقنعة ولا تخرج عن أن تكون جدلا عقيما يبتعد عن الواقع ويغلب عليه طابع الافتعال، ومحاكمة النوايا تجعل من الصعب اعتماده على أنه تفسير علمي موضوعي.

وحتى لو سلمنا جدلا باتهامات العراق للكويت، فإن هذه الاتهامات لم تكن تسوّغ استخدام القوة للقصاص منها، وكان في الإمكان تسوية القضايا بين البلدين بالطرق السلمية؛ فإن قضية تجاوز حصص إنتاج النفط عرضت على منظمة «الأوبك» في نوفمبر 1989 ومارس 1990، واتخذت بشأنها، تحت ضغط العراق ودول أخرى، قرارات التزمت بها الكويت. أما بالنسبة لقضية الديون العراقية فقد أبدت الكويت استعدادها للتنازل عنها «شريطة عدم الإعلان عن ذلك» (ص 433) كما أوضحنا من قبل.

أما بالنسبة لقضية «الحدود» و«الجزر» فقد اقترحت الكويت في مطلع 1990

تشكيل لجنة «فنية» لترسيم الحدود، وقد رفض العراق هذا الاقتراح لأنه كان يعتبر موضوع ترسيم الحدود «سياسيا» في حين كانت الكويت تعتبره «فنيا» .(303) فالقضية بالنسبة للعراق كانت تتعلق بإعادة «تعيين الحدود بين البلدين» (delimitation). ولا تتعلق بالعملية الفنية «تعيين» الحدود على الطبيعة (demarcation). وعندما طلبت الكويت في يوليو 1990 من جامعة الدول العربية تشكيل لجنة تابعة لها تتولى «تسوية نزاع الحدود مع العراق» (324) رفض العراق الاحتكام إلى الجامعة العربية، ولم يوضح «محمد حسنين هيكل» سبب الرفض هذه المرة. وربما لايعلم المؤلف أن الحكومة العراقية أصدرت بيانا في ذلك الوقت جاء فيه (ننقل هنا ترجمة لنص البيان الذي نشرته جريدة Le monde الفرنسية في عددها الصادر بتاريخ 26 يوليو 1990 ص (3): «إن منازعات الحدود بين الدول يجب تسويتها بين الدول المعنية، وليس بواسطة لجان تشكلها دول عربية أخرى». فالعراق يرفض أصلاً مبدأ الوساطة لأنه يريد أن ينفرد بالكويت لكي يُمْلِي عليها شروطه كاملة. ألا يذكرنا هذا الموقف بأسلوب إسرائيل في التفاوض بشأن تسوية القضية الفلسطينية؟

لقد كانت جميع الفرص متاحة إذن أمام العراق لتسوية خلافاته مع الكويت في جو من التعاون العربي البنّاء، ولكنه أهدر جميع هذه الفرص وعقد العزم سلفا على استخدام القوة العسكرية الفجة لأن الأمر بالنسبة له لم يكن مجرد قضايا خلافية بقدر ما كان فرض هيمنة العراق على منطقة الخليج، واستخدام تلك الهيمنة لتحقيق زعامة عراقية زائفة للعالم العربي بأكمله، ومجدا شخصيا للرئيس «صدام حسين» عبر التاريخ باعتباره موحد الأمة وقائدها؛ هذا هو السبب الحقيقي الذي يفسر في رأينا وفي رأي كثيرين غيرنا ـ دون أن يسوغ ـ غزو العراق للكويت وضمها إليه. وقد امتنع «محمد حسنين هيكل» عن توضيح حقيقة الهدف العراقي بالرغم من اننا لا نشك لحظة في أنه كان ماثلا دائماً في تفكيره، بل كان يؤازره تماما. ويتضح ذلك من إشاراته المتعددة إلى «دور» العراق الإقليمي في ظل «الفراغ» العربي.

إن تقويم «محمد حسنين هيكل» لدور العراق الإقليمي يرتكز على فرضية أساسية ألا وهي تردّي الأوضاع في العالم العربي، ففي وقت اندلاع الثورة الإسلامية في إيران ونجاحها في الاستيلاء على السلطة، كان العالم العربي يواجه «فراغا» في القيادة، فقد اختفت جاذبية القيادة السياسية كما مثلها «جمال عبد الناصر» واختفت هيبة القيادة التقليدية كما مثلها الملك فيصل (ص 110)، والشاهد على هذا الفراغ في القيادة انقسام العالم العربي إلى ثلاثة مجالس إقليمية: مجلس التعاون لدول

الخليج العربية، ومجلس التضامن العربي، والاتحاد المغاربي. إن فكرة إنشاء هذه المجالس لم تكن في رأي المؤلف «خطوة إلى الأمام، بل إلى الخلف من حيث إنها استغنت عن الإطار الواحد الذي كان مفروضا أن يجمع العالم العربي الواحد في منظمة واحدة، وعلى احترام ميثاق واحد ـ ثم استبدلت ذلك بتقسيم الأمة إلى ثلاث مجموعات ضمت بعض دولها، ثم تركت بقية دول الأمة في العراء أو في التيه (راجع ص 165-180). وقبيل اندلاع «أزمة الخليج الثانية» كان العالم العربي في أسوأ حالاته. منقسما في الظاهر وفي الباطن، ومتضاربا في النوايا وكلها غامضة ومنهمكاً في المظاهر وكلها خداعة، والأزمة تأخذ بخناق الجميع اقتصادية وعسكرية وسياسية وفكرية، وحتى إنسانية!» (ص 180). وقد «بدا أن البيت العربي كله آيل للسقوط» (ص 164).

ومن ناحية أخرى، «فإن العراق بلد له تاريخه الطويل وثقافته، وهو بلد غنيٌّ إذ هو ثاني بلد عربي في إنتاج البترول بعد السعودية، ثم إنه أصبح يملك قوة عسكرية تؤهله مع إمكانياته الحضارية والاقتصادية لأن يلعب دوراً أساسياً على المستوى الإقليمي» (ص 47). وكان الفراغ العربي العام الذي غَطّى المنطقة كلها «يشد العراق إلى دور إقليمي أوسع من حدوده، وكانت القضية الفلسطينية هي الساحة المهيأة لأيّ طرف محلي تشده إمكاناته أو ظروفه أو رؤاه إلى دور إقليمي» (ص 225). وعلى هامش قمة الدار البيضاء في شهر نوفمبر 1989، أراد العراق اعتراف الجميع به «كقوة إقليمية بارزة» (ص 293-292).

هذه هي إذن رؤية «محمد حسنين هيكل» لدور العراق الاقليمي: تأهل العراق لإعادة بناء البيت العربي الذي كان آيلا للسقوط، وإذا كان هذا هو الهدف فإن كل تصرف من جانبه يصبح مفهوماً ومسوغاً إذا توافر شرط أساسي هو حسن تقدير توازن القوى وقت التصرف.

لا شك أن الصورة القاتمة التي رسمها «محمد حسنين هيكل» لوضع العالم العربي قبيل غزو العراق للكويت كانت بعيدة كل البعد عن الواقع، ولا ينكر أحد أن التضامن العربي لم يكن في أبهى صوره، ولكن مع مطلع التسعينات كانت الشواهد تشير إلى أن التدهور الذي عانى منه العالم العربي من منتصف السبعينات وحتى منتصف الثمانينات كان قد انحسر، وظهرت بوادر إيجابية مشجعة لإعادة بناء الجسور بين الدول العربية، والتطلع بتفاؤل إلى إمكانية مواجهة التحديات التي قد تفرزها التطورات الإقليمية والعالمية في المستقبل. وكان أمام العراق فرصٌ حقيقية للاستفادة من انفراج العلاقات بين الحكومات العربية لإعادة بناء نفسه بعد التدمير الذي أصابه

من جراء حربه مع إيران، كما أنه كان متاحاً له أن يدعم التيارات الإيجابية في العالم العربي لو كان همه حقاً التقدم العربي والوحدة العربية. ولكنه اختار بدلا من ذلك غزو الكويت، ولم يكن الغزو محصلة لعوامل التدهور في عالم عربي مأزوم، كما أراد أن يقنعنا «محمد حسنين هيكل»، بقدر ما كان سبباً لعودة تأزم «النظام العربي» وبدرجة لم تكن مسبوقة من قبل.

من ناحية أخرى، إذا كانت القضية الفلسطينية هي الساحة المهيأة لأيّ طرف محليّ تشده إمكاناته أو ظروفه أو رؤاه إلى دور إقليمي، فكيف يمكن تفسير نقل اهتمام العراق من إسرائيل إلى الكويت؟ (ص 254). لا يجيب «محمد حسنين هيكل» عن هذا السؤال المحرك لأن طموحات «صدام حسين»، في حقيقة الأمر لم تكن تتعلق باسرائيل بقدر ما كانت تتعلق بالعرب، فما إن انتهت الحرب العراقية ـ الإيرانية حتى سارع العراق يسعى نحو قيادة العالم العربي، وكانت القضية الفلسطينية هي المدخل التقليدي لتحقيق هذا الهدف لما لها من تأثير قوي في وعي ووجدان الجماهير العربية، ولكن من الملاحظ أن الحملة العنيفة التي شنها النظام العراقي على إسرائيل وعلى الغرب عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة كانت في حقيقة الأمر، مجرد حلقة من حلقات خطته الإعلامية لتعبئة الرأي العام العربي في المواجهة المنتظرة في الخليج، فإذا نجح «صدام حسين» في كسب تأييد الجماهير العربية له باعتباره الخصم العنيد والقوي للإمبريالية الأمريكية والصهيونية وبطل تحرير فلسطين المُنتظر، يصبح من السهل عليه بعد ذلك تحويل هذا التأييد الجماهيري إلى مناصرة سعيه إلى هيمنته على الخليج بحجة أن الدول الخليجية متحالفة، بل ومتواطئة، مع الإمبريالية الأمريكية (هذا بالإضافة إلى الإغراء الذي يتضمنه شعار «إعادة توزيع الثروة النفطية»). وتتضح عملية الربط بين مواجهة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من جانب، والوضع في الخليج من جانب آخر في خطاب «صدام حسين» في افتتاح مؤتمر القمة العربي في بغداد (مايو 1990) لبحث التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي من إسرائيل حين قال: «من الحقائق التي أكدتها التجارب ان الولايات المتحدة الأمريكية تتحمل مسؤولية رئيسة، بل مسؤولية أولى في السياسات العدوانية والتوسعية التي يمارسها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني والأمة العربية.. إننا كعرب مستهدفون في صميم أمننا ومصالحنا من هذه السياسات الأمريكية وعلينا أن نقول ذلك لأمريكا صراحة.. علينا أن نعلن

بصوت قوي بأنه لا يحق لكائن من يكون أن يتمتع بحظوة في مواردنا وثرواتنا في الوقت الذي يحاربنا أو يناهض تقدمنا العلمي والتكنولوجي، وأن نحول هذا المبدأ إلى سياسة ومفردات تطبق ويلتزم بها بصورة جماعية .(ص 307-308). وقد تأكد الربط بين مجابهة الإمبريالية الأمريكية بإسرائيل من جانب والوضع في الخليج من الجانب الآخر في خطاب «صدام حسين» يوم 17 يوليو 1990 بمناسبة ذكرى ثورة 1968 حين قال:

> «إن أهم وأخطر الأحداث خلال الفترة الماضية هي الحملة الواسعة المدبرة التي تشنها الدوائر الإمبريالية والصهيونية الرسمية ضد العراق بصفة خاصة، وضد الأمة العربية بوجه عام. لقد بدأت هذه الحملة عندما تأكدت الإمبريالية أننا انتصرنا في الحق، وأننا له مجنّدون.. إن القوى الإمبريالية والصهيونية لم تستخدم في حملتها الأخيرة السلاح حتى الآن.. ولم تهدد بالأساطيل والقواعد الجوية المنتشرة في العالم وفي المنطقة.. ولكنها بدأت تمارس القتل وإضعاف القدرة التي تحمي الكرامة والسيادة بأدوات أخرى، وبأسلوب آخر أخطر من حيث نتائجه من الأسلوب الأول.. إنه الأسلوب الجديد الذي ظهر بين صفوف العرب، والذي يستهدف قطع الأرزاق.. إن الأساليب الجديدة ينفذها عرب.. أفراد.. وربما الدول في المنطقة، وأعني بذلك السياسة البترولية الجديدة التي يتبعها منذ حين الحكام في دول الخليج تعمدا في تخفيض أسعار النفط بدون مسوغ اقتصادي.. وعلى الضد من مصلحة الأمة العربية.. لم يعد هناك خفايا أو أسرار في مرامي هذه السياسة المخربة».. (ص 320-321).

وهكذا أراد «صدام حسين» ان يقنع الجماهير العربية بأن تحرير فلسطين إنما يمر بالكويت (وربما أيضا بالدول الخليجية الأخرى بعد ذلك)؛ لأن الكويت ضالعة في التآمر مع الإمبريالية الأمريكية الداعمة لإسرائيل ضد مصلحة الأمة العربية. ويبدو من سياق قصة «محمد حسنين هيكل» عن حرب الخليج أن المؤلف ليس بعيدا عن تصور «صدام حسين». فمن المنظور التاريخي، ارتبطت أوضاع الخليج بما كان يدور على الشواطىء الشرقية للبحر المتوسط. فإن المبارزة البحرية بين بريطانيا وفرنسا بدأت

أولا: أمام الكويت (ضد أسطول شركة الهند الشرقية الفرنسية في منطقة الخليج)، ثم تفاقمت أمام الإسكندرية (تدمير الأسطول الفرنسي في موقعة «أبو قير» (ص 65-66). وقد أدرك «محمد علي» (باشا) والي مصر الكبير بحسه الاستراتيجي أن «هناك صلة وثيقة بين ما يجري هناك في مياهه أمام الكويت (أنذرت بريطانيا «محمد علي» بسحبه للجيش المصري من الكويت وكان قد احتلها في إطار الحرب مع الوهابيين في «نجد»)، وما يجري هنا في البحر الأبيض أمام «الأسكندرية» (ص 66). وبعد الحرب العالمية الثانية، كان «عبد الرحمن عزام» (باشا) صاحب فكرة الجامعة العربية وأبرز مؤسسيها وأول أمين عام لها ـ هو الذي خطرت له منذ البداية فكرة «ان بترول العرب يستطيع ان يخدم اهدافهم السياسية» (ص 58) وفي ظروف معركة قيام اسرائيل سنة 1948 عرض عبد الرحمن عزام على الملك عبد العزيز آل سعود فكرة «استعمال البترول في الضغط على الغرب كي لايتجاهل الحقوق العربية في فلسطين. وكان تقدير الملك «عبد العزيز وقتها أنه لا يرى صلة بين الأمرين» (ص 59). وفي معركة 1973 قام بترول الخليج «بدور شريك للسياسة والسلاح، والتي تجاسر فيها العرب بعد تردد على استعمال البترول كقوة رئيسة من قوى الصراع ضد مناصري إسرائيل، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية» (ص 60). من هذا المنطلق، فإن الصلة بين «غزو الكويت» و «تحرير فلسطين» تصبح مفهومة، ومن هنا جاء وصف «محمد حسنين هيكل» للنزاع بين العراق والكويت بأنه كان في حقيقته مواجهة بين العرب والولايات المتحدة الأمريكية.

وثمة دليل آخر على أن «حملة صدام حسين» على الصهيونية والإمبريالية الأمريكية كانت ستارا إيديولوجيا دعائيا يخفي وراءه أطماعه الحقيقية في الكويت، فقد واكب «خطابه القومي» تحرك بالغ النشاط يستفاد منه أن الهدف لم يكن «تحرير فلسطين»، وإنما التمهيد لابتلاع دولة الكويت. فقد تدخل العماد «ميشيل عون» في لبنان بغية الضغط على سوريا واستمرار تورطها في مستنقع المشكلة اللبنانية ومن ثم يثنيها عن التدخل في أزمة الخليج التي كان يزمع تفجيرها، كذلك فقد قدم المساعدة الى الحكم الديكتاتوري العسكري في السودان للضغط على مصر في الجنوب بالإضافة إلى أن حماسه لانضمام مصر إلى «مجلس التعاون العربي» كان من منطلق تحييد مصر في أية مواجهة يثيرها في الخليج. كما أن إصراره على انضمام اليمن إلى «مجلس التعاون العربي» كان بهدف الضغط على الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية. كذلك فإن الحاحه، بدون مناسبة، إلى ابرام معاهدة عدم اعتداء مع السعودية كان

بهدف تحييدها في أية مواجهة عسكرية قد تنشب بينه وبين الدول الغربية بسبب غزوه واستيلائه على الكويت. إن قبول «صدام حسين» ـ في الأيام القليلة التي سبقت الغزو ـ للوساطة المصرية ـ السعودية كان لتوفير الغطاء الدبلوماسي لعملية الغزو التي كانت قد تقررت منذ فترة طويلة، فلا يعقل أن تتخذ دولة ما قرارا بغزو دولة أخرى بشكل فجائي، فإن أية عملية عسكرية كبرى لابد من الإعداد لها قبلها بوقت طويل. وهكذا فإن حملة العراق ضد الإمبريالية الأمريكية والصهيونية، والتحرش بالكويت بإثارة قضية أسعار النفط، وقضية الجزر وقضية الحدود، واتهامها بسرقة بترول العراق وبالتآمر مع الولايات المتحدة الأمريكية لإضعاف مقدرة العراق، والتحركات السياسية والاتصالات الدبلوماسية إنما تصبُّ جميعها في اتجاه واحد هو غزو وضم الكويت إلى العراق وليس «تحرير فلسطين».

من ناحية أخرى، فإن تسويغ غزو الكويت من منطق «الخطاب القومي» باعتباره خطوة على درب الوحدة العربية الشاملة يثير إشكالية من العسير تجاوزها وتتعلق بأسلوب تحقيق الوحدة المنشودة. فهل يجوز تحقيق الوحدة باستخدام القوة العسكرية الغاشمة ضد دولة عربية أخرى، أي بالعدوان؟ إن الإجابة عن هذا السؤال هي بالنفي عند الذين يحترمون الشرعية ويتمسكون بالمبادىء الديمقراطية وبالقيم الحضارية والأخلاقية. ولكن «محمد حسنين هيكل» وضع نفسه كما أشرنا من قبل، خارج تلك المجموعة من الناس. فإن قناعته الشديدة «بواقعية» السياسة تحكم عليه أن يقبل المبدأ الزائف الذي يقول بأن نبل الغاية (الوحدة العربية) يسوغ وسيلة تحقيقها حتى لو كانت تلك الوسيلة غير مشروعة قانونا ومستهجنة أخلاقيا. وقد ساق البعض، تدعيما لموقفهم المؤيد للعراق نموذج الوحدة الألمانية التي يَدَّعون أنها تمت بقوة السلاح على يد «بسمارك» في القرن التاسع عشر. ولا وجه للمقارنة في تقديرنا بين «النموذج البسماركي» و«النموذج الصدامي». فإن الوحدة الألمانية المشار إليها لم تتم بأسلوب القوة الفجة، أو «بالحديد والنار» ولكنها قامت نتيجة لوعي صادق استقر لسنوات طويلة في ضمير الشعوب الألمانية، وتمت بوسائل سياسية ودبلوماسية أساساً، أما القوة فقد كانت إحدى أدوات حماية تلك الوحدة. وإذا كنا من عشاق عقد المقارنات، فإن «النموذج النازي» يكون هو الأقرب إلى «النموذج الصدامي».

يستفاد من التحليل السابق أن الانطلاق من مبدأ «أولوية الوحدة العربية» كان بمثابة الحق الذي يراد به باطل؛ فلم تكن الوحدة العربية هي الهدف، وإنما التوسع على حساب الغير كان هو الهدف، فبالرغم من أن إيديولوجية القومية العربية التي

يستند إليها حزب البعث العراقي، فإن توجهاته كانت دائما قطرية في الأساس: تحقيق أهداف استراتيجية واقتصادية عراقية بحتة، ثم أيّة وحدة هذه التي يتحدثون عنها والتي تعتمد على أعمال القرصنة السافرة، وتشريد شعب عربي من بلده، وإهدار كرامته، وطمس هويته؟ يضاف إلى ذلك أن جميع تجارب الوحدة العربية في السابق قد انطلقت من القفز فوق الواقع ولذلك انهارت بالسرعة نفسها التي قامت بها، ولا تشذ «التجربة الصدامية» عن هذا المنطلق ـ حتى لو افترضنا حسن النوايا وهو افتراض على غير أساس.

وقد غابت حقيقة أخرى عن «محمد حسنين هيكل» وهي أن غزو الكويت كان امتدادا طبيعيا للطبيعة التسلطية للنظام العراقي، فلم يتحدث «محمد حسنين هيكل» ـ بالرغم من كثرة ما تحدث فيه من أمور ـ عن قضية غياب الديمقراطية في العراق على ما لهذه القضية من أهمية، إن لم تكن تتصدر الأسباب التي تفسر الغزو العراقي للكويت، دون أن تسوغه كما ذكرنا.

فإن من طبيعة النظام العراقي أنه يقوم على أساس من إيديولوجية تمجد القوة والعنف والبطش على نحوٍ شامل في تعامله مع المجتمع المدني العراقي، وذلك على نسق النظم الشمولية مثل النازية والفاشية والستالينية، وقد أكدت هذه الحقيقة جميع التقارير التي صدرت عن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، كما أكدتها تقارير منظمة الصليب الأحمر الدولية، ومنظمة العفو الدولية، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان وغيرها من المنظمات الدولية، ويكون من الطبيعي أن يتعامل هذا النمط من نظم الحكم مع الدول الأخرى من نفس منطلق القوة والعنف متى سنحت له الفرصة لذلك في تقديره.

ومن المعلوم أن العراق كان يعاني من تناقض واضح بين ضخامة المؤسسة العسكرية والتوسع المذهل لجهاز الأمن القمعي، ولأجهزة الدولة البيروقراطية والحزبية من ناحية، والتدهور الاقتصادي المتزايد من الناحية الأخرى نتيجة للإدارة التسلطية غير الرشيدة للاقتصاد الوطني، وقد اسفرت الحرب العراقية ـ الإيرانية عن تزايد حدة هذا التناقض : بنية عسكرية وأمنية عملاقة من جانب، ودمار واسع النطاق للبنية الأساسية وللجهاز الإنتاجي من الجانب الآخر.

وكان في وسع النظام العراقي، بعد وقف الحرب مع إيران أن يتدارك خطورة هذا الوضع بأن يقدم على إصلاح اقتصادي جذري يرفع عن الشعب قدرا من المعاناة

التي قاسى منها طوال عشرين عاما من الحروب الداخلية والخارجية، ولكن الإصلاح الاقتصادي الجاد كان يتطلب تحقق أمرين: تخفيض ملموس للانفاق العسكري من ناحية، والتخلي عن الإدارة التسلطية العقيمة للاقتصاد الوطني من ناحية أخرى، ولكن الطبيعة التسلطية للنظام كانت تتعارض بشدة مع هذا التوجه الرشيد، فلم يكن من المتصور أن يقبل النظام تقليص مؤسسته العسكرية التي تمثل ركيزة أساسية لاستمراره في الحكم ولذلك لم يسفر وقف الحرب مع إيران عن تخفيض للإنفاق العسكري ولكن إلى توسع في برامج العسكرة وزيادة تكاليف الاحتفاظ ببنية عسكرية عملاقة، ووجدت القيادة العراقية التي تأصلت فيها عبادة القوة والعنف أن العلاج السريع للمشكلة الاقتصادية المتفاقمة إنما يكمن في محاولة الاستيلاء على الثروة النفطية والمالية للكويت، وتصوير عملية القرصنة هذه على أنها إحياء للمشروع القومي العربي، وهو التصور الذي أراد «محمد حسنين هيكل» أن يقنع القارىء به، وذلك باستخدام أسلوب في العرض يوحي بأن «صدام حسين» هو أكثر القادة العرب حرصا على مصلحة الأمة ونهضتها وتقدمها، بينما هو في حقيقته حاكم مستبد ومغامر جلب على الشعب العراقي وعلى الأمة العربية الكوارث بسبب مغامراته العسكرية في الداخل وفي الخارج.

والغريب في الأمر أن «محمد حسنين هيكل» أشار ـ دون قصد ـ إلى الصلة بين الطبيعة التسلطية للنظام العراقي ونزعته الجارفة لاستخدام القوة والعنف وبين غزو الكويت، ففي صفحة (225) يصف المؤلف الوضع في العراق بعد توقف الحرب مع إيران على النحو التالي: «لأن العراق في وضع خطر، فقد انتهت الحرب العراقية ـ الإيرانية فجأة. وأدى الإنهيار المفاجيء لإيران إلى مشاعر متناقضة في بغداد. وبشكلٍ ما فإن العراق أحس بالفراغ المباشر نتيجة لتوقف حرب شغلته واستغرقته بالكامل سياسيا وعسكريا واقتصاديا ونفسيا، وبتوقف المعارك بدأت قوة العراق تواجه نوعا من البطالة قريب الشبه من الفراغ، وحيث إنه «ليست هناك قوة مسلحة تستطيع أن تتصور لنفسها دوراً غير استعمال قوتها»، وحيث إنه «ليست هناك قيادة لقوة مسلحة تقبل تخفيض الميزانيات المخصصة لها تخطيطا وسلاحا ورجالا». [هذه الصفحات خلعها «محمد حسنين هيكل» على قيادة القوات المسلحة الأمريكية (ص 218) وهي تنطبق بداهة على القيادة العسكرية العراقية التي يرأسها «صدام حسين»]، فإنه يصبح طبيعيا أن يشغل النظام العراقي قواته المسلحة بصفة مستمرة إما في عمليات قمع داخلية، أو في مغامرات خارجية.

وهكذا جاء غزو الكويت وسيلةً للخروج من وضع متأزم داخل العراق وخاصة نظامه السياسي، بالإضافة إلى تحقيق أطماع وطموحات شخصية متأصلة في فكر ووجدان القيادة السياسية التي تتجسد بالكامل في شخص «صدام حسين»، ولم يكن يجدر «بمحمد حسنين هيكل» أن ينتصب للدفاع عن نظام عربي قمعي لا لشي إلا لأنه يرفع، في نظره، راية القومية العربية.

هذه هي الأسباب التي تفسر الغزو العراقي للكويت، ومنها الأسباب الباطلة التي اهتم «محمد حسنين هيكل» بذكرها، والإسهاب في شرح تفاصيلها، ومنها الحقيقية التي أغفلها المؤلف تماماً؛ لأنها لا تتسق وتعاطفه الفعلي مع النظام العراقي.

ولكن الكشف عن أسباب استخدام القوة لا يعني بالضرورة استخدامها بالفعل، فإنه يشترط لذلك أن يكون استخدام القوة مشروعاً، كما يشترط أن تكون لدى الطرف الراغب في استخدامها «وسائل القوة العملية والمادية الكفيلة بتحقيق مطلبه». (ص 48). وقد أغفل «محمد حسنين هيكل» معالجة الشرط الأول الذي يتعلق بشرعية استخدام القوة ـ فمنذ البداية تبنى المؤلف، كما ذكرنا، وجهة نظرٍ مكيافيلية مفادها أن القوة، وليس القانون، لها القول الفصل في العلاقات الدولية، وان كان يناقض نفسه بعد ذلك في حديثه عن «حرب الخليج» والتي يعتبرها حرباً غير مشروعة بداية، ناهيك عن تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية لحدود استخدام القوة وتعمّد تدمير العراق، وليس مجرد تحرير الكويت، وسنعود إلى هذه النقطة فيما بعد عند الحديث عن المفاضلة بين «الحل السلمي» و «الحل العسكري» للأزمة التي فجرها العراق بغزوه، ثم ضمه للكويت، أما عندما يتعلق الأمر بالعراق فإن العبرة لا تكون بمشروعية أو عدم مشروعية استخدام القوة، وإنما تكون بمقدرة العراق الفعلية على المنازلة العسكرية في ظل توازن القوى القائم وقت المنازلة، وبناء على هذا المعيار كيف نفسر إقدام العراق على غزو الكويت علماً بأن هذه الخطوة كانت تنطوي على احتمال مواجهة أكبر قوة عسكرية متمثلة في قوة الولايات المتحدة الأمريكية؟

لقد أصاب «محمد حسنين هيكل» في قوله: إن العراق قد أخطأ في حسابات القوة، وهذا هو النقد الوحيد الذي يوجهه المؤلف إلى النظام العراقي، فقد «اتجه العراق إلى تصعيد الأزمة (مع الكويت) بدلا من تهدئتها.. وكان ذلك خطأ رئيساً» (ص 319). فقد كان الاقتراب من الكويت بالقوة يعني الاقتراب من بترول الخليج بالقوة، وبترول الخليج أهم الكنوز الاستراتيجية في العالم كما عرفه القرن العشرون، وسوف يعرف هذا القرن الواحد والعشرون أيضاً، ويعني ذلك أن العراق كان خارجا

لمواجهته بالقوة التي لا يملك بالقطع وسائلها» (ص 48). وكان تسلسل الوقائع يشير بوضوح إلى أن خطأ الحسابات العراقية كان شرارة في المكان الخطأ وفي الزمن الخطأ وفي «المناخ الخطأ» (ص 438).

ولكن يبدو أيضاً من تحليلات «محمد حسنين هيكل» أن العراق لم يكن غافلاً تماماً عن حسابات القوة، فقد جاء الغزو «متناقضاً مع كل الحسابات والتقديرات العراقية، كما عبر عنها صانعو القرار العراقي بأنفسهم في المرحلة السابقة على هذا الغزو» (ص 313 ويرجع هذا التناقض، في نظر المؤلف إلى أن العراق أقدم على خطوته بناء على افتراضات خاطئة، كان من بينها «افتراض أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد تجربة فيتنام، لن تغامر بحرب برية يمكن أن تطول في العالم الثالث، والذي غاب عن الحسابات العراقية أن.. فيتنام،.. لم يكن فيها بترول، أو فوائض بترولية» (ص 48). والافتراض الثاني أنه «لا توجد في العالم العربي قوة تستطيع مواجهة العراق عسكرياً»، وفي الوقت نفسه فإن أي بلد في العالم العربي لن يتجاسر على دعوة قوات أجنبية لمساعدته في مواجهة القوة العراقية، وهنا أيضاً وقع النسيان لأهمية البترول، ولأهمية فوائضه (ص 48).

والافتراض الثالث هو أنه بالرغم من تطور الأوضاع في الاتحاد السوفيتي فإن القوات المسلحة السوفيتية لا تستطيع أن تقبل عملاً عسكرياً أمريكياً يستدعي وجود قوات عسكرية كبيرة في الشرق الأوسط على مقربة من حدود الاتحاد السوفيتي، والجمهوريات الإسلامية في الجنوب، ولذلك فإن الاتحاد السوفيتي قد لا يكون عنصراً مساعدا للعراق، ولكنه على أن يكون عنصر تثبيت لرد الفعل الأمريكي (ص 352)، ولكن فوجيء العراق كما فوجيء العالم العربي بأكمله، بتعاون الاتحاد السوفيتي مع الولايات المتحدة منذ الساعات الأولى للأزمة (ص 25).

هذا هو الإطار الفكري لقرار الغزو وكانت احتمالات نجاحه ظاهرة (ص 354). وقامت احتمالات النجاح على افتراض أن التدخل الأمريكي إذا حدث فعلا أو التدخل الإسرائيلي بالوكالة فإنه سوف يقتصر على الأرجح على ضربة جوية يمكن استيعابها.. وقصارى ما تحتاجه من العراق هو الصبر وقوة الأعصاب (ص 352 -353) ولكن ليس كل ما هو ظاهر حقيقي، فالشرق الأوسط كله عالم وحده يختلف ظاهره عن باطنه (ص 354).

فإن حقيقة الأوضاع في الخليج تشخِّص مقولة أن تجربة فيتنام سوف تَحُولُ

دون دخول الولايات المتحدة الأمريكية في حرب برية طويلة ضد العراق، وما يترتب عليها من احتمال وقوع خسائر فادحة في صفوف القوات الأمريكية، فإن «أهمية البترول وفوائضه» تسوغ هذه المخاطرة، ونضيف إلى هذا السبب الذي ذكره «محمد حسنين هيكل» سبباً آخر يبطل قياس الكويت والعراق على فيتنام هو اختلاف الطبيعة الجغرافية: فإن غابات فيتنام الكثيفة وهي بيئة صالحة تماماً لممارسة أسلوب حرب العصابات، كانت من بين العوامل الرئيسة لهزيمة القوات الأمريكية في تلك البلاد، بينما مسرح العمليات في منطقة الخليج يمثل ميزة استراتيجية وتكتيكية كبيرة للدولة التي تملك ناحية التفوق الجوي والبحري وقوة النيران، وهي بدون شك الولايات المتحدة.

فالمشكلة الحقيقية في الغزو العراقي للكويت لم ترتبط بعزوف الولايات المتحدة الأمريكية عن خوض حرب برية ضد القوات العراقية، وانما ارتبطت بحصول القوات الأمريكية على قاعدة برية في المنطقة. وهنا تبرز أهمية موقف المملكة العربية السعودية، فالظاهر كان يشير إلى أن السعودية تقليدياً لا تقبل نزول قوات عسكرية أجنبية على أراضيها لأسباب تاريخية وسياسية (ص 352)، بالإضافة إلى هذا فإن العراق أبرم معاهدة عدم اعتداء مع السعودية بهدف تحييدها في أية مواجهة عسكرية قد تقع في الخليج كما ذكرنا من قبل. ولكن الباطن كان غير ذلك: فقد وافقت المملكة العربية السعودية على استخدام أراضيها كمنطقة حشد القوات الأمريكية والقوات الحليفة الأخرى وكركيزة لانطلاق تلك القوات لمنازلة القوات العراقية في البر وليس فقط في الجو. وهكذا تعتبر المملكة العربية السعودية، في نظر العراق وفي نظر «محمد حسنين هيكل» مسؤولة جزئيا عن قرار الغزو العراقي للكويت.

فلو كان النظام العراقي يعلم بأن السعودية سوف تتخلى عن سياستها التقليدية بعدم السماح بنزول قوات أجنبية على أراضيها، وأنها لن تتقيد بمعاهدة عدم الاعتداء التي أبرمتها مع العراق، لما أقدم هذا الأخير على غزو الكويت.

من ناحية أخرى، فإن المشكلة في الغزو العراقي للكويت أنه «بدأ أصلاً»، ثم إنه مضى إلى النهاية (أي تحول إلى غزو شامل بدلاً من الاكتفاء باحتلال «بوبيان» و «وربة» ومنطقة حقل الرميلة الجنوبي) دون أن يراجع نفسه في منتصف الطريق وبغير أن يحذره أحد، رغم أن شواهده كانت بادية، خصوصاً في الثماني والأربعين ساعة السابقة عليه، ولعل الأطراف التي كان في مقدورها أن ترى شكل ماهو قادم (يقصد السعودية ومصر) ـ كانت تريده أن يمضي إلى النهاية حتى يتجاوز نقطة اللاعودة

(ص 49) ومن ثَمّ يتم القضاء على قوته العسكرية وهي الأداة الرئيسة لفرض هيمنته التامة على منطقة الخليج.

وهكذا فإن العراق لم يكن مسؤولاً وحده عن خطأ الافتراضات التي بنى عليها قراره بغزو الكويت، فإن دولاً عربية أخرى ـ بالإضافة إلى الاتحاد السوفيتي ـ تشاركه مسؤولية قرار الغزو!!

وإذا لم يكن النظام العراقي مسئولاً مسؤولية كاملة في نظر «محمد حسنين هيكل» عن قرار غزو الكويت فإن المؤلف يُبَرِّئه تماماً من أية مسؤولية عن شن «حرب الخليج» وما ترتب عليها من تدمير يكاد يكون كاملاً للقدرة العسكرية والاقتصادية العراقية، خصماً من القدرة الكلية للنظام العربي، وهذا ينقلنا إلى المحور الثاني الذي تدور حوله هذه القراءة النقدية لكتاب «محمد حسنين هيكل» عن حرب الخليج، وهو يتعلق بإدارة أزمة الخليج بعد الغزو العراقي للكويت.

المحور الثاني: إدارة أزمة الخليج:

لن يستدرجنا «محمد حسنين هيكل» إلى مناقشة جميع التفاصيل التي أغرقنا فيها، ولن نتأثر بالقصص وبالمؤثرات الدرامية التي نسجها حول مواقف الدول من الأزمة العربية والدولية التي فجرها الغزو العراقي للكويت، فمهمتنا تنصب على التقويم العام لإدارة الأزمة في مفهوم «محمد حسنين هيكل» بالقياس إلى التقويم الموضوعي الذي تفرضه طبيعة الأزمة في ظل الأوضاع الدولية الراهنة.

لقد احتدم الجدل بين رجال الحكم ورجال الفكر على السواء حول أفضل الأساليب لتسوية الأزمة العربية والدولية التي ترتبت على غزو العراق للكويت.

ومن المعلوم أن ادارة أية أزمة دولية لا تخرج عن أحد أسلوبين: أسلوب التسوية السلمية أو أسلوب الحل العسكري. ويتوقف الاختيار بين هذين الأسلوبين على الهدف المراد تحقيقه من ناحية، وتوازن القوى بين أطراف الأزمة من ناحية أخرى، وأخذاً في الاعتبار مشروعية الهدف، ومشروعية استخدام القوة في حالة اختيار الأسلوب الثاني، أي الحل العسكري فما هو تقويم «محمد حسنين هيكل» لمواقف أطراف الأزمة بالقياس إلى هذين الأسلوبين؟ ان تقويم «محمد حسنين هيكل» لتلك المواقف يستند إلى توزيع للأدوار بين جميع الأطراف المعنية بالأزمة كما حددها هو سلفاً بناء على منطلقات فكرية افتراضية بعيدة كل البعد عن التحليل الموضوعي. وأول

هذه المنطلقات هو التقييم المغرض لأسباب أزمة الخليج التي فجرها الغزو العراقي للكويت كما أوضحنا في الصفحات السابقة. فللعراق مطالب محددة ومشروعة في الكويت فمن ثم فإن «الحل السلمي» للأزمة يجب أن يأخذ في الاعتبار هذه المطالب من خلال مفاوضات جادة تسفر عن حل وسط تتفق عليه الأطراف المعنية. فالحل السلمي، في مفهوم «محمد حسنين هيكل» لا يستقيم ومطالبة العراق بالانسحاب من الكويت دون قيد أو شرط. وثاني هذه المنطلقات هو نظرية التآمر ضد العراق بهدف تدمير قوته العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، ومن ثم تغيير توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط وفي منطقة الخليج خاصة لصالح الغرب عامة ولصالح الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية النفطية خاصة. ومؤدّى هذا المنطلق الفكري السقيم أن المتآمرين على العراق يرفضون أية تسوية سلمية تُبقي على قوة العراق، ويسعون سعياً حثيثاً إلى الحرب، فبالنظر إلى الهدف المراد تحقيقه ـ وهو تدمير قوة العراق ـ وبالنظر إلى حسابات القوة الفعلية ـ وهي في صالح المتآمرين ـ يصبحون دعاة حرب وليسوا دعاة سلم. والمنطلق الثالث هو تقييم الوضع العالمي الراهن الذي يجعل من الولايات المتحدة الأمريكية الدولة المهيمنة بصفة مطلقة على الشؤون الدولية بحيث تتحول جميع الدول الأخرى ـ كبيرها وصغيرها ـ كما تتحول هيئة الأمم المتحدة إلى دُمى تحركها خيوط تمسك بها الحكومة الأمريكية.

إن فساد هذه المنطلقات الثلاثة تتسبب في تزييف متعمد للحقائق من ناحية، وفي تناقضات لا حصر لها من ناحية أخرى. ولابد أن يسفر الزيف والتناقض عن فساد تقويم «محمد حسنين هيكل» لإدارة الأزمة. وتدور مناقشاتنا لهذا التقويم حول إمكان تحقيق حل سلمي للأزمة ـ سواء في الإطار العربي أو في الإطار الدولي. وإذا كان خيار الحل السلمي ممكنا فعلى من تقع مسؤولية عدم تحقيقه والتوجه بدلاً منه إلى خيار الحرب؟ والقضية الثانية التي تستحق المناقشة تتعلق بدور الأمم المتحدة في إدارة الأزمة لأن هذه المنظمة تتحمل التبعة الرئيسة في حفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه في حالة الإخلال به. فهل قامت المنظمة بدور مستقل أو أنها تحولت إلى جهاز من أجهزة الحكومة الأمريكية كما ادعى العراق و «محمد حسنين هيكل»؟

جدلية الحل السلمي والحل العسكري:

طوال مراحل الأزمة برز تياران دوليان رئيسان بشأن إدارة «أزمة الخليج: التيار

الأول: تبنته بعض الدول العربية كما تبناه الاتحاد السوفيتي بتأييد من بعض الدول الأوروبية الرئيسة (دول الجماعة الأوروبية بصفة عامة)، ومشاركة بعض زعماء العالم البارزين من أمثال المستشار الألماني السابق فيللي برانت، ومستشار النمسا وأمين عام الأمم المتحدة السابق «كورت فالدهايم» ورئيس وزراء بريطانيا السابق «أدورد هيث» والأمين العام للأمم المتحدة «بيريز دي كويلار» بصفته الشخصية وليس نائباً عن هيئة الأمم، وغيرهم. وقد دعا هذا التيار إلى حل الأزمة سلمياً وبذل جميع الجهود التي تدفع بالعراق إلى التسليم بالقرارات الدولية التي أصدرها مجلس الأمن، وممارسة كل الضغوط الممكنة في هذا المجال. والتيار الثاني هو الذي جسدته الإدارة الأمريكية للأزمة ودعا إلى رفع راية الحل العسكري جنباً إلى جنب مع الحلول السياسية والاقتصادية والمعنوية.

وفي الحقيقة لم يكن هناك تعارض جذري بين التيارين؛ فإن التلويح الأمريكي بالحل العسكري لم يستبعد خيار الحل السلمي، كما أن خيار الحل السلمي لم يستبعد خيار الحل العسكري في نهاية المطاف إذا فشلت جميع وسائل الحل السلمي ـ وقد وضح التداخل بين التيارين في المناقشات التي دارت في جميع عواصم العالم ـ بما فيها العاصمة الأمريكية ـ على المستوى الرسمي وعلى المستوى الفكري والإعلامي، حول موضوع تكتيكي يتعلق بإتاحة فرصة كافية من الوقت أمام العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن على العراق لتبين مدى فاعليتها في إرغام العراق على الإنسحاب من الكويت وعودة حكومتها الشرعية إليها، وقد أدلى الرئيس «بوش» يوم غزو العراق للكويت (2 أغسطس 1990). بتصريح للصحفيين جاء فيه: «إنني ما زلت أمام كل الخيارات، لم أعتمد شيئاً ولم استبعد شيئاً» (389).

ومع ذلك فقد رسم «محمد حسنين هيكل» صورة مختلفة تماما لما كان يجري في جميع عواصم العالم؛ فقد رسم الطرف العراقي في صورة الطرف الذي يجاهد لمنع وقوع الحرب دون جدوى، لأن مواقف الأطراف الأمريكية، والعربية العملية ـ ومنها الطرف الكويتي ـ كانت تجره جراً إلى الحرب، هذا التقويم العام يثير الدهشة حقاً فالطرف المعتدي يتحول فجأة إلى داعية للسلم، بينما الطرف المعتدى عليه يصبح داعية للحرب لا لسبب إلا لأنه يتمسك بحقه في الدفاع الشرعي عن نفسه!! فما الأسانيد التي يسوقها «محمد حسنين هيكل» لتدعيم هذا التقويم الغريب؟

كان طبيعياً أن تتصدى جامعة الدول العربية لاحتواء الأزمة منذ لحظة تفجرها في 2 أغسطس 1990. وبالفعل عقد على الفور اجتماع لوزراء الخارجية العرب الذين

كانوا متواجدين في القاهرة بحكم اشتراكهم في اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية. وكان اتجاه الآراء على النحو التالي: «إن العرب لابد وأن يخرجوا بقرارات تفرض على العراق أن ينسحب من الكويت قبل أن يتعقد الموقف بتدخل خارجي من جانب الولايات المتحدة وغيرها» (ص 373). وفي الوقت نفسه، كان الرئيس «حسني مبارك» يطلع على تقدير موقف أعده مكتبه بالاشتراك مع وزارة الخارجية، والمخابرات العامة تضمن الاقتراح التالي:

«إن القاهرة مطالبة بحصر نطاق الأزمة قدر ما تستطيع حتى بإعطاء الانسحاب العراقي الحتمي غطاء دبلوماسياً يسمح له بالخروج من الكويت دون إبطاء، ودون إحراج إذا كان ذلك ممكناً» (ص 374). وفي رأي «محمد حسنين هيكل» إن تقدير الموقف المصري كان «بعيد النظر إلى حد كبير، ومنطقياً ومعقولاً» (ص 375). ومع ذلك يناقض نفسه بعد ذلك، ويعتبر مصر مسؤولة عن إفشال واسطة الملك «حسين» الذي توجه إلى بغداد، بالاتفاق مع الرئيس «مبارك»، وحصل على وعد من الرئيس العراقي بالانسحاب من الكويت بشرط واحد، وهو ألا يتخذ وزراء الخارجية العرب المجتمعون في القاهرة قراراً مسيئاً أو عنيفاً ضد العراق» (ص 393).

ولكن الرئيس «مبارك» لم ينتظر إبلاغه بهذا الشأن وسارع بإصدار بيان منفرد بإدانة العراق، ومطالبته بالإنسحاب من الكويت، وعودة الشرعية إليها. وقد كان هذا البيان سبباً في تصلُّب موقف الرئيس العراقي بعد أن كان قد أبدى استعداده للانسحاب من الكويت وتسوية الأزمة سلمياً»!!

هذه القضية التي يرويها «محمد حسنين هيكل» نقلاً عن الملك حسين لا تنطلي على أحد، ففي الوقت نفسه الذي كان فيه العاهل الأردني يتباحث مع «صدام حسين»، لم يحمل الوفد العراقي إلى اجتماع وزراء الخارجية العرب شيئاً جديدا، فقد تحدّث عن حقوق العراق في الكويت، وعن مسار الأزمة بين البلدين حول أسعار البترول، والحدود، والديون المستحقة على العراق (ص 385-386). وفي الوقت نفسه كان مبعوث الرئيس العراقي إلى الملك «فهد» يقول للعاهل السعودي: «يا جلالة الملك هذا جزء من العراق (يقصد الكويت) عاد إليه» (ص 386). فقول الملك «حسين» إن الرئيس «مبارك» قد نسف جهوده في بغداد قول لا يقبله منطق، فإنه استخفاف بالعقول القولُ بأن دولة تحتل دولة أخرى لتحقيق أهداف قومية كبرى ثم تُبْدِي استعدادها للانسحاب لمجرد تفادي إدانة تصدر من مجلس وزراء خارجية جامعة الدول العربية!!

وعلى أية حال، فقد اختلف وزراء الخارجية العرب: فريق يرى أن تكون الإدانة للعراق كاملة، فالمشاركة، مسألة مبدأ، وفريق آخر يرى أن التحوّط ضروري، لأن التحركات العسكرية الأمريكية التي بدأت فعلا لا تترك لأحدٍ مجالاً ليشك في نواياها، ولا يحق للعرب أن يعطوا للولايات المتحدة حجة في التدخل، ويعلق «محمد حسنين هيكل» على هذا الانقسام بقوله: «فريق يتمسك بالمبدأ بصرف النظر عن أي شيء، وفريق يرى أن المبدأ يمارس دوره في إطار الحقائق الواقعة» (ص395). واضح إلى أيّ فريق ينحاز المؤلف، ويَظْهَرُ انحيازه أكثر من تقويمه لأعمال القمة العربية الطارئة التي عقدت في القاهرة يوم 10 أغسطس 1990.

يذهب «محمد حسنين هيكل» إلى أنه «ابتداء من يوم 5 أغسطس 1990، لاحت إشارات تومىء إلى أن العراق بدأ يشعر بشكلٍ ما أنه يواجه خطراً داهماً.. وأن ردة الفعل التي وجدها أمامه بعد غزو الكويت كانت أخطر بكثير مما حَسِب وقَدّر» (ص 439). وقد أدت هذه الإشارات إلى «بداية تحولات في التفكير العراقي» (ص 440). وإذا كانت تصرفاته بشأن تصعيد الأزمة تبدو لأول وهلة وكأنها تسير على خط يتعارض مع هذه التحولات، فإن التصعيد قد يكون أسلوباً من أساليب تعزيز الموقف التفاوضي للعراق بحيث «يستطيع تحريك نقطة الحل الوسط الذي يمكن التراضي عليه بالمفاوضات إلى موقع أكثر ملاءمة له» (ص 440).

وكان أول اختبار لهذا التحول المزعوم هو انعقاد مؤتمر القمة العربية الطارئة في القاهرة في 9-10 أغسطس 1990، وكان الرئيس «حسني مبارك» قد دعا إلى هذه القمة لكي تأخذ في يدها زمام الموقف حتى لايقع هذا الزمام في يد الآخرين، محذّراً بصراحة من أنه ما لم يتدارك العرب الموقف فوراً فإن الحرب حتمية.

ومع ذلك فإنه يستفاد من سياق حديث «محمد حسنين هيكل» أن هذه القمة إنما دُعي إليها وخُطِّط لها لتنفيذ مخطط أمريكي، وليس للتوصل إلى حل الأزمة (راجع الفصل الذي يحمل عنوان «ضباب حول القمة»، (ص 421 - 438).

وقد شارك العراق في هذه القمة تحت دعوى التوصل إلى حل عربي للأزمة، وفي الحقيقة فإنه كان يسعى إلى تحقيق هدفين: الهدف الأول، هو محاولة كسب الرأي العام العربي، وذلك بإعطاء انطباع بأنه يتصرف مع الأزمة بمرونة. والهدف الثاني والأهم، هو العمل على إفساد القمة، ثم إلقاء مسؤولية فشلها على الدول التي تساند الحق الكويتي، وتعمل على انسحاب القوات العراقية من تلك الدولة. والدليل

على هذا الموقف العراقي الرافض لأية تسوية سلمية تخرجه من الكويت هو إعلان ضم الكويت إلى العراق، وذلك قبيل انعقاد مؤتمر القمة، ولا تنطلي علينا رواية الملك «حسين» التي يبدو أنها انطلت على «محمد حسنين هيكل» أن «صدام حسين» ذكر له أن خطوة ضم الكويت جاءت لأنه كان على يقينٍ أن الحرب واقعة لا محالة، ومن ثَمَّ فإن الجيش العراقي يجب أن يشعر أنه يدافع عن أراضٍ عراقية، إن هذه الرواية تتناقض مع قول «عزة إبراهيم» نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي للرئيس «حسني مبارك»: إن العراق يعتبر ضمه للكويت إجراءً نهائياً لا رجعة فيه، ولا تفاوض ولا تنازل، لانها جزء من التراب الوطني العراقي» (ص 415). وقد أكدَّ «طه ياسين رمضان» رئيس الوفد العراقي إلى مؤتمر القمة هذا القول، وأضاف إنه «يحضر لمؤتمر لمناقشة الأوضاع العربية كلها» أمّا ضم الكويت للعراق «فلا يمكن طرحه للمناقشة عربياً» (ص 418). فما طبيعة الحل السلمي الذي كان يسعى إليه العراق إذا استبعد تخليه عن الكويت؟! ودليل آخر على سوء نيّة العراق بالمشاركة في القمة العربية الطارئة هو أنه دعا في الوقت نفسه الشعب المصري إلى التمرد على حكومته، وإغلاق قناة السويس، كما أنه دعا شعب «نجد والحجاز» إلى الثورة ضد الأسرة الحاكمة السعودية.

ومع ذلك يواصل «محمد حسنين هيكل» ادعاءه بأن العراق ظل يحاول بجميع الطرق منع نشوب حرب في منطقة الخليج والسعي إلى حل تفاوضي للأزمة، فإن ضم الكويت إلى العراق، وربط تسوية القضية الكويتية بتسوية كل القضايا العربية المعلقة (فلسطين ولبنان)، وحتى احتجاز الرهائن الغربيين، كانت في نظر المؤلف «تحضيراً لموقف تفاوضي يريد تفادي نشوب الحرب أكثر مما يسعى إليها، أو يرتب نفسه لملاقاتها» (ص 440 - 441 - 454). ولكن هذه الرغبة العراقية في السلام اصطدمت برفض الولايات المتحدة الأمريكية والحكومات العربية الموالية لها، وفشلت جميع المبادرات الأخرى للسبب نفسه.

ويخصص «محمد حسنين هيكل» فصلا كاملاً «للأبواب المغلقة» أمام الحل السلمي (ص 463-486). «فكانت بغداد تتابع ما يجري حولها، وكان ما تراه يدعوها إلى الإحساس بأن أبواب الحل تنغلق بابا بعد باب (ص 464). معنى هذه العبارة أن مسؤولية غلق أبواب الحل السلمي تقع على الآخرين.

ـــ الباب العربي أصبح مغلقاً بالكامل، فالدول الرئيسة في العالم العربي اتخذت موقفاً مبكراً، ولم تكن معه (يقصد صدام حسين) ولا كانت ـ من وجهة نظره

ـ محايدة (ص 472) وقد فَكَّر الرئيس «صدام» في وقت من الأوقات أن يرتب لقاءً مباشراً بينه وبين الملك «فهد».. ولكن أحس الرئيس العراقي أن «الولايات المتحدة لن تسمح بمثل هذا اللقاء» (ص 464).

ـــ وباب الأمم المتحدة مغلق بسبب سيطرة الولايات المتحدة بالكامل على أجوائها (وسنعود إلى هذه النقاط فيما بعد).

ـــ والباب السوفيتي كان مغلقاً، والسبب أيضا هو الولايات المتحدة، فقد وجد «طارق عزيز» أن «إدوارد شيفرنادزه» وزير الخارجية السوفيتي يتحدث بنفس طريقة نظيره الأمريكي «جيمس بيكر» (ص 466).

ـــ والباب الألماني ـ الياباني كان مغلقاً هو الآخر، والسبب أيضا هو الولايات المتحدة، فإن مفاتيح البترول لسنوات متصلة سوف تكون في يدها.

ـــ والباب الفرنسي موارب، ففرنسا تظهر أنها مستعدة للحركة إذا ظنت مقدماً أن قرار الانسحاب في يدها، وفي الوقت نفسه فإنها ليست على استعداد لأن تقدِّم ضمانا لما بعد الانسحاب، وخصوصا فيما يتعلق بما يمكن أن تطلبه الولايات المتحدة زيادة على الانسحاب وما بعده (466 - 467).

ـــ والباب الأمريكي من زاوية الكونجرس كان ينغلق درجة بعد درجة.

ـــ ولقد وصل الحرص على البحث عن باب مفتوح إلى حَدٍّ أن بغداد طرقت الباب الإيراني ولكن سوريا اسرعت بغلق هذا الباب (ص 467).

وقد نسي «محمد حسنين هيكل» أن الموقف برمته كان في يد النظام العراقي، فإذا انسحب من الكويت انتهى كل ما ترتب على الاستفزاز الذي أحدثه احتلال الكويت من استعدادات عسكرية ليس فقط انتصاراً للشرعية الدولية، ولكن أيضاً لحماية مصالح إقليمية ودولية حيوية، وحيث إن العراق لم يَغْزُ الكويت ليخرج منها طواعية، وإنما ليحقق أطماعاً قومية عراقية زائفة، فقد تمسك بالكويت حتى وقوع التدخل العسكري بالفعل. ولذلك يكون مسؤولا مسؤولية كاملة في «حرب الخليج»، لأنه أهدر جميع الفرص التي كانت متاحة له للخروج من الأزمة بانسحابه من الكويت.

من ناحية أخرى، أخطأ «محمد حسنين هيكل» في تقويمه للأسلوب الأمريكي في إدارة أزمة الخليج. فقد صور الرئيس «بوش» في صورة المتلهف على الحرب (راجع الفصل العاشر من الجزء الأول بعنوان «قوة تبحث عن هدف») (ص - 215

228). ويؤكد بشكل قاطع بأن الرئيس «بوش» كان قد اتخذ قراره باستعمال القوة المسلحة «وذلك» منذ الساعات الأولى للأزمة (ص 26) وأن الرئيس الأمريكي «أغلق منذ اليوم الأول كل أبواب الحل السلمي» (ص 513 الهامش). ولم يكن هذا الحكم القاطع يتسق وحقائق الوضع، حتى تلك الحقائق التي أوردها المؤلف نفسه. ولذلك فقد وقع في تناقضات عديدة. ففي موضع آخر في كتابه يذكّرنا بتصريح للرئيس «بوش للصحفيين قال فيه: «إنني مازلت أمام كل الخيارات، لم اعتمد شيئا ولم استبعد شيئا» (ص 389). وفي موضع آخر يقول: «عندما تلاحقت الأحداث في منطقة الخليج بعد خطاب «صدام حسين» يوم 17 يوليو 1990، ورسالة «طارق عزيز» إلى أمين عام الجامعة العربية ـ لم تكن لدى واشنطن، فيما تقول به الشواهد حتى تلك اللحظة (الأيام القليلة السابقة للغزو)، خطة نهائية للعراق، وإنما كانت لديها خطة لمنطقة الشرق الأوسط، أساسها أن تتوصل الأطراف في المنطقة إلى تسوية سلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي» (ص 335-336). ويذهب المؤلف إلى أبعد من ذلك فيقول «إن واشنطن كانت ترى للعراق دوراً «مفيداً» (كبح جماح إيران) وعامل تخويف محسوب لدول النفط يدفعها إلى التماس الطمأنينة من الولايات المتحدة، وحتى غزو الكويت كان هناك تعاون قائم بين العراق والولايات المتحدة، وكان «بوش» شخصياً وراء ذلك التعاون بالرغم من معارضة الكونجرس (ص 235 - 236). وفي موضع آخر يؤكد المؤلف بأن الكونجرس كان يحذر من القيام بعمل عسكري وإلزام الرئيس الأمريكي بالرجوع إليه قبل اتخاذ قرار الحرب. ولم يحصل الرئيس «بوش» على موافقة الكونجرس الأمريكي على الحرب إلا بصعوبة بالغة، بل كان النظام العراقي يراهن في ذلك الحين على الرأي العام الأمريكي والكونجرس ووسائل الإعلام الأمريكية التي كانت تنشر كل ما يُنَفِّر من التدخل العسكري (ص 532). وقد جاء في رسالة الرئيس «بوش» إلى الرئيس «صدام حسين» والتي سلمها وزير الخارجية الأمريكي إلى وزير الخارجية العراقي في مستهل لقائهما في جنيف (9 يناير 1991) ما يلي:

«إننا نفضل الوصول إلى نتيجة سلمية، ولكن أيّ شيء أقل من التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم 678 ـ هو أمر غير مقبول بالنسبة لنا، ولن تكون هناك مكافأة للعدوان، ولن تكون هناك مفاوضات، لأن المبادىء ليست قابلة للمساومة. وعلى أية حال، فإن العراق إذا قام بالتنفيذ الكامل للقرارات (قرارات مجلس الأمن) يستطيع أن ينضم إلى المجتمع العالمي، وفي

المدى القريب فإن البنيان العسكري العراقي يستطيع أن يهرب من التدمير، ولكن إذا لم تقم بالإنسحاب من الكويت انسحاباً كاملا غير مشروط، فإنك سوف تخسر ماهو أكثر في الكويت، إن ماهو مطروح الآن ليس مستقبل الكويت، فالكويت سوف يتم تحريرها وحكومتها سوف تعود إليها ـ ولكن المطروح هو مستقبل العراق، وهو خيار يتوقف أمره عليك. (ص 517).

ولم يناقش «محمد حسنين هيكل» فحوى هذه الرسالة، واكتفى بذكر رد «طارق عزيز» عليها: «إذا ما قررت الولايات المتحدة الاعتداء على العراق، فإن العراق لن يستغرب، فهو يسمع التهديد كل يوم..، إننا سندافع عن بلادنا بكل قوة، وإن الشعب العراقي شعب شجاع، وإن الأمة العربية لن تقبل إخضاع شعبها في العراق، وكسر إرادته، لأن إرادته جزء من إرادتها» (ص 526 - 527).

إذا كان الأمر كذلك، كيف يَدّعي «محمد حسنين هيكل» بأن الرئيس «بوش» كان يتطلع إلى «عدو جديد» يشن ضده «حرباً عادلة» وأنه وجد ضالته في العراق، واتخذ قراره باستعمال القوة المسلحة منذ الساعات الأولى للأزمة؟! وثَمّة خطأ آخر وقع فيه «محمد حسنين هيكل» ويتعلق بتقويمه لمواقف بعض الدول الكبرى في تسوية الأزمة، ولا يتسع المقام لمناقشة هذا الموضوع المهم بالعمق الذي يستحقه، ونكتفي بوصف موجز لموقف الاتحاد السوفيتي من منظور المؤلف.

فقد أطلق «محمد حسنين هيكل» أحكاماً عامة على موقف الاتحاد السوفيتي من أزمة الخليج لا تتفق وحقيقة الوضع. «فإن الموقف السوفيتي من الأزمة لم يعد يختلف في صميمه عن الموقف الأمريكي» (ص 26). ويفسر المؤلف هذا الوضع «بأن هناك متغيرات دولية تفرض نفسها على العصر، وهي كفيلة بأن تجعل منه عصراً أمريكيا ـ على الأقل إلى مدى معين (ص 293). وفي المحصلة، «فإن الاتحاد السوفيتي تَحَوَّل بالفشل والحاجة معاً إلى تابع للسياسة الأمريكية، والعرب يَرَوْن ولا يُصَدِّقون!» (ص 28). فقد اعتاد العرب على تأييد الاتحاد السوفيتي لقضاياهم، وهاهو يتخلى عنهم بسبب تبعيته للولايات المتحدة.

هذا التقويم ينطوي على خطأ مزدوج، فليس صحيحاً «أن الاتحاد السوفيتي أصبح تابعاً للولايات المتحدة ينصاع لأوامرها دون مقاومة، ولكن الأصح أن هناك حرصاً من القوتين العظميين على ترسيخ القواسم المشتركة بينهما باعتبار أن كلًا منهما بحاجة إلى الطرف الآخر لإثبات مصداقية سياسة الوفاق، وإنهاء حالة الحرب الباردة،

فجوهر السياسة السوفيتية (أو الجمهورية الروسية الآن) هو التوفيق بين مصالح متبادلة للطرفين، والاعتماد المتبادل لا يعني بالضرورة تبعية أحدهما للآخر. من هذا المنظور يمكن القول بأن الرؤية السوفيتية مثلت قيداً على التحرك الأمريكي. الدليل على ذلك المفاوضات المسهبة والمستمرة بين الطرفين للتوصل إلى موقف موحد للطرفين إزاء الأزمة.

أما القول بأن الاتحاد السوفيتي قد تخلى عن مناصرة العرب بسبب معارضته للاحتلال العراقي، فهو قول لا يستند إلى أساس، فالاتحاد السوفيتي لم يكن دوما مناصراً للقضايا العربية دون حساب، والغريب في الأمر أن «محمد حسنين هيكل» يذكر لنا سابقة تتعلق بتطور الأوضاع في العراق بعد ثورة 14 يوليو 1958. فقد وجد «جمال عبد الناصر» يستوثق من موقف الاتحاد السوفيتي حيال التطورات في العراق، وقد ألحّ الرئيس «خروشوف» على «جمال عبد الناصر» بأن يفعل كل مافي وسعه لتهدئة الأمور في الشرق الأوسط. «فالثورة في العراق وهو منتج رئيسي للبترول استفزاز كاف، وإذا لم يتدارك العرب آثاره بطمأنة الغرب على مصالحه البترولية فإن العواقب قد تكون خطيرة» وأضاف «خروشوف»: «إننا لن نستطيع عمل أي شيء لمساندتكم إذا تأزمت الأمور بينكم، وبين الولايات المتحدة الأمريكية، فأيّ تدخل من جانبنا قد يؤديّ إلى حرب نووية لسنا على استعداد لمواجهة نتائجها» (ص 60 - 61). وكان رد الرئيس «جورباتشوف» على مناشدة العراق له بدعمه معنويا على الأقل للحيلولة دون وقوع حرب في الخليج مماثلاً لرد سلفه على جمال عبد الناصر، فقد قال «جورباتشوف»: «إننا نقر، وأنتم أيضا يجب أن تقروا بأن الأمريكان لديهم مصالح حيوية في الشرق الأوسط، إننا من جانبنا نعترف بهذه المصالح، ونعرف أن الولايات المتحدة على استعداد لاستخدام القوة إذا تعرضت هذه المصالح للتهديد، ونحن في الاتحاد السوفيتي لا نستطيع أن نفعل شيئا في هذا» وأضاف «جورباتشوف»: إن ما قمتم به عمل من أعمال العدوان لا نستطيع أن نساعدكم فيه ماديا أو معنوياً» (ص 28 - 29). فإنّ تطابقَ الموقف السوفيتي في 1990 مع موقفه في 1958 ينفي تهمة أنه أصبح تابعاً للولايات المتحدة الأمريكية.

وأخيراً، هل نسي «محمد حسنين هيكل» أنه قال: إن الرئيس «بوش» كان «صادقاً» إلى حَدٍّ ما حين وصف الأزمة بأنها «مواجهة بين العراق وبين العالم»؟ (ص 315). فكيف يستنكر بعد هذا الإقرار تطابق وجهات نظر دول العالم حول إدانة العدوان العراقي على الكويت ومطالبته بالعدول عن عدوانه؟ ما ينطبق على الاتحاد

السوفيتي ينطبق أيضا على الدول الأخرى بما فيها الدول العربية التي ساندت الكويت واتهمها «محمد حسنين هيكل» بالعمالة للولايات المتحدة الأمريكية.

موقف الأمم المتحدة:

يطلق محمد حسنين هيكل كعادته أحكاماً عامة لا تستند إلى حقيقة الواقع ولكنها تنبثق من موقفٍ شخصي من «أزمة الخليج» فهو يقول: «وتَحَوَّل مجلس الأمن بين يومٍ وليلةٍ فأصبح مجرد ختم يقوم بالتصديق على مشروعات قرارات تقدمها الولاياتُ المتحدة، وتؤكد بها هيمنتها على «الشرعية الدولية» (ص 439).

وأثناء لقاء الأمين العام للأمم المتحدة «بيريزدي كويلار» بالرئيس العراقي يوم 13 يناير 1991، قال الأمين العام «إن قرارات مجلس الأمن ليست قراراتي، ولكنها قراراته هو ـ يعني مجلس الأمن». وتدخل الرئيس العراقي قائلا: «هذه قرارات أمريكية. ونحن في عصر أمريكي. والولايات المتحدة تحصل على ما تريده هي، وليس ما يريده مجلس الأمن» (ص 536). واضح مدى التطابق بين قول «محمد حسنين هيكل» وقول «صدام حسين».

ويقتنص «محمد حسنين هيكل» على عادته أيضاً عبارة قالها الأمين العام للأمم المتحدة، ويستند إليها لتوجيه الاتهام للولايات المتحدة الأمريكية .

فقد قال الأمين العام: «إن قوات التحالف التي صدر لها التفويض عن مجلس الأمن باستعمال القوة ـ ليست بالضبط قوة تابعة للأمم المتحدة» (ص 32). وهو قول صحيح في حد ذاته من الناحية القانونية. ولكن محمد حسنين هيكل يستند إليه لإدانة الولايات المتحدة بالباطل. فهو يقول: «إن الولايات المتحدة راحت تبذل قصارى جهدها الإعلامي لكي يحدث الخلط، ويستقر في فكر العالم أن قوات التحالف هي قوات الأمم المتحدة، تتمتع بالشرعية والحصانة الكاملة التي يكفلها ميثاق المنظمة الدولية، وراحت كل وسائل الإعلام الأمريكي تستعمل كل كفاءتها لتصوير قوات التحالف على أنها هي قوات الأمم المتحدة ذاتها» (ص 33). وهذا محض افتراء. فقد تابعت عن كثب موقف الحكومة الأمريكية ووسائل الإعلام في الولايات المتحدة من قرارات مجلس الأمن ولم أجد إشارة واحدة إلى أن الولايات المتحدة كانت تعتبر «قوات التحالف» بأنها هي «قوات الأمم المتحدة». وهذا لاينفي أنها كانت تتمتع بالشرعية بتفويض من مجلس الأمن كما أكد الأمين العام للامم المتحدة في نفس سياق حديثه الذي استل منه «محمد حسنين هيكل» العبارة سالفة الذكر دون أن يكمل بقية الحديث.

وفي الحقيقة ينقسم الرأي دائماً حول دور الأمم المتحدة في ميدان المحافظ على السلم والأمن الدولي بصدد كل أزمة واجهتها المنظمة. ولا تشذ أزمة الخليج عن هذا الوضع العام. فهناك من قال: إن أزمة الخليج قد بثت الحياة من جديد في جسد الأمم المتحدة الذي كان قد أصابه الوهن بل والشلل التام على مدى العقود الأربعة للحرب الباردة. فقد اطلعت المنظمة طوال الأزمة وما بعدها بدور جديد يتسم بالحيوية وبالإيجابية في تحديد الموقف وسرعة التحرك وفاعلية التنفيذ على نحو لم يسبق له مثيل، فلم تكتف المنظمة الدولية بإقرار مبدأ الشرعية الدولية في مواجهة الدول التي انتهكته، ولكنها عملت أيضا على إعادة تلك الشرعية إلى نصابها. بينما يرى فريق آخر - ومنهم النظام العراقي و «محمد حسنين هيكل» أنه من المغالطة الحديث في دور خاص بالأمم المتحدة في أزمة الخليج أو بأن هذا الدور ارتكز على مبدأ الشرعية الدولية. فإن الأمانة العلمية والشجاعة الأدبية تحتمان الحديث عن دور أمريكي في أزمة الخليج وإن تخفى الدور وراء ستار المنظمة الدولية.

وقد كان هذا الستار من الشفافية بحيث إنه فشل في إخفاء الحقيقة وهي أن مجلس الأمن قد تصرف وكأنه أحد أجهزة وزارة الخارجية الأمريكية. فالقرارات هي قرارات أمريكية وليست قرارات للجماعة الدولية. كما أن الدور المزعوم للأمم المتحدة لم يكن يهدف إلى إعادة الشرعية الدولية بقدر ما كان يهدف إلى تحقيق المصلحة القومية الأمريكية التي يمكن إرجاعها إلى الرغبة في السيطرة على مقدرات العالم أجمع، لاسيما في تلك المنطقة الحيوية وهي منطقة الخليج.

وهكذا يختلف تقويم دور الأمم المتحدة بالقياس إلى تطابق أو عدم تطابق ذلك الدور مع الأهداف القومية للدول الأعضاء في المنظمة. فيكون تضخيم وتمجيد للدور من جانب من ساعدتهم المنظمة على تحقيق أهدافهم ويكون تحجيم وتحقير لنفس الدور، أو إنكاره كلية، من جانب الذين فشلوا في حمل المنظمة على تبني أهدافهم وطموحاتهم.

ولذلك ينبغي أن نطرح جانباً هذه التقويمات المبنية فقط على عنصر المصلحة القومية، ومحاولة تقويم دور المنظمة الدولية بالنظر إلى طبيعتها الخاصة على أنها رابطة بين دول مستقلة ذات سيادة وعلى ضوء الأهداف والاختصاصات المنوطة بها طبقا لنظامها الأساسي وما جرى عليه العمل في إطارها.

أمر آخر ينبغي تجنبه وهو التشبث بالتحليل القانوني المجرد وهذا ما فعله

«محمد حسنين هيكل» عندما استند إلى آراء بعض فقهاء القانون الدولي لإثبات عدم مشروعية قوات التحالف التي قامت بتحرير الكويت. صحيح أنه من المنظور القانوني المجرد فإن هيئة الأمم المتحدة تتمتع بإرادة ذاتية مستقلة عن إرادات الدول الأعضاء فيها، فإن هذه الإرادة الذاتية تنبثق من الشخصية القانونية التي تتمتع بها، ولذلك فإن الميثاق يقول: بأن «مجلس الأمن» هو الذي يقرر إذا كان سلوكٌ ما يهدد السلم والأمن الدولي أو أنه من قبيل أعمال العدوان. ومجلس الأمن هو الذي يقرر التدابير التي يتعين على الأعضاء اتخاذها لتنفيذ قراراته.

هذه الرؤية المجردة لا تتفق وواقع حياة المنظمات الدولية، فلم يكن التنظيم الدولي أبداً تنظيماً مجرداً منفصلاً كلية عن أوضاع الدول المكونة له، فالتنظيم الدولي هو أداة دبلوماسية لها خصائص معينة تلجأ إليها مختلف الدول لتحقيق أهدافها القومية، ولذلك فإن قرارات التنظيم ليست انعكاساً لإرادة دولة معينة بالذات دون سواها من الدول الأعضاء، ولكنها محصّلة لمفاوضات ومشاورات متعددة ومتداخلة بهدف التوصل إلى موقف جماعي يحقق مصالح غالبية الدول الأعضاء، أو على الأقل مصالح غالبية الدول المعنية بقضية معينة، لا سيما مصالح الدول الكبرى، التي تهتم أكثر من غيرها بكل ما يتعلق بالسلم والأمن الدولي، وإذا قلنا بخلاف ذلك وادعينا بأن قرارات مجلس الأمن المتعلقة بأزمة الخليج إنما هي قرارات أمريكية فرضت فرضاً «على المجلس لوقعنا في محظور تجاهل الواقع بمعنى عدم الاعتراف بوجود إرادات دولية أخرى، أو مصالح دولية أخرى لأربع عشرة دولة تتمتع بعضوية المجلس، فضلا على ما في ذلك من امتهان لأوضاع تلك الدول التي تتحول إلى مجرد توابع للولايات المتحدة الأمريكية فتمتثل لأوامرها بالرغم من أن بينها دولاً كبرى تتمتع «بحق الاعتراض» (الفيتو) على مشروعات القرارات التي تتعارض مع مصالحها القومية. فإذا توصل مجلس الأمن إلى قرار معين فإن معنى ذلك أن لتلك الدول مصلحة مشتركة في أن يتصرف المجلس على نحوٍ معين.

وهكذا فإن قرارات مجلس الأمن المتعلقة بأزمة الخليج لم تعكس إرادة أمريكية ذاتية مفروضة فرضا على الآخرين، ولكنها تعبر عن إرادة جماعية وإن دخلت إرادات الدول الأعضاء ـ ومنها الإرادة الأمريكية ـ ضمن مكوناتها.

ويلاحظ أيضاً أن هذه الإرادة الجماعية لاتهدف إلى مجرد إقرار مبدأ الشرعية الدولية، ولكنها تهدف أساساً إلى المحافظة على السلم والأمن الدولي، وإذا كان الهدف متفقاً عليه فإن وسائل تحقيقه متعددة منها وسيلة «الأمن الجماعي» التي تعني

التدخل المادي المباشر من جانب المنظمة الدولية لردع أية دولة تقدم على الإخلال بالأمن الدولي، وهي وسيلة تنطوي على عدة تدابير منها ما لا يتطلب استخدام القوة المسلحة. (العقوبات الاقتصادية)، ومنها ما يتطلب استخدام القوى المسلحة ويطلق على هذه التدابير إجمالا اصطلاح «الجزاءات» والجزاء هو عمل من أعمال القهر والردع ذو طبيعة بوليسية أساساً. وإذا انفردت الأمم المتحدة بهذه الوظيفة القمعية لوضح الأمر. ولكن المشكلة ان الأمم المتحدة لا تملك مقدرة ذاتية تمكنها من القيام بهذه الوظيفة؛ لأنها لا تتمتع بسلطان إقليمي فهي تعتمد في ذلك على قدرات الدول الأعضاء التي يقع عليها التزام قانوني بمعاونة الأمم المتحدة في أداء الوظيفة المنوطة بها ـ ونمط هذا التعاون منظم تنظيماً دقيقاً في الميثاق فيما يتعلق بالجانب العسكري منه ويرتكز على نص المادة 43 التي تشترط إبرام اتفاقيات عسكرية خاصة بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وهو ما لم يتم حتى الآن؛ ولذلك فإن «بيريز دي كويلار» كان محقاً عندما قال: إن «قوات التحالف» ليست قوات تابعة للأمم المتحدة.

ومن ناحية أخرى، فإن ميثاق الأمم المتحدة أجاز استخدام القوة العسكرية الذاتية للدول الأعضاء لتحقيق أمنها الفردي أو الجماعي في إطار ما يُعْرفَ بالحق الطبيعي في الدفاع الشرعي عن النفس (المادة 51). وقد أشارت حيثيات قرارات مجلس الأمن المتعلقة بأزمة الخليج إلى هذا الحق صراحة، ولكن ممارسة هذا الحق مقيد بشروط موضوعية، من أهمها «قاعدة النسبية»، أي تناسب رَدّ الفعل مع الفعل المراد قمعه، أو إبطال مفعوله. كما أنه مقيد في الميثاق بقيد زمني: فإن يتوقف العمل بحق الدفاع الشرعي فور تدخل مجلس الأمن عملاً بنظام «الأمن الجماعي» كما هو وارد في الميثاق. والذي حدث في أزمة الخليج أنه إزاء عجز مجلس الأمن عن تطبيق نظام «الأمن الجماعي» في مفهومه الفني فقد رخص لدول التحالف بالاستمرار في استخدام حقها في الدفاع الشرعي الجماعي عن نفسها. ولكن هذا الترخيص لا يعفي مجلس الأمن من مسؤولية رقابة استخدام هذا الحق لمنع اساءة استخدامه والانحراف به عن الهدف المحدد له، ألا وهو «الدفاع»، فيتحول إلى أداة للانتقام والهيمنة بحجة تجريد المعتدي من كل مقدرة فعلية تمكنه من معاودة العدوان في المستقبل. هذه هي النقطة الجوهرية التي كان يتعين أن يناقشها «محمد حسنين هيكل» قبل أن يطلق حكمه بعدم مشروعية «قوات التحالف».

وأخيراً، فإن خاتمة الكتاب في «البحث عن المستقبل» هي عبارة عن مرثية محبطة لا تدعو إلى تعليق أو مناقشة.

مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج

محمد السيد سعيد
سلسلة عالم المعرفة يصدرها المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت، العدد 158، 1992، 349 ص

مراجعة : **سيف عباس عبدالله**
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

حينما دخلت قوات صدام حسين الضاربة الكويت، وتجاوزت الكثير من الأعراف والمبادىء المتفق عليها، راهن الكثير بأن النظام العربي قد تم اغتياله، ووقف من لديهم بعض الشك في هذه المقولة أو بعض الأمل في أن لا تكون المقولة صادقة تماما، وقفوا ينتظرون نبض حياة في النظام العربي يترجم نفسه في موقف شبه فعال لحل الأزمة. وكانت دهشة الكثير ـ ممن لا يعلمون حقيقة أمر النظام العربي ـ تقودهم إلى خيبة أمل وإلى ردّة قومية جديدة، ولم يغب عن الكثيرين منهم أن النظام الدولي كان سريعا وفعالا في اتخاذ موقف مبدئي يتبعه موقف عسكري حاسم. وأثناء وبعد أزمة الخليج أسرع المفكرون إلى طرح تساؤلات حول النظام العربي وآرائه التاريخية وفشله أثناء أزمة الخليج، ثم مستقبله. وبين الذين سألوا وأجابو عن السؤال بجدارة هو صاحب هذا الكتاب الذي نحن بصدده الدكتور محمد السيد سعيد، في مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج. في فصول أربعة متتالية، يطرح الكاتب بأسلوب مأطر أربعة ميادين شمولية يدقق من خلالها ويركز على سؤال جوهري حول النظام العربي ما أهميته، أزماته، ومستقبله.

فما يمكن أن يصفه القارىء بهرم مقلوب (قاعدته في الأعلى) يبدأ الكاتب بالتركيز على أزمة النظام العربي قبل انفجار الخليج، ثم يتبعه بفصل آخر حول التداعيات المباشرة لأزمة الخليج على النظام العربي، ثم يقوم الكاتب بتجليس هذا الهرم المقلوب على قاعدته فيركز في الفصل الثالث من كتابه على التداعيات المؤجلة لأزمة الخليج وآثارها على النظام العربي، وفي الفصل الرابع والأخير يحاول إعادة

اكتشاف النظام العربي في إطار عالمي جديد. رحلة الكاتب هنا طويلة (335صفحة) تبدأ عام 1945 عام النشأة التي يحدو بها بدء النظام العربي والتي منها بدأت الخصائص الجوهرية للنظام العربي تأخذ شكلا مميزا. «ويمكننا أن نرى بوضوح عملية مراوحة بين الانكسار والنهوض، أو بين التضعضع والإحياء السياسي للنظام عبر فترات مختلفة من تاريخه». ويميز بين أربعة مراحل لتطور النظام العربي. «الأولى من عام 1945 وهي مرحلة النشأة. والثانية من عام 1952 حتى عام 1955 وهي مرحلة انتقالية. والثالثة من عام 1961 إلى عام 1967 أما المرحلة الرابعة فتبدأ من عام 1967 ولم يحدد تاريخاً معيناً لنهايتها» ص 30.

في الفصل الأول (أزمة النظام العربي قبل انفجار الخليج) يهتم الكاتب بمفهوم النظام العربي وخصوصيته فيُعرِّف

> «النظامَ (الدولي أو العربي) بأنه مفهوم دراسي افتراضي، بمعنى أنه لا يشير إلى شيء، أو وجود مادي، وإنما إلى وجود مستتر، القصد منه في المنظور العلمي هو التأكيد على أسبقية مستوى التحليل الكلي لظواهر العلاقات الدولية على مستوى التحليل الجزئي: أي تحليل سلوك كل دولة أو أمة على حدة. والمنطلق الأساسي لهذه الأسبقية هو إدراك الارتباط والتداخل القومي بين وحدات وظواهر العلاقات الدولية (أو العربية) إلى الدرجة التي تدفعنا إلى فهم كليات هذه الظواهر، وبالذات الكلية العامة، أي النظام الدولي» ص 14.

وهذا المنهج الأكاديمي ليس بجديد في دراسات العلاقات الدولية، حيث المحاولات مستمرة في تفسير ظواهر العلاقات الدولية وصياغة قوانين عامة مماثلة لقوانين العلوم الطبيعية، والجدير هنا تطبيق المنهج على ما يسمى «بالنظام العربي»، والذي يسعى الكاتب لشرح سلوكياته، واستشراف سيره المستقبلي. وبالرغم من أن النظام الدولي هو «كلية مجردة يمكن التعرف عليها من هياكل متغيرة، (و أن) كل هيكل له سمات وعمليات، هي التي تعزز ظواهر محددة في الساحة الدولية: مثل الحروب، والتحالفات، والتعاون، والتنسيق، والتهديد، والتفاوض، والتعامل، والاندماج.. الخ »فانه لا بد من الاستعانة أيضا بكليات أصغر هي الأنظمة الاقليمية، التي تشكل كل منها نمطا تفاعليا يتشابه، أو يختلف تبعا لخصوصية كل حالة «أو كل

إقليم» مع النظام الدولي، ص 15، وهذه النظم الإقليمية، والتي لها مكانة تحليلية أولى من النظام الدولي لها خصوصيتها في نطاقها المحدود، إلا أنها في النهاية تساعد على فهم السلوك في «النظم الإقليمية» والنظام الدولي، وبناء عليه هناك نظم إقليمية كالنظام الإقليمي العربي، والنظام الإقليمي الأفريقي والأمريكي اللاتيني.. الخ. ووفقا لهذا الإطار التحليلي

> «فالنظـام الإقليمي العربي هو إطـار تفاعلي مميز بين مجموعة الدول العربية، يفترض أنه يتسم بنمطية وكثافة التفاعـلات مما يجعل التغير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء، وبما يؤدي أو يحمل التميز لنمط التفاعل وكثافته قابل للتغير والتبدل لدرجة الشمول و(فقدان الخصوصية والتميز) مؤدية إلى فقدان تماسكها كمجموعة، وفقدان استقلالها الذاتي».

ويحدث ذلك مثلاً إذا كانت كل واحدة من وحدات المجموعة تُبدي اهتماما أكبر بالتفاعلات الرأسية المباشرة مع العالم الخارجي بالمقارنة بتفاعلاتها الأفقية مع شريكاتها، وتذعن للقواعد الحاكمة لعلاقاتها مع العالم الخارجي بأكثر مما تذعن للقواعد الحاكمة لعلاقاتها مع شريكاتها» ص 17.

> غير أن الواقع يفرض على الكاتب أن يطرح منحى آخر لتعبير نظام إقليمي عربي ينطلق أكثر من وصفٍ لواقع عملي. وينصرف هذا الوصف إلى «التوجه القصدي لمجموعة من الدول لبناء روابط وثيقة فيما بينها انطلاقا من شعور مشترك بمهمة أو مسؤولية متبادلة حيال انجاز مافي المجالات الأمنية أو الثقافية أو الاقتصادية، أو كلها معا...، ومن الممكن أن نستنتج أنه على حين لا تشكل القرابة اللغوية والدينية والثقافية والاجتماعية وغيرها شرطاً لازماً لنجاح طائفة من الدول في تشكيل نظام بالمعنى السابق، فان وجود هذه القرابة يعني «التوجه القصدي» لتكوين نظام إقليمي قوة دفع مبدئية أكبر وصلابة أشد» ص 17-18.

ويشرع الكاتب بتذكيرنا بأن الواقع هو أن تعبير «نظام إقليمي عربي» قد

استخدم في نطاق هذا المعنى «التوجه القصدي». وقبول هذا المصطلح يرجع إلى أن «الدول الوطنية» أو القطرية تم قبولها واقع استمرارها مع التمسك بروابط خاصة بين العرب في كل مكان، واستهداف الوحدة في الأمد الطويل. «أي إن الهدف الايديولوجي من المصطلح هو الاعتراف بالقطرية كأمر واقع، وبيان إمكانية المشاركة في إنجاز مهام كبيرة تشبع مصالح وعواطف مشتركة في نفس الوقت» ص19. بهذا يقبل الكاتب معياراً ذاتياً لوصف النظام الإقليمي العربي ويركز في ذلك «على أن الحس المشترك بالمهمة والمسؤولية هو المنطلق من مسعى محدود ومقصود لتجسيد الهوية المشتركة» هو أساس ركني لو فقده النظام العربي «لما أصبح لمفهوم النظام أي مغزى حقيقي» ص21. وللكاتب أمل في «أن هذا التعريف الذاتي القائم على الإدارة والوعي والسلوك المادي، والتوجه القصدي لا ينفي قابليته للتبلور في محددات، وموجهات، ومقاييس محددة يمكن الاحتكام إليها لحسم مصداقية أي زعم أو افتراض بخصوص نهوض النظام أو انهياره وتفككه» ص21. ومن هذا التعريف يذهب الكاتب لقياس مدى توفر الشروط اللازمة لبناء نظام إقليمي عربي، وتحديد المتغيرات التالية شرطا لذلك:

1 ـ درجة توافق جدول أعمال النظام مع الانشغالات الحقيقية للمجتمعات الأعضاء في النظام، والمقصود هنا درجة الاستجابة لمشاكل واحتياجات الأعضاء الحقيقية في النظام على المستوى الرسمي، وعلى مستوى الرأي العام، ويلاحظ الكاتب أن جدول أعمال النظام الإقليمي العربي لم يتطابق مع الانشغالات العامة والخاصة للرأي العام إلا في قضية واحدة وهي «الأمن القومي» وبالذات فيما يتعلق بقضية فلسطين.

2 ـ التماسك : ويقصد به درجة الالتزام بالقيم الجوهرية التي يقوم عليها النظام سواء صرح به ميثاقا أو تطورت كأعراف. والنظام الإقليمي العربي بالرغم من احتوائه على تناقضات واضحة منذ البداية إلا أنه سرعان ما ترضى مجموعة من القيم القومية وتم بلورتها من خلال بروتوكولات كالخاص بفلسطين، واتفاقية الدفاع المشترك، والتعاون الاقتصادي بين دول جامعة الدول العربية لعام (1950) ويرى المؤلف أن التناقض يحتدم أو يتفجر بحدة كبيرة «إذا استندت» دولة القلب «على مشروعية قومية وفقا لتفسيرها ـ بغض النظر عن نزاهة وتجرد أو وضاعة وأنانية هذا التفسير ـ لإحداث تحول جذري في الوضع الإقليمي القائم» ص24، ولعل في مثال مصر الناصرية، ومصر السادات في عقد اتفاقية سلام منفصل مع إسرائيل، وأخيرا الغزو العراقي للكويت مثلاً صار في هذه الحالة حيث تكون المحاولة تتعارض مع المشروعية

القانونية الملزمة والضرورية لصيانة النظام وتأكيد تماسكه. والواقع يؤكد أنه في قضية الغزو العراقي لم تكن «دولة القلب» وحدها صاحبة الشأن بل كانت هناك أطراف أخرى ترجو الاستفادة من تفتت النظام والاستفادة المباشرة من ذلك مثل المادة «توزيع الثروة العربية» الأمر الذي يجعله أمراً فرض مجموعة من القيم القومية مبلورة من خلال بروتوكولات كاتفاقية الدفاع المشترك، أو حق السيادة الدولية (ميثاق الجامعة العربية) يجعل أمر مصداقيتها مشكوكاً فيه.

3 ـ الاستقلالية النسبية : والمقصود منه ما يملكه النظام الإقليمي من قوة حقيقية مستقلة نسبيا عن النظام الدول،ويرى الكاتب أن النظام الإقليمي العربي في الجزء الأكبر من تاريخه كان يتمتع بقدر ملموس من الاستقلال الذاتي عن كل من القوتين العظميين، والأمر الذي لم يتطرق له الكاتب ما إذا كان هذا التمتع بالاستقلالية كان بسبب الثنائية بقطبية بين القوتين العظميين، وماذا قد يتم من تطورات في هذه الاستقلالية بعد خروج الاتحاد السوفيتي من المنطقة كموازن وصاحب نفوذ.

4 ـ الفعالية، وهي محصلة لطبيعة ومستوى الأداء في مجالات محددة. ووفقاً لهذه المحصلة قد يكون للنظام الإقليمي وجود بارز أو باهت في الحياة السياسية والثقافية للدول الأعضاء ومجتمعاتهم. ويرى المؤلف أنه يكون هناك ما يسمى بـ «أزمة النظام الإقليمي» عندما يكون للنظام وجود بارز في الحياة السياسية الإقليمية والمحلية لأطرافه، إذ إنه يصعب وجود أزمة إذا كانت الأعضاء عاكفة على تجاهل «النظام» تجاهلاً تاماً ودون اكتراث يُذكر.

وفي البحث الثاني من الفصل الأول يسعى المؤلف لتفسير الأزمة من المنظور الظاهري والهيكلي، فعلى المستوى الظاهري يتطرق المؤلف لدراسة وتفسير الأزمة من منطلقات ثلاث مدارس رئيسية: المدرسة الأولى ترصد الخلافات العربية باعتبارها السبب الرئيسي وراء أزمة النظام وتعزو هذه المدرسة الخلافات إلى اختلاف المصالح الجيوبوليتكية وما ينشأ عنها من منافسات حول الزعامة أو مركز الصدارة أي دولة القلب.

أما المدرسة الثانية فإنها تعزو أزمة النظام العربي إلى عجز الدول العربية على تنفيذ ما اتفقت عليه فعلا، ففي رأي المؤلف

«إن حجم الخلافات العربية: أي الفجوة أو التعارض

بين الاجتهادات المختلفة حول الموقف من مختلف القضايا لا يبدو بالاتساع الذي دأبت الأدبيات الصحفية على تصوره، فإذا نظرنا إلى حجم وعدد القرارات الصادرة عن مؤسسات النظام العربي، وخاصة مؤثرات القمة ومجلس الجامعة في دوراته العادية والاستثنائية لوجدنا أنها هائلة بأي مقياس، وبالمقارنة بأي نظام إقليمي آخر، في أي منطقة من مناطق العالم»ص35.

وحيث إن المشكلة في تنفيذ التعهدات التي تم الاتفاق عليها فإن المؤلف يقودنا إلى جذور الأزمة عند هذا المنعطف، ويحلل جذور الأزمة بأنه الفشل يعود إلى ما يسمى بـ «سطحية التوافقات العربية»، وشيوع عدم الالتزام بتنفيذ القرارات التي حدث عليها توافق وتعهد مبدئي، والطابع الفضفاض لمؤسسات النظام العربي ذاته وأخيرا «المشروطية المتبادلة» لتنفيذ لدى أعضاء النظام، ويعني بذلك «أن تحلل دولة عربية من تنفيذ ما تعهدت به في نطاق مؤسسات النظام العربي يقود إلى تحلل دول أخرى تلقائيا الأمر الذي يعمم عدم الالتزام».

أما المدرسة الثالثة فلا تهتم بالجانب القانوني أو التشريعي من أداء النظام العربي، وانما لديها أن الخلافات، وعدم التنفيذ ليس إلا، لعلها عرضا لمشكلة واحدة وهي «مستوى الالتزام السياسي الحقيقي بالعمل العربي المشترك من قبل الغالبية من الدول العربية»،ص40. لذا تظهر فجوة كبيرة بين مدى الالتزام الحقيقي، ومدى الالتزام المطلوب والضروري لإنجاز المهام المطروحة على النظام العربي»ص40. غير أن هناك فترات تنمو بها درجات الالتزام المطلوبة لنهوض نظام إقليمي عربي، وهناك فترات يتدهور بها مستوى الالتزام الحقيقي بالنظام العربي ومؤسساته، وفي قضايا الأمن الإقليمي العربي نجد أشد التناقض في أطروحة الالتزام هذه، فهنا نجد أن النظام العربي يقع أسيرا لهذه التناقضات الحادة، فهو من ناحية لم يبد استعدادا

«للقبول بالهزيمة العسكرية ونتائجها السياسية إلا في حدود معينة، ولكنه من ناحية أخرى لم يبد استعدادا للتضحية بجانب من السيادة المطلقة لأعضائه، والقبول بضم مواردهم العسكرية والاقتصادية معا، والالتزام الحقيقي بالمضي في هذا الاتجاه حتى يمكن على الأقل

> تحقيق توازن استراتيجي فعال مع إسرائيل، ومصادر التهديد الأخرى، بما يتضمنه ذلك من نتائج سياسية: أي إمكانية الحل السلمي لصراعات بين العرب وخصومهم التاريخيين على أساس التوازن والعدل، وكان ذلك هو السبب الحقيقي وراء الافتقار إلى قدرة ردع عربية، وبالتالي إلى انصراف كل دولة عربية إلى متابعة صياغتها واستراتيجيتها الخاصة بأمنها الخاص، كما لو كان مستقلا عن الأمن الإقليمي عامة»ص 41.

ويعرض المؤلف للأدبيات التي تعلل هذا الفشل، وترده إلى غياب بما يسمى بالدولة القائدة أو «الدولة القلب» في النظام العربي. إلا أن المؤلف يواصل بأمانة وصدق أكاديميين ليعرض ما جاء في الكثير من هذه الأدبيات التي تشير إلى أن «هيكل معين للقوة» قد تحول إلى دول الخليج العربي بعد أن صار النفط «قاعدة تحتية للنظام السياسي والإجتماعي العربي إلى الحد الذي يعطي مصداقية التعبير مثل النظام السياسي والإجتماعي العربي الجديد»ص44. ويجادل المؤلف أصحاب هذه المقولة بأن الزعم في موازين القوة لصالح مجموعة دول الخليج ليس العامل الرئيسي وراء أزمة النظام العربي، ويسوق البراهين ضد هذا الزعم ص45-48. بعد هذا ـ وبشكل منطقي ـ يصل المؤلف إلى ركن مهم في أطروحته حيث يعزو وجود الأزمة في النظام العربي إلى «التكوين الهيكلي الإقليمي العربي» أي الدلالات البنائية لأزمة النظام العربي. يستعين المؤلف بنظرية تالكوت بارسونز (Talcot Parsons) لتشخيص المرتكزات الهيكلية للنظام العربي فيأخذ المقولة/ التي ترى أن أي

> «نظام ينمو وينكمش من خلال الشحن المتبادل ـ الإيجابي والسلبي ـ بين وظائفه، وبالنسبة لأي نظام سياسي واجتماعي هناك أربع وظائف رئيسية وهي التكيف، والتكامل، والحماية أو الأمن الذاتي، وتحقيق الأهداف: وتظهر وظيفة تحقيق الأهداف باعتبارها حصيلة الوظائف الثلاث السابقة، والتعبير الشفاف، والملخص عن حالة الشحن المتبادل فيما بينها: سلباً أو إيجاباً»ص51.

وبالتعرض لهذه الوظائف الأربع يستعرض المؤلف الاختلالات الهيكلية

المتسم بها النظام العربي، ويستخلص المؤلف أن أولوية السياسة في منطقتنا من العالم على الاقتصاد، وأولوية العقلانية العامة والعقلانية السياسية على العقلانية الوظيفية، وفشل المراهنة على التوافق الوظيفي في غياب التوافق السياسي كلها تؤدي إلى فشل النظام الإقليمي العربي إلى تحقيق الأهداف مستعينة بالوظائف الثلاثة الأخرى أي وظيفة التكيف، والتكامل والحماية أو الأمن الذاتي.

وفي المبحث الأخير في الفصل الأول يبحث المؤلف أزمة النظام العربي وانفجار أزمة الخليج، فيطرح السؤال: هل كانت أزمة الخليج ثمرة لأزمة النظام العربي؟ ويجيب المؤلف على هذا السؤال بالنفي، ويعلل موقفه هذا بالقول: إن الغزو العراقي للكويت جاء ليقطع عملية صحوة قومية بدأت منذ مؤتمر قمة عمان في نوفمبر 1987. وهناك أربعة مظاهر رئيسة لهذه الصحوة، وهي تحقيق قدر كبير من السيطرة على الصراعات الملتهبة في الوطن العربي، وتلطيف المنافسات والخصومات العربية ـ العربية، والاقتراب من وضع إطار معقول للتراضي بين الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بحل الصراع العربي الإسرائيلي، والحرب العراقية ـ الإيرانية، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية»ص60.

ولعل في استنتاج المؤلف الأولي هذا بأن الغزو العراقي للكويت لم يكن ثمرة لأزمة النظام العربي مبالغة عاطفية. اذ لابد لأية صحوة كي تكون فعالة ومؤثرة من أن تصل إلى نقطة حاسمة Threshold تبدأ منها مردودة ثانوية، تقوي الصحوة، وتهديها في طريق مستقيم. والحقيقة أن المؤلف ينبه إلى هذه الحقيقة فيصلح مساره بالقول:

> «والواقع أنه مع نهاية عام 1989 كان من الواضح أن قوة الدفع التي حصلت عليها حركة الصحوة القومية قد استنفدت تقريبا، دون أن تكون قد وصلت بالنظام العربي إلى وضع جديد مستقر على أساس من توافق حول فلسفة جديدة، أو برامج عمل إجرائية محددة، أو حتى مجرد تدعيم شعور الرأي العام بالنهوض، وتبعثرت قوة الدفع نحو الصحوة القومية في النهاية عبر مساعي بناء تجمعات إقليمية كانت الوظيفة الملموسة الوحيدة لها محاولة ضبط إيقاع الدول العربية الراديكالية، أو على النقيض خلق الأمل لدى هذه الأخيرة في إمكانية تحقيق مطالبها من

داخل هياكل النظام العربي القائم»ص65.

ومع هذا فان لأزمة الخليج تداعيات مباشرة على النظام العربي مع أن المؤلف يعتبر «أن العزو العراقي ليس نتيجة حتمية لأزمة النظام العربي، وإنما كان نتيجة صنع اختيار تاريخي فرضته القيادة العراقية على ذاتها، وعلى الوطن العربي ككل، بين تمكينها من انتزاع الكويت وضمه بالقوة والحصول على مركز القيادة غير المنازعة في الخليج والمشرق العربي عموماً، أو دمار النظام العربي كلية»ص69. والقول الأهم للمستقبل هو أن أزمة الخليج قد خلفت الظروف التي «تجعل انهيار النظام العربي أمراً مرجحاً». وليس حتمياً. ولكي يصل المؤلف إلى خلاصة موضوعية حول هذا فهو يبني جوابه على إشكالية انهيار النظام العربي من عدمه، عن طريق مناقشة المحددات النظرية والعملية ذات العلاقة وهي: التحولات التي أحدثتها أزمة الخليج في هيكل التفاعلات الإقليمية. مشكلة أمن الخليج والبدائل المتعارضة لضمانه. تطور الشخصية العربية الخليجية المميزة وما قد ينشأ عنها من تفصيلات إقليمية جديدة.

وبناء على معالجة هذه المحددات يعرض المؤلف البدائل لنظام إقليمي عربي وبدائل الاختيار بينها. والذي يستحق الإمعان والدراسة في هذا البحث هو نموذج (Model) لمعرفة أنماط التفاعل الإقليمية مبنية على متغيرين رئيسين: 1 ـ درجة تركز القوة (مرتفعة أو منخفضة) 2 ـ طبيعة علاقات القوة (تكافلية أو غير تكافلية).

ومن مربع هذين المتغيرين نلاحظ وجود أربعة أنماط للتفاعل هي: نمط قيادة، نمط مشاركة، نمط تهديد، ونمط تنافس. ويعالج المؤلف علاقات النظام الإقليمي العربي وفق هذا الإطار عبر مرحلة تاريخية تصل حتى تحرير الكويت في فبراير 1991. ولتقدير الاحتمالات المستقبلية يتعرض المؤلف لدراسة أربعة جوانب لهذه النتائج ألا وهي الجانب النفسي، الأمني، السياسي، الثقافي. بينما نقلت الحرب العراقية ـ الإيرانية بؤر الاهتمام من قضية الأمن الإقليمي العربي العام إلى قضية نوعية ومتميزة جغرافياً وهي أمن الخليج، ونجد أن أزمتي الخليج: (الأولى والثانية) قد أبرزتا نتائج أساسية هي:

> «بروز شخصية إقليمية خليجية مستقلة نسبياً عن النظام العربي العام، ونظرية أمنية مستقلة نسبياً ـ ومتعارضة في بعض جوانبها، مع نظرية الأمن العربي العام، وصعوبة صياغة موازين القوى الحرجة للغاية في منطقة الخليج

بصورة مستقلة عن النظام الدولي، وتعددية مصادر التهديد في ظروف اختلال الموازين الاستراتيجية الإقليمية، وبالتالي حتمية الاستعانة بضمانات أمن دولية، وخاصة من جانب الولايات المتحدة والغرب عموماً في ظروف الاختلال هذه»ص109.

ويصل المؤلف (في المبحث الثالث من الفصل الثاني) إلى أن التداعيات السابقة السياسية والاستراتيجية والنفسية لأزمة حرب الخليج حقيقة أساسية، وهي أن مستقبل النظام العربي قد أصبح «معلقاً إلى حد بعيد بموقف دول الخليج من هذا النظام وبدائله المحتملة»ص141، ولا يتردد المؤلف أن يذكرنا بأنه نتيجة لهذا تكون «نشأة نظام إقليمي في غرب آسيا منفصل عن النظام العربي أو على حسابه.. ليس أمراً مستبعداً، تماماً في المستقبل البعيد» «ص142 هذا، وبلغة أخرى يعني تفتت ما تبقى من «نظام عربي إقليمي» كما نراه، أو تقسيمه إلى نظم إقليمية جزئية بناء على الأيدلوجيات، أو الموقع الجغرافي.

وفق هذا الاطار يذهب المؤلف ـ في الفصل الثالث ـ ليفحص التداعيات المؤجلة لأزمة الخليج وآثارها على النظام العربي، وإن كان من المستحيل أن نستشرف مستقبل النظام العربي فان قراءة الفصلين: الأول والثاني قراءة مدرسية عميقة يجعل الفصلين الثالث والرابع منطقيين ومنهجيين. فالمستقبل السياسي للعراق وآفاق تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي تكاد تكون مكملة للفرضيات التي قدمها المؤلف في الفصول السابقة. لذا فهو يدرس اتجاهات الإصلاح السياسي المستقلة في العراق، ومحصلة تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ويسعى لاستنباط تأثيرهما على مستقبل النظام العربي، وقراءات المؤلف في هذين الأمرين واضحة يستطيع القارىء أن يلم بها في قراءة متأنية نسبيا.

أما الفصل الرابع من هذا الكتاب القيم في مباحث ثلاث. فأنه يتوج مجهود المؤلف بترشيدنا نحو البدائل دون أن يفقد الروح الموضوعية وذلك بعرض الأمر ضمن أطر فكرية سليمة. واضح أن عاطفة المؤلف وحسه القومي جعله يلتصق بانطباعاته الوجدانية قليلا على حساب «التحصيل الفعلي للتجربة» وهو الذي ذكرنا بوجوب التماس «البرود العاطفي» عند استنباط وتحصيل خبرة الأزمة وتداعياتها بهدف إظهار الواقع الذي أسفرت عنه هذه الأزمة مجرداً وعارياً من كل أدعاء خارجه ص8. ويعتقد المؤلف بأنه وقع طائعاً في التحيز الكامن في الدعوة إلى عقل علمي ولكنه على عكس

ما يظن فإن نبل الارتباط القومي عنده برز في الفصل الأخير. وفي محاولته لإعادة اكتشاف النظام العربي في اطار عالمي جديد ـ الفصل الرابع ـ يتراوح المؤلف بين خشيته أن يضمحل النظام العربي وأمله بالنهوض به أمام تداعيات التحولات العالمية الجديدة. لذا فهو يدرس الأمر ضمن ثلاث مباحث: تداعيات التحولات العالمية على الوطن العربي. اضمحلال النظام العربي. تحديث النظام العربي.

إن تداعيات التحولات العالمية على الوطن العربي تبرز في ظهور فريقين فيما يتصل بأسس المراجعة بعد أزمة الخليج. فالفريق الأول يطرح التمسك بالشرعية الدولية كقاعدة لبناء وتطور أسس العلاقات الدولية للعرب انطلاقا من تقدير هذه الشرعية بحد ذاتها. والاعتقاد في إمكانية تطويرها عبر الحوار لا الصراع ص219.. أما الفريق الثاني فيطرح معارضة الشرعية الدولية على اعتبار «أنها تعكس وضعاً جديداً وسلبياً لعلاقات القوى على الصعيد الدولي. إذ تسمح هذه الأوضاع للولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى بفرض مصالحها على العالم العربي ومضاعفة الظلم القومي الواقع على الأمة العربية» ص 220. وتحت هذه العناوين يدرس المؤلف طبيعة الهيكل الجديد للفرص والقيود المتضمنة في التحولات العالمية الراهنة والعوامل الدافعة لاضمحلال النظام العربي ثم منهجية انهاض وتحديث النظام العربي ومتطلبات هذه المهمة. في كل هذا يستعين المؤلف بالأطر الفكرية التي قدمها في الفصل الأول محاولا الربط بين المقدمات والنتائج.

وفي الختام لا يستطيع المراجع أن ينصف كتابا بهذا الحجم عبر صفحات محدودة. إلا أنه يمكن فصل القول بأن المؤلف قدم جهدا رائعا وأن المكتبة العربية ستكون مدينة للكاتب والناشر معا. ولايمكن إنصاف المؤلف قبل إبداء بعض الملاحظات السريعة. يتخوف المؤلف من قدرة النظام الإقليمي على التكيف الإيجابي مع البيئة الدولية والذي يوعز بأن عدم التكيف معها أدى إلى عدم التمكن من إقامة نظام عربي فعال. ويذكر المؤلف أن لعدم التكيف الفكري أو الثقافي ثمنا باهظا دفعته نظم سابقة كالاتحاد السوفيتي. ويشير المؤلف إلى أن التيارات تحت القومية (الجهوية والطائفية والعرقية) ربما تكون أحد أسباب عدم القدرة على التكيف. فإذا أضفنا التيارات الإسلامية/العالمية أصبحت الصورة أكثر تعقيداً. فهو يرى في المعارضة الثورية الإسلامية واضمحلال النظام العربي الهش بوادر لحرب أهلية عربية عند وجود «قاعدة محررة» على غرار جبهة الإنقاذ الجزائرية. هذه «القاعدة المحررة» تمثل مقدمة لتحرير

ثوري إسلامي عبر الحدود.

ما نتمناه هو أن يصل هذا الكتاب إلى أصحاب القرار في وزارات الخارجية والدفاع والمالية وغيرها ليهتدوا به حين ينظرون إلى التمزق العربي بحيرة وحسرة. وما يتمناه المراجع أكثر أن يصل إلى الجامعات ليدرسه طلبة الجامعة والاستفادة من المجهود القيم في ترجمة وتعريب لعديد من الأطر الفكرية الأساسية للدراسات الاجتماعية والسياسية. وأخيراً نقول: هكذا يجب أن يكتب المثقفون العرب. وإلا فليقرأوا.

الحصاد: حرب أميركا الطويلة في الشرق الأوسط

تأليف: جون كوولي
ترجمة: عاشور الشامس
شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت لبنان 1992، 424 ص

مراجعة: **عبدالله الشايجي**
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

كتاب الحصاد الذي نحن بصدده هنا، كتاب يمثل حلقة من سلسلة الكتب التي بدأت تظهر في السنوات القليلة الماضية من قبل الكتاب الأميركيين والبريطانيين الذين عايشوا الأحداث وعاشوا لردح طويل في الشرق الأوسط وفي أماكن ساخنة ومضطربة لفترة طويلة من الزمن، وخرجوا بتجارب وأحاسيس يصعب معها نسيان تجاربهم تلك.

ويحاول الكُتَّاب في هذه الكتب الشرح والوصف مع قليل من التحليل، وليس هذا لتلك التجارب التي مروا بها وعايشوها فقط، بل من خلال أسلوبهم الصحفي والقصصي الذي يَشُدُّ القارىء بسلاسته وأسلوبه المتميز وغير المعقد؛ فهم

يأخذون القارىء بجولة معهم يصاحبهم ويتعرف من خلالها على مغامراتهم ومواقفهم ويشاطرهم أفراحهم وأحزانهم ومقابلاتهم وانتصاراتهم وهزائمهم، هذه الكتب مكتوبة بالأساس وبالدرجة الأولى للقارىء الأميركي وللقارىء البريطاني وللقراء خارج الوطن العربي، والذين بالعادة تكون معلوماتهم عن الشرق الأوسط والغرب إما سطحية بسيطة أو خاطئة معكوسة بسبب تأثر الإعلام والأدبيات الغربية بالإعلام الصهيوني وموقف الكتّاب والصحفيين الأجانب المؤيِّد من إسرائيل والمتأثر بالصراع العربي الإسرائيلي. فالعرب يُصوَّرون على أنهم قتلة أطفال، وخاطفو نساء وعجزة ومجرمون يسفكون دماء بعضهم البعض ثم يستنجدون بالغرب لتخليصهم، والإسلام يصور على أنه دين العنف والقسوة والخطف والإرهاب، ومع الأسف تصرفات بعض الحكومات والجماعات تُغَذّي وتقوّي هذه الظواهر التي يبني عليها الكتاب الأميركيون والبريطانيون تصوراتهم ويضخمون المواقف وتكون النتيجة سلبية تعطي وصفاً خاطئاً عن العرب وانتقاصاً ما بعده انتقاص للدين الاسلامي الحنيف. ولو توفرت الفرصة الصحيحة لهؤلاء الكتاب ولو تجردوا من دواعي تعصبهم وكراهيتهم، ولو ساعدت بعض الحكومات والمسؤولين العرب والمسلمين هؤلاء الكتاب ولو وقف المثقفون العرب والمسلمون وانبروا للدفاع عن قضاياهم وشرح مواقفهم لما كانت صورة العربي والمسلم بهذه الدرجة من السواد والكراهية. ولو استطعنا تجنيد كتاب أميركيين وبريطانيين وشرحنا لهم ولعدة وفود أخرى من زملائهم يزورون الشرق الأوسط قضايانا بكل تجرد وموضوعية ووفرنا لهم السبل والإمكانات لفهم المواقف والقضايا من منطلقهم الخاص ـ لاستطعنا أن نساعد على ظهور عشرات الكتب الواقعية الموضوعية التي قد تساعد مجتمعة على تغيير صورة العرب والمسلمين في المجتمعات الغربية وخاصة الأميركية، ولو أنشأنا منظمات وهيئات ومعاهد دراسات في الغرب تهدف لنشر تلك الأفكار وتقريب المسافة مع الغرب لأسرعنا بذلك الإنجاز.

كتاب الحصاد: حرب أميركا الطويلة في الشرق الأوسط، كتاب مهم ومفيد ويأتي مكملا لثلاثة كتب عن الشرق الأوسط في السنوات القليلة الماضية وقبل حرب الخليج. فهناك كتاب الكاتب The Arabs: Richard Lamb مراسل صحيفة Los Angles Tims وكتاب From, Beirut to Jerusalem: Thomes Friedman لمراسل صحيفة New York Times. وهناك كتاب Pity the Nation: Robert Fisk لمراسل Independext/ London.

ما تتميز به هذه الكتب أنها كتبت من قبل صحفيين، وكتبت بأسلوب صحفي

ـ قصصي موجهة بالدرجة الأولى للقارىء العادي الذي يفترض أن لا يكون عنده اطلاع واسع عن المنطقة، فهذه (الكتب) ليست للقارىء المتخصص مع أن القارىء المتخصص سيستمتع بقراءة هذه الكتب ويخرج بمعلومات جديدة وغريبة وقد تكون معلومات يسمعها لأول مرة. الميزة الثانية لهذه الكتب والتي آخرها «الحصاد»: هي لكتّاب عاشوا في دول المنطقة وتنقلوا من دولة لدولة ومن مدينة لمدينة، إلا أن أكثرهم عاش إما بمصر أو بيروت فهناك تفضيل واضح لبيروت مع كل الدمار والحرب على غيرها من المدن وكثيراً ما تخصَّص فصول عديدة لتلك المدينة التاريخية، ولذلك يكون تحليلهم ناقصا أو غير شمولي بسبب عدم معرفتهم الدول العربية الأخرى أو لتأثرهم ببيروت والقاهرة. الميزة الثالثة لهذه الكتب: أنها وصفية تكاد تخلو من التحليل السياسي والبعد الاستراتيجي. الميزة الرابعة: تعتمد على منهجية الوصف التاريخي والسرد القصصي الشيق الذي يشد القارىء بالأسلوب الصحفي السلس غير المتكلّف ذي الجمل القصيرة السهلة الفهم، والمعلومات السريعة التي بعد قراءتها من القارىء العادي يستخلص أنه قد استفاد وعرف العديد من الأمور و«الأسرار» التي لم يعرفها من قبل. الميزة الخامسة: هؤلاء الكتاب بحكم تواجدهم في المنطقة ولفترات طويلة قد تفوق في بعض الأحيان العشر سنوات نرى أن أسلوبهم عادة ما يكون مبتعدا عن التعصب ومواليا أكثر للعرب. ومتفهما لقضاياهم ومستنكرا لمواقف خصومهم. وفي أحيان أخرى منددأ وناصحا للسياسة الخارجية الأميركية، ومحاولا تفسير النقص والتقصير وأسباب الأخطاء المتكررة من صناع السياسة الأميركية، ومنبهاً السياسيين الأميركيين وخاصة السلطتين التنفيذية والتشريعية إلى ضرورة الحزم والعدل كما لخّص كوولي مؤلف كتاب الحصاد، في آخر صفحات كتابه موجها النصيحة الأخيرة لصناع السياسة الأميركية، من أن «حماية المصالح الاميركية في تلك البقعة من العالم (الشرق الأوسط) لا يمكن أن تأتي إلا بمزيد من المعرفة والتعاطف والتوافق ومحاولة فهم شعوب المنطقة بدلا من الارتجال والاعتماد على شرطي محلي مثل الشاه أو اسرائيل» وهذا تحليل مهم وحساس وموضوعي وناقد لم يكن ليصل إليه كوولي لو لم يعش ويعاصر الأحداث، ويقابل ويتحرى مع المسؤولين العرب والغربيين وغيرهم عن الحقائق والأحداث.

قبل البدء بشرح وصفي وتحليلي للكتاب فانه من المفيد التعريف بالكاتب: جون كوولي هو صحفي وكاتب أميركي معروف لدى المسؤولين والمحللين الاميركيين والغربيين على أنه خبير في شؤون الشرق الأوسط، وهو كبير محللي شبكة التلفزيون

الأميركية ABC والتي شعارها «More Americans get their news from ABC News than from any other Source» عاش كوولي في الشرق الأوسط وحوله لمدة 35 سنة، بدءاً من مراسل في المغرب العربي في نهاية الخمسينيات، عايش الثورة الجزائرية، ثم عمل كمراسل لصحيفة «Christian Science Monitor» الواسعة الانتشار لمدة 13 سنة من عام 1965 الى 1978، ففي جزء كبير من تلك السنوات عاش متنقلا في دول الشرق الأوسط وقابل بعض الملوك والرؤساء من أمثال الملك فيصل، وشاه إيران والملك حسين ومسؤولين آخرين، ومنذ عام 1978 وهو يعمل مراسلا ومحللا لشبكة ABC News الأميركية في لندن مراقبا ومحللا لشؤون الشرق الأوسط. جون كوولي كاتب فريد عاصر وعايش معظم الأحداث التي تعاقبت على الشرق الأوسط طوال الثلاثة عقود السابقة بدءاً بالثورة الجزائرية ومرورا بالحروب الطاحنة بين العرب وإسرائيل، وجنوب لبنان بحربه الأهلية المدمرة والحروب العربية ـ الإسرائيلية، ثم حرب العراق وإيران، وعاصفة الصحراء. وباعتراف زملاء جون كوولي فإنه يعتبر من الكتاب القلائل جدا الذين استحقوا لقب «خبير في شؤون الشرق الأوسط».

ومما لا شك فيه أن العقد الأخير يعد من أهم وأغزر العقود في تاريخ الأمة العربية من حيث أحداثه وتطوراته، وهذا هو تركيز جون كوولي في كتابه «الحصاد». كما يذكرنا جون كوولي بوضوح في ص 385 بأنه «لقد تسرع الكثيرون من المسؤولين الأميركيين وأخطأوا في أحكامهم فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط على مدى تعامل الولايات المتحدة الطويل مع شعوب المنطقة وخاصة خلال العقد الأخير الذي هو محور الكتاب».

فمحور الكتاب إذن «هو نقل وتفسير الأخطاء والتراجيديا الأميركية وأسباب تراكم الأخطاء الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، وخلال الكتاب ترى كوولي ينقل بذكاء الأخطاء المتعاقبة للإدارات الأميركية وخاصة الجمهورية، ويعزو تلك الأخطاء لجهل القادة وصناع السياسة الأميركية بالشرق الأوسط كشعوب ومجتمعات.

يقع الكتاب في 396 صفحة من الحجم المتوسط بالاضافة إلى 24 صفحة من الهوامش والمصادر التي جميعها باللغة الإنكليزية مع حشد هائل من المقابلات الهامة مع مسؤولين بارزين أميركيين وعرب، ورؤساء دول وأشخاص صنعوا القرار، أو شاركوا في صنعه أو كانوا شهوداً عندما اتخذ القرار، مما يعطي الكتاب أهمية خاصة. ومعظم المصادر حديثة تفصيلية بالإضافة إلى وثائق سرية تكشف لأول مرة ومراسلات تظهر للمرة الأولى.

الكتاب يحوي 17 فصلا: يبدأ الكتاب بالفصل الأول وبدون مقدمات بشكل وصفي في عدة صفحات عن مقابلة الكاتب مع شاه إيران في 1978/6/20 قبل الإطاحة بالشاه بأشهر قليلة حيث يصف الشاه بلقبه ملك الملوك «نور الأريني» ثم بسرعة يتوجه لتوضيح الأوضاع، وما آلت إليه في إيران وإلى الانشقاق التام الذي لا رجعة فيه بين رجال الدين الإيرانيين والشاه، ومفسرا تخلي أميركا عن الشاه وسقوطه على أنه يولد الشك والخوف والحذر في العالم العربي من نوايا الولايات المتحدة ومصداقيتها في الوقوف مع أصدقائها. ثم يسهب الكاتب بأسلوب وصفي ممتع في التضارب وتصادم الولايات المتحدة والحكومة الإسلامية الجديدة منذ وصول تلك الحكومة إلى طهران وأخذها الرهائن الدبلوماسيين الأميركيين واحتجازهم 444 يوما وبروز عنصر الكره الإسلامي والتعصب ضد الإيرانيين والإسلام لدى المسؤولين الأميركيين، وربط الإسلام بالإرهاب والعنف لدى المجتمع الأميركي.

ينقد الكاتب بشدة السياسة الأميركية الخاطئة في الشرق الأوسط، وقد انتقدتها عدة كتب قبله، لاسيما George Bell مساعد وزير الخارجية الأميركي الأسبق في فترة حكم الرئيس كنيدي وجونسون (ديمقراطي)، وكيف أن الولايات المتحدة ركزت على دعائم أساسية في استراتيجيتها في الشرق الأوسط تتلخص على مدى 12 سنة من 1978-1991 على الركائز التالية:

1) تقوية شاه إيران، وزيادة قوته العسكرية الضاربة التي ساعدت على وجودها الولايات المتحدة الأميركية.
2) تقوية إسرائيل التي تعيش على الإغداق الأميركي الذي لا ينقطع والتي وصفها الرئيس المصري السادات بقوله: المعونات الأميركية لإسرائيل شاملة من «الزبدة إلى المدافع».
3) محور المملكة العربية السعودية، وأن أميركا مهتمة بالدفاع عن السعودية كأهم حليف في الخليج خاصة بعد رحيل شاه إيران، وأن هذه السياسة الأميركية تدل على أهمية السعودية التي تعود إلى لقاء السعودية والرئيس روزفلت عام 1933.

فيركز الكاتب على أن ثلاثة رؤساء أميركيين في العقد الأخير اكتووا بنيران إيران والشرق الأوسط بدءا بكارتر وانتهاء ببوش ومرورا بريغان.

وأن الوضع الدبلوماسي والعسكري الذي أسفرت عنه حرب الخليج سوف يحدد النمط الجديد للاقتصاد العالمي، كما سيحدد وجهة ومستقبل الوضع الدولي بأكمله. ثم يذكرنا الكاتب بأنه من الفصل الأول في الكتاب وهو التراجيديا الأميركية

وأخطاء الإدارة الأميركية في إيران حتى الفصل الأخير من عاصفة الصحراء وتحرير الكويت، هو حصيلة من الدراما المتكررة والأخطار، وحصيلة سنوات من تصفية الحسابات والأخطاء، وسوء التقدير في السياسة الأميركية بدءا بتعزيز وتقوية الشاه، ثم تكرار الأخطاء نفسها بتعزيز وتقوية قدرات صدام، وكأن الإدارات الأميركية لا تتعلم من أخطائها، ثم ترك الشاه يهوي دون نجدته، وعلى الطريقة نفسها تدمير العراق، واحتلال ثلث مساحة العراق في أول عملية عسكرية تشارك فيها القوات الأميركية، وتحتل رقعة واسعة من دولة عربية، وتقتل آلاف الجنود العرب.

في الفصل الثاني ينتقد الكاتب بكل تجرد ووضوح السياسة الخارجية الأميركية، وكيف أن هوس أميركا بالحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي لكبح جماح الاتحاد السوفيتي والشيوعية منذ الستينات وحتى الثمانينات أعمى الولايات المتحدة عن التركيز على قضايا وأمور الشرق الأوسط المهمة، وجعلها أقل حساسية للشعوب، وأفكارهم وأهدافهم، فلم تفهم أميركا الأوضاع في إيران كما يقول د. جيمس بل، بسبب تركيزها على التجسس من إيران ضد الاتحاد السوفيتي، وليس لتفهم الأوضاع داخل إيرن، لذلك فشلت المخابرات الأميركية في التنبؤ بسقوط الشاه، لأنها كانت منشغلة بالتجسس ضد السوفييت، كما أنها تغاضت عن انتهاكات الشاه ضد حقوق الإنسان وضد الحريات والبوليس السري السافاك، لأنها كانت لا تريد أن تخسر إيران لأنها قاعد مهمة ضد السوفييت أو تخسر الشاه لأنه شرطي الخليج.

في الفصل الثالث يسهب الكاتب عن كيفية وصول الخميني للسلطة، واصطدامه مع الولايات المتحدة، وتفاصيل حيّة ومشوقة عن احتلال السفارة الأميركية في طهران لمدة 444 يوما وكيف أن تلك الحادثة أطاحت بفرص كارتر في إعادة انتخابه مرة ثانية بعد المحاولة الفاشلة لإنقاذ الأسرى، ثم يتحدث الكاتب عن ثورة مصدقي الوطنية في الخمسينات، وكيف أن المخابرات الأميركية أطاحت به، وأعادت الشاه، ثم يشرح كوولي موقف الأقليات العرقية في إيران من يهود ومسيحيين وبهائيين، ويخصص جزءا من هذا الفصل عن علاقة إسرائيل بالشاه وإيران وكيف تآمرت إسرائيل مع الشاه ضد العرب، وأن إيران كانت أكبر ممول نفطي لإسرائيل تحت حكم الشاه، وكيف دَرَّبت الموساد (المخابرات الإسرائيلية) السافاك البوليس السري الإيراني على أساليب التحقيق والعمليات السرية.

الفصل الرابع يتحدث الكاتب عن جذور إيران ـ غيت Iran-Gate وهو القيام بطريقة سرية ببيع أسلحة أميركية من أميركا ومن إسرائيل ومن مصادر أخرى لإيران أثناء

حربها مع العراق، وإرسال عوائد تلك الصفقات العسكرية سرا لتمويل ثوار الكونترا المناوئين للحكم الشيوعي في نيكاراغوا، حسب تعليمات الرئيس ريغان، وخلافا لتعليمات الكونغرس.

ويخصص جزء كبير من الفصل الرابع، للعلاقات الإيرانية ـ الإسرائيلية السرية على أيام الخميني، وأثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية ويذكر أسماء مثل نمرودي، وزفي رويتر، ويبين كيف أن إسرائيل استمرت كما يذكر (كوولي) ونظام الخميني في المحافظة على شبكة اتصالات سرية، في الوقت الذي ساعدت قطع الغيار الإسرائيلية على إبقاء المقاتلات الجوية الإيرانية في العمل أثناء الحرب مع العراق في نقل خبراء ومستشارين وفنيين إسرائيليين على طائرات مدنية إلى معسكر في ضواحي إيران الشمالية وبقائهم هناك حتى نهاية الحرب، ويعطي أسماء عديدة وأرقاما ومبالغ وتواريخ لدعم أقواله.

ولكن السؤال الذي لا يجيب عنه كوولي هو: لماذا تزود إسرائيل إيران بالأسلحة سرا، بينما يقوم الخميني بمهاجمة إسرائيل علنا؟ (وخاصة أن حزب الله من جنوب لبنان كان ينظم غارات انتحارية ضد القوات الإسرائيلية) الجواب هو: لمصلحة إسرائيل الاستراتيجية، وهي تكمن في علاقات صداقة مع إيران، ضد العرب ومساعدتها لمقاومة العدو المشترك العراق، وإطالة الحرب، بالاضافة للأرباح الاقتصادية من بيع الأسلحة والظهور بمظهر المؤيد الأميركي.

الفصل الخامس: الطريق إلى مكة: النفط السعودي والدفاع الأميركي: يظهر الكاتب في هذا الفصل بعض الحقائق التي قد تكون غريبة وتظهر لأول مرة. وهي أن صدام حسين كان مصرا على توسيع حرب الخليج الأولى ضد إيران عام 1980 لتشمل بعض الدول الخليجية. وكان يريد استخدام مواقع مثل دبي، وشبه جزيرة حضرم في عُمان على مضيق هرمز كقواعد للطائرات العراقية العمودية بالإضافة لجزر الطنب الكبرى والصغرى وأبي موسى. بدون أن يعطي مصدر تلك المعلومات كشأنه في العديد من المعلومات الأخرى وهذ ما يؤخذ على الكاتب، عدم تدعيم أخباره الغريبة بمصادر.

ثم يركز الكاتب على العلاقات الأميركية ـ السعودية والمصالح المشتركة بين هاتين الدولتين، فأميركا تريد النفط بازدياد، والسعودية تنشد الأمن الذي توفره أميركا، خاصة وأن السعودية كما يقول الكاتب من أكبر أعداء الشيوعية، وشركات النفط الأميركية حققت أرباحا طائلة من إستخراج وتصدير وبيع النفط الخليجي والسعودي،

لرخص تكاليف استخراج النفط العربي حيث يكلف 10% أو أقل من تكاليف استخراج النفط الاميركي بالاضافة إلى الدور المهم التي تلعبه أسواق الخليج في ترويج البضائع الأميركية، كما يذكر الكاتب نقطة مهمة عن الدور الذي لعبته السعودية والكويت وخاصة السعودية في مساندة أنظمة مناوئة للشيوعية مثل أريتريا التي كانت تحارب إثيوبيا الشيوعية، ومساعدة الأموال السعودية والكويتية في تقوية أنظمة حكم ضعيفة في أفريقيا وآسيا، والمهم أن تلك المساعدات منعت تلك الأنظمة «من التحول إلى الشيوعية». وأفغانستان كانت أكبر دليل على ذلك.

في الجزء الثاني من الفصل الخامس من الكتاب يتحدث الكاتب ببعض التفاصيل الوصفية عن حادثة الحرم المكي التي وقعت في 1979/11/20 بقيادة جهيمان العتيبي وعن الحصار ثم الحاجة إلى الاستعانة بوحدات فرنسية بعد استصدار فتوى تبيح ذلك، ولم يذكر الكاتب عدد القتلى الذين سقطوا من الطرفين إلا أن القتال كان عنيفا، وألقي القبض على 63 شخصا حيث تم إعدامهم. ومعظمهم من السعوديين.

الفصل السادس: القوة الإسلامية في لبنان: يبدأ الفصل ببدء موسم الاختطافات الغربية في لبنان حيث كان اختطاف رئيس الجامعة الأميركية في بيروت بالوكالة David Dodge في 82/7/19 ثم نقله لإيران أول حادث اختطاف للغربيين. ثم أطلق سراحه في يوليو 1983 وتبع ذلك اختطاف وقتل الغربيين ـ والأميركيين خاصة وتبع ذلك اغتيال Malcolm Kerr رئيس الجامعة الاميركية في بيروت بالوكالة في 1984/1/18. وكان يعيش حوالي 10,000 أميركي في لبنان في مطلع السبعينيات. ثم يتحدث الكاتب عن هول ووحشية الاجتياح الإسرائيلي للبنان في صيف 1982، ومجازر صبرا وشاتيلا التي أعقبت ذلك الاحتلال، وعن الشخصية الكرزماتية «للشخصية الشيعية القوية موسى الصدر الإيراني الأصل» والذي أصبح فيما بعد الزعيم الروحي وموحد الشيعة في لبنان. وعن دور موسى الصدر في إنشاء حركة أمل للشيعة وأن الصدر كان خصما للشاه بعد أن قررت السافاك الإيرانية أن «الصدر شخصية خطيرة»، وبدأت حركة أمل تدرب مليشياتها في البقاع وكيف اختفى الصدر اثناء زيارته لليبيا عام 1978.

الفصل السابع: أميركا تواجه إيران في لبنان: في هذا الفصل يشرح الكاتب مع بعض التفاصيل العلاقة الوثيقة التي نشأت بين منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان والمخابرات الأميركية الأولى ممثلة بـ (أبي الحسن) والمخابرت الأميركية (CIA) عبر روبرت آميس أكفأ محلل لشؤون الشرق الأوسط «أنجبته المخابرات الأميركية». ويضيف الكاتب أن إسرائيل كانت على علم بذلك، ولم تؤيد هذا التقارب الفلسطيني

- الأميركي فقامت باغتيال أبي الحسن في بيروت عام 1975. فلذلك حطمت إسرائيل شبكة منظمة التحرير الفلسطينية التي عملت المخابرات الأميركية طويلا لتطويرها. ثم يتحدث الكاتب عن دور إيران ومحاولتها الدائمة لمساندة الحركات الشيعية في لبنان والتخطيط لبدء المنازلة مع أميركا كما سيشرحه في الفصل التالي.

الفصل الثامن: نيوجرسي - نيوجرسي يشرح الكاتب في هذا الفصل بشكل وصفي حتى ليخيل إلى القارىء وكأنه هناك يرافق الحدث، يتكلم عن تدمير مقر المارينز الأميركي في مطار بيروت الدولي في 1983/10/23 ويعطينا كعادته في كل فصل بعض المفاجآت والمعلومات الجديدة، فيقول: بأنه طبقا لتقرير مكتب المباحث الفيدرالي الأميركي (FBI) إن ذلك الانفجار كان أكبر انفجار غير نووي في العالم حيث استخدمت فيه 12 الف طن من TNT وخلّف حفرة قطرها ثمانية أقدام، وبلغ عدد ضحايا الانفجار 245 قتيلا من المارينز بعد أن يصف سائق الشاحنة الشاب كما وصفه أحد الجنود، ولكن يؤخذ على الكاتب عدم حزمه وعدم شرحه عمّن كان وراء ذلك الانفجار، وأية جبهة خططت ونفذت، فأحيانا يتهم سوريا، وأحيانا إيران، ولكن لا يقدم الأدلة الواضحة. كما أنه ينتقد القيادة الأميركية للأخطاء والتقصير. ثم يصف التحضير الأميركي للرد والانتقام لتلك العملية في 4 ديسمبر 1983 بأنه كان سقيما وسيء التخطيط مما أدى لخسائر أميركية، ويصف الرد من المدمرة نيوجرسي وقذائفها ذات الـ 16 إنشا ومداها 16 - 18 ميلا، وتخلّف حفرة بحجم ملعب كرة التنس وتبلغ وزن قذائفها 1000 كلغ (بوزن سيارة فولكس فاغن)، ثم ينتقد الإدارة الأميركية العسكرية حيث يذكر أن نيوجرسي لم تصب أية أهداف عسكرية سورية أو إيرانية في جبل لبنان. وينتقد الولايات المتحدة والسوفييت على عدم استفادتهما وخاصة الولايات المتحدة من الدروس والتجارب السابقة في الساحة العربية وبخاصة في لبنان.

في الفصل العاشر تحت عنوان: رهائن سوء الحظ: يتحدث الكاتب عن حزب الله وحزب الدعوة وأن حزب الدعوة تأسس في العراق وعن جملة التفجيرات التي شهدتها الكويت ضد السفارتين الأميركية والفرنسية في ديسمبر 1983، والتي ذهب ضحيتها 9 قتلى و86 جريحا. وحادثة التفجيرات على موكب سمو أمير الكويت في مايو 1985 وعن الـ 17 شيعي الذين اعتقلوا عقب التفجيرات على السفارتين الأميركية والفرنسية وحوادث الخطف المتكررة، والمطالبة من حزب الله بالإفراج عنهم، وتهديد المصالح الكويتية، ويذكر الكاتب أن 2 من الـ17 أطلق سراحهما بعد

أن انتهيا من مدة العقوبة والـ 15 فروا من الكويت كما يقول الكاتب «بمساعدة إيران» دون توضيح ذلك أثناء الغزو العراقي للكويت، وهذا يدعو للغرابة والاستفسار لأنه خبر غير موثق، ومن ثم عادوا إلى لبنان بدون ذكر مصدر معلوماته! ثم أصبح موسم الخطف عملاً متعارفاً عليه واشتدت موضة الخطف لتشمل عدة جنسيات غربية وخاصة الأميركية في لبنان، وإن أمل وحزب الله وحركة وليد جنبلاط أصبحت مسيطرة على بيروت، ويعطي تفاصيل مطولة عن اختطاف بعض المسؤولين الأميركيين في لبنان بدءاً من مراسل CNN وهربه إلى اختطاف وقتل أكبر محلل سياسي للمخابرات الأميركية William Buckly.

في الفصل الحادي عشر تحت عنوان «التدمير بالجملة»: يتحدث الكاتب عن الإحراج الذي تبع ورافق صفقات السلاح لإيران مقابل إطلاق سراح الرهائن الأميركيين في لبنان، وتمويل أرباح الصفقات إلى الكونترا في نيكاراغوا الذين كانوا يقاتلون ضد الحكم الساندتي الشيوعي فيما عرف بـ Iran gate ثم يتحدث الكاتب بسرد مطول عن أحداث حرب الخليج الأولى ـ الحرب العراقية ـ الإيرانية 1988-1980 ومساعدة العراق، وغض النظر من واشنطن والغرب عن جرائم صدام وأسلحته الكيماوية وحرق الأكراد، كما صرح جورج شولتز وزير الخارجية الأسبق بعد تردد طويل بأنه كان لدى الولايات المتحدة الدليل على أن العراق استخدم الغاز ضد الأكراد واتهم أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي كليبورن بييل بأن السكوت على صدام يعني المشاركة بالجريمة.

الفصل الثاني عشر: أميركا تدخل الحرب الإيرانية ـ العراقية، يعطي الكاتب، أبعادا وما ترتب على إيران ـ غيت Iran-Gate من شعور بكارثة محققة على المسؤولين في الشرق الأوسط، وأثرت كما يقول في شعور الناس في الخليج بصورة لم يسبق لها مثيل، وكان السؤال: هل يمكن الثقة بالولايات المتحدة؟ والنتيجة أن عليهم أن يكونوا في غاية الحذر، وكما عبر وزير الإعلام البحريني طارق المؤيد: «لقد أصاب أهل الخليج القلق حول احتمال سقوط العراق بعد انتصار إيران» ثم يتكلم بشكل موضوعي عن ضعف الكويت في مواجهة العدوان وعن العلاقات الكويتية ـ الأميركية، ويذهب الكاتب كوولي، إلى أن الكويت تُكنُّ من الود للولايات المتحدة، أقل مما تكنه لها بقية دول الخليج بدون توضيح الاتهام: وكيف توصل إلى هذا التحليل!

ثم يتحدث عن شيعة الكويت ونسبتهم 30٪ ومعظمهم منحدر من أصل إيراني فقير متواضع، وأن أغلب شيعة الكويت برهنوا على ولائهم للكويت ولم يلبوا

دعوة إيران بالثورة ضد آل الصباح. ثم يتحدث عن مسلسل التفجيرات التي اجتاحت الكويت في مطلع الثمانينيات. وعن عملية رفع الأعلام الأميركية فوق ناقلات النفط الكويتية الـ 11 في عملية Reflaging في يوليو 1987، ويكشف أن واينبرغر وزير الدفاع الأميركي الأسبق كان من أكبر المؤيدين لحماية ناقلات النفط الكويتية وحجته في ذلك «أنه إذا لم نقم نحن بذلك فسوف يقوم به السوفييت بالإضافة إلى عزم أميركا على إعادة الثقة لحكام الخليج، وإخبارهم بأنهم بوسعهم الاعتماد على الولايات المتحدة في أوقات الشدائد. ثم يتكلم باسهاب عن الحرب البحرية بين إيران وأميركا في الخليج، وكيف أسرع ذلك بإنهاء حرب الخليج.

الفصل الثالث عشر: أغمدت السيوف واستلت الخناجر: عن التباعد والعداء الأميركي ـ الإيراني. وموافقة إيران على قبول قرار مجلس الأمن 598 في 1988/8/18 على وقف الحرب مع العراق بعد 96 شهرا من الحرب الطاحنة، وشبه الخميني بموافقته على وقف الحرب بأشبه بشرب السم، وخاطب البيان الإيراني عرب الخليج ووصفهم بأنهم متآمرون مع أميركا في جرائمها، ويتحدث كوولي عن إسقاط الطائرة الإيرانية المدنية رحلة 655 في 1988/7/3 ومقتل 290 راكباً واعتراف أميركا بالخطأ، وموافقتها على تعويض أهالي الضحايا على ذلك الخطأ.

ثم يتحدث الكاتب عن التمهيد الإيراني للانتقام عبر أحمد جبريل ـ قائد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) وعداوة أحمد جبريل مع ياسر عرفات، والتمهيد للتخطيط للانتقام بتفجير طائرة Panam 103 فوق لوكيربي في اسكتلندا في 88/12/21 ومقتل 270 راكبا معظمهم من الأميركيين وذلك لتسديد الحساب ضد أميركا، ولكن هذا ما زال لغزا؛ فالكاتب لم يوضح دور إيران، ولم يكشف دور ليبيا، وهذا ما يؤخذ عليه، فما دور إيران ودور ليبيا ودور أحمد جبريل؟ إنه لا يقدم أية أدلة.

الفصل الرابع عشر: نهاية عقد الخميني: يتكلم في هذا الفصل عن ظهور سلمان رشدي وكتابه «آيات شيطانية» الذي نشرته درفايكنغ في لندن في 1988/9/26 وكيف أن الخميني لم يصدر فتواه بإباحة دم سلمان رشدي المسلم الهندي البريطاني الجنسية حتى 1989/2/14. وكيف أن ظهور سلمان رشدي أعطى دفعات قوية للخميني ليعيد زعامته للعالم الإسلامي، ولكن صحة الخميني كانت في تدهور مستمر حتى توفي في 1989/6/3. ثم يتكلم عن مشاكل إيران الاقتصادية والمالية، ورحيل الاتحاد السوفيتي وتفككه بعد سقوط الشيوعية في أوروبا الشرقية، وكيف أن الخصم الجديد

لصدام حسين بعد سقوط الشيوعية والاتحاد السوفيتي سيكون الولايات المتحدة الأميركية.

الفصل الخامس عشر: درع الصحراء: أيام التردد والغيظ: أعتقد أنه كان يجب على الكاتب تقسيم كتابه إلى أقسام عديدة فيحاول أن يعطي معلومات عديدة، ويحاول أن يعطي عدة موضوعات بين دفتي الكتاب، فالفصل الخامس عشر والسادس عشر هما من أطول الفصول وكل منهما يصلح أن يكون كتابا منفصلا ويحاول أن يعطينا معلومات مكثفة عن الغزو العراقي للكويت ـ وحرب تحرير الكويت وكان ينبغي لكليهما أن يكونا موضوعا لكتاب منفصل تماما. فيسأل: لماذا قررت الكويت رفع انتاجها النفطي بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية؟ ثم يأخذنا في تسلسل واضح للأحداث بدءا بتصريحات مساعد وزير الخارجية الأميركي John Kelley في جلسة أمام الكونغرس، بأن صدام يمثل قوة اعتدال في المنطقة ثم تعليق إذاعة صوت أميركا ضد صدام، ثم تقرير وزير الخارجية عن خرق حقوق الإنسان في العراق، مرورا بخطاب صدام في الذكرى الأولى لتأسيس مجلس التعاون العربي المندد بأميركا في الخليج، ثم تصريح صدام بحرق نصف إسرائيل، بعد اعدامه لبازوفت الصحافي الإيراني البريطاني الجنسية ـ إلى أن أصبح اللوبي الصهيوني في واشنطن مطالبا بالتريث باسترضاء صدام بل وحتى التخلي عنه بالكامل. ثم تتتالى الأحداث: اجتماع وفد الحزب الجمهوري مع صدام، ثم التصعيد العراقي، وفي 1990\5\30 هدد صدام وزمجر ضد الكويت والإمارات، وطالب بوقف حرب زيادة إنتاج النفط، لأن العراق يخسر مليارا عن كل دولار ينخفض في سعر برميل النفط، وتبع ذلك زيارة سعدون حمادي لدول الخليج. وفي 1990/7/11,10 وافقت الكويت والإمارات في جدة على تخفيض الانتاج النفطي إلى 1,5 مليون برميل يومياً لكل منهما ليرتفع سعر برميل النفط إلى 18 دولارا. بدءا من 1990/7/17 بدأ صدام يقرع طبول الحرب في خطابه في الذكرى الـ 22 لقيام ثورة 17 تموز 1968. بعد مذكرة طارق عزيز في 1990/7/15 للأمين العام لجامعة الدول العربية، والتي تتهم الكويت بالسرقة النفطية من حقل الرميلة والزحف المبرمج على أراضي العراق. هدد صدام في خطابه «أنه في حالة فشل الكلام في حماية العراقيين فلابد من القيام بعمل يرجع الأمور إلى مجراها الطبيعي، ويسترد الحقوق المغتصبة». وأنه «قطع الأرزاق ولا قطع الأعناق». لقد كان ذلك بمثابة إعلان الحرب على الكويت، ثم اتهم كلا من «الكويت والإمارات فهما جزء من مؤامرة صهيونية يدعمها الإمبرياليون ضد الأمة العربية». كعادته يذكر الكاتب بدون

تدعيم مصادره بأن الكويت بدأت فورا بعد ذلك ببيع جزء من إمبراطوريتها المالية بكل هدوء في الشرق الأقصى. أميركا ظلت تردد المقولة الأميركية الشهيرة منذ أيام روزفلت بأن أميركا ملزمة ومصممة على ضمان وحماية حركة النفط، ودعم أصدقائها في الخليج. فشل أجهزة المخابرت الأميركية وتسرب المعلومات. يعطي الكاتب سرداً مطولاً وفصلاً عن مساعي ياسر عرفات والرئيس حسني مبارك والملك حسين لتطويق الأزمة، ويعطي المزيد من المعلومات غير الموثقة وبدون مصادر، مثل قوله بأن أحد مستشاري الملك حسين أخبر الكاتب في مقابلة مهمة بأن «الكويتيين أخبروا الأردنيين بأن القوات الأميركية ستهب لنجدتهم خلال 24 ساعة مثلما فعلت بريطانيا عام 61» وفي 1990/7/31 قال John Kelley مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط «إنه لا تربط أميركا أية اتفاقيات مع دول الخليج رغم مساندة أميركا لاستقلال تلك الدول وأمنها». وكرر ذلك بأنه لا توجد أية اتفاقية رسمية مع الكويت تجبر أميركا على استخدام قوات أميركية للدفاع عن الكويت، ووصل ذلك الخبر لصدام خلال دقائق عبر إذاعة القسم العربي لهيئة الاذاعة البريطانية وصوت أميركا.

ثم يتكلم عن اجتماع صدام مع إبريل جلاسبي وقد أثير جدل فيه لم ينته حتى الآن وكذلك عن اعطائه الضوء الأخضر لدخول الكويت، وهناك شرح عن اجتماع جدة ورفض أمير الكويت وصدام حضور الاجتماع وإصرار العراق على التنازلات وعلى 10 مليارات دولار من الكويت، وفشل الاجتماع، لأن العراق رفض الربط بين المساعدات الكويتية وتحديد الحدود، وهدد عزت ابراهيم الكويت والسعودية قائلا: «نحن نعرف جيدا كيف نحصل على الأموال التي نحتاجها سواء منكم أو من السعوديين»، عندها رد عليه الشيخ سعد قائلا: أرجو ألا تهددنا... فإن للكويت أصدقاء أقوياء، ولديها حلفاء كذلك ـ وسوف نجبركم بالقوة على تسديد جميع الأموال المدينين بها. اجتمع صدام مساء 8/1 مع مجلس قيادة الثورة، وأعطيت الأوامر بغزو الكويت.

هناك إخفاق واضح للمخابرات الأميركية والإسرائيلية في معرفة أهداف العراق ونواياه، وتحديد ساعة الصفر لغزو الكويت ومع توفر عدة مؤشرات إلا أن المسؤولين الأميركيين غضوا أبصارهم وأسماعهم وهنا يوجه كوولي نقداً شديداً للمسؤولين الأميركيين 100,000 جندي عراقي من قوات الحرس الجمهوري بدأت تتحرك في فجر 90/8/2 في الساعة 1,30 صباحا باتجاه الكويت مع 300 دبابة وعربات مدرعة وطائرات عمودية وهجومية وحاملات جنود ووحدات بحرية

وناقلات جنود، والشرعية الكويتية توجهت إلى السعودية لادارة شؤون الكويت ومساعدة الكويتيين في الخارج. ويذكر الكاتب أن احتلال الكويت يمثل أكبر أزمة رهائن بشرية منذ عمليات الاحتلال التي قام بها هتلر وستالين أثناء الحرب العالمية الثانية. ويعطي الكاتب معلومات عن خطة أميركية سرية طلبت أميركا توصيلها لصدام حسين عن طريق الأردن وتحتوي على 5 نقاط مهمة وهي: الانسحاب العراقي الكامل بجدول زمني. ارجاء موضوع عودة أمير الكويت والأسرة الحاكمة. هناك قدر من النزاهة للنزاع الحدودي العراقي ـ الكويتي ولن تتحيز أميركا لأي طرف. تقدر الولايات المتحدة حاجة العراق لمطل أفضل على الخليج، ومن الوارد توفير حرية الوصول إلى جزيرتي وربة وبوبيان.. (بدون ذكر المصدر). تقترح الولايات المتحدة أن يدعو العراق إلى إجراء استفتاء شعبي تدعمه الأمم المتحدة لتمكين المواطنين في الكويت من تحديد مستقبلهم. وضعت الخطة هذه لحفظ ماء وجه صدام. طبعا تم إجهاض الحل العربي بفشل مؤتمر القاهرة العاجل في 90/8/10 ثم يتكلم الكاتب عن سعي العراق الفاشل للربط بين القضيتين الكويتية ـ العراقية ـ الإسرائيلية الفلسطينية وعن بدء وصول القوات الأميركية الغربية والعربية إلى السعودية بدءا من 90/8/11. وعن تدهور العلاقات وفقدان الثقة بين الحكومة الإسرائيلية والأميركية.

العراق ضمت الكويت رسميا في 90/8/8 وسعت بشكل واضح لمحاولة طمس الوجود الكويتي ومحوه من الوجود. في 90/8/17 قبل صدام كل الشروط الإيرانية ـ لتوقيع اتفاقية سلام مع إيران لسحب قواته من الجبهة الإيرانية ـ وعاد إلى نقطة الصفر متخليا عن كل مطالبه بشط العرب وفي 90/9/10,9 زار طارق عزيز إيران لإعادة العلاقات الدبلوماسية، وهكذا نجح صدام في تحييد إيران.

الفصل السادس عشر عاصفة الصحراء: يتحدث الكاتب في هذا الفصل عن التخطيط الأميركي مع دول التحالف، خاصة مع السعودية على التحضير لشن الحرب لطرد العراق من الكويت، والإدارة الأميركية كانت متحفظة جدا في إرسال الجنود للقتال، كما يقول الكاتب، والعديد من المسؤولين الأميركيين كانوا على ثقة بأن العقوبات الإقتصادية كافية وحدها لطرد العراق من الكويت.

المرحلة الأولى ـ شملت إرسال 200,000 جندي أو كما شبهها الجنرال باول رئيس الأركان الأميركي بترحيل سكان مدينة ريتشموند عاصمة فيرجينيا إلى الصحراء السعودية على بعد 8000 ميل. الطائرات كانت تصل مطار الظهران كل

10 دقائق وشاركت طائرات مدنية لأول مرة لنقل الجنود الاحتياط، واتفقت كل من الولايات المتحدة والسعودية بأن أي بادرة عسكرية تنطلق من السعودية لابد أن يوافق عليها الملك فهد والرئيس بوش. الكاتب يذكر مرة أخرى دون ذكر مصادره أن ياسر عرفات وأبو إياد اجتمعا مع صدام حسين في نوفمبر 1990 وكان ذلك اجتماعاً مشؤوماً لأبي إياد حيث انتقد الغزو العراقي للكويت، وقام صدام بطرده من الاجتماع، يقول الكاتب: إن الرجل الثاني في منظمة التحرير كان يقيم في تونس بينما زوجته وأولاده كانوا يعيشون في الكويت توسل عرفات لصدام بأن يدع أبو إياد يغادر العراق معه، ووعد أبو إياد بأنه لن يقابل صدام مرة أخرى. في 1990/11/29 وافق مجلس الأمن على القرار 678 باستخدام القوة إذا لم ينسحب صدام من الكويت بحلول 1991/1/15. نتيجة التصويت فكانت 12 صوتا مع امتناع الصين ومعارضة اليمن وكوبا. في 1991/1/14 قبل يومين من شن الحرب الجوية لعاصفة الصحراء تم اغتيال أبو إياد في تونس، ومعه اغتيل أبوالهول رئيس الاستخبارات الفلسطينية، شخصيات فلسطينية مطلعة تعتقد أن صدام حسين كان وراء الاغتيال جزاء لتحديه صدام في اجتماعهم قبل شهرين في بغداد في 1990/ 11/16.

البعد السوري في الأزمة: وافقت كل من واشنطن وموسكو على إعطاء سوريا السيطرة على لبنان، وإقصاء العماد المتمرد ميشال عون عن قصر الرئاسة بعملية دموية مقابل مشاركة سوريا في عاصفة الصحراء، بالإضافة إلى إعادة سوريا لعلاقاتها مع بريطانيا بعد تنحي تاتشر عن السلطة في 1990/12/28، ثم يتكلم الكاتب مقيما رد الفعل في المغرب العربي على أنه كان مؤيدا لصدام رسميا وشعبيا، مع أنه لم يذكر رد الفعل السوري الرسمي وخاصة الشعبي وهذا نقص في التحليل . فيقول إن تونس لم تحضر حتى مؤتمر القمة العربي الطارىء في القاهرة 1990/8/10.

ويصف دول المغرب العربي شعبياً بأنها كلها كانت متضامنة مع العراق ضد الهجمة الغربية عليه. وأن الملك الحسن ملك المغرب كان ضد استخدام القوة ضد المواقف، وطالب صدام بالخروج من دوامة الشرف والعظمة، ثم يعطي الكاتب تفاصيل عن سير الحرب الجوية التي دامت 43 يوما، ويتكلم عن أداء الأسلحة الحديثة مثل الباتريوت Patriot ويعتقد بأنه لم يكن مثاليا كما زُعم ويتحدث عن الأسرى العسكريين العراقيين وعن الحرب البيئية ثم يتكلم عن الحرب البرية، بدءا بعملية الاحتلال العراقي للخفجي في 1991/1/29 عندما قامت كتيبتان عراقيتان باحتلال الخفجي الخالية

من السكان لمدة 36 ساعة. وعن طرد العراقيين بعد أن تكبدوا خسائر فادحة وقتل 12 من المارينز الأميركيين و 15 سعوديا. ووصلت شعبية بوش في ذلك الوقت إلى 79٪ ويصف الكاتب كوولي الحرب البرية التي بدأت في الساعة الرابعة فجر 23 فبراير 1991 بحرب المائة ساعة. وبعد القصف الجوي المركز ـ خفضت تقديرات البنتاغون الأميركي ـ تقديرات الخسائر البشرية للقوات الأميركية من 40 الفا إلى 5 آلاف. والسبب الرئيسي لسرعة الحرب ولانخفاض القتلى في صفوف التحالف يعود إلى القصف الجوي بـ110,000 طلعة جوية، وتدمير القدرات العراقية وقتل عزيمة الجيش العراقي، فلذلك كان الالتفاف سهلا، وكان الاستسلام كبيرا فاق كل التوقعات الإدارية.

الحرب البرية دامت 100 ساعة وبنهايتها تحررت الكويت وقضي على القوات العراقية، واحتلت قوات التحالف 30٪ من الأراضي العراقية، وسقط حوالي 250 قتيلا ومئات الجرحى من قوات التحالف، مقابل آلاف القتلى العراقيين، وأكثرهم من الجنود ومئات المدنيين. ويقول كوولي إن معركة عاصفة الصحراء كانت أهم المعارك الأميركية في الشرق الأوسط، وأكثرها قوة واستخداما للأسلحة وأهمية من الناحية التاريخية، ويختتم الكاتب الفصل بقوله: إنه لا أحد يعرف من سيكسب السلام؟ وكيف؟ ومتى؟

الفصل السابع عشر والأخير/ كيف تنتهي حرب أميركا في الشرق الأوسط؟ فصل ينتقد فيه الكاتب السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال عقد من تراكم الأخطاء وتصفية الحسابات ويحتوي على العديد من النقد وسرد الأخطاء والقليل من النصح والبدائل. فيتهم الكاتب الليبرالي كوولي العديد من السياسيين الأميركيين بأن أحكامهم كانت خاطئة فيما يتعلق بسياساتهم في الشرق الأوسط ويلخص الكاتب في هذا الفصل الاخطاء الأميركية في الشرق الأوسط خلال العقد المنصرم الذي هو محور الكتاب، ولكن لا يفوته أن ينوه ويشير إلى الإنجازات الأميركية الطيبة والتأثير الأميركي من مدارس وكليات، وجامعات، في المنطقة فهي قائمة على النموذج الأميركي والتي حملت للمنطقة الكثير من التنوير. ويحمل بشدة على المسؤولين الأميركيين الذين بنوا عبر جيل كامل من السياسيين والجنود والاكاديميين ورؤساء من روزفلت إلى كارتر بنوا ملك الملوك الشاه ليكون الدعامة التي تدافع عن المصالح الأميركية، وتغاضوا عن الكراهية العامة والكره الشعبي الإيراني له. كما يتهم الكاتب المسؤولين الأميركيين بجهلهم الإسلام، وعدم معرفتهم من أفكار المسلمين الشيعة سوى أنهم أصوليون

متعصبون. ثم يتكلم عن تجاهل الإدارات الأميركية (كارتر - ريغان - بوش) عن الشاه أولا، ثم عن صدام ثانيا، لأن كلاً منهما كان يخدم المصالح الأميركية - فإدارة كارتر أغمضت العين عن تجاوزات حقوق الإنسان التي كانت تقوم بها السافاك في إيران وإدارة ريغان أغمضت العين عن حرق وإبادة الأكراد، وبوش لم يحرك ساكنا إزاء ذبح الأكراد والشيعة عقب حرب الخليج، كما أنه يصف إدارة ريغان بأنها أكثر الإدارات الأميركية سذاجة لإرسالها الأميركيين ليقتلوا في بيروت.

ثم يعطي الكاتب نوعاً من النقد البناء للعرب بمحاولته لتوقع المستقبل العربي، فيلقي نظرة تشاؤمية عن الواقع العربي في المستقبل، وخاصة عندما يأتي الحديث عن ترسيخ الديمقراطية في العالم العربي - فيقول بأنه لا توجد ديمقراطية، ولا أمل لظهورها في أي بلد من بلدان الخليج قريبا، وماذا يسمى مايحدث في الكويت في أكتوبر القادم؟ هذا يبدي وضوح جهل كوولي بدول الخليج، حيث يبدو واضحا أن تركيزه وهمه يدور حول مصر وإيران ولبنان بالدرجة الكبرى، أما بقية الدول العربية في المشرق العربي فمعلوماته عنها ضئيلة وخاصة دول الخليج، التي أعتقد أنه لم يزر أيا منها سوى السعودية. ثم يتكلم عن توقعات المستقبل، فيقول بأن الشرق الأوسط سيطر عليه عدد من مشاكل وعقبات، فهناك مشاكل الحدود بين الدول العربية المختلفة، وهناك مشكلة الأكراد الدائمة، وستشكل تلك المشكلة خطرا يهدد الاستقرار السياسي الهش في المنطقة كلها. وإن سياسة النفط ستبقى تكبل أميركا في المنطقة. وأن مشكلة المياه بين تركيا، سوريا والعراق هي مشكلة رئيسة، لأن الدول الثلاث هذه تعتمد على نهر الفرات الذي ينبع من تركيا، ومصر تخشى أن تكون حربها القادمة مع أثيوبيا حول المياه (مياه النيل) شريان وعصب الحياة المصرية إذا قامت أثيوبيا بايقاف تدفق مياه النيل.

ثم ينتقد السياسة الأميركية بأنها تعتمد على اللامركزية في صناعة القرار السياسي - حيث تتقاسم صوغ القرار جهات عديدة في الإدارة الأميركية مثل مجلس الأمن القومي، والكونغرس واللوبي ووزراء الخارجية والدفاع، دون أن يشرح ويوضح كيف تؤثر كل من تلك الجهات على صنع القرار السياسي أو كيف تؤثر جماعات الضغط الأميركية وخاصة جماعة AIPAC الصهيونية على صناعة القرار السياسي، وهل ما زال لها تأثير قوي بعد الأزمة في الخليج وانتهاء الحرب الباردة وسقوط الشيوعية وهي بحاجة إلى شرح وتفسير وتحليل أكثر. ثم يصف الارتجالية في السياسة الأميركية، على أنها كارثة، لأنها تؤدي إلى سوء القرار المبني على الجهل، وهناك حاجة للمعرفة

وللتعاطف والتوافق ومحاولة فهم شعوب المنطقة بدلا من الارتجال والاعتماد على شرطي محلي مثل الشاه أو إسرائيل. وينصح المسؤولين الأميركيين بأن يحسنوا فهم شعوب المنطقة ومجتمعاتها ومساندة الدعوة للديمقراطية، ويختتم كوولي الكاتب القدير كتابه بقوله: إن ذلك هو السبيل الوحيد نحو سياسة نيرة طويلة الأجل، تحقق الوعد بإنهاء حرب أميركا الطويلة والسرية في الشرق الأوسط!

كتاب جون كوولي / الحصاد: حرب أميركا الطويلة في الشرق الاوسط كتاب كتب من قبل صحافي ومراسل غربي عاش لفترة طويلة في عدد من دول الشرق الأوسط، يمثل إكمالا لظاهرة بدأت في الظهور في الثمانينات، وهو كما ذكرنا في المقدمة يعتمد الأسلوب المنهجية والوصفية التاريخية، حيث يشد القارىء العادي ويستهوي المتخصص، ولكن لنا في نهاية هذا العرض والنقد النقاط والملاحظات التالية:

(1) من خلال اكثر من الأربعمائة صفحة لم يوضح لنا الكاتب البعد الاستراتيجي وأهمية الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأميركية ويجب أن يكون الفصل الأول فصلا تمهيديا يشرح فيه الكاتب أهمية الشرق الأوسط وخاصة منطقة الخليج، لأن كل انتقادات كوولي تصب في ثلاث أقنية الأولى: إيران، الثانية لبنان والثالثة الخليج (العراق، إيران، السعودية) فلذلك على الكاتب توضيح ذلك، كما أن عليه توضيح موقف السياسة الخارجية الأميركية بالذات من الشيوعية والاتحاد السوفيتي.

(2) المنهج الوصفي وغياب التحليل يطغى على الكتاب، حيث يركز على التفاصيل والجزئيات الصغيرة التي قد تحجب لب الموضوع، ويأخذ الكاتب موقفاً واضحاً ومتحيزاً ضد السياسة الخارجية الأميركية خاصة في عهدي ريغان وبوش (الجمهوري)، وكأن الكاتب ديمقراطي يريد كشف عيوب وضعف السياسة الخارجية للجمهوريين مع أنه ينتقد بعض الشيء كارتر (الديمقراطي) فهو يشرح كيف أنه ضيع إيران والشاه!

(3) أقترح أن يكون عنوان الكتاب: السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط: عقد من الأخطاء 1991-1978 بدلا من العنوان الحالي لأن العنوان الحالي شمولي وغير مركز. كما أن لي تحفظا على الترجمة العربية لـ الحصاد، فالأفضل أن تكون «تصفية حسابات» لأن الحصاد هو Harvest.

(4) هناك تفاوت واضح في التغطية فبعض المواضيع والفصول فيها تغطية مطولة ودقيقة وفيها وصف واضح لعمليات خطف، وعن الجو والطقس وهل الشخص

كان عنده شاريان أو لا، وبعض النقاط الجوهرية الأخرى مثل عاصفة الصحراء، أو لماذا قوّت وساعدت أميركا إيران والعراق، أو ما دور إيران وليبيا وأحمد جبريل في تفجير طائرة Pan Am 103 فلم يذكر تفاصيل ولم يذكر مصادر لمعلوماته.

(5) كما أن العديد من النقاط المهمة والتي قد يكون القارىء أو الباحث بحاجة لإعادة قراءتها أو الحصول على معلومات أكيدة عنها فيفاجأ القارىء والباحث بأنه لا توجد مصادر لتلك الأقوال أو المعلومات.

(6) يخصص الكاتب بعض الفصول لحرب الخليج والتي بحاجة إلى تفاصيل وشرح أكبر، فمثلا يكاد لا يكون هناك ذكر واضح لدور إيران في حرب الخليج، أو عن استراتيجية إيران وأهدافها في الخليج، وهذا نقص واضح في الكتاب.

(7) ولكن الكتاب ممتاز، بغض النظر عن هذا النقد، وعن الأخطاء المطبعية والترجمية التي يؤمل تلافيها في الطبعات القادمة، وياحبذا لو قامت جامعة الكويت بإحضار كتّاب الكتب الصحافيين الأربعة الذين ذكرتهم في المقدمة وهم Codey, Lamb, Friedman and Fisk وأجريت مناظرات معهم لزيادة فهمنا وفهمهم عن الشرق الأوسط والسياسة الخارجية الأميركية هناك، لأن السياسة الخارجية مهمة جدا لشعوب المنطقة وخاصة الكويت والكويتيين بعد الأزمة وتوقيع الاتفاقيات الأمنية بين دول المنطقة والولايات المتحدة، وهذا ما لم يتحدث عنه كوولي ـ عن السياسة الخارجية الأميركية بعد الأزمة، وماذا على أميركا ودول الخليج عمله لمساعدة بعضهم البعض.

أخيرا يبقى كتاب الحصاد كتابا سلسا وسارداً مهما، مسلط الأضواء على حقبة وعقد مهم في تاريخ الشرق الأوسط، ويحلل ببساطة الدور الأميركي والأخطاء الأميركية لجهل السياسيين الأميركيين وصناع القرار السياسي في الإدارة الأميركية بالديناميكية السياسية العربية والمجتمعات والشعوب. المكتبة العربية الفقيرة لمثل هذه الكتب بحاجة ماسة إلى كتب من هذا النمط وستأتي لتكمل ولتسد فراغا فيها.

يؤمل أن يكون قد قرأ المسؤولون وصناع السياسة الأميركية النسخة الإنكليزية وكذلك المسؤولون العرب النسخة العربية أو الإنكليزية، وأن يتفهموا الأخطاء، ويحاولوا كما ينصحهم كوولي في نهاية كتابه بعدم خلق شرطي في مناطق العالم، بل أن يحاولوا فهم شعوب المنطقة، وأن يكونوا أكثر حساسية لمطالب وحقوق شعوب الشرق الأوسط، وكذلك بنفس الوقت على المسؤولين العرب أن يفهموا السياسة الأميركية، كيف تصنع،

وكيف تعمل، وكيف تتأثر وعوامل الضغط الداخلي والخارجي التي تؤثر على هذه السياسة خاصة بعد غياب الشيوعية، وظهور أحادية القطب الآن وكيف يستطيعون توظيف كل هذه العوامل لتعمل لمصلحتهم، ولكن مع الأسف لا توجد العديد من الكتب في المكتبة العربية التي تعالج هذه الأمور باللغة العربية سواء من أكاديميين أو صحافيين، ولكن يؤمل في السنوات القادمة أن نقرأ ونستطلع هذه النوعية من الكتب.

العراق دولة المنظمة السرية

حسن علوي

الشركة السعودية للابحاث والنشر: جدة 1990، 196 ص، ط 5

مراجعة: **حامد حافظ العبد الله**
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

أفرزت أزمة الغزو العراقي لدولة الكويت الكثير من الاستفسارات حول طبيعة النظام الحاكم في العراق، حول تكوينه، الخلفية الفكرية، الشخصيات القيادية، دور حزب البعث، الطبيعة الإجرامية بالإضافة إلى كثير غيرها من الاستفسارات. إذ أن الموقف المؤيد للعراق في حربه مع إيران طوال السنوات الثماني قد أجل الإجابة على هذه الأسئلة، إلى أن جاءت أزمة الغزو العراقي فأعادت إلى الأذهان هذه الأسئلة المؤجلة وقام العقل العربي بالتفكير بأجوبة ترضي طموحه وتشبع جانب النقص في هذا الموضوع.

والكتاب الذي بين أيدينا يحاول أن يجيب على العديد من هذه الأسئلة، التي كان مجرد التفكير بها قبل سنتين فقط من الآن، يدفع الإنسان إلى الهاوية، كما يحاول أن يضع أسس مدرسة تفسر مايجري في العراق، تختلف عن الطروحات القائمة. فالبعض جرى على تصنيف التجربة العراقية بدءا من الانقلاب والذي قام به حزب البعث في تموز 1968 على انها تكرار للحكم العسكري القائم في العديد من بلدان العالم الثالث. وان الصبغة العسكرية التي أطرت الحكم في العراق هي الوحيدة الصالحة لتفسير ما جرى في العراق. أما مؤلف هذا الكتاب، فينطلق في تحليله للتجربة العراقية الحالية من أساس جديد سماه الرف الثالث، وهو أن من يحكم العراق هي المنظمة السرية وليس الحكم العسكري الخارج من صلب المؤسسة

العسكرية، ولا هو مدنيا لأنه لا يستلهم قواعد النظم السياسية المعترف بها في المجتمعات المدنية. إذن، يجب ان يطرح جانبا تحليل الرف الأول القائم على النظام العسكري، والرف الثاني المبني على النظام المدني، وأن ينطلق فهمنا للتجربة العراقية على أنها دولة المنظمة السرية. وباعتقادي أنه يحق للمؤلف أن يطرح فهمه الخاص لهذا النظام، خصوصا إذا عرفنا أنه كان ابناً لهذا النطام وأحد منظريه. فقد انضم لحزب البعث منذ أوائل الخمسينيات وتولى الكثير من المناصب الحزبية والإعلامية وكان آخرها رئيس تحرير مجلة ألف باء وعضو مكتب الإعلام القومي الذي يرأسه صدام حسين وكذلك كان مدير الحملة الإعلامية لرئاسة صدام حسين.

ساهمت حملة القمع والاضطهاد التي عاشها العراق بعد وفاة الملك فيصل الأول عام 1933 إلى اعتبار العمل السياسي عمل من الأعمال الإجرامية التي يعاقب عليها مرتكبوها، بالإضافة إلى اصدار عشرات القوانين الموجهة ضد المعارضة السياسية والمشاركة الشعبية. وفي ظل أجواء كهذه لجأت أحزاب المعارضة إلى العمل السري واستخدام «الشقاوات» والمجرمين ومحترفي القتل للعمل في صفوفها. وان كان أمرا كهذا يعد مبررا في أجواء القمع والاضطهاد فان حزب البعث بدءا من عام 1953قد استمر على حالة المنظمة السرية واستطاب العمل في جو السرية حتى وهو يقود السلطة وأجهزتها الأمنية الضاربة. تبعا لذلك، يحاول المؤلف أن يدرس تركيبة هذه المنظمة من الناحية التنظيمية والعقائدية بالإضافة إلى الدور الذي قامت وتقوم به في قيادة الحزب والدولة بعيدا عن الأعراف والتقاليد التي تحكم تصرفات الدولة.

بعد أن استعرض المؤلف الهدف من كتابه وزعه على تسعة فصول: ففي الفصل الأول «جذور المنظمة العراقية» يتناول الكاتب نشأة حزب البعث في العراق ويتساءل عن كيفية نجاح شخص مثل «ميشيل عفلق» في تكوين أتباع وأنصار له في دار الخلافة الإسلامية والعتبات المقدسة. وكذلك الدور الذي لعبه فؤاد الركابي وشفيق الكمالي وتحسين معلة في تحويل أفكار ميشيل عفلق إلى حقيقة ضمن الواقع السياسي العراقي، هذا وقد استعرض الكاتب اللغات التي استخدمها حزب البعث لمخاطبة جماهير الناس حسب مستوياتهم العقلية والنفسية ومنها الخطاب الديني والخطاب الطبقي والخطاب القومي، بالإضافة إلى الخطاب العلماني وأخيرا وضح الأستاذ العلوي الهيكلية التنظيمية في حزب البعث القائمة على سداسية القيادة والتي أفرزت أخيرا صدام حسين الابن البار والأجدر من تلامذة ميشيل عفلق لحمل رسالته.

وفي الفصل الثاني «سلطة المنظمة الأولى» يغوص المؤلف في أعماق التاريخ

فيبحث عن دور المنظمة السرية في انقلاب 8 شباط 1963 ضد عبدالكريم قاسم وكيف ان الولاء في هذه المرحلة كان قائما على أساس مسقط الرأس قرية كانت أم مدينة صغيرة وبالتالي على تحالفات القوى لا تحالف القوى القومية الاجتماعية، وينهي الكاتب فصله هذا ببيان ظهور نجم صدام حسين في المنظمة السرية بدءا من محاولة اغتيال عبدالكريم قاسم في تشرين الأول 1959 ومرورا بجرائمه الأخرى بعد هذا التاريخ.

والفصل الثالث «انهيار الدولة العراقية» يمكن اعتباره أهم فصول الكتاب، ففيه يتحدث عن بداية ظهور المنظمة السرية وتقاليدها المبنية على الشك وعدم الثقة والريبة والسرية والقائمة على أكتاف الخاملين وغير الفعالين في المجتمع. كما يستعرض فيه الكاتب انطلاقا من معايشته لهذه الأجواء الدور الذي قام به صدام حسين في انقلاب حزيران 1968ثم قمع المنظمة السرية للمؤسسة العسكرية في عملية 30 حزيران 1968 وهو دور كان يقوم به بعيدا عن الأضواء متيحا المجال لغيره من جنرالات المنظمة كحردان التكريتي وناظم كزار ومحمد فاضل بالبروز ريثما يصفو الجو لصدام حسين للقضاء عليهم واستلام دوره في قيادة المنظمة والحزب والدولة. وينهي الكاتب بحثه هذا بالحديث عن برنامج صدام حسين لإخضاع الجيش العراقي وإذلاله، بالإضافة إلى ذكر بعض الأمور الغريبة والفريدة التي يعيشها القطر العراقي في ظل حكم حزب البعث مثل وجود دستور مؤقت منذ ربع قرن وجعل سلطة إصدار القوانين والمراسيم في الدولة بيد صدام حسين يتحكم بها كيفما يشاء بدون رقيب.

أما الفصل الرابع «الأب الروحي والابن البار» فيبين الكاتب الدور الذي قام به ميشيل عفلق في تكوين حزب البعث ويوضح رأيه في أنه لا يمكن إطلاق وصف مفكر أو مسيحي على ميشيل عفلق لافتقاده للتجسيد الحقيقي لهذين الاصطلاحين، بل أن غاية ما يمكن وصفه به هو أنه «مستوطن ومبعوث أوروبي» أكثر منه «مسيحي عربي». بعدها، يبين الكاتب بعض المبادىء التي يؤمن بها عفلق مثل الدكتاتورية والتنديد بالنظام البرلماني، بالإضافة إلى تاريخه الانهزامي في العديد من المواقف السياسية. وقد قدر لهذا الشخص أن يقيم له مركزا خاصا في بلد الخلافة العباسية والمقدسات الإسلامية، ويستلم إرثه الدموي ابنه البار صدام حسين الذي استطاع بمؤهلاته المتواضعة من الناحية الثقافية والعسكرية أن يلوي عنق الدولة والمؤسسة العسكرية وأن يقضي ويزيح أغلب المؤسسين الحقيقيين لحزب البعث مثل حردان التكريتي وعدنان الحمداني وحسن العامري وخالد الصالح وعبدالكريم الشيخلي وغيرهم.

وفي الفصل الخامس الذي يحمل عنوان «تحالفات المنظمة السرية» فيوضح

الكاتب طبيعة التحالفات المحلية والعربية التي أقامها صدام حسين والتي كانت تقوم على التنازل عن بعض العقائد السياسية أو الأراضي العراقية من أجل إرضاء الطرف الآخر تحقيقا لمصلحة سياسية معينة، فإذا انقضت هذه المصلحة الوقتية، بادر النظام العراقي إلى فسخ هذه التحالفات، وقد يؤدي به الأمر إلى شن الحرب، كما حدث في حالة حربه مع إيران ونكثه لاتفاقية الجزائر عام 1975. ومن ضمن الاتفاقيات والتحالفات التي يناقشها المؤلف، اتفاقية التحالف مع الحركة الكردية جناح الطالباني ضد الحركة الكردية بقيادة الملا مصطفى البرزاني، اتفاقية آذار 1970 مع الحركة الكردية بزعامة الملا مصطفى البرزاني، اتفاقية الوحدة مع سوريا 1978، اتفاقية عدم الاعتداء مع المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى تحالفاته الشخصية داخل الحزب. وقد بنى المؤلف مناقشاته حول هذه الاتفاقيات على المعلومات التاريخية المتوفرة، بالإضافة إلى مصادره الشخصية ومعايشته الحية لبعض وقائع هذه الأحداث. وفي هذا الفصل يرد اسم الكويت، وأن موضوع ضم بعض الجزر الكويتية للعراق كان مطروحا في مشروع للدكتور فاضل الجمالي عام 1949 لعرضه على الحكومة البريطانية، بالإضافة الى حديث لصدام حسين عام 1979 يتحدث فيه عن ملاحظات بريطانية للعراق بضرورة الوحدة مع الكويت للتغلب على المشاكل التي يعيشها العراق.

أما الفصل السادس «سياسات المنظمة السرية» فيتحدث بداية عن الدور البوليسي الذي تقوم به سفارات المنظمة السرية من تجسس على المعارضة إلى ممارسة القمع والإرهاب وكأنها مخفر داخل القطر العراقي. أما سفراء النظام العراقي فلا يتم اختيارهم على كفاءاتهم وشهاداتهم أو ما شابهه، بل أن ذلك ينبع من مدى علاقة السفير بالمنظمة السرية ومدى وجود سجل إجرامي حافل لهؤلاء السفراء، ونظرة فاحصة لمن تقلد السفارة أثناء فترة حكم المنظمة السرية تثبت هذا الكلام. ولم ينجح السفراء رغم ذلك، بل أن المنظمة تعين عليهم من يراقبهم ويكتب عنهم التقارير السرية، كما أن الكثير منهم قد لقي حتفه اغتيالا أو إعداما بيد أجهزة المنظمة. بالإضافة إلى ذلك يبحث هذا الفصل في علاقة الدبلوماسية العراقية بالعمل الفلسطيني ودور الأولى في تفتيت وإضعاف العمل الفلسطيني. كما يبحث أيضا علاقة المنظمة بالنفط واستغلالها لعائده من أجل المصالح الشخصية لقيادات المنظمة، خصوصا صدام حسين. وأخيرا، يدرس الكاتب علاقة المنظمة السرية بالمعارضة العراقية وابتداعها لسياسات من أجل ضرب المعارضة، ولم يتفتق عنها ذهن إنسان من قبل مثل إلغاء شخصية الجريمة، استخدام الضد النوعي، نظرية الأمن الوقائي وإلغاء التدرج الجزائي.

والفصل السابع «دولة المنظمة ودولة الكويت» يتناول بالبحث والتحليل أسباب الغزو العراقي لدولة الكويت ويطرح وجهة نظره الخاصة، القائمة على وجود أطماع سابقة لصدام حسين في الأراضي الكويتية، وقد تنبأ المؤلف بهذه الأطماع في مقالات كتبت أعوام 1982 - 1983 و 1985 أن الكويت كانت ومازالت هدفا استراتيجيا حزبيا، تسعى المنظمة والحزب إلى غرس أنها جزء من العراق في عقول مؤيدي الحزب ومعتنقي أفكاره، لذا قامت سياسته مع الكويت بناء على هذا الأمر. وقد توج النظام أفعاله الإجرامية بضم الكويت إلى العراق مدعيا بالحقوق التاريخية التي بان زيفها وكذبها.

ويتناول الفصل الثامن «منظمة الموت» كيف أصبح القتل والموت أول قرار تتبعه السياسة العراقية قبل استخدام أية وسيلة أخرى. وهذا الأمر وضح في سحل وقتل رجال الحكم الملكي عام 1958 وفي انقلاب 8 شباط 1963 ضد عبدالكريم قاسم، وهكذا روضت عقول العراقيين لتقبل كلمات «اعدام» و«قتل» و«سحل» و«تعذيب». وقد ابتكرت المنظمة بعض أساليب الموت مثل القمح المسموم وأبوطبر ومصيدة الفئران وكذلك ابتكرت ما يسميه الكاتب «الأكسسوار الخاص لحفلات الموت» كترك عيون المساقين للإعدام مفتوحة ساعة تنفيذ الحكم وتكميم أفواههم بقطع البلاستر المحكم. هذا وعملية تطوير صناعة الموت في العراق قائمة على قدم وساق.

وفي الفصل التاسع والأخير «من رجال المنظمة» يدرس الكاتب من واقع معايشته للأمور حال بعض رجالات وقيادات المنظمة وتاريخهم القيادي في الحزب والمنظمة، ثم يستعرض المآل الأخير الذي أوردهم إياه صدام حسين إما «الإعدام أو الاغتيال أو التعذيب» متناسيا تاريخهم في الحزب وصداقتهم وقرابتهم الشخصية له. ومن ضمن الأسماء التي يتناولها المؤلف بالدراسة أحمد حسن بكر، شفيق الكمالي، عبدالخالق السامرائي، عدنان الحمداني، ومحمد عايش وآخرين.

وبإيجاز يمكن اعتبار الكتاب احدى الوثائق المهمة والتي كتبها أحد مفكري الحزب ومنظريه، لإدانة النظام العراقي وبيان الجرائم التي ارتكبها ضد شعبه وجيرانه، بل وحتى ضد رجالات المنظمة. وهنا يبرز دور صدام حسين كالقائد الأول في هذه المنظمة والمخطط لسياساتها الإجرامية. وقد نجح الكاتب في توضيح وجهة نظره الخاصة بمن يحكم العراق، هل هي الدولة، أم الحزب أم المنظمة السرية، وقد اتبع الكاتب «أسلوبا متميزا بالصبغة الصحفية لبيان ذلك، كما لم ينس المؤلف ايراد بعض ذكرياته وتجاربه الشخصية مما أثرى الموضوع وأضفي عليه قدرا من القبول. ورغم ذلك يعيب الكاتب عدم ترتيب أفكاره، فأحيانا يتحدث عن موضوع معين ثم يقفز إلى

نقطة أخرى لا علاقة لها بالموضوع الأول، ثم يعود إلى صلب الموضوع، وهذا يؤدي إلى تشتت ذهن القارىء. كذلك فقد تناول الكاتب موضوع الكويت في الفصل الخامس وربطه بمشروع فاضل الجمالي، وهي نقطة اعتراضية لم يكن لها علاقة بصلب موضوع هذا الفصل، وكان من الأفضل أن يبحث هذه النقطة ضمن الفصل السابع المتعلق بالغزو العراقي لدولة الكويت.

والتقليل من الدور الفكري الذي قام به ميشيل عفلق في وضع البناء الفكري والعقائدي لحزب البعث يخالف الكثير من الدراسات والآراء التي كتبت حول هذا الموضوع وبنظرة إلى كتاب «في سبيل البعث» لميشيل عفلق، يتبين أن هذا الرجل ذو قدرة ذهنية وفكرية لا يمكن نكرانها والتقليل منها بحال من الأحوال. وأخيرا وليس آخرا، فان المؤلف يركز على دور صدام حسين في قيادة المنظمة ورسم السياسة الإجرامية لها، متناسيا أن الكثير من رجالات الحزب ممن سبقوا صدام كأحمد حسن البكر وعدنان الحمداني ومرتضى الحديثي ووليد الجنابي غارقون في الإجرام والقتل والتعذيب حتى أعناقهم، وأن صداما ليس سوى حلقة من حلقات الإجرام التي مارسها من سبقوه. وإذا كان من كلمة حق تقال بالكتاب والمؤلف، إن صاحبه بذل جهدا كبيرا وواضحا في تجميع وبيان مادة الكتاب، كما يقدم نظرة جديدة لواقع السياسة العراقية مبنية على دور المنظمة السرية. واتبع المؤلف الأسلوب الواضح السلس في بيان أحوال المنظمة السرية، كيف لا وقد كان من كبار منظري الحزب وإعلامييه «ولا ينبؤك مثل خبير».

The Commanders

القادة : أسرار ما قبل وبعد أزمة الخليج

Bob Woodward

بوب وودوورد

ترجمة : عمار جولاق

محمود العابد

دار الجيل ، بيروت 1991 - 326 ص

مراجعة : **عبد الرضا أسيري**
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

يعتبر كتاب بوب وودوورد، القادة: أسرار ماقبل وبعد أزمة الخليج حلقة

إضافية لسلسلة حلقات المؤلف الصحفية للموضوعات الحساسة والجادة في قضايا السياسة الأمريكية، ولقد سبق ذلك عدة مؤلفات كان أشهرها Veil The Secret Wars of the CIA 1981 - 1987. ويهدف الكتاب (القادة) إلى بحث أسلوب اتخاذ قرارات الحروب قبل أن تبدأ المعركة الفعلية ص (27)، ويركز الكتاب على عملية اتخاذ القرارات داخل وخارج البنتاغون (وزارة الدفاع الأمريكية)، وهي أكبر قيادة عسكرية ومدينة أمريكية، حيث تضم أكثر من عشرين ألف موظف، أو بالتحديد 23 ألف موظف.. ويستقي الكاتب أو الكتاب وصفه للأحداث ودور كل ممثل فيها من خلال المقابلات الشخصية التي تجاوزت 400 مقابلة في خلال مدة تزيد عن العامين من الزمن ص (25)، ويصور الباحث نظرة اللاعبين السياسيين (مدنيين وعسكريين) تجاه أزمتين سياسيتين متباعدتين في الموقع الجغرافي والنوعية (غزو بنما وغزو الكويت). ويبين الكتاب عدم رغبة القيادات العسكرية للدخول في معارك، أو صراعات عسكرية تخوفا من العواقب أو الخسائر البشرية، ويفضل هؤلاء سياسة الاحتواء (كالحصار الاقتصادي والضغط السياسي) ضد الزعيم العراقي صدام حسين مثلا على عكس رغبة القيادة السياسية في نشر القوات العسكرية ص(31).

ويعزز الكتاب فرضية رئيسة لسياسة أمريكا الخارجية والنابعة من أن حماية مصالح أمريكا الكونية والحيوية تتطلب تواجدا فعليا للقوات الأمريكية في الخارج، ولقد أكد ذلك وزير الدفاع واينبرغر في تصريح له في عام 1984 (ص93). واشترط واينبرغر أن هدف زج هذه القوات هو تحقيق نصر أمريكي.

أما بخصوص استعدادات العراق العسكرية، ومناوراتها لغزو الكويت فاعتقد محللو الاستخبارات الأمريكية (شأنهم شأن الآخرين) أن نشر العراق لقواته على حدود الكويت في بداية يوليو 1990 كانت وسيلة تهديد تمهيدا للمفاوضات النفطية، أو ربما من أجل احتلال جزر كويتية تطمع فيها العراق (ص 174).

ومع تزايد الضغوط العسكرية والسياسية والنفسية العراقية اتضح رفض الكويت طلب المساعدة الأمريكية لحمايتها. ويؤكد الكاتب بأنه «من الصعب مساعدة شخص لا يريد المساعدة» (ص 182 و202) بالرغم من إنذارات واشنطن المتكررة. ومع زيادة تواجد القوات العراقية، تخوف الكويتيون من أن التهديد العراقي ماهو إلا تضليل غربي متعمد لتسويغ جلب القوات الأمريكية إلى وطنهم (ص 206). وعند غزو العراق للكويت كان لدى القيادة الوسطى الأمريكية، والتي كان يرأسها الجنرال شوارزكوف

خطة (90 - 1002)، وهي عملية لتحريك حوالي (100000) جندي إلى منطقة الخليج في غضون ثلاثة أو أربعة أشهر.

وبعد الغزو العراقي أبدى الأمريكيون تخوفهم بأن الضحية القادمة في قائمة أولويات صدام حسين قد تكون السعودية، فهرع هؤلاء لمساعدتها. وبعد موافقة السعودية على احتضان القوات الأمريكية وضع الرئيس الأمريكي جورج بوش هدفا جديدا إلى جانب ردع التهديدات العراقية للسعودية إلى غزو معاكس للكويت (218 و 227).

ولقد أظهر الكتاب ضيق الإدارة الأمريكية والرئيس بوش من تجاوزات العراق البشعة واللا أخلاقية ضد حقوق الكويتيين الإنسانية والكويت نفسها (ص 250)، وهذا بدوره، (بين أمور أخرى) جعل الرئيس الأمريكي مصمما على استخدام جميع الأساليب لإخراج العراق من الكويت، واستخدمت الولايات المتحدة مجلس الأمن الدولي والتضامن الدولي الناشىء أثناء الأزمة لإصدار عدد يزيد عن اثنى عشر قرارا للضغط على العراق وكان أهمها قرار المجلس رقم 678 في نوفمبر 1990 لاستخدام جميع الوسائل الممكنة بما فيها القوة العسكرية لإجبار الزعيم العراقي صدام حسين على الخروج من الكويت. ومنح القرار مهلة قدرها 45 يوما لإقناع صدام بضرورة الخروج من الكويت سلما.

وبالرغم من مبادرات دول «وأطراف» عديدة ـ ومن ضمنها الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة واجتماع بيكر ـ عزيز في جنيف وزيارة دي كويلار (السكرتير العام للأمم المتحدة) لبغداد في يناير 1991 ـ فقد فشلت كل هذه الجهود لإقناع العراق بجدوى الحل السلمي. ومع اقتراب ساعة الصفر (15 يناير 1991) بدأ الرئيس بوش سلسلة اجتماعات مع الخبراء والمستشارين وأعضاء الكونغرس لتدارس جميع النتائج والعواقب والاحتمالات، وفي 1991/1/12 منح الكونغرس الأمريكي التفويض الدستوري والقانوني للرئيس الأمريكي لخوض الحرب (ص 309)، وترجم ذلك إلى أمر تنفيذي سري لبدء الحرب (ص 311 - 317).

والتزاما باتفاق سبق بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية يلزم إبلاغ الأخيرة بقرار الحرب، فقد أبلغت واشنطن السفير السعودي في أمريكا (الأمير بندر بن سلطان بذلك، والذي قام بدوره بإبلاغ الملك فهد بن عبدالعزيز رسالة في كلمات سرية متفق عليها مسبقا فحواها «سيأتي صديقنا القديم سليمان في الثالثة صباحا

إنه مريض وسأنقله للخارج، وسوف يصل هناك في الساعة الثالثة صباحا» (ص 317). وبدأت الحرب الجوية ضد العراق في الساعة الثالثة من صباح الخميس 1991/1/17.

ولقد استمرت حرب الخليج لمدة 42 يوما، منها أربعة أيام هي الحرب البرية، وكانت النتيجة تحرير الكويت، وتدمير جيش العراق، وهزيمة الحرس الجمهوري، وإملاء شروط السلام على العراق، وقتل عشرات الآلاف من العراقيين، أما الأمريكيون فقد فقد منهم سبعة، وقتل 173 شخصا .

ويتخذ الكتاب أسلوب الرواية القصصية في عرض تفاصيل دقيقة ومثيرة للاجتماعات والقرارات، وما يدورحول الكواليس في الأجهزة والوزارات المختلفة المهتمة بالأمر. وحيث إن الموضوع شيق ومعاصر وحديث فإن القارىء يود إنهاء الكتاب في جلسة واحدة بدلا من قراءته في أوقات متفرقة وعلى أجزاء ويعتبر الكتاب إضافة متميزة وفريدة لمؤلفات الصحفي وودوورد الجذابة والفريدة والوثائقية. ويؤخذ على الكتاب أن الترجمة غير دقيقة لغير العارفين بمصطلحات المدرسة الأمريكية مثل: (هيل Hill) الكونغرس، والعمليائية Logistic. (ص 71 و79)، ويضم الكتاب بعض الأخطاء التدوينية مثل دخول الكويت للجامعة العربية هو عام 1971 وليس عام 1963 (ص 173). ويفتقد الكتاب خاصية الكتب الأكاديمية من حيث التصنيف والتوثيق والمصادر العلمية. ويتصف الكتاب - باعتباره مزيجا من الاهتمامات السياسية المعاصرة والتاريخية - بأسلوب صحفي جذاب وسلس، ولا يحتاج للخلفية العلمية أو الفكرية لاستيعابه، وأوصي بقراءته، والاطلاع عليه للقراء عامة، ولكل المهتمين بشؤون العلاقات الدولية وقضايا الخليج، وأمريكا اللاتينية والشؤون العامة زاد ومرجع في هذا الكتاب.

وحيث إن تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في نظام أحادية القطب في الفترة المعاصرة في تزايد مستمر وتأثير مستمر فإن قراءة هذا الكتاب تمنح القارىء صورة عن منهجية اتخاذ القرارات وأساليبها في الإدارة الأمريكية. وختاما فإن كتاب القادة: أسرار ماقبل وبعد أزمة الخليج هي إضافة مهمة للمكتبة العامة والعلمية.



تصدر عن كلية الآداب - جامعة الكويت

دورية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكلية الآداب

- تقبل الابحاث باللغتين العربية والانجليزية شرط أن لا يقل حجم البحث عن (٤٠) صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليات على اعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب فقط بل لغيرهم من المعاهد والجامعات الاخرى.
- يرفق بكل بحث ملخصاً له باللغة العربية وآخر بالانجليزية لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة.
- يمنح المؤلف (٣٠) نسخة مجاناً.

الإشتراكات:

داخل الكويت	خارج الكويت
للأفراد: ٣,٢٠٠ د.ك - للاساتذة والطلاب: ١,٦٠٠ د.ك	٣٢ دولاراً أمريكياً - ١٦ دولاراً امريكياً
للمؤسسات: ١٦ د.ك	٦٤ دولاراً أمريكياً.

ثمن الرسالة: للأفراد: ٤٠٠ فلس — للأساتذة والطلاب: ٢٠٠ فلس

ثمن المجلد السنوي: للأفراد: ٤,٨٠٠ د.ك — للاساتذة والطلاب: ٢,٤٠٠ د.ك

توجه المراسلات الى: رئيس هيئة تحرير حوليات كلية الآداب

ص.ب ١٧٣٧٠ - الخالدية

الكويت - 72454

احمد عبدالعزيز المزيني، الكويت والغزو العفلقي،
ذات السلاسل، الكويت، 1991 الصفحات 551

هذا الكتاب يتكون من ثمانية فصول بالإضافة إلى فهرس الملاحق، ويعالج في الفصل الأول معنى العفالقة وجنوده، وكيفية أن الله عز وجل ينصر الدولة العادلة ولو كانت كافرة، ولا ينصر الدولة الظالمة، أما الفصل الثاني فيعالج الوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمجتمع الكويتي، والفصل الثالث يعالج التركيبة الاجتماعية في الكويت، وطبقات المجتمع الكويتي وأسرة آل صباح والأنساب المختلفة، أما الفصل الرابع فيعالج الدول الصغيرة والنظام الدولي، والفصل الخامس يعالج المشاركة السياسية والحركات الإصلاحية قبل وبعد الاستقلال، والفصل السادس يعالج القوانين الوضعية، ومشاركة المرأة في السياسة، والفصل السابع يتناول الأقليات المسيحية والعلمانية والمسلمة، وأما الفصل الثامن فيشمل الرؤية المستقبلية للكويت، وعلاقتها بدول مجلس التعاون الخليجي، كما يحتوي هذا الكتاب على فهرس للملاحق.

علي محمد الدمخي، كويتي تحت الاحتلال، مطبعة دبي،
الإمارات العربية المتحدة، 1991 ط 2 الصفحات 292

يتكون الكتاب من 9 فصول حيث يعالج الفصل الأول أحداث ما قبل الاحتلال، والتصريحات الزائفة ضد الكويت، والحشود العسكرية على الحدود الشمالية، ومؤتمر جدة قبل العدوان. في حين يعالج الفصل الثاني الأيام الأولى من الغزو العراقي، ويعالج في الفصل الثالث قيام الحكومة الكويتية الزائفة المؤقتة، والفصل الرابع يعالج صور التعسف ضد المواطنين، وأما الفصل الخامس فيعالج طمس الهوية الكويتية (السكانية، الإدارية...الخ) وأما الفصل السادس فيعالج سيطرة النفوذ العراقي على الحياة العامة، ودخول ظواهر مختلفة، والفصل السابع يتناول الإعلام العراقي المضلّل من إذاعة وتلفزيون وصحافة، وأما الفصل الثامن فيعالج تلاحم أبناء الكويت وتضحياتهم المختلفة، وأما فيما يختص به الفصل التاسع فإن المؤلف يستعرض فيه قيام الحرب الجوية حتى انتهاء الحرب البرية وتحرير الكويت واندحار العدوان.

إبراهيم إسماعيل، هتلر مرة ثانية، الكويت ط 2 الصفحات 107

يحتوي هذا الكتاب على ثمانية أبواب، حيث يعبر الكاتب عن محتوى هذه

الأبواب من خلال اللوحات المرسومة، يعطى لكل باب عنواناً معيناً، فالباب الأول، عنوانه: الغزو العراقي للكويت، وعنوان الباب الثاني: صامدون، والثالث: الضغوط الصدامية على العراق، والرابع: الخميس الأسود، أما الخامس فيعطيه عنواناً: توزيع الثروات، والسادس: صداميات، وأما السابع فعنوانه: الهزيمة وعنوان الباب الثامن: تحرير الكويت.

محمد فهيم درويش، الشرعية الدولية وأزمة الخليج
«من الغزو إلى التحرير»، الزهراء للإعلام العربي،
القاهرة، 1991، ط 1 الصفحات 213

يتكون الكتاب من قسمين: ويتضمن القسم الأول الشرعية الدولية والمنظمات الدولية «الأمم المتحدة»، أما القسم الثاني فيعالج أزمة الخليج والدوافع والنتائج الخاصة بالغزو العراقي للكويت، بالإضافة إلى الأساليب السلمية والعسكرية، والتدخل الأمريكي لتحرير الكويت، ويقدم الكاتب في هذه الدراسة ما يتعلق بموضوع الشرعية الدولية والقواعد التي تحكم الدول في علاقاتها، كما يدعو المسلمين والعالم كله للوقوف ضد هذه الجريمة النكراء وهي الغزو العراقي للكويت.

حامد سليمان، مذابح صدام في الكويت،
الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1991 ط 1 الصفحات 187

يتكون الباب من ثلاثة فصول، حيث يخصص الكاتب الفصل الأول لموضوع «يوميات الجحيم» حيث يذكر فيه بعض ملامح شخصية طاغية العراق، ثم يعرض فجر الاحتلال والمعاملات اللاإنسانية التي قام بها جنود صدام في الشعب الكويتي، أما الفصل الثاني فعنوانه «الهاربون من الجحيم يتكلمون»، وفيه يروي شهود عيان الأحداث التي وقعت في الكويت، أما الفصل الثالث فيضع فيه الكاتب صوراً ووثائق تدين الغزو العراقي للكويت، هذا بالإضافة إلى ملحق الصور.

أحمد رائف، مجرم الحرب التكريتي،
الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1991 ط 1 الصفحات 300

يحتوي هذا الكتاب على 12 فصلاً، يعالج الكاتب في الفصل الأول العالم

الجديد، نحو كون متغير، والفصل الثاني يشمل الحكومة العالمية الجديدة، أما الفصل الثالث فيستعرض ياسر عرفات «القضية والشخصية»، في حين الفصل الرابع يشمل الأسطورة والشبح في حين الفصل السابع يشمل قتل صدام هو الحل، كما أن الفصل الثامن يشمل نهاية الطاغية حتمية، ويشمل الفصل التاسع على مقارنة بين صدام واليهودية العالمية، والفصل العاشر يشمل «المسلمون في مستنقع العدوان»، أما الفصل الثاني عشر فيشمل ضرورة محاكمة مجرم الحرب التكريتي ومن ساعدوه في جرائم ضد الإنسانية.

حلمي محمد القاعود، هتلر الشرق وبلطقي العراق، ولص بغداد، دار الاعتصام، القاهرة، 1990 الصفحات 303

يحتوي هذا الكتاب على خمسة أقسام حيث يشمل القسم الأول موضوع الاعتصام والمؤلف، والتاريخ الذي لا ينسى، أما القسم الثاني فيشمل المعالجات الصحفية لشخصية صدام، بقلم الكتاب المصريين والعرب والأجانب، والقسم الثالث يخصصه الباحث لمشكلة الخليج والدور الأمريكي المشبوه، أما القسم الرابع فهو الآثار المترتبة على الاجتياح العراقي للكويت، والقسم الخامس يشمل آراء العلماء ورجال الفكر الإسلامي في الأحداث الدامية بعد جرائم صدام.

مركز الدراسات والترجمة، على حافة الكارثة، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1991ط 1 الصفحات 157

يحتوي الكتاب على مقدمتين: الأولى خاصة بمقدم الكتاب والثانية لمركز الدراسات والترجمة، ويعالج الكتاب موضوعات مختلفة عن الأزمة في الخليج، ولذلك فإن أهم موضوعات هذا الكتاب هي: التنبؤ بالأزمات قبل وقوعها، الأساليب العلمية الحديثة لإدارة الأزمات، نظريات خلق الواقع بالإيحاء، الثنائي وتحويل قوائم الرمي باستمرار، خلافات ومخاوف في الأسبوع الأول لانتشار القوات، سيناريوهات العمليات العسكرية والخرائط السياسية، أسرار صفقات الأسلحة الكيماوية البيولوجية، والذرية، مواجهة عاصفة في الجبهة الاقتصادية، أعنف المواجهات على الجبهة الإعلامية، حصاد الأزمة، كيف تعمل حكومة الكويت في المنفى.. وثائق عن الأزمة، لكل نبأ مستقر وسوف تعلمون.

ايراهيم سعدة، صدام حسين وعصابة الأربعة،
الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1991، ط 1 الصفحات 163

يشمل الكتاب مقدمة ويعالج موضوعات مثل: الحمومة الخفية فرصة لا تعوض، الأصل والصورة، روبن هود المزعوم، الفرسان الثلاثة، السلام الذي يحلم به، الطابور الخامس، وهكذا يخططون لمعاقبة مصر.

أحمد رائف، امنعوا هذا الرجل من هدم الكعبة،
الزهراء للإعلام العربي، القاهرة 1991، ط 1 الصفحات 158

يحتوي الكتاب على خمسة أبواب، ويشمل الباب الأول على جرائم صدام بحق الشعب العراقي، ويتفرع هذا الباب إلى ثلاثة فصول، أما الباب الثاني فيشمل فصلين، وعنوان هذا الباب: جرائم في حق العلماء من السنة والشيعة، أما الباب الثالث فيحتوي أيضا على فصلين، وعنوانه جرائم في حق الحركة الإسلامية، أما الباب الرابع فيشمل جرائم الحرب في القتال ضد إيران، والباب الخامس يخصص للملاحق الخاصة بالوثائق والصور.

محمد العباس، السفاح بين العراق الذبيح والكويت الجريح،
الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1990 ط 1 الصفحات 226

يشتمل الكتاب على ستة فصول، حيث يعالج الفصل الأول فقه الدم والطفولة والإجرام والتصفية، وأول محاولة اغتيال سياسية، في حين أن الفصل الثاني يشتمل على قراءات في فكر البعث، وأطروحات الحزب، وموقف البعث من الإسلام، أما الفصل الثالث فيشمل التطور الفكري لصدام حسين والاتجاه الهاشمي، والفصل الرابع يشمل غزو الكويت مع سبق الإصرار والترصد، أما الفصل الخامس فيعالج موضوع، صدام حسين عدو للعرب والمسلمين، والدور التآمري ضد القضية الفلسطينية، ودعم عون الصليبي، والفصل السادس يشمل رأي الإسلام في الغزو الصدامي وشروط إعلان الحرب، وأشكال الحرب الدفاعية.

محمود النجيري، صدام حسين في ميزان الإسلام،
الزهراء للإعلام العربي، القاهرة 1991 ط 1 الصفحات 180

يشمل الكتاب ثمانية فصول، فيشمل الفصل الأول (إذ انبعث أشقاها)، والفصل الثاني يشمل موضوع «لحساب من يعمل صدام حسين؟»، في حين أن الفصل الثالث يعالج موضوع «إيران سابقة صدام الإجرامية»، ويشمل الفصل الرابع على المجرم العتيد، والخامس يحتوي على سؤال، وهو لماذا تضحك إسرائيل؟، أما الفصل السادس فيشمل على حديث صدام عن الإسلام، وأما الفصل السابع فيشمل رجل الفُرص الضائعة، والفصل الأخير يحتوي على «الإسلام يحتم جهاد صدام حسين».

وجيه أبو ذكري، محاكمة سفاح بغداد،
دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1991 ط 1 الصفحات 216

يحتوي هذا لكتاب على مقدمة للكاتب، بالإضافة إلى عرض الكاتب لأعمال صدام حسين الغادرة والمظلمة، وادعائه أنه نبيّ، وعرضه للبعث، ويعرض الكاتب أيضا موضوعات مختلفة مثل: صدام الخائن، وقصة اتصاله بإسرائيل، لم تكن الكويت كل الأهداف، الحسابات الخاطئة، الحرب والسلام، محاكمة السفاح، أسرار الغزو.. والتحرير.

محمد العباسي، من عاصفة الصحراء إلى أم الهزائم،
الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1991 ط 1 الصفحات 231

يحتوي الكتاب على خمسة فصول، يعالج الفصل الأول محاولات التسوية ودبلوماسية الأيام الأخيرة، أما الفصل الثاني فيعالج عاصفة الصحراء تدمر العراق، والثالث يعالج الخسائر الاقتصادية والكارثة البيئية، أما الفصل الرابع فيعالج الآثار السياسية للغزو العراقي للكويت، وأما الفصل الخامس فيناقش سيناريوهات ما بعد عاصفة الصحراء.

صلاح قبضايا، عاصفة الصحراء، الشركة السعودية للأبحاث،
لندن، 1991 الصفحات 335

يتضمن الكتاب تسعة فصول، حيث يعالج الفصل الأول المعارك الصاروخية، والثاني الحشد العسكري، والثالث المسألة الكويتية، والرابع يشمل المسرح

الكويتي، أما الخامس فيشمل مفاجآت صدام، والسادس خاص بموضوع الهروب إلى الأمام، أما السابع فيعالج المشاهد العشرة، أما الفصل الثامن فيحتوي على التراجع العراقي، والتاسع يشتمل على مرحلة الحسم، ومع هذه الفصول صور وخرائط.

خالد محمد خالد، أزمة الخليج، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة 1990 الصفحات 214

يتضمن الكتاب موضوعات يحاول الكاتب التعبير عنها، بحيث يعطي لكل موضوع عنواناً معيناً، مثل «أي بأس ما دام فينا صدام» «ليست المشكلة في وجود القوات الدولية بل الكارثة في غيابها»، تعرفون الحق، والحق يحرركم، أما آن لهذا المصلوب أن ينزل، وركز الكتاب على بعض الموضوعات الساخرة مثل: السيد الرئيس يتكلم، اللهم لا شماتة، كما يتكلم الكاتب عن بعض الأحداث مثل، بانوراما: الجريمة... والدفاع، يا آية الله.. مالك والمستنقع، أما آن لهذا السفاح أن يرحل، لا جزاء لصدام حسين إلا أن يطبق عليه «حد الحرابة» ويتساءل الكاتب في قوله «سيدي رسول الله... كيف ترانا؟» هذا بالإضافة إلى عرض ندوة بالتليفزيون العربي.

محمد الرميحي، الكويت: كلمات عن زمن النكبة، الشركة الكويتية للأبحاث، لندن 1991ط 1 الصفحات 462

يحتوي هذا الكتاب على مقالات صدرت في «القبس الدولي» منذ الثاني عشر من أغسطس1990 حتى توقفها في30 أكتوبر من العام نفسه ثم المقالات التي صدرت بعدها في «صوت الكويت» حتى يوم التحرير 28 فبراير 1991.

خيري نور الدين، العار، دار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة، 1990 خمسة أجزاء

يتكون الكتاب من خمسة أجزاء، بحيث يقسم الكاتب هذه الأجزاء إلى خمسة أشهر، وتعتبر هذه الأجزاء سجلاً وثائقياً لجريمة غزو الكويت. بالنسبة للشهر الأول يمتد من 2 أغسطس إلى 1 سبتمبر 1990م ويعبر عن الأحداث التي وقعت أثناء تلك الفترة المذكورة، بالإضافة إلى ملحق الصور.

وبالنسبة للشهر الثاني (ج 2) فيمتد من (2 سبتمبر إلى 1 أكتوبر 1990)، وأيضا يعبر عن الأحداث التي وقعت أثناء تلك الفترة. وكذلك في ما يخص الشهر الثالث (ج 3،

فهذا الجزء يمتد من (2 أكتوبر إلى 1 نوفمبر 1990)، وهي فترة أثناء الغزو العراقي للكويت.

وفيما يخص الشهر الرابع فهو يمتد من (2 نوفمبر وإلى 1 ديسمبر 1990)، وكذلك الجزء الخامس أو الشهر الخامس فهو يمتد (من 2 ديسمبر 1990 إلى 16 يناير)، هذا بالإضافة إلى ملحق الصور.

سليمان الفهد، شاهد على زمان الاحتلال العراقي في الكويت، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991 الصفحات 250

يقسم الكاتب هذا الكتاب إلى أربعة موضوعات رئيسة، وهي بالفاكس السري، ديوانية المرابطين، وأخريات ذوات تضحية وفداء، كويتي بالجيش الشعبي.

وتحت كل عنوان رئيس، عناوين فرعية، فالعنوان الرئيس الأول وهو بالفاكس السري يحتوي على عنوانين فرعيين مثل: المرابطون في الكويت المحتلة، الأسرى والمعتقلون، شهادة بكل لغات العالم، حاميها حراميها، وكذلك بالنسبة للعنوان الرئيس الثاني، وهو ديوانية المرابطين، فيضم: في السماء غيم، البعض يفهم، التعاطف العظيم، المختار، وكالة «يقولون للأنباء»، الشهيدة أسرار القبندي، وكذلك في ما يخص العنوان الثالث، وهو وأخريات ذوات تضحية وفداء، فيضم مجموع الفروسية إياكم وهؤلاء ـ بطل اسمه العبادة، يوميات السرداب بالحبر السري. المحنة في وحدات الأطفال، أما العنوان الرئيسي الرابع وهو كويتي في الجيش الشعبي فيضم اللحية والكهرباء، العميل المزدوج..

نورية السداني، أسرار الكويت، دار القبس، الكويت 1992 الصفحات 374

هذا الكتاب اختص بالسيرة الذاتية للشهيدة أسرار القبندي، ونضالها، واعتقالها، واستشهادها، بالإضافة إلى شهود التاريخ ورفاق النضال، وزملاء المعتقل، بالإضافة إلى الرهائن الذين ساعدتهم أسرار.

عبدالعظيم رمضان، الاجتياح العراقي للكويت، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1990، الصفحات 160

يحتوي الكتاب على 3 أبواب، يشمل الباب الأول اجتياح الكويت في الميزان السياسي، ويتضمن موضوعات فرعية (الحل العسكري) لإنهاء غزو العراق

للكويت، والقوة المسلحة المصرية بين المهام الهجومية.. وحسابات صدام، ولغز الحشود الغربية في الخليج، المواقف المتخاذلة، من المسؤول عن جلب القوات الأجنبية، واحترقت ورقة العراق في حريق الكويت، صدام الفتى المدلل لمصانع الأسلحة في الغرب، والباب الثاني يعالج اجتياح الكويت في الميزان التاريخي والنشأة التاريخية لإمارة الكويت، والوضع السياسي الفريد لإمارة الكويت. وافتراءات المؤرخين العراقيين في الميزان التاريخي. والباب الثالث يعالج أحاديث صحفية وإذاعية مختارة، وحديث بجريدة العروبة حول غزو الكويت، ولماذا يغزو العراق الكويت؟ وحديث لصوت أمريكا لأزمة الخليج ومستقبل القضية الفلسطينية.

أيمن نور، اغتيال الكويت، الدار المصرية،
القاهرة، 1990 الصفحات 207

يحتوي الكتاب على تسعة فصول ذات موضوعات مختلفة، ويعالج الفصل الأول الجذور التاريخية، والفصل الثاني يعالج بواعث الغزو العراقي، والفصل الثالث يعالج أسرار يوم النداء، والفصل الرابع يشمل جرائم صدام حسين. والفصل الخامس يعالج الحدود العربية فوق براكين متفجّرة، والفصل السادس يشمل يوميات اجتياح التتار للكويت، والفصل السابع يعالج رسالة للشعب العراقي العربي، والفصل الثامن يتضمن رسالة لشعب الكويت، والفصل التاسع يشمل مستقبل الكويت، بالإضافة إلى الوثائق المختلفة.

سمير خليل ـ أحمد رائف، جمهورية الخوف،
الزهراء للإعلام العربي، القاهرة 1991 الصفحات 447

يعالج سبعة فصول مختلفة، بحيث يشمل الفصل الأول نظام حكم البعث، ومنظمات العنف، والشرطة السرية ومجموعات الموت، وصدام حسين وتنظيمه للأمن، والهدف الحقيقي لكتاب المخابرات، أما الفصل الثاني فيعالج: عالم من خوف، ونوع جديد من الخوف، والمشهد الشعبي الضخم، أما الفصل الثالث فيتضمن: الفكر البعثي وغسيل المخ للجماهير، أما الفصل الرابع فيشمل السلطة وألقاب الرئيس، وأما الفصل الخامس فيشمل: القومية العربية والعراق بالإضافة إلى الجيش والآشوريين، أما الفصل السادس فيتضمن: تكوين البعث وشخصيات وأحداث أنشأت الحزب بالإضافة إلى العلمانية والطائفية والشعوبية، أما الفصل

السابع فيشمل: شرعية البعث العراقي والاعتراف ونهاية السياسة، والحزب الشيوعي العراقي، وأما الخاتمة فتتضمن الفاجعة الأخيرة والحرب بلغة الأرقام بعد الختام وقبل النهاية.

المركز الإعلامي الكويتي، السجل الأسود، القاهرة، 1990 الصفحات 123.

يتضمن الكتاب موضوعات مختلفة لروايات شهود العيان لمجازر صدام حسين في الكويت، وأهم العناوين الرئيسة كالتالي (اغتصاب ـ قتل وانتهاك حرمة السنين ـ نهب وسرقة، وسجل شهود العيان)، بالإضافة إلى مقتطفات وصور أليمة أثناء الأزمة داخل الكويت تحت عنوان: وهكذا دمروا الكويت وتم عملية السلب والنهب.

سعيد عبدالخالق، قرصان الخليج،
الزهراء للإعلام العربي، القاهرة 1991 الصفحات 123

يشمل الكتاب موضوعات مختلفة منها: قرصان الخليج، وبلطجة عسكرية، وخداع العرب لن يستمر طويلاً، بالإضافة إلى نهب واغتصاب الكويت، والقوات الأجنبية في الخليج...الخ، يا رئيس مصر لا تضع يدك في الأيدي الملوثة بالدماء، الفخ العسكري السعودي، المبادىء في مزاد العوانس، مصر والسعودية جيش مصر هو جيشكم، صدام الجاحد قال بالأمس ويقول اليوم، هل جاءت أمريكا للبقاء بيننا، في العراق مجزرة بشرية ـ والمنظمة العربية لحقوق الإنسان ـ الجمهورية العراقية، صدام حسين وشامير ماركة الخمسينيات والستينيات، طفل العرب المدلل ضرب الرياض لتحرير تل أبيب.

محسن الشيخ، قصة بطل من أبطال المقاومة الكويتية،
وزارة الإعلام، الرياض، 1991 الصفحات 166

يتضمن الكتاب قصة بطل من أبطال المقاومة الكويتية ـ وموضوعات أخرى، مثل: التليفزيون وأزمة الخليج، والنور الأحمر في أزمة الكويت ـ الفن العراقي وغوغائية صدام، هل نستاهل نحن العرب أن يكون صدام أحدنا، بناء دولة جديدة اسمها الكويت، إرادة الشعب الكويتي لا تقهر، آمال العودة إلى الكويت في عيون الكويتيين، من يقرع طبول الحرب في الخليج، ماذا يحمل 15 يناير 91 م للعرب، نحن لسنا ضد العراق ولكننا مع الحق الكويتي إلى الأبد، رامبو العراق ومهزلة صدام

الأسطورية، الحرب بين البندقية والقلم، وصمة عار اسمها صدام، العد التنازلي على الشرعية الكويتية أو الحرب، الانتظار أشد من الحرب، ومع الموضوعات التي تم نشرها في هذا الكتاب توجد تواريخ إصدارها مع كل عنوان من الكتاب ومكان إصدارها.

الملفات السرية لأزمة الخليج، نفط ودماء،
الدار الشرقية، القاهرة، 1990 الصفحات 124

يتضمن الكتاب أربعة فصول أساسية. يعالج الفصل الأول نشأة النظام الذي غزا الكويت والدور اليهودي في نشأة حزب البعث، وظهور صدام حسين، ووثيقة بأسماء اليهود في حزب البعث العراقي، والفصل الثاني يعالج حزب البعث وذبح الشعب مقدمة لذبح الكويت، وتفاصيل عمليات التصفية الجسدية للمحركات السياسية بالعراق وثيقة بأبرز علماء الإسلام الذين أعدمهم صدام حسين، والفصل الثالث يعالج قصة حياة صدام حسين مع الوثائق التفصيلية للغزو الدموي ووثيقة التكوين العسكري للقوى الإسلامية في منطقة الأزمة. أما الفصل الرابع فيعالج تيارات الفكر العالمية في مواجهة الأزمة. وفي نهاية الكتاب يستعرض المؤلف ملحقاً وثائقياً مهماً يحتوي على عشر وثائق سرية تؤكد عمليات التعذيب والقهر السياسي بالعراق قبل لحظات من غزو الكويت.

أحمد بهجت، طاغية البعث في مياه الخليج،
الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1990 الصفحات 253

يتضمن الكتاب عناوين رئيسة مختلفة منها الذئب والحمل، هذا الغزو، إنجازات الغزو العراقي، نحن وهم، هذه المآسي كلها، الشارع المصري، الفرد عندنا وعندهم، مدد يا شيخ صدام، الشعوب والحكام، الأسلوب الشرقي، قيادات التيار الديني. ومع وجود العناوين الرئيسة توجد الأعداد التي صدر منها في الدوريات المصرية المختلفة.

فاروق فهمي، تحرير الكويت، آمون الحديثة،
القاهرة، 1991 الصفحات 159

يحتوي الكتاب على عشرة فصول، بحيث يعالج الفصل الأول الكويت حرة، ويعالج الفصل الثاني، عاصفة الصحراء، ويعالج الفصل الثالث، الاجتياح البري، ويعالج الفصل الرابع خداع الشيطان، والفصل الخامس يشمل المهمة

المقدسة، والفصل السادس يتضمن عودة لليوم الأسود، أما الفصل السابع فيعالج يوميات الخميس الدامي، في حين الفصل الثامن يشمل جرائم صدام، والفصل التاسع يتضمن ماذا بعد الغبار، والفصل العاشر والأخير يتعلق بالمصير المحتوم.

وزارة الدفاع إلى الكونغرس الأمريكي عن عاصفة الصحراء،
الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1991 الصفحات 500

ينقسم هذا الكتاب إلى ستة وعشرين قسماً ليوميات الحرب بحيث يتضمن الكتاب العلم في مواجهة الجهل، وإدارة صراع الخليج وتقارير مختلفة عن الإحصاءات، الخسائر والإنجازات، والأهداف العسكرية للتحالف واستراتيجيتها وانتشار قوات الولايات المتحدة وسير العمليات الحربية، واستخدام قوات العمليات الخاصة وتجربة المعدات الحربية الأمريكية، ودعم عملية نقل إعاشة وإيواء الجنود وإجراءات شؤون الأفراد التي اتخذت لدعم القوات والمشكلات الناشئة عن امتلاك العراق واستخدامه لمعدات أمريكية.

جمال كمال، الأخطاء القاتلة،
الإعلانات الشرقية، القاهرة، الصفحات 251

يتضمن الكتاب عشرة فصول مختلفة يعالج الفصل الأول ظاهرة صدام حسين، والفصل الثاني يعالج الغزو والكارثة. والفصل الثالث يشمل الخيار العسكري والرهان العراقي، أما الفصل الرابع فيتضمن سببين ودرع الصحراء، في حين الفصل الخامس يشمل عاصفة الصحراء والعمليات الهجومية، أما الفصل السادس فيتضمن الزلزال، والفصل السابع يشمل معارك القوات العربية، والفصل الثامن يتضمن التحرير، أما الفصل التاسع فيعالج معارك الموانع الدفاعية والتحصينات، والفصل العاشر من الكتاب يتضمن ألغاز حرب الخليج الثانية، أما الخاتمة فتشمل اجتماع صفوان.

مجموعة من علماء المسلمين، رأي الإسلام في جريمة صدام،
الزهراء للإعلام العربي، القاهرة 1991 الصفحات 222

يتضمن الكتاب لقاءات مختلفة أُجريت مع مجموعة من كبار العلماء ومعرفة ردود أفعالهم حول أزمة الاحتلال الغاشم ومنهم (د .محمد سيد طنطاوي، د .الطيب

النجار، د .حسن عباس زكي، د .عبدالفتاح عبدالكريم..الخ)، والذين أجمعوا على أن صدام البعث قد أجرم في حق الإسلام والمسلمين، وأجرم في حق الكويت أو أنه لا بد من مقاتلته وصد عدوانه.

خالدة عبدالقهار، سكرتيرة صدام تتكلم،
الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1990 الصفحات 143

يحتوي الكتاب على ثلاثة عشر فصلاً، يعالج الفصل الأول أضواء حول العائلة التكريتية، والفصل الثاني يشمل أضواء حول الوضع الاقتصادي، والفصل الثالث يعالج أضواء حول الوضع الاجتماعي والسياسي، والفصل الرابع يعالج أضواء حول الوضع الأخلاقي، والفصل الخامس يشمل أضواء حول وضع المرأة العراقية، في حين الفصل السادس يعالج الوضع العسكري، والفصل السابع يتضمن الوضع الثقافي، ويتطرق الفصل الثامن للإرهاب، أما الفصل التاسع فيعالج أنواع الموت وأماكنه، والقائمون به في حكم صدام، أما الفصل العاشر فيتضمن طرد المواطنين من ديارهم، والفصل الحادي عشر يشمل القضية الكردية وعنصرية البعث، في حين الفصل الثاني عشر يعالج قصف المفاعل النووي العراقي والتواطؤ البعثي الإسرائيلي، أما الفصل الأخير فيشمل أسرار الحرب البعثية التي فرضت على إيران.

عبدالعظيم رمضان، حرب الخليج في الميزان التاريخي،
الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1991 الصفحات 257

يتضمن الكتاب موضوعات مختلفة منها أزمة الخليج من عبدالكريم قاسم إلى صدام، والحروب العادلة وغير العادلة، وحقيقة القوات الأجنبية في المنطقة العربية، وأسطورة النظم التقدمية، وبين الجنرال بونابرت والجنرال صدام، هيكل بين الممكن والمستحيل، والديون العسكرية الأمريكية والمغالطة في الربط بين قضية الكويت والقضية الفلسطينية، والسيناريو الثالث والرأي العام الأمريكي، واللغز الأكبر هو الشعب العراقي، والمهرج العراقي وإسرائيل، والبهلوان العراقي وعملية الخفجي، يجب إسقاط النظام العراقي، ومغزى القرار العراقي بقطع العلاقات مع مصر والسعودية، وأحزابنا الهزيلة والنظام العراقي، ومزاعم صدام عن النصر، وجريدة الشعب والوطنية المصرية.

ناصر محمد العثمان، في مواجهة الطاغية،
مطابع الأهرام، القاهرة، 1991 الصفحات 446

يتضمن الكتاب موضوعات مختلفة: مبادرة صدام ـ ثمن اللقاء، الحقيقة ومحاولات صرف الأنظار..الخ، ويتضمن الكتاب مقالات وتعقيبات وردوداً بالإضافة إلى لقاءات في الخفجي مع الجنود البواسل الذين شاركوا في عملية تحرير الكويت، بالإضافة إلى صور وضعها المؤلف تدعم مقالاته وتؤكد معاني الغدر والجحود والخيانة والغرور والظلم والبطش والاستبداد.

محمد سليم العوا، العبث بالإسلام في أزمة الخليج،
الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1990 الصفحات 123

يضم هذا الكتاب مقالات بقلم الكاتب نشرها في عدد من الصحف وذلك تعليقاً على غزو العراق للكويت وهذه المقالات هي: انصر أخاك ظالماً، اعدلوا هو أقرب للتقوى، العبث بالإسلام، مقولات مردودة، وإنكار المنكر واجب، المقدسات الإسلامية، القضاء والقدر، توزيع ثروات الأمة، مسألة الجيوش الأجنبية، هل تفيد المعصية صاحبها، الغزو العراقي وتحقيق الوحدة، الإسلام وآداب المحاربين، الكبر الكاذب، ويبقى الود ما بقي العتاب.

غازي الخلف، انتصار الإرادة الكويتية،
مكتبة الحكمة، الكويت 1991 الصفحات 320

يضم الكتاب أربعة فصول مختلفة، بحيث يعالج الفصل الأول عبدالكريم قاسم وصدام وجهان لعملة واحدة..، رَدّ الحكومة الكويتية على أكاذيب عبدالكريم قاسم، الأمير الراحل عبدالله السالم وموقفه الشجاع، الصامتة مقدمة لمسلسل الحقد والإجرام، أزمة 1990 الصدامية، الخميس الأسود، كلمة سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، الكلمة التاريخية لسمو أمير البلاد في الأمم المتحدة. ويعالج الفصل الثاني الصمود والمقاومة، ورفض أكذوبة الحق التاريخي، الإشاعات، إلغاء الدينار الكويتي، البسطات والمواد الغذائية، الإعلام الكويتي أثناء الاحتلال، دفن أجساد الشهداء والموتى، إرادة الله أنقذت الخضاري والعتيبي، أساليب وطرق التعذيب في معتقلات الاحتلال، ويعالج الفصل الثالث شهداء الكويت الأبرار، أما الفصل الرابع والأخير فيعالج حرب

التحرير وبزوغ فجر الحرية ومرحلة البناء والتعمير. قوات التحالف تستعد لحرب تحرير الكويت بالضربة الجوية، جريمة إحراق آبار النفط الكويتية، العلم الكويتي يرفرف خفاقاً فوق منازل أهل الكويت، وعودة سمو ولي العهد وأمير البلاد إلى أرض الوطن، عودة التيار الكهربائي وإيصال المياه، تصدير أول شحنة من النفط الخام، دروس وعبر نستخلصها من محنة الاحتلال الغاشم، تواريخ لن تنسى من ذاكرة الشعب الكويتي، وكلمة شكر ووفاء.

محمد عبدالهادي جمال، الكويت وأيام الاحتلال،
فبراير 1992 الصفحات 419

يحتوي الكتاب على ثمانية فصول مختلفة، يعالج الفصل الأول أغسطس، الصدمة في اليوم الأول ووقوع الكارثة، وأسلوب تنفيذ المؤامرة، وردود فعل المواطنين، وإعلام العدو بالإضافة إلى الوضع السياسي والداخلي، وأساليب المقاومة والحراسة الليلية، وأيضاً الأحداث المهمة عالمياً، ومواقف وتصرفات العراق والإعلام والأزلام. أما الفصل الثاني فيعالج سبتمبر الواقع وتصريحات رئيس العصابة ومساعديه، وخطاب الرئيس جورج بوش للشعب العراقي ورد صدام عليه، مبادرات صدام الأخرى والهجوم على (الإمبرياليين)، استفزاز المواطنين وانتشار الفساد، وتزوير التاريخ، بقية الدول المؤيدة لصدام، في حين يعالج الفصل الثالث أكتوبر... القلق وتضارب التصريحات والأحداث، وحرب المدن وتحركات العراق ومؤيديه، واستمرار سياسة الاحتواء والتسلط وفرض القوانين على البلاد، ومعاناة المواطنين وصمودهم، وتطور أساليب المقاومة والرفض، في حين يعالج الفصل الرابع نوفمبر الترقب، وتفاعلات الموقف الدولي، والعراق في مواجهة العالم، والموقف بالداخل، أما الفصل الخامس فيعالج ديسمبر الأمل، والموقف الدولي والتحول الكبير نحو الحسم، وردود فعل النظام العراقي ومؤيديه. أما الفصل السادس فيعالج يناير الحسم، واستمرار المناشدات لتجنب الحرب، ومرحلة الهجوم الجوي، ورد فعل المواطنين، والحياة الاجتماعية للمواطنين أثناء الحرب. أما الفصل السابع فيعالج فبراير التحرير والدمار المادي والمعنوي، ومآسي الأيام الأخيرة، والهجوم البري وملحمة القرين، والهروب الكبير، ويوم التحرير ومشاهداته الرائعة، أما الفصل الثامن فيتضمن دروساً مستفادة، والوحدة الوطنية والتركيز على العنصر الوطني في البناء، وتأكيد الثقة فيه ومحاسبته، والتأكيد على الأمن بأنه أساس الرخاء والاستقرار.

رفعت سيد أحمد، مذابح ونيران (الخليج العربي)،
عربية للطبع، القاهرة 1991 الصفحات 227

يتضمن الكتاب ستة فصول، بحيث يعالج الفصل الأول دولة الغزو والدمار، العراق بين التاريخ والجغرافيا، في حين يعالج الفصل الثاني البشر تحت النضال، أما الفصل الثالث فيعالج مذابح الحركة الإسلامية، في حين يعالج الفصل الرابع المسوغات الحقيقية لغزو الكويت. أما الفصل الخامس فيعالج أيام الغزو والأسرار الكاملة لعملية اقتحام الكويت، أما الفصل السادس، فيعالج سقوط صدام لماذا؟ وكيف؟.

أحاسيس اللظى (خميس الكويت الدامي)
إصدارات المنهل الطبعة الأولى 1411 الصفحات 178

يتضمن الكتاب موضوعات مختلفة مثل كلمة سمو أمير دولة الكويت، والصديق اللدود، بقلم محمد حسن فقي. وهدام العراق، بقلم حسين عرب، تستباح الكويت باسم العروبة، بقلم عبدالله بن خميس، وأسف مؤلم، بقلم عبداللطيف بن عمر آل شيخ، والمحنة والمأساة، بقلم محمود عارف والمتآمرون بقلم إبراهيم فودة، وظلمت هتلر إذا سموك طاغية، بقلم إبراهيم فودة، واللئيم، بقلم عبدالله بن ادريس، والمجنون المزدوج، بقلم منصور الحازمي. يا أمة الإسلام بقلم عبدالرحمن صالح العشماي، ورسالة عاجلة إلى بغداد بقلم حمد العيد الحظراوي، وشيطان تكريت، بقلم أحمد يحيى بهكلي.

نورية السداني، سناء الفودري (السيرة الذاتية
لأول شهيدة كويتية استشهدت وهي تحمل علم بلادها)،
نوفمبر 1991 الصفحات 116

يحتوي الكتاب على قصة حياة سناء الفودري ومواقفها البطولية التي وقفتها ضد العدوان العراقي الغاشم، وشاركت في مظاهرة الجابرية حتى تم استشهادها من قبل أحد الغزاة المنحطين في الجيش الشعبي، بالإضافة إلى صور سناء، وشهاداتها الوثائقية.

نورية السداني، سعاد حسن (السيرة الذاتية للشهيدة)
1991 الصفحات 104

يروي هذا الكتاب قصة الشهيدة سعاد الحسن، حياتها ونضالها واستشهادها.

ويضم الكتاب فصولاً مختلفة عن مقاومتها لأزمة الاحتلال الكويتي، بالإضافة إلى صور سعاد وشهاداتها الوثائقية.

نورية السداني، وفاء العامر
1991 الصفحات 104

تعرض الكاتبة في هذا الكتاب بطولات الشهيدة وفاء العامر، وتاريخ وفاتها على يد الغزاة، كما تلحق الكاتبة بهذا الكتاب عدداً من الوثائق الخاصة بالشهيدة وكذلك الصور.

محمد الطويل، مؤامرة القرن 21، الزهراء للإعلام العربي،
القاهرة 1990 الصفحات 173

يتكون الكتاب من سبعة فصول، بالإضافة إلى فصل تمهيدي والذي أعطى المؤلف عنوانا له «صيف عام 1977» وفيما يخص بقية الفصول، فالفصل الأول يتساءل فيه الكاتب بقوله «لماذا العراق»؟، والفصل الثاني عنوانه: القوات الأجنبية وحصانها العراقي إلى الخليج، والفصل الثالث موضوعه «لماذا نلوم الولايات المتحدة الأمريكية؟»، والفصل الرابع «لماذا نلوم دول الخليج العربي؟»، والفصل الخامس حتمية التقاء المصالح العربية والغربية في الخليج؟، والفصل السادس «هل ثبت أن السادات كان على حق؟»، أما الفصل السابع فعنوانه دور السعودية في استدعاء القوات الأجنبية.

إدارة الثقافة والنشر، جريمة غزو العراق للكويت،
القاهرة 1991 الصفحات 633

يحتوي الكتاب على قسمين رئيسين: القسم الأول يعالج موضوع الأحداث، وهي الأحداث التي وقعت في يوم الغزو حتى يوم التحرير، أما القسم الثاني فيخصصه الكاتب للوثائق وهي الرسائل والقرارات والمراسيم التي تم اتخاذها لمسألة الغزو العراقي.

ابراهيم سعده، الكذاب بالصوت والصورة:
دار الفيصل، القاهرة 1991 الصفحات 199

يحتوي الكتاب على14 فصلاً يعالج موضوعات مختلفة. ففي القسم الأول البدء كانت المؤامرة والفصل الثاني يعالج الأحمر الذي رآه أخضر، أما الفصل الثالث فيعالج من أجل حفنة دولارات. في حين يعالج الفصل الرابع صدمة في العالم كله. أما الفصل الخامس

فيعالج أسرار المؤامرة الجهنمية. أما الفصل السادس فيحتوي على صفحة من القذافي لعرفات. أما الفصل السابع فيتناول موضوع وطنية صدام كما يراها حسين. أما الفصل الثامن فيشمل الاشوس العراقي يغازل أمريكا. أما الفصل التاسع فيحتوي على صفعة أخرى لعرفات من فهد، أما الفصل العاشر فيعالج التآمر داخل قصر المؤتمرات. أما الفصل الحادي عشر فيشمل الوجه الآخر للرئيس الأمريكي. أما الفصل الثاني عشر فيتعلق بالشكوك حول جورباتشوف. أما الفصل الثالث عشر فيتعلق ببداية النهاية. ثم يختتم الفصل الأخير بقسمة اللصوص.

جمال بدوي، أيام بغداد السوداء (دماء في الخليج)، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1990 الصفحات 200

يتضمن الكتاب موضوعات مختلفة منها: سجن بغداد ـ دماء الخليج، الصدام المنتظر بين القوات العربية وقوات صدام، قادسية صدام وهذيانه، حاميها وحراميها، وتجنيات القيادة الفلسطينية على الإعلام المصري، كارثة المصريين في العراق، والعمالة العائدة من البطالة إلى الجريمة، إسلام صدام، شرف المقاومة، احذروا الإرهاب في مصر ودول الخليج، الفقراء والأثرياء العرب، أم المعارك، بالإضافة إلى صور فوتوغرافية تتعلق بجرائم صدام المتنوعة.

حسن دوح، الفتنة الصدامية الكبرى، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1991 الصفحات 186

يشتمل الكتاب على خمسة فصول متنوعة. فيعالج الفصل الأول المؤامرة الكبرى والمؤامرة الصغرى. ووثيقة التآمر بين صدام وعلي صالح، أما الفصل الثاني فيعالج المؤتمر الإسلامي بمكة في مواجهة المؤامرة والمأساة الأخيرة في العالم العربي. ومأساة الشعب الكردي والاستعانة بالأجنبي وهل تجوز شرعا، وبيان للشيخ عبدالعزيز بن باز، أما الفصل الثالث فيعالج أركان المؤامرة والمتورطون فيها، والبيان الصادر عن منظمة التحرير الفلسطينية وصدام هو الذي استدعى الخواجات. أما الفصل الرابع فيعالج كيف نواجه المؤامرة وصدام رأس الفتنة ولكن أين أركانها، والإسلاميون الصادقون الأدعياء. وحوار غريب ونقض العهود والمواثيق. وكيف نتخلص من الصدامية. أما الفصل الخامس فيعالج الكويت بين أمسها ويومها وغدها، ونجت الكويت من المؤامرات الدولية، ووقفة أمينة مع شعب الكويت.

محمد مرسي عبدالله، دعوى العراق السياسية في الكويت،
دار الشرق. قطر 1990 الصفحات 103

يحتوي الكتاب على موضوعات مختلفة مثل نشأة الكويت وعلاقتها بولاية البصرة بين 1712-1871 ثلاث مغامرات ضد الكويت في نصف قرن، وادعاءات عبدالكريم قاسم الكاذبة حول الكويت، بالإضافة إلى الحقائق التاريخية والمعاهدات والوثائق الواهية، ويحتوي الكتاب على صور فوتوغرافية في الجزء الأخير منه تصور الأحداث التاريخية التي مرت بها الكويت منذ الاستقلال عن بريطانيا حتى يوم الغدر واحتلال الكويت.

محمد عبداللطيف الهاشم، ملاحم يوم الفداء الكويتي،
(التطور السياسي والعسكري)، دار الرسالة، الكويت، 1991 الصفحات 188

يعالج الكتاب 12 فصلاً متنوعاً بحيث يشمل الفصل الأول أسباب الغزو العراقي وحقيقة وضع الكويت التاريخي والجغرافي، أما الفصل الثاني فيعالج جذور الأزمة بين العراق والكويت وأزمة 1961-1973، أما الفصل الثالث فيعالج سلوك الأطراف الخارجية والأزمة وأضواء على مؤتمر جدة، أما الفصل الرابع فيتضمن الغزو العراقي ومواقف القوى الإقليمية والعالمية وتصنيف موقف الدول العربية، أما الفصل الخامس فيتضمن تأثير الغزو العراقي على الاقتصاديين العربي والعالمي، أما الفصل السادس فيشمل الموقف العسكري على الجانب الكويتي والجانب العراقي، وهدف وفكرة العملية الهجومية الاستراتيجية، أما الفصل السابع فيشمل مرحلة الاجتياح العراقي وبدء الهجوم العراقي واحتلال العاصمة، أما الفصل الثامن فيشمل ملاحم يوم الفداء الكويتي ومعارك القوات الجوية والدفاع الجوي، والفصل التاسع يشمل مرحلة الحشد العسكري للقوى الدولية والعربية، أما الفصل العاشر فيشمل الفكر العسكري لكل من القيادة العراقية ودول التحالف وخطط العمليات العسكرية، أما الفصل الحادي عشر فيشمل مرحلة تحرير الكويت، والحرب البرية والجوية، أما الفصل الثاني عشر فيتضمن إدارة العملية الدفاعية والهجومية ودور الأسلحة الجديدة في حرب تحرير الكويت.

مجلة العلوم الاجتماعية

ص. ب: 27780 صفاة ـ الكويت 13055

قسيمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة

☐ سنة واحدة ☐ سنتين ☐ ثلاث سنوات ☐ أربع سنوات

بعدد ( ) نسخة

ارفق طيه قيمة الاشتراك . . . . نقدا/ شيك

☐ رجاء الاشعار بالاستلام و/أو ☐ ارسال الفاتورة

الاسم: . . . .

المهنة/ الوظيفة: . . . .

العنوان: . . . .

. . . .

. . . .

التاريخ / / التوقيع

TURKEY AND IRAN AND THE SECOND GULF CRISIS: A COMPARATIVE ANALYSIS

Nazly Muawad

The study is a comparative examination of both the Turkish and Iranian roles during the Gulf crisis. It sheds much light on: The Geopolitical and strategic determinants of the Iranian and Turkish positions; the political behavior of both Turkey and Iran during the crisis; and the various Iranian and Turkish political, economic, and strategic benefits resulting from the crisis. According to the study the Iranian and Turkish responses to the Gulf crisis helped consolidate their strategic role in the Middle East, and brought to both countries an enhanced international status.

THE GULF CRISIS AND THE INTERNATIONAL SYSTEM

Wadouda Badran

This study is divided into two sections. First it examines the impact of the Gulf Crisis on the direction of the International system. The Second section examines the effect of the use of military force on the International System. The Study determines the limitations of the roles of the Soviet Union and Europe.

THE ATTITUDES OF ISLAMIC MOVEMENTS IN THE GULF CRISIS

Neveen Masaad

This study investigates the political attitudes of the Islamic fundamentalist movements towards the Gulf crisis. The Muslim Brothers position was analyzed as well as those of Al-Nahda and Al-Engath. The study evaluates the gains and loses of each group.

THE LEAGUE OF ARAB STATES AND THE GULF CRISIS

Ahmed El-Rashidy

The present study deals with the role played by the Arab League regarding the Gulf crisis. The study is divided into three sections. The first section analyzes the legal system governing the League's function in the field of settling inter-Arab disputes. The second section treats the endeavours made by the league towards the containment of the crisis and putting an end to the Iraqi occupation of Kuwait. As to the last section, it evaluates the role performed by the League towards the settlement of the Gulf crisis.

The two main conclusions reached by the study are the following: Firstly, the aggression waged by Iraq against Kuwait has constituted a flagrant breach of the rules of public international law as well as of the Arab Legal instruments such as the League's Charter and the Treaty of Arab Joint Defense of 1950. Secondly, the Arab League has failed to reach a peaceful solution of the Gulf crisis particularly as compared with the role of the U.N. in this regard.

THE GULF WAR AND THE NEW WORLD ORDER

Abdel Almunem Said

This study tries first to develop a "Model" of the new world order. A set of characteristics were designed to differentiate it from the previous order. The second part of the paper examines that "Model" in-relation to the Gulf War. This examination provides us with an understanding of the causes and consequences of the Gulf war.

PALESTINIANS AND THE GULF CRISIS

Wahid Abdel Maguid

The study examines the role of the various factions of the P.L.O. during the Gulf crisis. Although each faction had its own position, there had been a general political line supporting Iraq. "Intifada" command had been the most supportive. This position has been harmful to the Palestinian cause. Since the resistance of Israeli occupation is the core of this cause it loses a lot when Palestinians suport the occupation of another country.

Contents

Vol. 19 No. 1/2 Spring-Summer 1991

EDITOR'S COMMENTS
ARTICLES

1. **Nazly Muawad**
   Turkey and Iran and the second Gulf crisis: A Comparative Analysis...... 9
2. **Wadouda Badran**
   The Gulf Crisis and the International System 45
3. **Neveen Masaad**
   The Attitudes of Islamic Movements in the Gulf Crisis 73
4. **Ahmad El-Rashidy**
   The League of Arab States and the Gulf Crisis 111
5. **Abdel Al Muniem Said**
   The Gulf War and the New International Order 153
6. **Wahid Abdel Maguid**
   Palestinian Organizations and the Gulf Crisis 175

DISCUSSION:

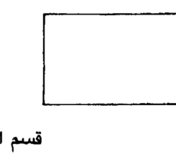
Semaan Butros Faraj-Allah
Muhamed Hassanein Heykal: The Gulf War 197

BOOK REVIEWS

1. **The Future of the Arab Order after the Gulf Crisis**
   Mohamad Al-Sayed Said
   Reviewed by: Saif A. Abdullah 247
2. **Payback: America's Long War in the Middle East**
   John K. Cooley
   Reviewed by: Abdullah Al-Shaeji.......... 258
3. **Iraq: The State of Secret Organization**
   Hassan Alawi
   Reviewed by: Hamed H. Abdullah 277
4. **The Commanders**
   Bob Wood ward
   Reviewed by: Abdul-Rida Assiri.......... 282

Recent Gulf War Bibliography (in Arabic) 287

ABSTRACTS.......... 307



قسم الاشتراكات

مجلة العلوم الاجتماعية
ص. ب 27780 الصفاة
الكويت 13055 فاكسميلي 2549421

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

4 - Tables should be clear and typewritten on separate sheets of paper. Figures and other illustrative material must be in camera ready form. Both tables and figures should have captions, and their sources, if any, should be listed. Tables and figures should be numbered and grouped at the end of the article, and their placement in the text should be clearly indicated.

5 - References to source material are to be included in the text by using the Harvard (author/date) system. Examples: (Smith, 1970); (Smith & Jones, 1975) for dual authorship; (Smith, 1974) for two references; (Jones, 1977: 58-59) for direct quotes, which require pagination. Notes should be kept to a minimum and are referred to in numerical order throughout the text, and the numbers shown as superscript. Notes and references should be listed as separate sections at the end of the article.

Examples:

Hirschi, T.

1983 "Crime and the Family." pp. 53-69 in J. Wilsone (Ed.), Crime and Public Policy. San Francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D.

1984 "The Intergenerational Transmission of Marital Aggression." Journal of Marriage and the Family 46: 11-19.

Quinney, R.

1979 Criminology. Boston: Little Brown & Co.

6 - The editor reserves the right to copyedit all articles accepted for publication. Authors will review their copyedited manuscripts only if substantive changes have been made.

7 - Authors of articles receive ten free offprints and a copy of the journal issue in which their contribution appears. Authors of other types of contribution receive a complimentary copy of the relevant journal issue.

8 - Acknowledgement of receipt will be sent to the author. Manuscripts will not be returned to authors.

9 - All contributions and correspondence should be addressed to the Editor, Journal of Social Sciences, Kuwait University, P.O.Box 2778 Safat, 13055 Safat Kuwait.

Instructions to Authors

1 - The Journal publishes original research papers in both Arabic and English in the fields of sociology, social psychology, social anthropology, economics, political science and cultural geography. Submission of a paper is taken to imply that it has not been previously published, or is not being considered for publication elsewhere. All papers which are considered appropriate for JSS are sent out anonymously to referees, after which the Journal will inform the author of the possibility of publication. The Journal is entitled to request for modifications to be made to the paper.

2 - The Journal welcomes book reviews in Arabic. The book to be reviewed should have been published within the last three years. The review should not exceed 10 pages of A4, typed in double spacing. The full title, author, number of pages, publisher, place and date of publication, and price should be quoted. There are no footnotes, and any reference should be incorporated in the text.

3 - The Journal will also publish academic discussions in Arabic of articles published in this journal or elsewhere, as well as reports of ongoing research. Reports about academic conferences and symposia in all fields of the social sciences are also welcome.

4 - The Journal welcomes Arabic summaries of dissertations which have been accepted toward higher degrees in the social sciences, provided that the summary is prepared by the author himself.

Manuscript Preparation

1 - Articles should not exceed 40 pages (about 10,000 words). Manuscripts should be typed on A4 paper on one side of the paper only with generous margins. All typing (text, references, foot-notes, tables) is to be doublespaced. Contributions should follow the style of the Journal as closely as possible.

2 - Authors must include an English abstract of between 150 to 200 words summarizing the paper.

3 - The cover page should contain the title of the paper, the author's full name and current address, and the name of the institute with which the author is affiliated. It should also indicate if the paper has been presented at a conference, and if there were sources of financial assistance for the research.

JOURNAL
OF
THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS

Published by Academic Publication Council, Kuwait University

An Academic Quarterly Publishing Research in Political Science, Economics, Sociology, Social Psychology, Social Anthropology and Cultural Geography.

Vol. 19 - No. 1/2 Spring-Summer 1991

Address all correspondence to the Editor
Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, 13055 Safat Kuwait
Tel. 2549387, 2549421, Fax: 2549421

Price per issue

Kuwait (KD 0.500), Saudi Arabia (Rs 10), Qatar (Rs 10), Emirates (Dh 10), Bahrain (BD 1), Oman (Rs 1), Lebanon (LL 2000), Jordan (Fs 750), Tunis (D 1.5), Algeria (15 AD), S. Yemen (Fs 600), Libya (D 2), Egypt (E£ 5), Sudan (S£1.5), Syria (S £50), N. Yemen (15 Rs), Morocco (MD 20), UK (1£)

Subscriptions

	One year	Two years	Three years	Four years
Individuals: Kuwait	KD 2	KD 4	KD 5.5	KD 7
Arab countries	KD 2.5	KD 4.5	KD 6.5	KD 8
Other countries	US$ 15	US$ 30	US$ 40	US$ 50
Institutions:				
Arab countries	KD 15	KD 25	KD 40	KD 50
Other countries	US$ 60	US$ 110	US$ 150	US$ 180

Payment for individual subscriptions should be made in advance:

1) by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of Social Sciences,

2) or by bank transfer to Journal of Social Sciences,

Account No. 07101685, Gulf Bank (Adeliya Branch).

Subscription price includes airmail postage. A subscription to more than one one year entitles you to a complementary special issues.

Back Issues and Bound Volumes of JSS

Back issues of JSS are available as single copies or as bound volumes, on request from:

Journal of the Social Sciences
P.O. Box 27780 Safat
Kuwait 13055
(Telephone: 2549387, Fax: 2549421)

The price of each bound volume not including postate is: for institutions KD 15 (US$ 60); for invididuals KD 5 (US$ 20); and for students KD 3 (US$ 12).

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published by Academic Publication Council - Kuwait University

Vol. 19 - No. 1/2 Spring/Summer 1991